أعلاق أندلسية
إشبيلية (٤)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (٤)

سراج المريدين في سبيل الدين

لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات والحالات
الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية
وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير

إملاء

إمام الأئمة وزين الملة الفقيه الحافظ النظار
أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى سنة ٥٤٣هـ

ضبط نصه وخرج أحاديثه ووثق نقوله
الدكتور عبد الله التوراتي

برنامج السراج









المملكة المغربية : طنجة - شارع لبنان -إقامة يامنة- الطابق الثالث رقم ٤٧
هاتف ٠٠٢١٢٦٥٦٩٩٣١٤٧
الجمهورية اللبنانية : بيروت - شارع برج أبي حيدر- ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
هاتف ٠٠٩٦١-١-٨٤١٦٣٦/٠٠٩٦١-٣-٢٨٧٨١٩
e-mail. dar.alkatani@gmail.com

الكتاب : سراج المريدين في سبيل الدين لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية

المؤلف : الإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي المعافري

تحقيق: الدكتور عبد الله التوراتي

الطبعة : الأولى ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

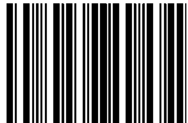
تطلب منشوراتنا من

المغرب: دار الأمان - الرباط - زنقة المأمونية
هاتف : ٠٠٢١٢٥٣٧٢٦٣٧٨٧

الأردن : دار مسك -عمان -العبدلي
هاتف : ٠٠٩٦٢٧٩٦٠٥٤٨٠٠

تركيا : دار الشامي - استانبول - بايزيد
هاتف : ٠٠٩٠٢١٢٥٢٦٠٥٤٦-٠٠٩٠٥٤٢٣٣٢٣١٥٧

القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر - ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي
هاتف : ٠٠٢٠٢٢٥٩٣٢٨٢٠





إشْـبـيـلْـيَـة

فتحها المسلمون في شعبان سنة ٩٤هـ على يد موسى بن نصير. سماها بنو أمية حِمصًا على عادتهم في تسمية مدن الأندلس بأسماء مدن الشام. من أعلامها: أبو بكر الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، والإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ)، والحافظ عبد الحق المعروف بابن الخرّاط (ت٥٨١هـ)، والحافظ ابن الرّومية (ت٦٣٧هـ)، ، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، وغيرهم كثير. استولى عليها الصليبيون سنة ٦٤٦هـ ، ردَّ الله غربتها.



وهو:

فَاتِحَتُه وَطَالِعَتُه وَتَقْدِمَتُه وَتَكْرِمَتُه
نَبَّهنا فِيهَا عَلَى جَلِيلِ عِلْمِهِ وَنَبِيلِ فَهْمِهِ
تَشْرِيفًا لِمصنِّفِهِ وَتعريفًا بِمُصَنَّفِه

صَنَعَهُ

الدكتور عبد الله التوراتي

كان القاضي أبو بكر مَحسودًا في بلدِه، ويُنسَبُ إلى ما لا يَليقُ به ، وهذا الكتابُ فيه عِلمٌ جَمّ، وهو من أعظَمِ تواليفه وأجلِّها .

الحافظ ابن دِحية
المتوفى سنة ٦٣٣

مباهج الصباحة ومناهج الملاحة

الحمد لله رَبِّ العالمين، وبه أستعين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد؛ قُدْوَةِ المُستبصِرين، وعَلَمِ المُشَمِّرين، وسِرَاجِ السَّائرين إلى رَبِّ العالمين، وعلى صَحَابَتِه وقَرَابَتِه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعدُ:

ذكرتَ لنا - أعلى الله مقامك - تَهَمُّمَكَ بكُتُبِ الإمام أبي بكر بن العربي رضي الله عنه، ومِلْتَ بنا - وقاك الله المَلَل والزَّلَل - إلى ما قَرَعَ سمعك منها، واحتفلتَ في ذِكْرِها، وأنعمتَ في وصفها، وكل الذي ذكرتَ لنا ممَّا خبرناه وأدركناه، وأيقنَّاه وفاتشناه.

غير أنك كشفتَ لنا عن طويَّة، ودَللتنا على أمر بغير مثنويَّة، ونبَّهتنا - ومثلك من نحتفي بتنبيهه - إلى عُقُودٍ نَظَمَها في أيَّامه ولياليه؛ مبتغيًا فيها إمامُنا الحافظ الدلالة على معاقد العزم، ومقاصد الفهم، فلذلك أصغينا لحَدِيثك ونَجِيثِك، وأيمُ الله؛ لقد فَأَدْتَ فؤادنا، وأصبتَ ودادنا، وعَمَّ كلامُك شَعَرَنا وبشرنا، واعتمَّ نُطْقُك بجواهر قد علاها، وبفرائد قد روَّاها، والحديث ذو شجون.

وسألتنا - أيَّدك الله بأنواره - أن نُحصي لك تواليف القاضي الإمام، ممَّا لم تره أو تسمع به، ممَّا كان له وَقْعٌ في مجالس الدرس والعلم،

ورجوتَ - لا خيَّب الله لك رجاءً - أن ندلك على ما تعقد عليه عزمك وعزيمتك، وأملك وطويَّتك.

وأنت في كل ذلك ترجو ما لا يرجوه غيرك، وتخطو ما لا يخطوه سواك، وقد علمنا مُكنتك ومُنَّتك، واقتدارك واعتذارك، فنظرنا في كل هذا الذي قصدتَ إليه، وعوَّلت عليه، فأذكرْتنا أيَّامًا خلتْ، وسنين ذهبتْ، يأتيك بعضُ خبرها في هذه العجالة.

ولكنَّا لا نلج بك إلى تلك الأبواب، ولا نذهب بك إلى تلك المقاصد الكريمة حتى نحدثك حديثًا كنَّا قد ذكرنا بعضه في مجالس سبقتْ هذه المجالس، ولعلك تذكر ما رقمناه في فاتحة قولنا وناشئة حولنا(١)، وما أعقبه من توالي الحمد والمجد(٢)، فلا نخلي مجلسنا هذا من ذِكْرِ بعض ذلك، لما نُعاين من تلك النغمة القَديمة، والنقمة التي أرادها البعضُ أن تكون دِيمة، ولعلك قد فطنتَ لما نرمي إليه، أو نلوي عليه، ومثلُك في قدْرك وشرفك ممن يفهم عنَّا ويُدرك إشارتنا وفحوانا، وتنبيهنا وشكوانا.

وخبرُ ذلك أن حَسَدَةَ القاضي وشانئيه في كل مكان، وعند كل زمان؛ وكأنهم من أصلاب من حَسَدَه أوَّلًا، ومَسَدَه أَزَلًا، في كل حقبة منهم بقيَّة، غير نقيَّة، نطفةٌ ألقاها ذلك الهالك في غَيِّه، المعتقَل في جِلْدِه، والمتسربِل في زَيْفِه، الضارب في جنونه، والهادر في مجونه.

---

(١) الإشارة هنا إلى تقدمتنا لكتاب «الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى» لأبي بكر ابن العربي.

(٢) الإشارة هنا إلى تقدمتنا لكتاب «المتوسط في الاعتقاد» لأبي بكر بن العربي.

وقد عاينتَ شكوى الإمام الحافظ من أولئك الذين قعدوا له في كل طريق، وعرَّجوا على أذيَّته، وجعلوه غرضًا، ما نقموا منه إلا عِلْمَه واتِّساعه فيه، وحِفْظَه واستبحاره، وتلك سيرتُهم التي ألقاها إليهم حَسَدُهم؛ كلما جاء عالم من المشرق دفعوا في صدره؛ سُنَّتُهم التي ساروا عليها؛ من أيَّام الحافظ الإمام أبي عبد الرحمن بَقِيِّ بن مَخْلَدٍ القرطبي، وكذلك كان أمرهم مع الإمام الحجَّة أبي الوليد الباجي، ثم مع إمام الأئمة وزين المِلَّةِ مولانا أبي بكر القاضي.

فإن لم تكن مرتضيًا مقالتنا، فنُذَكِّرُك بهجِّيرَى الإمام، وقد ملأ كتبه بالشَّكوى من أوابدهم، والصدع بفواقرهم؛ لما قاسى معهم من صُنُوفِ التهمة وشُكُولِها.

ولو أَخْلَى القاضي منهم كُتُبه لأخليناهم، ولو سكتَ عنهم لسكتنا عنهم، وأنت -أيها المريد- تعرفُ طريقتنا، وتُدرك سيرتنا، وتستيقن طويَّتنا، فإنَّا على طريقته عوَّلنا، وعلى أثره سِرْنَا، فافهم عنَّا ولا تعترضْنَا.

وذكرتَ لنا أنَّ مَنْ قِبَلك من المتزهدة قد شُغِفُوا بكُتُبٍ ملأها أصحابُها بكل ضعيف لا يَحِل، وساقط يُخِل، وتَطويل يُمِل.

وقلتَ: إن بعض أولئك المُتَقَفِّرَة، وبعض أُولاك المُتَفَقِّرَة، قد راموا ما لا يكون، وأَشَفُّوا على أودية الجنون، وإنك رجوتَ من سؤالك لنا أن يكون لك في الجواب عنهم مقنع ودلالة.

قلنا: وكأنك تَذْكُرُ «سراج المريدين»؛ فذاك لَفْظُه، وتلك إشارته، أو لكأنك وقفتَ على من عنه نَقَلَ؟

ونعم؛ أي رجل أنت في تمهيدك وحُسن سياقتك، طوَّفت بنا لتبلغ هذا المبلغ، وتصعد إلى هذا المرتقى؛ وإن كان صعبًا، فمثلك ممَّن يُطِيقُه ولا يستصعبه.

وذلك أن الإمام الحافظ قد ذَكَرَ في تقدمته لكتاب «السراج» ما ذكرتَ عنه، في نَقْدِه لجِنْسِ المتزهدة والمتصوفة، وكان في ذِكْرِه ذاك قاصدًا إلى التمهيد لعِلْمِ التذكير، الذي سنح خاطرُ خير في التعريج عليه، والعطف إليه، وقَصَدَ إلى استصلاحه ممَّا لحقه من الآفات، ودخله من المُستفاآت، دالًّا الناس على معاقده ومقاصده، مع نَظْمِ الأسماء والصفات، وابتنائها على المقامات، وقد جَمَعَ شتاتها، ونَظَمَ أسلاكها؛ بعد أن كانت الطرائق فيها مشتركة، والمآخذ فيها مشتبكة.

ثم كان من حديثنا وحديث الزمان الدلالةُ على محاسن هذا «السراج»، والإشارة إلى مزاينه، والاحتفاء به عند خاصَّة أهل العلم والفهم، ممَّن راضوا طريقة الأحبار، وساروا سيْر الربَّانيِّين الأبرار.

ومن هذه المحاسن التي احتوى عليها: حُسْنُ التأليف، وجودة النَّظْمِ، وبراعة الاستهلال، وحسن التخلص والانفصال، وإحكام صنعة الكلام، وإتقانُ معاقد التصنيف.

ومنها -كذلك-: الانتقاءُ للأحاديث الصحاح والحِسان، والتأويل المصيب، والفَسْرُ الجلي، والتأويل القوي، والأمثال والحِكَم، والحكايات والأخبار.

وفيه من مفاوضة العلماء وملافظتهم، ومداخلتهم ومفاتشتهم.

وفيه من التحرير والتتبع والاستقصاء ما يشهد بعُلُوِّ كعب الإمام، واقتداره على مطاولة أئمة العلم.

وفيه -أيضًا- الشِّعْرُ المنتقى، وكلامُ أهل التُّقَى، ومجالس الصوفية والزهَّاد ببيت المقدس وبغداد والشَّام، ومجالس الذِّكْرِ والابتهال والتضرع بمكَّة المعظَّمة والمدينة المقدَّسة.

وفيه تراجمُ الأعيان، وأخبار أئمة الزمان، والتحقيق في مسائل الخلاف، والنكت والفوائد، وأخبار الرحلة، وكُتب ابن العربي، وكُتب مشيخته، وغيره من البدائع.

وهذا «السراج» من الدلائل على سَعَةِ حِفْظِ الإمام، فهو من إملائه، وفيه ما يدل على استقرائه وإحاطته بالسنة النبوية، ومعرفة الأبواب والتراجم، وفيه ما يدل على استبحاره، وأنه من أهل الاستقراء التام والإحصاء العام، والحفظ الوسيع المنقطع النظير، وفيه من دلائل نبوغه ومخايل شفوفه ما يقضي له بالتجِلَّة والتكرمة.

وكل هذا الذي تَلَوْنَاهُ عليك قد ذكرناه في تقدمتنا لهذا الكتاب العظيم، ومهَّدناه في فصول عديدة، ومباحث سديدة، ومسائل متكاثرة، وأقطاب متواترة، قصدنا فيها إلى الكشف عن معاقد النباهة والارتقاء، ومرابط النجابة والانتقاء.

وقد قام إخراجُنا لهذا «السراج» على أصول عَشْرٍ، انتقيناها وانتخبناها، ويمَّمنا من أجل تحصيلها شَطْرَ الخزائن العامَّة والخاصَّة؛ مفتشين ومُنَقِّبِين، وسائلين أهل الاختصاص، ممَّن لهم جولان في هذا

الميدان، وممَّن عُرفوا بالمعرفة التامَّة في هذا العلم، فسألناهم وذاكرناهم، حتى وقعنا على مطلوبنا ومرغوبنا.

واختلفتْ تلك الكرائم العَشْرُ في نباهتها وجودتها، وعَتاقتها ووَثاقتها؛ أندلسيّها ومغربيّها، وشرقيّها وغربيّها، ومن هذه الأصول ما كان عليه خط الإمام الحافظ أبي بكر؛ بالقراءة والسماع، ومنه ما كان منتسخًا من أصول تلاميذه الأوفياء، ومنه ما كان من جملة كُتُبِ الخزانة السلطانية العلويَّة الشريفة، ومنه ما خطَّه أئمة العلم وحفَّاظ الإسلام، مع طُرَرِهم وتعليقاتهم؛ بالتصحيح والإشادة، وبذل الإجادة والإفادة.

وعوَّلنا في ضبطنا لنَصِّه وتحريرنا لحروفه وكَلِمِه على ما درجنا عليه في كُتُبِنا السَّوالف؛ من الاستيثاق والاستيقان، والتمهل والتروي، والقصد إلى مصنفات الإمام الحافظ، فبها كنا نستعين، وعليها كنا نعوِّل؛ خصوصًا عند إظلام النسخ.

وقد ضَمَّ هذا الكتاب حديثًا كثيرًا، قارب أن يبلغ ألفي حديث، ومثلها من الآثار عن الصحابة والتابعين، لهذا لم نُطِلْ في التخريج والعَزْوِ، وشَرَطْنا على أنفسنا أن نُنبِّه على ما ضَعُفَ من الحديث، بأيسر عبارة وأوضحها، وقد نذكر أقوال النقاد في تلك الأحاديث، أو نُحِيل على موضعها ومَوردها.

ودَلَّ هذا الجَمْعُ العظيم من تلك الأحاديث على احتفاء الإمام ابن العربي بالآثار، وتعويله في تصنيف كتابه على سيرة رسول الله ﷺ في التزكية والزهد، ثم على سيرة الصحابة -رضوان الله عليهم- من بعده،

فتلك المعرفة هي التي سدَّدته، وتلك الصفة هي التي أيَّدته، فصَدَرَ كَلَامُه عن تحقيق، ولم يَحِدْ عن سواء الطريق.

وفي تخريجنا لتلك الأحاديث اعتنينا بالكُتُبِ التي يُسَمِّيها الإمامُ ابن العربي بمِعْصَمِ الإسلام وكَفِّه؛ الموطأ، والصحيحين، وسنن الترمذي والنسائي وأبي داود، وهي الكُتُبُ الستة التي عليها المعوَّل، وعلى أحاديثها مدار العلم والفقه والدِّين.

ثم صنعنا لهذا «السراج» برنامجًا، مُؤتَمِّينَ في ذلك بصنيع إمام زمانه في علوم العربية واللسان أبي فهر محمود محمَّد شاكر -يرحمه الله-، في تقدمته لكتاب «طبقات فُحُولِ الشعراء»، فسمَّيناها باسمه، ورسمناها برسمه، ووَسَمْناها بوَسْمِه.

وقد ذَكَرْنَا في هذا «البرنامج» زَمَنَ تأليف «السراج»، وموضوعه وفنَّه الألصق به، وبواعثَ إملائه، ثم عُجنا إلى ذِكْرِ مَزَايِنِه، وتعديد محاسنه، وهي كثيرة جِدًّا، حَزْرًا وعَدًّا، وفيه من أخبارِ ابن العربي في رحلته، وفي مقامه بين أهل بلدته، وما ناله منهم، وما رجاه من غيرهم، وفيه حديث طويل عن مشيخته السِّراجيَّة، ومجالسه الأَنْوَارِيَّة، مما لا يوجد في ديوان آخر.

وذكرنا من جملة فصول تَقْدِمَتِنا نظامَ ترتيب «السراج» وأساس تقريبه، وهو فصل لم نُسبَق إليه، ولم نُزْحَمْ عليه، وفيه كَشَفْنَا عن نَمَطِ ترتيبه ومحجَّة تأليفه، وطريقة ابتناء الأسماء على المقامات، والمناسبة بين كل اسم واسم، مع الدلالة على أمثالها، والتنبيه إلى أشكالها.

ومن فصول هذا «البرنامج» مصادرُ الإمام ابن العربي في «سراجه»، وقد أَحصيناها إحصاءً، وذَكَرْنَا منها الجَمَّ الغفير، وأَطَلْنَا في ذلك؛ بيانًا لقَدْرِ هذا «السراج»، وفيه من كُتُبِ التفسير، ودواوين الحديث والآثار، وتصانيف التصوف والتزكية والمواعظ، وأَسْفَارِ التواريخ، والتوحيد، واللغة والغريب، والشعر؛ الكثير الكثير.

وألحقنا بهاته المصادر المجالسَ التي أفاد منها الإمام الحافظ -رضوانُ الله عليه-، وفيها الكثير من التحقيق، وكانت عادة الإمام تقييد ما يسمع في تلك المجالس في «أوراق المياومة»، وقد انتفع بها كثيرًا في تآليفه، وربما أحال عليها، أو أشار إليها.

وقد ذَكَرْنا -أيضًا- من أفاد من هذا «السراج» من جمهرة أهل العلم، وكان احتفالُنا بأعيانهم ومفاريدهم، فنَظَمْناهم على الطبقات، واجتلبنا من مصنفاتهم ما رقموه أو نقلوه، وذكرنا إجلالهم للكتاب، وتعويلهم على مسائله، وتنويههم بمباحثه، آية على ارتفاع «السراج»، وآية على اقتدار مُسْرِجِه.

ثم كان اعتناؤنا بتتبع حَمَلَةِ «السراج» ونَقَلَتِه، وكَتَبَتِه ونَسَخَتِه، ومُلَّاكِه، ومُحَشِّيه، ومختصريه، واللَّاهِجِينَ به، والذَّاكرين له، والمعتنين به، على رَسْمِ الاختصار، من غير إطالة أو إسهاب.

ولم نر أن نُخْلِي هذا «البرنامج» من فَصْلٍ ترجمناه باسم «نَقَدَةِ السراج»، ذَكَرْنَا فيه بعض ما انْتُقد عليه، وهو نَزْرٌ قليل، وذَكَرْنَا بعض أوهام أهل العلم والفهم في نَقَدَاتهم، وغالبُها مبناه على عدم التنبه لاصطلاح ابن العربي في «سراجه».

ثم ألحقنا بجُمْلَةِ النَّقَدَةِ -وإن كان ليس منهم- الشيخ أحمد الغماري؛ فيما زعمه نَقْدًا على «سراج المريدين»، ونَقَلْنَا عنه فواقر ومفاقر، وكوائن وأَوافن، حمله على قَوْلِها والتفوه بها حِقْدُه القديم وحَسَدُه الدفين للإمام أبي بكر بن العربي -رضوان الله عليه-، وقد رماه بالعظائم، واجترأ عليه كعادته مع الأكابر، وقد أوردنا من تلك الدواهي كل ما وقفنا عليه في مجموعاته وأوضاعه ورسائله، وكثير منها من جملة المخطوط الذي أخفاه شيعتُه؛ لمَّا علموا شناعته وبشاعته، ومع إخفائهم له ظَلُّوا مُرَدِّدِينَ لما زعموه تحقيقًا، ومُثَرْثِرِينَ بما خالوه تدقيقًا، وليس هنالك إلا السِّباب والكِذاب.

وقد قَرَفَهُ بما لم يَقْرِفْهُ به أَحَدٌ من العالمين، فرماه بالنَّصْبِ وبُغْضِ آل البَيْتِ الأشراف، وهي شِنشنة قديمة، سار عليها الغماري بعد أن تلبَّس بدِينِ الروافض، واتَّخذ مقالاتهم شِعَارًا، وبِدَعَهم دِثَارًا، ولم يكن إمامنا أبو بكر الوحيد الذي قَذَفَه بهذه النَّزْعَةِ الباطليَّة، والنَّزْغَةِ الباطنيَّة، فقد رَمَى أئمة الإسلام العِظام بذلك، فقال في حق الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل -رضوانُ الله عليه-: «يُعَدُّ نُوَيْصِبِيًّا»[1]، وقال في إمام الدنيا في الحديث أبي عبد الله البخاري -يرحمه الله-: «لا يخلو من رائحة نَصْبٍ»[2]، وكذلك قال في أبي الوليد الباجي وابن حزم الظاهري، وغيرهما.

---

(١) ذَكَرَ ذلك في رسالة له إلى أَحَدِ مُرِيدِيه، وعندي مصوَّرة لها عن الأصل الذي بخطه.

(٢) المداوي: (١/٣٩٢).

فلم نَرَ -بعد جراءته وقِحَّتِه على أئمة الإسلام- أن نُخْلِيَ كتابنا هذا من نَقْدِه، وقد انكشف لنا -بعد تتبع ما رَقَمَه- أن الرجل مُدَلِّسٌ كبير، ومُفْتَرٍ خطير، وأنه لم يكن مُوَفَّقًا في جُلِّ ما اعترض به كلام الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي -رضوان الله عليه-، وأنه لم يكن له من قَصْدٍ إلا ما سوَّلته له نفسه، ولم يكن له من غرض إلَّا الحط من مرتبة الإمام أبي بكر، وهو في كل ذلك يُسِرُّ حَسْوًا في ارتغاء، يحاول -عَبَثًا- أن يهزأ بإمام عظيم، شرَّقت تواليفه وغرَّبت، وصارت قُطْبَ رحى مجالس العلم والدرس والتفقه.

وسيرى القارئ الكريم والدارس الفَهِم التكفير الصريح للإمام الحافظ من قِبل هذا الغماري، وسيرى ما حَكَمَ به عليه من أحكام مُلِظَّاتٍ، وأخرى مضحكات، ولكنه ضَحِكٌ كالبُكَا؛ وليَزِنَ كل ذلك بميزان العلم والتُّقَى، ولينظر في أي باب يوضع هذا الرجل، ومعه تواليفه التي هي تَنايف مَتالف، محفوفة بحتوف ومخاوف.

ولم يكن لنا من غَرَضٍ إلا الذب عن هذا الحافظ الإمام، ولم يكن لنا من قصد إلا إحقاق الحق وإبطال الباطل، وإني لأرجو من عملي هذا أن يُنيلني الله به المنزلة الأسمى والمرتبة الأسنى، وحسبي أن أكون في زُمْرَةِ الذابِّين والمنافحين عن أعراض الأئمة الأعلام.

ثُمَّتَ صَنَعْنَا فهارس للكتاب زادت على العشرين، أفردناها في سِفْرٍ وسيع، وديوان حافل، يُعين على معرفة الكتاب لمن استطوله، ويُيسر للباحثين والدارسين الانتفاع به، وإن كانت الفهارس لا تغني عن المطالعة

والمعاينة والقراءة، وقد تعبنا فيها غاية، وأنفقنا فيها عظيمًا من أوقاتنا؛ وعند الله الأجر الجزيل.

ولا بد من ذِكْرِ جَمْعٍ من أهل العلم كان لهم فَضْلٌ يُذكر ويُشكر، فبعونهم -بعد عون الله تعالى وتأييده- كان هذا الكتاب، فأَذْكُرُهم لما لهم من حَقٍّ عَلَيَّ، وهم:

الأستاذ العلَّامة المحقق الدكتور سيِّدي أحمد شوقي بِنْبِين؛ محافظ الخزانة السلطانية - صانها الله تعالى -، أشكره على جميل تعاونه، وعظيم تَيْسِيره، فله عليَّ أيادٍ بيضاء، وله مِنِّي خالص الوُدِّ، ورفيع التقدير، وجزاه الله عن التراث والعلم خير الجزاء.

الأستاذ البحَّاثة الأديب المقرئ سيِّدي محمد صالح المَتْنُوسِي؛ أخي وصاحبي، فقد نَهَدَ بتخريج أشعار «السراج»، وضَبَطَ أوزانها وبحورها، فكان نِعْمَ العون في تحقيق شِعْرِ الكتاب، ونِعْمَ السَّند في تَذْلِيلِ كثير من الصِّعَابِ، حفظه الله للعلم والعلماء، وجعله من أصفيائه وأحبَّائه.

الأستاذ البحَّاثة المحقق سيِّدي عبد العزيز السَّاوْرِي، خبير المخطوطات والوثائق بوزارة الثقافة، أشكره على فوائده الحِسان التي يُتحفني بها، وأشكره على تعاونه وتصاونه، وجزاه الله خير الجزاء على كل ما بذله في سبيل إخراج هذا «السراج».

الأستاذ البحَّاثة الشريف سيِّدي خالد السباعي؛ صاحب دار الحديث الكتَّانية، أشكره على ما يسَّره لي، ولا أنسى أفضاله عليَّ وعلى تراث الإمام ابن العربي، جزاه الله خير الجزاء، ونفع به في هذا البلد الأمين.

«وأنا أَحْمَدُ الله على ما يسَّر من ذلك، مع تـوارُد الموانـع، وازدحـام القواطع، وتضافُر الصَّادف والمانع، وكثرة الضار وقلـة النـافع، وأعـوذ بـالله من أن أَدْعُوَ إليه وأَفِرَّ عنه، وأُذَكِّرَ به وأنساه، ويرزقني وأعبـد سـواه، وأسـأله المعافاة مما يـضطر إلـى تقـصير فـي حقـه، والعـصمة مـن أن يجعلنـي عِبْـرَةً لخَلْقِه، وأن يُوزِعَني الشكر على ما كفـاني وآوانـي، ولا يجعـل أحـدًا أسـعد منِّـي بمـا آتـاني، وأَمُـدُّ إليـه يَـدَ الرغبـة -عَنِّـي وعـنكم- فـي بَـذْلِ غُفرانـه، وإحلال رِضوانه، وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رَبِّ العالمين، والـسَّلَامُ علـيكم ورحمةُ الله وبركاتُه»[١].

وكتبه الدكتور عبد الله بن عبد السَّلام التَّوْرَاتِي

في شهر ربيع النَّبَوِي من عام ١٤٣٨هـ

بتطَّاون - حماها الله تعالى -

قاعدة العلم بشمال المغرب الأقصى

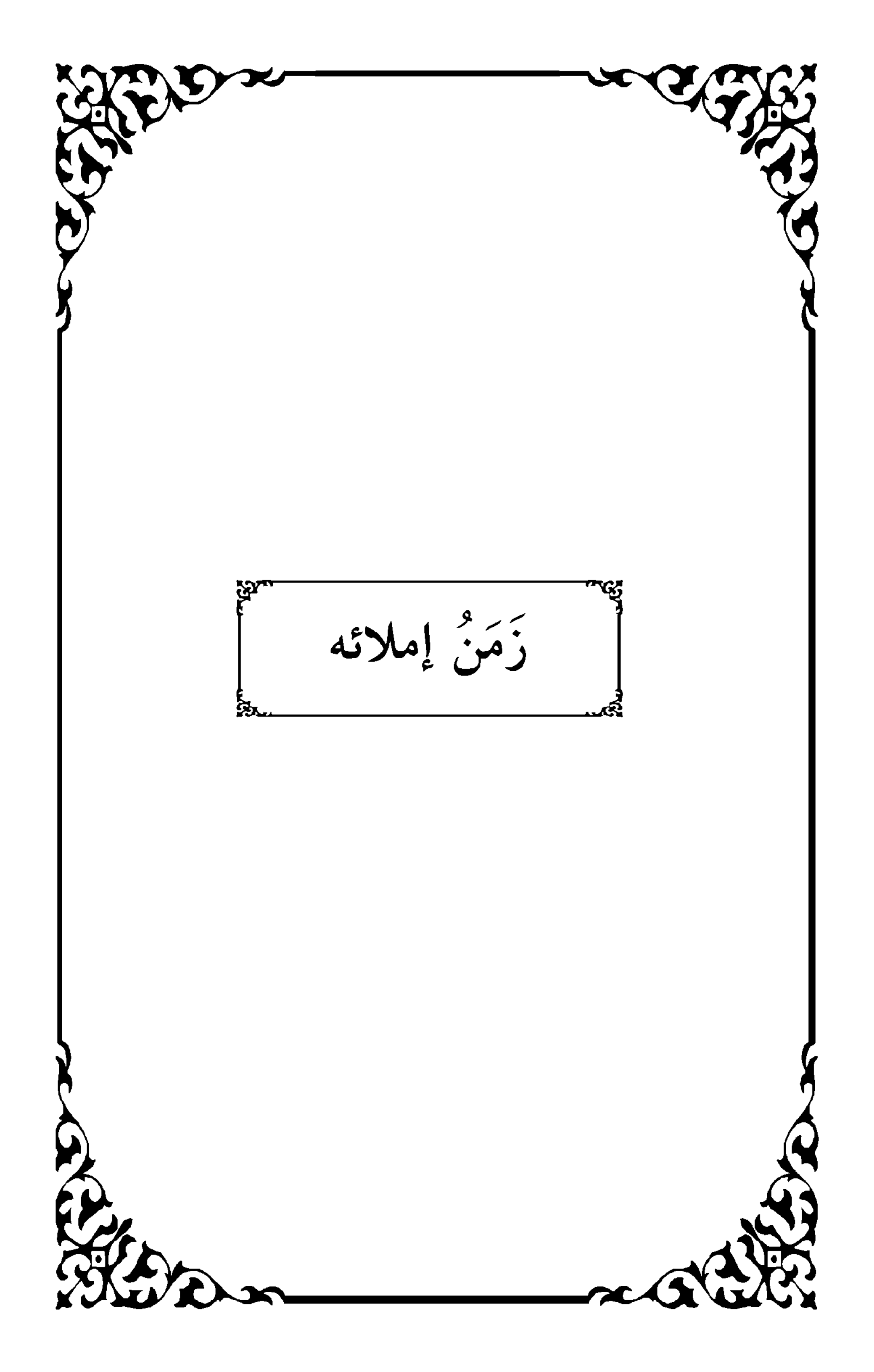
---

(١) خاتمة سراج المريدين: (٤/٤٥٥).



القَانُونُ في معرفة «سراج المريدين»

وأَذْكُرُ فيه زَمَنَ إملاء «السراج»، وبواعثَ ذلك، وموضوعَه وفَنَّه الألصق به، ومحاسنَه ومزاينَه، ونظامَ تقريبه وأساسَ ترتيبه، ومواردَه ومصادرَه، ورُوَاتَه وحَمَلَتَه وكَتَبَتَه، وغَيْرَ ذلك ممَّا يتعلَّق بهذا الباب.



زَمَنُ إملائه

قال الإمامُ ابنُ العربي في خاتمة الأحكام: «كَمُلَ القول المُوجَزُ في التوحيد، والأحكام، والناسخ والمنسوخ؛ من عريض بيانه، وطويل تبيانه، وكثير برهانه، وبقي القَوْلُ في علم التَّذْكِيرِ؛ وهو بَحْرٌ ليس لمدِّه حَدٌّ، ومجموعٌ لا يَحْصُرُهُ العَدُّ»[١].

وكان إملاؤه لكتاب «الأحكام» في قرطبة، بعد هجرته إليها عام ٥٢٩هـ، فأملى فيها كُتُبًا عدة، منها «القبس»، وكان ذلك عام ٥٣٢هـ[٢]، ومنها «الأمد الأقصى»، ومنها «شرح الترمذي»، و«قانون التأويل»، وكان ذلك عام ٥٣٣هـ، وكان شروعه في إملاء «الأحكام» بعد انتهائه من كتاب «الناسخ والمنسوخ»[٣].

غير أن شُرُوعَه في «عِلْمِ التذكير» لم يكن بقرطبة، وإنَّما كان في بلده إشبيلية، بعد عودته إليها، وتأخرُ إملاء «السراج» ممَّا يبعث على التنقير عن أسباب ذلك وبواعثه.

وخَبَرُ ذلك: أنَّ ابن العربي كان قد عاد إلى بلده إشبيلية عام ٥٣٤هـ، وذكرنا ذلك في مقدمتنا الدراسية لكتاب «الأمد الأقصى»[٤]، وذكرنا حُجَّتَنَا ودليلنا في خصوص هذه المسألة، ثم كان من أمر ابن العربي أن استُدعي إلى أغمات، فكان فيها عام ٥٣٥ - ٥٣٦هـ[٥]، ولا ندري شيئًا عن هذا

---

(١) أحكام القرآن: (٤/١٩٩٨).

(٢) القبس: (١/٦٧)، وفهرس الحَجْري: (ص٩٥).

(٣) الناسخ والمنسوخ: (٢/٤١٥).

(٤) مقدمة الأمد الأقصى: (١/٢٦).

(٥) سراج المريدين: (١/٧٢).

الاستدعاء، ولا عن ماهيته وبواعثه، غير أنه قد ظهر لي أَمْرٌ يمكن أن يكون قريبًا بعض الشيء من حقيقة الحال، وهو:

أن استدعاء ابن العربي كان مرتبطًا بخبر الدعوة التُّومَرتية التي اقتربت من الإجهاز على مُلْكِ المُلَثَّمِينَ، فاستدعي للمشاورة في هذه القضية، وذلك للنظر في كيفية تحصين المجتمع والدولة المغربية من هذا التيار الجارف الذي يقوده أتباع ابن تومرت؛ ومعهم جيوشهم وجحافلهم، ولأن ابن العربي قد خالط الفِرَقَ بالمشرق، وكان أكثر مقارعته لفرقتين منهم: الظاهرية والباطنية، ولمَّا كان ابن تومرت قد خَلَطَ في عقائده بين مقالات تينك الفرقتين، وأضاف لهما بعضًا من مقالات القدرية والمتفلسفة؛ كان لا بد من تصنيف ينقض معتقداتهم ومناهجهم، وهذا الذي يفسر تأليفه لكتاب «العواصم من القواصم» بعد عودته إلى إشبيلية من أغمات، وذلك عام ٥٣٦هـ[١]، وهي السنة نفسها التي ابتدأ فيها بإملاء «سراج المريدين».

ومع أن «سراج المريدين» من أواخر مصنفاته؛ إلَّا أنه أحال عليه في كتبه التي تقدَّمت عليه في التصنيف، ككتاب «العواصم»[٢]، و«ترتيب المسالك»[٣]، و«شرح الترمذي»[٤]، وغيرها.

وعادةُ الإمام ابن العربي أنه يرجع إلى مصنفاته بالزيادة والتعديل، ممَّا قد يُوقِعُ بعض الحيرة لمن رام التأريخ لمصنفاته، فيذكر في أوائل كتبه أواخرها، وكذلك فعل في «الرسالة الحاكمة»، فمع أنها من أوائل مصنفاته

(١) العواصم: (ص٣١٤).
(٢) العواصم: (ص٣١٩).
(٣) ترتيب المسالك: (٤١٠/٧).
(٤) شرح الترمذي: (٣٩٧/٦).

إلَّا أنه قد ذكر فيها أواخرها، فذكر فيها: «أحكام القرآن»[١]، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»[٢].

فظهر لنا بعد هذا الذي قدَّمنا أن شروعه في إملاء «سراج المريدين» كان عام ٥٣٦هـ، ويقرب أن يكون ذلك في شهر محرم أو صفر؛ لأنه ذكر في هذا «السراج» ما يدلُّ على ذلك، قال ابن العربي: «وأمليناهُ عليكم في هذه الأيام في كتاب العواصم»[٣]، وذكر في «العواصم» أنه كان بصدد إملائه في محرم من عام ٥٣٦هـ[٤]، فهذا يؤكد ما صرنا إليه.

وكان انتهاؤه منه عام ٥٣٧هـ، وإنَّما قلنا هذا لأن تاريخ قراءة «السراج» كانت في هذا العام، في شهر رجب، كما هو مُثْبَتٌ بخطه على السِّفْرِ الثاني من «السراج»، نسخة الفقيه الحافظ عبد الحي الكتاني[٥]، وكذلك هو في نسخة أخرى بقيت منها أوراق، وفي خاتمتها: «بلغت قراءة وعرضًا على أبي رضي الله عنه وهو يُمْسِكُ أصله الذي بخَطِّه حين قراءتي، فتَمَّ بحمد الله ظهر يوم الثلاثاء السَّابع والعشرين من رجب من سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، والحمد لله وحده»[٦]، وهذا التوافق في التواريخ بين النسختين يؤكد ما قلناه، فبعد أن انتهى من إملائه شرع الناس في سماعه عليه، فلا يبعد أن توجد نسخ أخرى ممَّا قرئت على الإمام ابن العربي، ولكنَّا لم نظفر بها بعد، ولعلها تظهر في مقبل الأيام إن شاء الله عز وجل.

---

(١) الرسالة الحاكمة في مسألة الأيمان اللَّازمة: (ص٨٣-الكتانية).

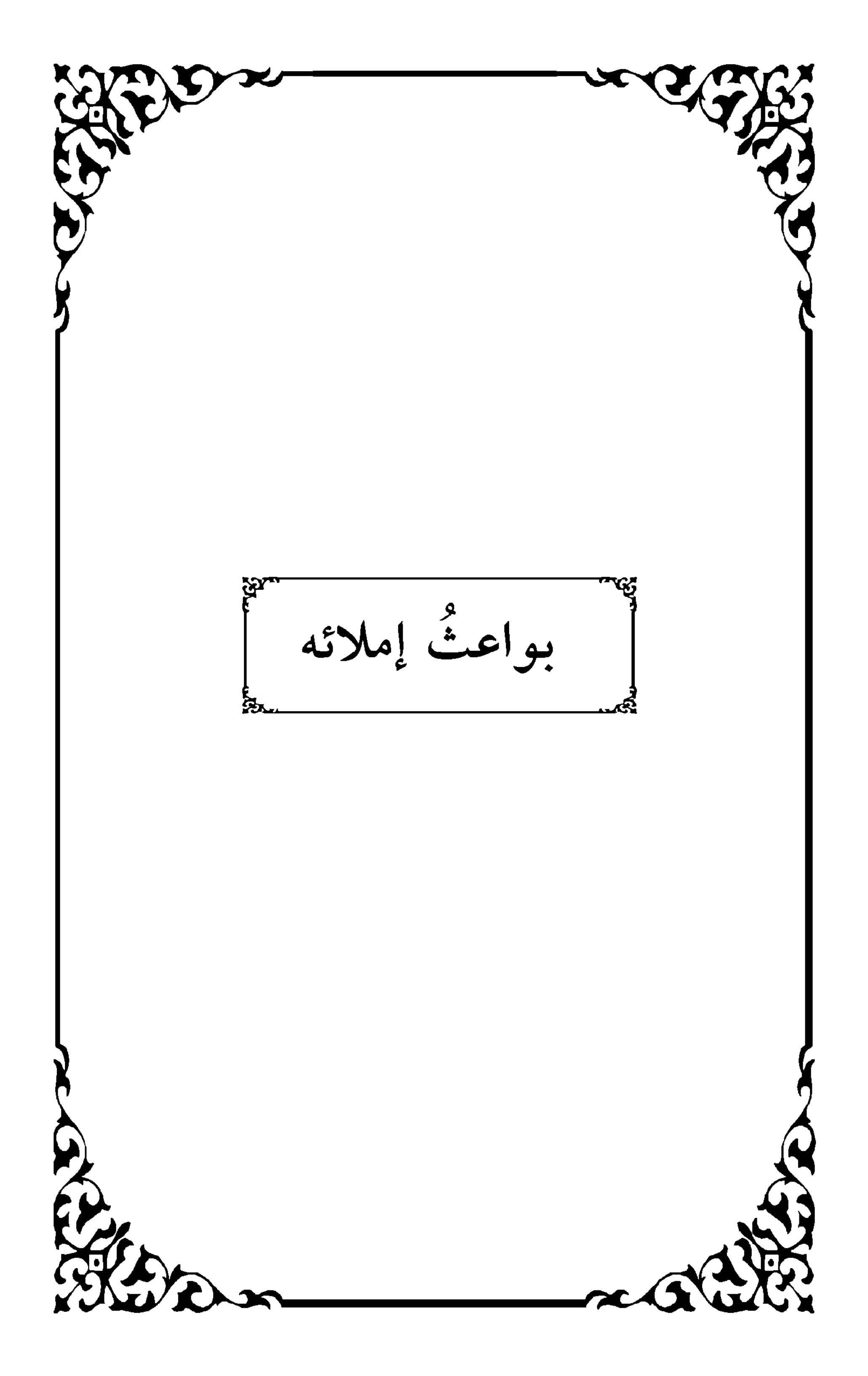
(٢) الرسالة الحاكمة في مسألة الأيمان اللَّازمة: (ص٧٣-الكتانية).

(٣) سراج المريدين: (٤٧٣/٢).

(٤) العواصم: (ص٣١٤).

(٥) سراج المريدين: (٢/ق١/أ).

(٦) سراج المريدين: قسم الخروم بدار الكتب المصرية.



بواعثُ إملائه

ويُمْكِنُ إجمال هذه البواعث في ثلاثة بواعث:

الأوَّل: استدراكُ الخلل الحاصل من جهة فَقْدِهِ لأنوار الفجر:

قال الإمام ابنُ العربي ﷺ: «وقد كنتُ أفضتُ في «أَنْوَارِ الفَجْرِ بمَجَالِسِ الذِّكْرِ» في أنواع العلوم الشريفة؛ من التوحيد، والأحكام، ومقامات الأعمال وآفات القلوب والأحوال؛ ما سارت به الرُّكبان، وتعطَّر بأَرَجِه الزمان، وضَعُفَتْ عن تحصيله الأركان، وقُيِّدَ منه ما قُيِّدَ، وشُرِّدَ منه ما شُرِّدَ، واسْتَفَأَتِ الآفاتُ كثيرًا منه، ونَسَفَتْ أَرْوَاحُ النوائب جملةً ممَّا كُنَّا فَرَغْنَا عنه، وكان من أهم ما يُقبَل عليه؛ تقييدُ ما يتعجَّل الخلقُ منفعتَه، فخرج «الأَمَدُ الأقصى في أسماء الله وصفاته»[1]، و«ناسخُ القرآن ومنسوخه»، و«أحكامُه»، و«قانونُ التأويل»، وكتابُ «العواصم»، و«القَبَسُ من أنوار مالك ﷺ في كتابه»، و«العِوَضُ المحمود»، وهو مُفَرَّقٌ عند الناس، وبقي عِلْمُ التذكير المتعلق بالأعمال والمقامات، وسَنَحَ خاطرُ خَيْرٍ في العَطْفِ إليه، وجنحت القواطعُ قليلًا عنه، فنسأل الله العون عليه»[2].

فظهر من خلال قول ابن العربي هذا أن أصل كتبه وأساسها هو كتاب «أنوار الفجر في مجالس الذكر»، وأنه لمَّا عصفت به الآفات تلافاه بهذه الكتب التي هي فُصُولٌ من ذلك الأصل، إلَّا كتابًا واحدًا تقدَّم تأليفه له، وهو كتاب «العِوَضُ المحمود»[3]، وهو من جملة كُتُبِه التي تلفت وتفرَّقت

---

(١) نشر بتحقيق ودراستي في سِفْرَيْنِ بدار الحديث الكتانية، وخرَّج أحاديثه ووثَّق نقوله أخي الأستاذ الباحث أحمد عروبي، وذلك عام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، في نشرتين اثنتين.

(٢) سراج المريدين: (١/١١).

(٣) ذكره في المتوسط في الاعتقاد -بتحقيقنا-: (ص٣٧٥)، و«المتوسط» من أوائل كتبه.

بعد وقعة الدَّارِ؛ عند ثورة السِّفْلَةِ عليه، من هَمَجِ إشبيلية ورعاعها وسُوقَتِها وسُقَّاطِها؛ فانتهبوا داره، وأفسدوا كتبه، ولحق الضياع بثمرة رحلته التي ناهزت العشر سنوات.

قال الإمام ابنُ العربي ﷺ - ذاكرًا أسباب قبوله تَوَلِّي خطة القضاء -: «تَمَكَّنْتُ فيها منها، وعَمِلْتُ ما يَعْلَمه الله تعالى، ولا أَطْلُبُ مَثُوبَةً من سواه؛ مِنْ كَفِّ الظُّلْمِ والاعتداء، وبَثِّ الأَمْنِ، وحِفْظِ الأموال، وكَفِّ الأطماع، والأَمْرِ بالمعروف، والنَّهْيِ عن المنكر، وفَكِّ الأسير، والتَّحْصِينِ على الخَلْقِ بالسُّور، والمساواة في الحق بين الصغير والكبير، حتى أَرِجَتْ أقطاري، ووَقَعَ السَّمَرُ بأخباري، فضَجَّ العُداة، وضَجِرَ الوُلاة، حين صَفِرَ وِطَابُهم من الحرام، وابيضَّتْ صحائفهم من الآثام، فدَسُّوا إلى نَفَرٍ من العامَّة، فثارُوا عليَّ، وساروا إليَّ، فنُهِبَتْ دَارِي، وأُخْفِرَ ذِمَامِي وذِمَارِي، وهُمْ قيامٌ ينظرون، لا يُغَيِّرُون ولا يُنْكِرُون، يرون أن مَسْلَحَةً أجدى عليهم من مصلحة، وعَطَبًا أولى بي من سلامة، فانتثلُوا مالي، واستَفَؤُوا شِعاري ودِثاري، وهَدَمُوا مسجدي وداري.. وتعرَّضوا لنفسي؛ فكفَّ الله تعالى أَيْدِيَهُمْ عَنِّي، ولقد وَطَّنْتُهَا على التَّلَفِ.. وأمسيتُ سَلِيبَ الدَّارِ، ولولا ما سبق من حُسْنِ المقدار لكنتُ قَتِيلَ الدَّارِ»[١].

وظهر من قوله: «سليب الدار»؛ أنه أُخِذت بعض كتبه التي كانت بخزانته، وفقد منها بعض مؤلفاته، منها: «أنوار الفجر»، و«العوض المحمود»، وغيرها، وفيها ما جلبه من رحلته المشرقية، ومنها ما لم يسبقه أَحَدٌ إلى إدخاله إلى عدوة الأندلس، يؤكد هذا قوله بعد ذلك: «فإنه لمَّا

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٦-٢٧).

ذُهِبَ ببعضها عند فَيِّ الدار؛ أَسِفْتُ لها ولِمَا مضى من أمثالها، ممَّا لا أجبره إلَّا بالرحلة مرة أخرى»[١].

وكذلك قولُه في موضع آخر من كُتُبِه: «قد ذكرنا في كتاب النبي ﷺ أسماءَه وجميع متعلقاته، وختمناها بمعجزاته وغزواته، وذكرنا له ألف معجزة، وذكرنا من أسمائه فيها عِدَّةً؛ سَلَبَتِ النوائبُ بعضها»[٢].

وكذلك قولُه رضي الله عنه: «قد كنا أملينا فيه في كتاب أنوار الفجر في عشرين عامًا ثمانين ألف ورقة، وتفرَّقت بين أيدي الناس، وحصل عند كل طائفة منها فَنٌّ، وقد ندبتهم إلى أن يجمعوا منها ولو عشرين ألفًا، وهي أصولها التي يُبنى عليها سواها، وينظمها على علوم القرآن الثلاثة؛ التوحيد، والأحكام، والتذكير، إذ لا تخلو آيةٌ منه - بل حرف - عن هذه الأقسام الثلاثة»[٣].

وظهر بهذا أن ما ضاع من كتاب «أنوار الفجر» تلافاه بهذه المجموعات التي هي جزء من كتابه الكبير، و«أنوارُ الفجر» قد ضَمَّ في تضاعفيه هذه العلوم الثلاثة؛ كما يأتي بعد هذا إن شاء الله، فالحاجةُ إلى سَدِّ الخلل الداخل عليه في مؤلفاته أداه إلى تخصيص قِسْمٍ لهذا العلم؛ «علم التذكير».

---

(١) سراج المريدين: (٤/٤٠٥).

(٢) القبس: (٣/١٢٠٠).

(٣) القبس: (٣/١٠٤٨)، وينظر: قانون التأويل: (ص٣٦١).

الثاني: إتمامُ مشروعه العِلْمِي

قال الإمام ابنُ العربي ﵁: «وبقي عِلْمُ التذكير المتعلق بالأعمال والمقامات، وسَنَحَ خاطرُ خَيْرٍ في العَطْفِ إليه، وجنحت القواطعُ قليلًا عنه، فنسأل الله العون عليه»[1].

وقد تقدَّم أن العلوم عند ابن العربي ثلاثة[2]، وهي: «عِلْمُ التوحيد»، و«عِلْمُ الأحكام»، و«عِلْمُ التذكير»، ويدخل عليها عِلْمٌ آخر، وهو: «عِلْمُ الناسخ والمنسوخ»، وهو نَوْعٌ من عِلْمِ الأحكام، ومُشَاكِلٌ له، غير أنه لما كان جُزْءًا من كُلٍّ أفرده ابنُ العربي بالتصنيف، كما أفرده من تقدَّمه من فقهاء الأمَّة، فتبقى تلك العلوم - كما ذَكَرَ - ثلاثة.

ففي العِلْمِ الأوَّل: صنَّف ابنُ العربي كتبه الاعتقادية؛ «العَقد الأصغر»، و«العقد الأوسط»[3]، و«العقد الأكبر»[4]، و«شرح المشكلين»، و«معجزات رسول الله ﷺ»، و«تنبيه الغبي على مقدار النبي ﷺ»، وغيرها.

وفي العِلْمِ الثاني: صنَّف «أحكام القرآن»؛ الصغرى والكبرى.

وبقي العلم الثالث: وهو «عِلْمُ التذكير»، فلم يصنف فيه ابن العربي كما صنَّف في العلوم الأخرى المتقدمة، وسَنَحَ خاطرُ خَيْرٍ في التعريج عليه، والاهتبال به؛ لإتمام ما شرع فيه من تواليفه وتصانيفه.

---

(١) سراج المريدين: (١/١١).

(٢) ينظر: قانون التأويل: (ص٢٣٠).

(٣) هو كتاب: «المتوسط في الاعتقاد»، نُشِرَ بتحقيقنا وعنايتنا بدار الحديث الكتانية، عام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

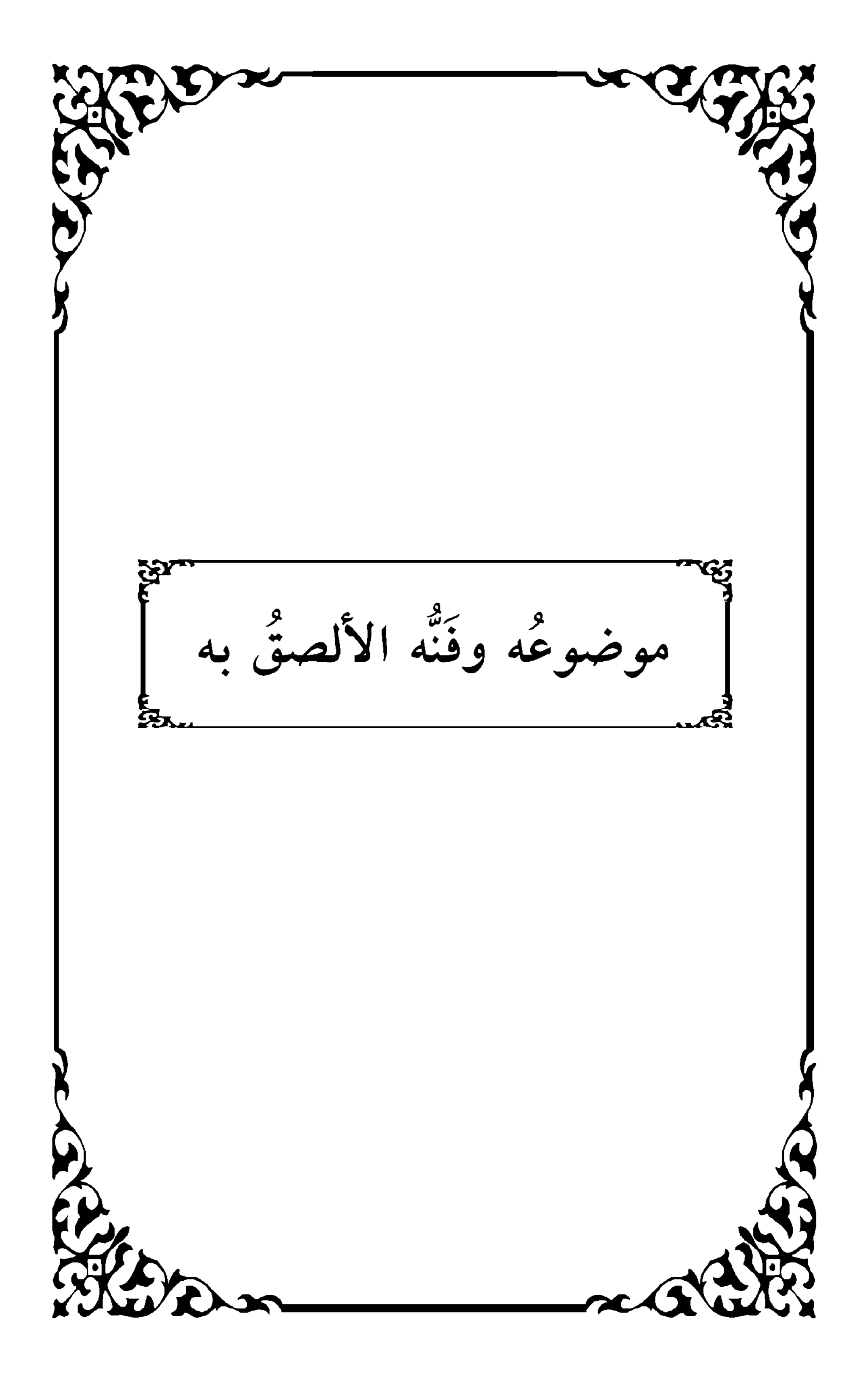
(٤) هو كتاب: «المقسط في شرح المتوسط».

فعلى هذا تكون الرغبة في إتمام معالم هذا النظر والفكر هي الدافعة للإمام ابن العربي إلى الشروع في هذا التصنيف، مع النظر فيما يلائمه ويحتاجه، وهي أشياء قائمة بنفسه، وخواطر ناهضة بقلبه، وله فيها بدائع تحتاج إلى زمانها لتجد موضعها وموقعها؛ كما هو الشأن مع سابقاتها في كتبه السَّالفة.

وعند التحقيق: نرى أن الباعثيْن متداخلان، فالثاني جُزْءٌ من الأوَّل، والأول ممَّا يصح أن يندرج في الثاني، وإنَّما نَوَّعْنَا التقسيم لما مهَّد له الإمام ابنُ العربي بذِكْرِ ما فُجِعَ فيه يوم الدَّارِ، وما غلب عليه من سوء الأشرار، وما كان من عاقبته؛ في مَدِّ أيديهم إلى كُتُبِه وبنات أفكاره وزواهر عمره، فناسب أن نذكر ما ذَكَرَ، وأن نقف معه حيث وَقَفَ.

الثالث: تخليص علم الزهد والتزكية من الدواخل والمعاطب

وهناك أمر ثالث يصح أن يُعْتَبَرَ؛ وهو رغبة ابن العربي في تمييز كُتُبِ الزهد والتذكير ونَخْلِها، وتمحيص الصحيح من زائفها، والمليح من سَيِّئِها، وقد تقدَّمه قوم إلى تلك المسالك، ورأى ما قامت عليه كتبهم، وما بنوا عليه مصنفاتهم؛ فأراد أن يكون في كتابه غير ما في كُتُبِ من تقدَّمه، وأن يتجنَّب زللهم وسَقَطَهم، حتى يكون قائمًا بالخطة التي رضيها لنفسه؛ خِطَّةِ الدلالة على الله؛ توحيدًا وتذكيرًا، وإحكامًا وإتمامًا، ويأتي مزيدُ بَيَانٍ لهذه الكتب الزهدية في فصل مصادر «السراج».



موضوعُه وفَنُّه الألصقُ به

قد قدَّمنا أن هذا العلم قد ترجمه ابنُ العربي باسم «التذكير»، ولم يشأ أن يُسَمِّيَهُ كما سمَّاه الناس من قبله، وقد سمَّاه قوم باسم «الزهد»، وعند آخرين باسم «المواعظ»، وعند غيرهم باسم «التصوف»، وعند أقوام آخرين مندرج هذا في فَنِّ «الرقائق»، وهكذا، وكُلٌّ قوم من المذكورين لهم اختيارهم، ولهم ما يستروحون إليه عند اعتراض المعترضين عليهم، والغرضُ الأساس من كل هذه التسميات أن يكون هناك نَوْعُ مطابقة بين الترجمة والكلام المنثور في تضاعيفه، مع الوفاء بشرط هذا العلم، والانتهاض بقواعده وخصائصه.

قال الإمام ابنُ العربي ﷺ: «ويدخلُ في علم التذكير: الوعد والوعيد، والجنة والنار والحشر، وتصفية الباطن والظاهر عن أخلاط المعاصي»[١].

وقال أيضًا: «وهذه «الرسالة» هي مُجَرَّدَةٌ في قِسْمِ الذِّكْرَى؛ فإنَّ من معرفة النفس معرفةَ الأسماء والصفات؛ في الأحوال والمقامات»[٢].

وقال ﷺ: «وتَزْكِيَةُ النفس وتطهيرُها والخروجُ عن آفاتها بالقَلْبِ والجَوَارِحِ عِلْمٌ مُحْكَمٌ في القرآن والسنة، وهو نِصْفُ العِلْمِ من جهة، إذ العِلْمُ وَجْهَانِ؛ معرفة الخالق، ومعرفة الخَلْقِ»[٣].

---

(١) قانون التأويل: (ص٢٣٠).

(٢) سراج المريدين: (٢/٥٣).

(٣) سراج المريدين: (٢/٥٣).

وقال أيضًا: «النَّوْعُ الثالث: عِلْمُ التذكير، وهو مُعْظَمُ القرآن؛ فإنه ينبني على معرفة الوعد والوعيد، والخوف والرجاء والقُرْبِ، والذنوب وما يرتبط بها ويدعو إليها ويكون عنها»(١).

فأدخل الإمام ابنُ العربي في هذا العلم بعض فصول النوع الأوَّل، وهو «علم التوحيد»؛ فمسائل الوعد والوعيد، وما يعقبها أو يتعلَّق بها إنما هي مندرجة في أبواب السَّمعيات، وهي الباب الرابع من أبواب الاعتقاد؛ لهذا أدخل في هذا الكتاب ما يتعلَّق بالعَرْضِ، والحساب، وعذاب القبر، والشفاعة، والبعث والنشور؛ لما يعقب ذلك من معرفةٍ في قلب العبد ومن الذِّكْرِ والذِّكْرَى، ولما له من أَثَرٍ على فعل العبد واعتماله، وكذلك ما يتعلق بالجنة والنار، ونعيم الأولى وعذاب الأخرى، وما ورد في ذلك من أحاديث وآثار.

وإنَّما سمَّاه تذكيرًا لما فيه من التنبيه على غفلات العبد، ولما فيه من التذكير بمزالق الأقدام، ولمَا قد يطال المرء من تقادم العهد الذي أُخذ عليه فيه الذِّكْرُ، فابنُ العربي هنا مُذَكِّرٌ الناس بمنازل المتقين، مُحَذِّرٌ لهم من مهاوي الغافلين، مُنْذِرٌ لهم من دركات عذاب الجحيم، مُبَشِّرٌ لهم بكرامات رب العالمين لأصفيائه وأحبَّائه.

وكان منطلقه من قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥]، وقد رأينا أنه وَسَمَ هذا العلم - أيضًا - باسم «الذِّكْرَى»، لما تشتمل عليه من العِظَةِ، ولما تُحِيلُ على لوازمها ومتعلقاتها؛

(١) قانون التأويل: (ص٣٣٠).

لأن التذكير قائم على معرفة النفس في ذاتها وصفاتها، وانتقالاتها في أحوالها، وابتدائها وانتهائها(١).

ومَرْتَبَةُ التذكير إنَّما كانت بالأساس لمولانا رسول الله سيدنا مُحَمَّدٍ ﷺ، إذ خاطبه ربه قائلًا: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ﴾ [الفجر:٢١]، وهي المرتبة التي رَغِبَ فيها الإمام ابنُ العربي، أن يكون مُذَكِّرًا لقومه؛ بما علَّمه الله من العلم، وهادياً لهم؛ بما فتح له من أبواب الفضل.

وقد جعل ابنُ العربي أساس هذا العلم قائمًا على تزكية النفس والخروج عن آفاتها، وجعل هذا الوجه وهذا النوع نصف العلم؛ لأن العلم وجهان: معرفة الخالق، ومعرفة الخلق، ففي الوجه الأوَّل ألَّف كتابه «الأمد الأقصى»؛ ليتحقق للعبد معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله، والوجه الآخر هو هذا، قِسْمٌ خاص بالذِّكْرَى، يقول فيه: «وانتَدبنا الآن مُسترشِدين لربنا مُستوهِبين منه الهداية، من البداية إلى النهاية، حتى نَبْلُغَ الغرض، ونَقْضِيَ المُفترَض، إلى ذِكْرِ صفات العباد الذين اصطنعهم الله تعالى لخِدْمَتِه، واصطفاهم لجواره في جَنَّتِه، وأفاض عليهم من سَعَةِ رحمته»(٢).

ووفَّى في كتابه «السراج» بما شَرَطَ على نفسه، فذَكَرَ من خصال الصالحين ومحامد المتبتِّلين ما يقضي بالعجب، ليدل النَّاسَّ على خير طريق، وليرشد المتشوفين إلى أرباب الذِّكْرِ والعهد، مع التولُّه بأخبار العابدين، ومكارم الزاهدين، ومنازل القاصدين.

---

(١) قانون التأويل: (ص٢٤١).

(٢) سراج المريدين: (١/١٣).

وظهر لنا من هذا الذي قدَّمناه أن اختياره لهذا اللفظ الشريف - وهو: التذكير - اختيارٌ قائم على معنى معتبر، أَلَا وهو التعلق بأهداب القرآن العظيم، وهو أشرف الذِّكْرِ وأعلاه، ولا حَظَّ لمن حُرِمَ من التبصر في معناه وفحواه، ولا حظ لمن حُرِمَ من التدبر لآيِه وعباراته وإشاراته، مع الوقوف عند حدوده وأوامره، ومناهيه وزواجره، فكان هذا الاختيارُ مشاكلًا لما عكف عليه ابن العربي عُمْرَه، وأنفق فيه زهرةَ أيَّامِه، وأَبْهَجَ أعوامِه، معتنيًا بالذِّكْرِ، قائمًا بحق الفِكْرِ، غوَّاصًا على درره، مُنَقِّرًا عن جواهره، فمال عن كُلِّ لَفْظٍ مُحْدَثٍ؛ يراه غير مفيد لما أراده، أو مُنْقِصٍ لما هو بسبيله.

وهناك مسائل يحسن تتبعها لتجلية أمر هذا الكتاب، وتجلية طريقة ابن العربي فيه، بدءًا بالتسمية؛ مع ما بقي من متعلقاتها، وانتهاءً بالحال التي كان عليها ابنُ العربي في رياضة نفسه، مع ما أعقبه من زهد واعتمال، وهي مسائل ثلاثة:

المسألة الأولى: كيف نظر علماء التصوف إلى «سراج المريدين»؟

من أوائل من أدرجه ضمن كتب التصوف والوعظ الإمام الخُزَاعِي تـ ٧٨٩هـ، فذكره ضمن مصادر كتابه «تخريج الدلالات السمعية»[١]، وذكر معه كتاب «الإحياء»[٢] و«الرسالة»[٣]، فيكون هذا الكتاب على رأيه من كُتُبِ التصوف؛ وذلك لما فيه من تَعَرُّضٍ لمقامات العُبَّادِ، وطرائق الزُّهَّادِ،

---

(١) تخريج الدلالات السمعية: (ص٧٩٣).

(٢) تخريج الدلالات السمعية: (ص٧٩٣).

(٣) تخريج الدلالات السمعية: (ص٧٩٣).

مع ما فيه من مباحث متعلقة بأحوال النفس، ومسالك تزكيتها وتصفيتها، من غير أن يكون داخلًا فيما دخل فيه أربابُ التصوف؛ إذ الكتاب فيه مفارقة لكثير من معالم التأليف الصوفي، كما سنبين بعد ذلك.

ولكنَّ الإمام أحمد زَرُّوق البُرْنُسِي تـ ٨٩٩هـ لم يرَ أن يُدْرِجَه ضمن مؤلفات الصوفية، ورآه بعيدًا كل البعد عن نَفَسِهم ونهجهم، فقال: «وللمُحَدِّثِ تَصَوُّفٌ حام حوله ابنُ العربي في سِرَاجِه»، وسببُ ذلك: أن ابن العربي لم يَبْنِ كتابه على مناهج المتصوفين، ولم يَرْعَ ما يراعونه في تواليفهم، وفَوَّقَ بسهامه نحو غُلَاتِهِمْ، وقصد إلى أئمة التصوف كالمُحاسبي والقُشَيري والغزالي؛ فردَّ كثيرًا من أقوالهم، ونَقَدَ عديدًا من مقالاتهم، فلهذا لم يَرَ الصوفيةُ هذا الكتاب مندرجًا في مؤلفاتهم، ولا مُعَوِّلًا على درجاتهم، فخَفَتَ ذِكْرُه في كتبهم وغاب، واستحال في أحيان كثيرة أن ترى مُعَرِّجًا منهم عليه، أو ملتفتًا إليه.

وممن عَدَّ «سراج المريدين» ضمن كُتُبِ المتصوفة الفقيه أحمد التَّادِلِي تـ ١٠١٣هـ، في كتابه «المُعَزَّى في مناقب الشيخ أبي يعزى»، قال فيه: «أَلَّفَ أبو بكر بن العربي كتابًا في التصوف خصوصًا، سمَّاه سراج المريدين؛ مائلًا في أكثره للحديث»[1]، وما ذكره هنا قريبٌ ممَّا سبق نقله عن محتسب الصوفية ببلاد المغرب الفقيه أحمد زَرُّوق، وهو ناهل منه، مُعَوِّلٌ عليه، هذا الذي يبدو، وقد ذكر التادلي بعده ما يفيد ذلك[2].

---

(١) المُعَزَّى في مناقب الشيخ أبي يعزى: (ص٣٢٤).
(٢) المُعَزَّى في مناقب الشيخ أبي يعزى: (ص٣٢٤).

ولكنَّ بعض من اشتغل بالتصوف واعتنى به من المتأخرين كان لهم نَحْوُ مَيْلٍ إلى عَضْدِ مقالاتهم ومقاماتهم بما وَرَدَ من ذِكْرٍ وإشادة في كتاب «سراج المريدين»، فكانوا يستروحون إليه، وينزعون بدليله فيما يؤيد ما يذهبون إليه، وأحيانًا يكون هذا الاستشهاد قاصرًا عن المراد، غير مقصود من الإمام ابن العربي، ولكنِ الملتقطُ لما يخدم مذهبَه، والباحثُ عمَّا يؤيد مشربَه؛ يهتبل بما يَرِد، ويغفل عما قُصِد، ومن أمثلة ذلك ما ورد عند الفقيه العلَّامة ابن خَجُّو الحسَّاني تـ ٩٥٦هـ[1] في رسالته «ضياء النهار، المُجَلِّي لغمام الأبصار، في نصرة أهل السنة الفقراء الأخيار»، ويأتي مزيدُ ذِكْرٍ له في فَصْلِ المفيدين من «السِّرَاجِ».

وكذلك ذَكَرَهُ الفقيه العلَّامة عبد الكبير بن محمد الكتَّاني تـ ١٣٣٣هـ، على منوال ابن خَجُّو، في الاستشهاد والاعتضاد؛ ناقلًا ما نقله، وذاكرًا ما ذكره، وبعض ما نقلاه لا يؤيد ما ذهبَا إليه، كما يأتي مزيدُ تفصيل له في فصل المفيدين من «السِّرَاجِ».

وأمر آخر أذكره قد يفيد بعض الشيء فيما نحن فيه؛ وهو أن الفقيه أبا عبد الله السَّاحِلِي تـ ٧٥٤هـ نَصَّ في «بغية السالك» على أن من الأسانيد المعوَّل عليها في التربية عند المغاربة إسناد أبي بكر بن العربي[2]، وذكر الإسناد، وهو: «أبو بكر بن العربي عن أبي حامد عن أبي المعالي عن أبي طالب المكي عن الجُنَيد»[3].

---

(١) ينظر: سلوة الأنفاس: (٢/١٦٧)، وفي الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين لمحمد حَجِّي (٢/٤٦٢): أنه توفي حوالي ٩٨٥هـ.

(٢) بغية السَّالك: (٢/٥٥٣).

(٣) بغية السَّالك: (٢/٥٢٢-٥٢٣).

قلت: وهذا إسناد فيه انقطاع بين الجُوَيني وأبي طالب، وكذلك بينه وبين الجُنَيد، فلا ينبغي التعويل عليه.

المسألة الثانية: مذهبُ ابن العربي في التصوف والصوفية

شُهِرَ عن الإمام ابن العربي أنه مُجَانِبٌ لطرائق المتصوفة، مُبَايِنٌ لهم، حَاطٌّ من أقدارهم، غير راض عن سيرتهم، وهو قَوْلٌ أشاعه من أشاعه لأغراض، هي في الحقيقة أوصاب وأمراض، ونأتي في فصلنا هذا على ذِكْرِ ما يفيد غير ما انتشر، ونعطف عنان الكلام لنُظهر هذا الذي يخالف سيرة الناس اليوم، ونُبَيِّنُ جلالة المتعبدين عنده، وموقعهم في نفسه، وما خُصُّوا به في هذا «السراج»؛ من عَلِيِّ المنزلة، ومَلِيِّ المرتبة، ونجعل هذه المسألة في فرعين اثنين:

الفرع الأوَّل: في معرفة ابن العربي بمذاهب الصوفية

قال ابنُ العربي: «أَفْنَيْتُ عظيمًا من الزمان في طريقة الصوفيين، ولقيتُ رجالاتهم في تلك البلاد أجمعين، وما كنتُ أسمع بأحد يُشار إليه بالأصابع، أو تُثنى عليه الخناصر، أو تُصيخ إلى ذِكْرِه الآذان، أو ترفع إلى مَنظرته الأحداق؛ إلَّا رحلتُ إليه قَصِيًّا، أو دخلتُ إليه قريبًا»[1].

وقال أيضًا: «يعلم الله، وتشهد لي كُتُبِي ومسائلي وكلامي مع الفرق؛ بأني جِدُّ بَصِيرٍ بأغراضِ القومِ ومقاصدهم»[2].

---

(١) قانون التأويل: (ص١٢٠).

(٢) قانون التأويل: (ص٢٥٣).

وقال في تفسير أهل الإشارة: «ولم أزل أطلبُ هذا الفن في مظانه، وفي مراجعة شيوخه فيه؛ حتى وقفتُ على حقيقة مذهبه»[١].

فظهر بهذا أن الإمام ابن العربي عارف بمذاهب المتصوفة، عالم بطرائقهم، مُمَيِّزٌ لمقالاتهم، مُدْرِكٌ لمقاماتهم، وذلك إنَّما تأتَّى له بمخالطته للقوم، ومصاحبته لرؤسائهم، وقد كان منهم جماعة لا يُحْصَوْنَ ببيت المقدس وأكنافه؛ من العابدين والعاكفين، والمرابطين والمجاورين، اجتمعوا من أقاصي الأرض ليعبدوا ربهم في المسجد الأقصى، ولقي منهم خَلْقًا من تلامذة أبي القاسم القُشَيْرِي، منهم: أبو سعد محمد بن طاهر الزَّنجاني الشهيد تـ ٤٩٢هـ، ومنهم: أبو بكر الطُّرْطُوشي تـ ٥٢٠هـ، وهو شيخه الذي فتح له أبواب العبادة والعناية أيَّام مقامه ببيت المقدس.

قال ابنُ العربي في شأن صُحْبَتِهِ لشيخه أبي بكر الطُّرْطُوشِي: «لقد كُنَّا نخرج من المسجد الأقصى مع شيخنا أبي بكر الفِهْرِي في جملة الأصحاب على الفُتُوحِ، أقل ما نكون خمسة، وأكثره خمسون، فندور على قبور الأنبياء، ونجول في قُرَى الشام المجاورة المدة الطويلة، قرى ظاهرة مباركة، آمنين فرحين، يُغْدَى علينا ويُرَاحُ بما نحتاج إليه، ونحن نقطع من روضة إلى روضة، ومن متعبَّد إلى متعبَّد، وكذلك سائر الناس من متفقهة وصوفية»[٢].

وهي سيرةٌ أقرب ما يكون إلى سيرة الصوفية، وفيها معالم بارزة من معالم طريقتهم؛ الدلالة على الله، وعدم التعويل على الزاد، وحسن

---

(١) قانون التأويل: (ص١٩٧).

(٢) سراج المريدين: (١/٨٣).

التوكل، والثقة بعطاء الله وفضله، مع العبادة والتبتل والانقطاع إلى الله تعالى، وهذا الذي كان يقصده ابن العربي بخصوص معرفته بمقالات القوم ومقاماتهم، ومقاصدهم وأغراضهم، وما كان ليكون ذلك لولا هذه الصحبة الطيبة، والمرافقة الكريمة، وأعانه على ذلك حِرْصٌ وتَهَمُّمٌ مُتَّقِدَانِ، جعلاه يقف على منتهى مرامهم، ومرتقى طلبهم.

وقال في شأن مصاحبته للعبَّاد والزهَّاد: «لقد عَبَدْنَاهُ في المسجد الأقصى - طهَّره الله - ثلاثين شهرًا، في ثلاثة أحوال؛ مع أُمَمٍ من العابدين والعاكفين والعَالِمين، نحوًا من ثلاثة آلافٍ مَعْلُومِين، حَصَدَتْهُمُ السيوف في غَدَاةٍ واحدة»[1].

وحُقَّ له بعد هذه الصحبة أن يكون عارفًا بهم، مُطَّلِعًا على أغراضهم، وحُقَّ له أن يكون بصيرًا بمسالكهم وطرائقهم على صعوبتها، وقد كان من بلد لا ينظر إلى هؤلاء الناس بعين الرضى، ممَّا سَبَّبَ الوحشة من مقالاتهم، والرِّيبَةَ في مقاماتهم، فلم يمحهما عنده إلَّا بهذه الخلطة والصحبة، ثم آبَ إلى نفسه وقد عرف أَفضالهم وإِفضالهم.

وأَمْرٌ آخر أعانه على ذلك؛ وهو مباحثته لكُتُبِ القوم، ومعرفته بمصادرهم ومواردهم، وفي ذلك يقول الإمام ابن العربي: «كنتُ وقفتُ على كثير من كُتُبِه؛ ممَّا جمعه أربابُ الذِّكْرَى، الذين أَوَّلهم المُحاسبي، وآخرهم القُشَيري»[2].

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٠).

(٢) سراج المريدين: (١/١٢).

وحديثه هنا عن الإمامين المحاسبي والقشيري دَالٌّ على أن التصوف الذي يرتضيه هو تصوف هذين ومن سلك مسالكهما، وآخِرُهم المنظور إليه بالإمامة هو أبو القاسم، وفي ذلك إيماءٌ إلى أنه لم يجد بعده من تُرتضى طريقته، وأنَّ من رام شيئًا من هذا العلم فعليه بكُتُبِ هذا الرجل، فهو قُطْبُ قومه، وسَيِّدُ ناسه، ويأتي التعريف ببعض هذه الكتب في فصل مصادر «السِّرَاجِ»، وفيها نَذْكُرُ وَزْنَ هذه الكتب وأثرها في هذا الكتاب، وما قَبِلَه منها وما زَيَّفَه، ونذكر طريقة تحملها، ومعيار تفاضلها.

الفرع الثاني: ثناءُ ابن العربي على الصوفية وذِكْرُه لمناقبهم

قال الإمام ابنُ العربي رضي الله عنه: «ولقد رأيتُ في هذه الطائفة أعيانًا جِلَّةً، يَفْخَرُ بهم على سائر المِلَلِ أَهْلُ هذه المِلَّةِ؛ عِلْمًا وقَصْدًا، وحُسْنَ سَمْتٍ وتُؤَدَةً، وتَبَتُّلًا لله، وخشيةً وزُهْدًا في الدنيا، وكرامات كثيرة»[١].

وبهذا يكون الإمام ابن العربي مُعَظِّمًا للصوفية، ومُنْزِلًا لهم منزلتهم التي تليق بهم، ذاكرًا لهم خِلالهم وخصالهم التي تميَّزوا بها عن غيرهم، حتى جعلهم الإمامُ إحدى مفاخر هذه الأمة التي يُفْخَرُ بها على سائر الأمم السَّابقة، وذَكَرَ من جميل صفاتهم ما يقضي لهم بالتَّجِلَّةِ والتَّكْرِمَةِ.

ثم قال: «إنهم كسائر الطوائف من أصناف العالمين؛ فإنَّ فيهم الغَثَّ والسَّمين، والصالح والطالح»[٢].

---

(١) سراج المريدين: (١/١١٣).

(٢) سراج المريدين: (١/١١٣).

وقوله هذا دليلُ عَدْلِه وإنصافه؛ فإنه لم يأخذهم بجريرة البعض، بل ذَكَرَ أن فيهم ما في غيرهم من الطوائف؛ من المتكلمين، والمتفقهين، والمحدثين، وغيرهم من أهل العلوم المِلِّيَّةِ، فيهم الصالح والطالح، وكذلك هم؛ فيهم السَّابق بالخيرات، وفيهم المقتصد، وفيهم دون ذلك، ولكن العبرة بصفاء الأصل، وسلامة المنهج، وهو الذي يُفَسِّرُ نَقْدَه لمن نَقَدَه، ونَقْضَه لما نَقَضَه، فالأصلُ أن يُجعل كل كلام في موضعه، مع سباقه ولحاقه وسياقه، ومعه سلامة الوزن، والتعفف عند الحكم، وغير هذا المسلك فهو طريقٌ مَخُوفٌ، ودونه مفاوزُ وحُتُوفٌ.

وقال ابن العربي في ملازمة المدارس والرباطات: «وهي مختصة ببعض البلاد دون بعض، وهي بأن يَقْوَى على طلب الفقه؛ فيدخل المدارس الموقوف عليها الأحباس لأرزاق الطلبة، فيَدْأَبُ في طلب العلم ويلزم الدرس، فيجري عليه رِزْقُه مُيَاوَمَةً في الخبز، ومُشاهرة في القُوت للأُدُمِ، أو ينقطع إلى الرِّباطات مع الصوفية؛ فيجري عليه رِزْقُ الصوفية، وتَأَتِّي الغَداء والعَشاء إن كان مُفْطِرًا، أو العَشاء إن كان صائمًا، ويجتمعون عليه ويأكلون بأدب عظيم وحالة حسنة، وكذلك كان حال تلك الأرض؛ من باب بغداد إلى أقصى خراسان، واتفق ذلك بجُود الملوك وسَمْحِ الأغنياء؛ فإنهم يبنون المدارسَ والرِّبَاطَاتِ، ويُوقِفُونَ عليها العقارات، ويَسْتَدِرُّونَ منها في كل وقت فائد الغلَّات، فيجد الطالب للعلم مأوًى، ولا يعدَم المُقْبِلُ على الله المُعْرِضُ عن الدنيا رِزْقًا»[1].

---

(١) سراج المريدين: (١/٦٠-٦١).

وفي كلامه هذا ما يدل على تعظيمه للصوفية، وفيه تأثر كبير بطريقتهم، فيُوصِي من عجز عن القوت من العابدين أن يندرج في سلكهم، وأن يكون له موضع في رباطاتهم، إن كان يريد التبتل والاجتهاد.

المسألة الثالثة: زُهْدُ ابن العربي وتَأَلُّهُه

كان لرحلة ابن العربي أعظم الأثر في تَشَرُّبِه لطريقة المُتَزَهِّدَةِ، وكان في مصاحبته لهم ومفاتشته لشيوخهم ما أعانه على تفهمه لمقاصدهم، وتفطنه لأغراضهم، وهو يرى اهتبالهم بالذِّكْرِ، واعتناءهم بالعبادة، وانقطاعهم عن الخلق، وأُنسهم بالأعمال الصالحة؛ أُمَمٌ من الناس، جاءت من شرق الأرض وغربها، مرابطة مجاورة، وهو أَمْرٌ لم يعهده في بلاد المغرب والأندلس، ولم يكن حال هؤلاء كما انتشر في بعض أصقاع المغرب؛ من إقبال العامة على ذلك، بل رأى أكابر العلماء والفقهاء والمحدثين والمتكلمين وهم في تبتلهم وعكوفهم على القُرَبِ، بل رأى من النساء العالمات من قد رابطن بالمسجد الأقصى؛ يَتَعَلَّمْنَ العِلْمَ، ويَتَقَفَّرْنَ الذِّكْرَ، وهذا شيء لم يكن في بلاد المغرب، فكان كل هذا داعيًا لهذا الإمام أن ينظر في هذا الذي يفعلون، وأن يرى لنفسه معهم موضعًا يهتبل فيه بما اهتبلوا به، فما ترك غارًا أو غُوَيْرًا، ولا مُتَعَبَّدًا أو جَبَلًا، ولا قرية أو واديًا؛ إلَّا وعبد ربَّه فيه، مع أُمَمٍ من العابدين والعاكفين والعالمين[1].

قال ابنُ العربي: «وكان الطُّرْطُوشِي يقول لنا: هل لكم في أن نخرج بأنفسنا، ونتبتَّل إلى ربنا، ونعلوَ ظهر جبل نجعله دارنا، ونلتزم فيه العبادة

---

(١) سراج المريدين: (١/ ٢٠).

حَجْرَةً عن الخلق، ونَبْذَةً من الناس؟ فكنتُ أقول له: إذا حَصَّلْتُ ما أؤمِّل من العلم كنتُ لك صاحبًا في هذا الغرض»[١].

وهذه رغبة صادقة من ابن العربي في التبتل والانقطاع عن الخلق، وكان قد عاهد الإمام أبا بكر الطرطوشي على ذلك، لكنه لم يتأتَّ له ذلك بعد أن حَلَّ الطرطوشي عزيمته، ورضي بما هو فيه من حال، خصوصًا بعد خروجه من بيت المقدس ونزوله بالثغر السكندري، وهي أرض غير الأرض، وفيها ناس غير الناس.

وفي ذلك يقول ابنُ العربي: «والذي ظهر إليَّ أنَّ شيخنا أبا بكر - رحمه الله - لم يكن له عزيمة على هذه القصة؛ فإن من أرادها لم يحتج فيها صاحبًا، إلَّا الذي يتبتَّل له، أو كانت له في ذلك نيَّة، ولكن بمحبته في العلم كان يريد صاحبًا يتعالم معه ويتذاكر، لما في ذلك من اللذَّة الشرعية.

فكُنَّا ارتبطنا أن يكون ذلك بعد أعوام؛ نُحَصِّلُ فيها نحن مُرَادَنا من العلم، فلمَّا كان بعد ثلاثة أعوام اجتمعت معه بالثغر، وقد زال عن تلك الطريقة؛ من لباس العباءة، والاقتصار على الطعام الجَشِبِ، والنوم على المضجع القضيض، وإهمال النظر في المعاش، إلَّا ما جاء على الفُتُوحِ، ولَبِسَ الرقيق، وأَكَلَ المُلَوَّقَ، ونام على الفراش الوثير.

فقلت له: ما هذا الذي تعاهدنا عليه!

فقال: ما طلبناه؛ ولكن لمَّا جاء من وجهه قَبِلْنَاهُ.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٤٣٢).

فبقي على الخُلطة في زهده وعبادته حتى افترقنا، وكذلك كان فيما بلغني؛ حتى مات على خير طريقة، والله يكتب له أمانه، ويُبَوِّئُه جِنانه، ويُلحقه رضوانه، بفضله ورحمته»[١].

وكان الإمام أبو بكر الطرطوشي ممَّن راض نفسه بطريقة الصوفية، حتى بلغ به الحال أن يدخل فيما يدخلون فيه من الوصال في الصوم، قال ابنُ العربي: «وقد كان شيخُنا أبو بكر الفِهْرِي رَاضَ نفسه على الوصال على مذهب الصوفية بالمسجد الأقصى - طهَّره الله -، فصام من يوم السبت، وأفطر يوم الأربعاء، وأُرَى أنه يَضْعُفُ عن خِدْمَةِ العلم بالمدارسة والمذاكرة فتَرَكَهُ»[٢].

وهو خبر ينفرد به الإمام ابنُ العربي في حديثه عن شيخه، ولم نقف له على أثر في ديوان آخر، وهو يُظهر تأثر الطرطوشي بمسالك المتصوفة أيَّام مقامه ببيت المقدس - طهَّره الله -، فمع أمثال هؤلاء كان ابنُ العربي؛ فأورثه ما قدَّمنا عنه من اجتهاد واعتمال.

وقال مُبَيِّنًا لسيرته في بيت المقدس مع جماعة العبَّاد والزهَّاد: «ولقد كنَّا نخرج مع أبي بكر الفِهْرِي الصُّوفِي شَيْخِنا، فنمشي في مشاهد الأنبياء ورباطات الأصفياء؛ الأيام والأشهر، في جَمْعِ الطلبة، نَقِيلُ بمَنْهِل، ونبيت على منزل، في تُحَفٍ كثيرة، وخيرات معدَّدة مردَّدة، ثم نعود إلى المسجد الأقصى، ثم نخرج إذا طاب الهواء، وغرَّد المُكاء، وانتهى جريان الماء في الأغصان إلى الاستواء»[٣].

---

(١) سراج المريدين: (٤/٤٣٤).
(٢) سراج المريدين: (١/٨٠).
(٣) سراج المريدين: (٣/٣٤٤).

وكان لهذه الخلال ولما عُرِفَ عنه من أولياء الله المُخْلَصِينَ، وشَهِدَ له بالعِرْفَانِيَـةِ غير واحد، منهم الفقيه الحافظ محمد بن جعفر الكتاني تـ ١٣٤٥هـ، وعَدَّهُ ضمن صلحاء فاس الفقيه ابنُ عيشون تـ ١٠٤٠هـ[١]، وبَعْضُهم جعله من جملة أولياء الحضرة الفاسية[٢]، إلَّا أن بعضهم نفى عنه أن يكون من أهل الباطن والخصوص، كما هو متعارف عليه عند القوم، وهي منزلة لا يتشوَّف إليها ابنُ العربي، حسبه أن يكون من أهل الظاهر والعموم؛ الذين يحفظون رسوم الشريعة، ويعرفون قوانينها، فيقف حيث وقف به الدليل، ولا يجري مع كل فرقة في كل سبيل، فحسبه هذه المرتبة، ويا لها من منقبة!

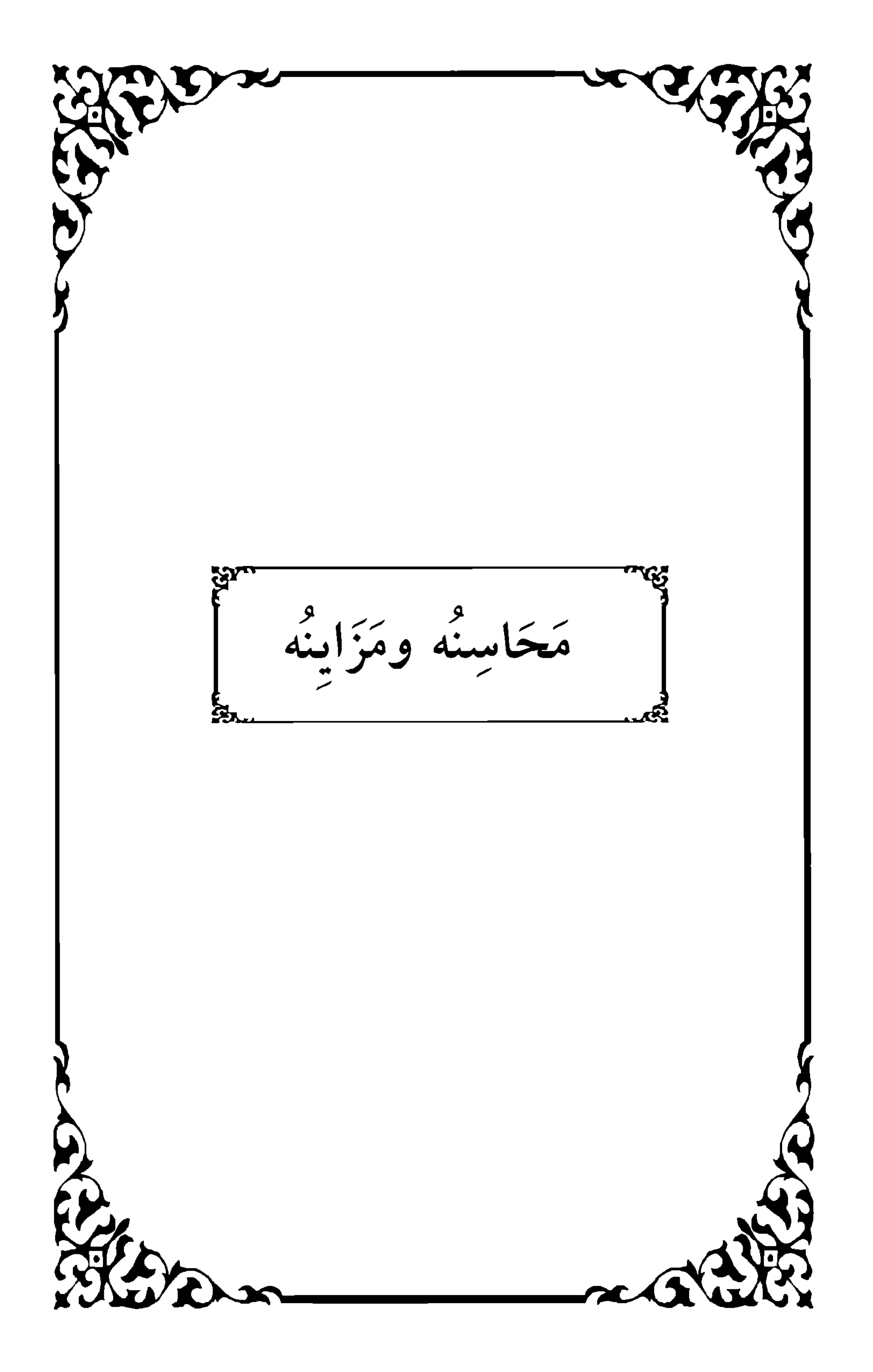
قال الفقيه محمد بن جعفر الكتاني: «وكفاه ذلك خصوصية وولاية، ومكانة ومنزلة وعناية»[٣].

ومما يدل على زهد ابن العربي وارتفاعه في الصلاح قوله ﷺ – بعد حضوره مجلس ابن الحدَّاد الأصفهاني –: «فَوَالعَظِيمِ الكريم العزيز الرَّحيم العَلِيِّ الحكيم الذي ابتلاني بكم بعدهم، وجعلني بَدَلًا منهم معكم، ما انفصلتُ عن ذلك المجلس إلَّا والدنيا قد خَرَجَتْ من قلبي، فما دَخَلَتْهُ إلى اليوم»[٤].

فتَنَخَّلَ لنا من هذا الذي قدَّمنا في هذه المسائل: أنَّ ابن العربي عابد زاهد، وأنه عارف بمذاهب المتصوفة؛ عالم بطرائقهم، بصير بمقالاتهم،

(١) الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس: (ص٣٢٢-٣٢٣).
(٢) سلوة الأنفاس: (٣/٣١٣).
(٣) سلوة الأنفاس: (٣/٣١٣).
(٤) سراج المريدين: (٣/٣٤٣).

خبير بمقاماتهم، وهو مع هذا مُعَظِّمٌ لهم، مُوَقِّرٌ لمشيختهم، ولم يمنعه تعظيمه لهم من نقدهم، وتبيان دَخَنِهم ودَخَلِهم، قيامًا بواجب النصح، ونهوضًا بالعهد الذي أخذه الله على أُولِي العِلْمِ.



مَحَاسِنُه ومَزَايِنُه

وقد تضمَّن هذا «السراج» محاسن كثيرة، وفوائد جمَّة، وفيها ما لا يوجد في غيره؛ من فصول متعلقة بسيرته، وملامح من رحلته، وما رامه وقصده، وما حصَّله ورصده، وفيه من أخبار مشيخته الشيء الكثير، ومن مروياته التي لم يسبق لها ذِكْرٌ في ديوان آخر، وفيه أسانيده المنتقاة، وبدائعه العظمى، وأنظاره الجليلة، مع استطراد إلى أخبار المشرق، وموازنة له بأحوال الأندلس، مع العلوم المبثوثة، والفهوم المنحوتة، وغيرها مما نذكره في مسائل هذا الباب، ونكتفي فيه بلُباب اللباب، وقد جعلته في أقطاب، وكل قطب في فصول، وكل فصل في مباحث، إلى أن ينقضي النظر المتعلق بهذا الباب، والله الموفق لما نحن بسبيله.

القطب الأول: سيرةُ ابن العربي وأخبارُ رحلته

وأذكرُ فيه ما ذكره ابنُ العربي عن نفسه، وما لقيه من أهل بلده، وما ناله منهم من حسد، وما كان من انتزائهم على داره وكتبه، وعبثهم بها، وإفسادهم لها، وكذلك ما ذكره من سيرته في رحلته، وأخبار تنقلاته، وما رآه وسمعه، وما قضى بالعجب منه؛ ممَّا لم يألفه أو لم يعاينه إلَّا في أقطار المشرق.

الفصل الأوَّل: سيرته وأحواله

وهي في مباحث، مرتبة على ترتيب ورودها في «السراج»، مع الإبانة عنها باختصار لا يُخِلُّ بالمراد.

المبحث الأول: ضياع كتبه

وأوَّل ما يجده القارئ لكتابه هذا حديثُه عن كُتُبِه التي عصفت بها رياح الفتن وأهواء الآفات، ليذكر لنا خبرًا عن فجيعته ببنات أفكاره وزواهر عمره، قال ﷺ: «وقد كنتُ أفضتُ في «أَنْوَارِ الفَجْرِ بمَجَالِسِ الذِّكْرِ» في أنواع العلوم الشريفة؛ من التوحيد، والأحكام، ومقامات الأعمال وآفات القلوب والأحوال؛ ما سارت به الرُّكبان، وتعطَّر بأَرَجِه الزمان، وضَعُفَتْ عن تحصيله الأركان، وقُيِّد منه ما قُيِّد، وشُرِّدَ منه ما شُرِّدَ، واسْتَفَأَتِ الآفاتُ كثيرًا منه، ونَسَفَتْ أَرْوَاحُ النوائب جملةً ممَّا كُنَّا فَرَغْنَا عنه»[1].

وتكرَّر منه هذا الذِّكْرُ، وألمح إليه، وكنَّى عنه، ولا يقف العالم موقفًا أَعَزَّ عليه من أن يرى الهمج الهامج يعبثون بمُسْتَفَادِ عمره، وحصيلة رحلته، وفائدة اغترابه؛ تعصف بها فتنة ظالمة لا ترعى إلًّا ولا ذِمَّةً، وقد رُزِئَ ابنُ العربي في هذا الذي وصفنا فصبر، ولم يَفُتَّ ذلك في عضده، بل جعلها محنة في طَيِّها منحة، وأقبل على نشر العلوم كما كان من قبل، فقال: «وكان من أهم ما يُقبَل عليه؛ تقييدُ ما يتعجَّل الخلقُ منفعتَه، فخرج «الأَمَدُ الأقصى في أسماء الله وصفاته»، و«ناسخُ القرآن ومنسوخه»، و«أحكامُه»، و«قانونُ التأويل»، وكتابُ «العواصم»، و«القَبَسُ من أنوار مالك ﷺ في كتابه»، و«العِوَضُ المحمود»، وهو مُفَرَّقٌ عند الناس»[2].

وهذه الكتب التي ذكرها إنما كان خروجها بعد مُصابه في كتبه ومصنفاته، وهي علم جليل، وطبقة عالية، وما زال الناس ينهلون منها،

---

(١) سراج المريدين: (١/١١).

(٢) سراج المريدين: (١/١١).

ويُيَمِّمُونَ شطرها؛ لما فيها من النفع، ولما حوته من التحقيق، وهذه هي المنحة التي سبقتها المحنة، وهو يدل على جَلَدِ ابن العربي وقُوَّتِه، ويدل على غزارة علمه واستبحاره في المعارف، مع الحفظ الوفير، والقدر الخطير.

المبحث الثاني: ولايةُ ابن العربي القضاء

قال ابنُ العربي ﷺ: «إنِّي لمَّا دُعِيتُ إلى ولاية القضاء قَبِلْتُه مختارًا لثلاثة أوجه:

أحدها: سِرٌّ بيني وبين الله سبحانه.

والثاني: معاينتي للباطل قد دَقَّرَ الأرضَ، فأردتُ أن أُذَقِّرَهَا، تَمَكَّنْتُ فيها منها، وعَمِلْتُ ما يَعْلَمه الله تعالى، ولا أَطْلُبُ مَثُوبَةً من سواه؛ مِنْ كَفِّ الظُّلْمِ والاعتداء، وبَثِّ الأَمْنِ، وحِفْظِ الأموال، وكَفِّ الأطماع، والأَمْرِ بالمعروف، والنَّهْيِ عن المنكر، وفَكِّ الأسير، والتَّحْصِينِ على الخَلْقِ بالسُّور، والمساواة في الحق بين الصغير والكبير، حتى أَرِجَتْ أقطاري، ووَقَعَ السَّمَرُ بأخباري، فضَجَّ العُداة، وضَجِرَ الوُلاة، حين صَفِرَ وِطَابُهم من الحرام، وابيضَّت صحائفهم من الآثام، فدَسُّوا إلى نَفَرٍ من العامَّة، فثارُوا عليَّ، وساروا إليَّ، فنُهِبَتْ دَارِي، وأُخْفِرَ ذِمَامِي وذِمَارِي، وهُمْ قيامٌ ينظرون، لا يُغَيِّرُون ولا يُنْكِرُون، يرون أن مَسْلَحَةً أجدى عليهم من مصلحة، وعَطَبًا أولى بي من سلامة، فانتثلُوا مالي، واستَفَؤُوا شِعاري ودِثاري، وهَدَمُوا مسجدي وداري.. وتعرَّضوا لنفسي فكَفَّ الله تعالى أَيْدِيَهُمْ عَنِّي، ولقد وَطَّنْتُهَا على التَّلَفِ.. وأمسيتُ سَلِيبَ الدَّارِ، ولولا ما سبق من حُسْنِ المقدار لكنتُ قَتِيلَ الدَّارِ.

الثالث: أنَّ الناس كانوا يظنون أن الأرض خاليةٌ عن سِيَاسَةِ دَرِبٍ بالخَلْقِ، ذَرِبٍ بإقامة الحق، فأردتُ أن أكشف لهم عن بنات صَدْرِي، وأُعَلِّمَهُمْ كيفية وِرْدِي في الأمر وصَدَرِي»[1].

وفي كلمة ابن العربي هاته ذِكْرٌ لخِلَالٍ شتى، ومحاسن جمة؛ نذكرها على الوِلاء:

الأولى: كَفُّ الظلم والاعتداء؛

الثانية: بَثُّ الأمن؛

الثالثة: حِفْظُ الأموال؛

الرابعة: كَفُّ الأطماع؛

الخامسة: الأَمْرُ بالمعروف؛

السَّادسة: النَّهْيُ عن المنكر؛

السَّابعة: فَكُّ الأسير؛

الثامنة: التَّحْصِينُ على الخلق بالسُّورِ؛

التاسعة: المُسَاوَاةُ في الحق بين الصغير والكبير؛

وهي خِلَالٌ لا يبلغها إلَّا من كان ثابت الجنان، قوي الفؤاد، عفيف النفس، لا يخاف في الله لومة لائم.

ولو نظر الناسُ إلى هذه الخلال التي ذكرها ابنُ العربي لكانت واحدة منها تكفي لكل منصف، فكيف بهن مجتمعات؟ ولكنَّ أعداء الإصلاح الذين يحسبون كل صيحة عليهم، يَرَوْنَ في أمثال ابن العربي خَطَرًا مُحْدِقًا

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٦-٢٨).

بهم وبمصالحهم، فيلجؤون إلى تهييج العامة، وإشاعة الشحناء؛ ليتأتَّى لهم التخلص من هذا القاضي العفيف القوَّام بالحق؛ حيلة تحيَّلها الأقدمون، وما زال الناس على سيرتهم إذا أزعجهم قيامُ أهل الحق بما أوجب الله عليهم، سيرة مرويَّة، وقضية مقضيَّة.

وسيرةُ ابن العربي في القضاء أَمْرٌ اتَّفقت عليه كلمة أهل الإسلام؛ من العلماء والفقهاء والمؤرخين، فقالوا - أجمعين -: «قام بأمر القضاء أحمد قيام؛ مع الصرامة في الحق، والقوة والشدة على الظالمين، والرفق بالمساكين»[(١)].

قال أبو محمَّد الأَشِيرِي في ولاية ابن العربي القضاء: «وَلِيَ القضاء ببلده إشبيلية، وأقام فيها العدل، حتى حسده من كان مساعدًا، ونابذه من كان معاندًا، ثم امتُحِنَ فصَبَرَ صَبْرَ أُولِي العزم، حتى انجلتْ محنتُه عن دِينٍ تَقِيٍّ، وعِرْضٍ نَقِيٍّ»[(٢)].

وكانت شدته معلومة، وغضبته مرهوبة؛ لما عُلِمَ عنه من هذا القيام بالحق، والأخذ بالتعزير، وعدم الرفق بأهل الجناية والعماية، حتى قال ابن العربي في ذلك: «وقد كنتُ أيام الحكم بين الناس أَضْرِبُ وأَحْلِقُ، وإنما كنت أفعل ذلك بمن يربي شعره عونًا على المعصية، وطريقًا إلى التجمل به في الفسوق»[(٣)].

---

(١) نفح الطيب: (٢/٢٩)، والصلة: (٢/٢٢٨)، ووفيات الأعيان: (٤/٢٩٧)، وسير النبلاء: (٢٠/٢٠١)، والوافي بالوفيات: (٣/٢٦٦)، والتعريف بالرجال المذكورين بجامع الأمهات لابن الحاجب: (ص٢٥٦).

(٢) المقدمة الدراسية لكتاب المتوسط في الاعتقاد: (ص٢٠).

(٣) أحكام القرآن: (٣/١٠٦٥).

وفي تولية ابن العربي القضاء قال ابن عِذَارِي: «وفي هذه السنة وَلِيَ قضاء إشبيلية القاضي أبو بكر ابن العربي - رحمه الله -، ووصل كتاب ولايته من مراكش إلى إشبيلية عن علي بن يوسف - رحمه الله - بتاريخ يوم الخميس منسلخ جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة»(١).

واستعان القاضي في مهمته هاته بخُلَّصِ تلاميذه ونبهاء مُحِبِّيه، فولَّاهم القرى والبلدان التابعة لقضائه، وكان منهم الحافظ ابن بَشْكُوَال(٢) وغيره؛ ممَّن نثر أخبارهم ابن الأبَّار في «تكملته».

وفي خبر صَرْفِ ابن العربي وعزله عام ٥٢٩هـ يقول ابن عِذَارِي: «وثارت السِّفْلَةُ - أيضًا - بإشبيلية على قاضيهم أبي بكر بن العربي، وذلك أنه كان له في عقاب الجُنَاةِ اختراعات مهلكات ومضحكات.. وظلَّ ابن العربي يوالي التشدد والتسلط حتى ثَقُلَ على الفسَّاق والأشرار فهاجوا»(٣).

وقال ابنُ العربي مُؤَكِّدًا ما ذَكَرْنَا: «وقد شاهدتم منَّا إقامة العدل، والقضاء - والحمد لله - بالحق، والكف للناس بالقِسْطِ، وانتشرت الأَمَنَةُ، وعظمت المَنَعَةُ، واتصلت في البيضة الهُدْنَةُ، حتى غلب قضاء الله بفساد الحسدة، واستيلاء الظلمة»(٤).

وكان هذا الذي حَلَّ بابن العربي يوم ثَوْرَةِ السِّفْلَةِ على مرأًى من مشيخة إشبيلية، ولم يَهُزُّوا يدًا ولا رفعوا صوتًا في وجه هؤلاء الشِّرْذِمَةِ

---

(١) البيان المُغْرِب لابن عذاري: (٤/٩٢-٩٣).

(٢) التكملة لابن الأبار: (١/٢٥٠).

(٣) البيان المغرب لابن عذاري: (٤/٩٣-٩٤).

(٤) أحكام القرآن: (٣/١٤٥١).

الحُفالة، وذلك ما أفاده قول القاضي أبي بكر: «وهُمْ قيامٌ ينظرون، لا يُغَيِّرُون ولا يُنْكِرُون»[١].

ليؤكد ما قال القاضي أبو بكر من قبل: «فضَجَّ العُداة، وضَجِرَ الوُلاة؛ حين صَفِرَ وِطَابُهم من الحرام، وابيضَّت صحائفهم من الآثام، فدَسُّوا إلى نَفَرٍ من العامَّة، فثارُوا عليَّ، وساروا إليَّ، فنُهِبَتْ دَارِي، وأُخْفِرَ ذِمَامِي وذِمَارِي»[٢].

فكأن الأمر كان مُدَبَّرًا؛ وكأنَّهم لما ضُيِّقَ عليهم راموا التخلص من القاضي أبي بكر، فسَيَّرُوا إليه من ذكرنا، وكلهم أمل في أن يفتكوا به؛ لولا لطف الله العلي القدير، وفي دَخْلَةِ هؤلاء على دار القاضي فَعَلُوا الأفاعيل؛ فأخذوا ماله، وأفسدوا كتبه، ونَقَضُوا مسجده الذي كان يصلي فيه، وكنَّى هنا ابنُ العربي عمَّا حدث له بما كان من أمر الإمام الشهيد عثمان بن عفان ﵁، يوم دُخِلَتْ عليه الفتنة؛ فاستحلُّوا دمه واستفكوه، وهم يُخَيِّلُونَ للنَّاس أنهم أصحاب حَقٍّ جاؤوا يطلبوه.

البيانُ عمَّا في ترجمة «بيوتات فاس» لابن العربي من الكذب والاختلاق:

غير أن بعض من لا يُعْرَفُ ذَكَرَ في كتاب له أمرًا غريبًا جِدًّا، بناه على الكذب والتخييل، والتمويه والافتراء، فرأيتُ أنه من المستحسن التعرض له لنقضه ونقده، وبيان زَغَلِه وشَعْبَذَتِه، وذلك ما جاء في كتاب «بيوتات فاس

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٧).

(٢) سراج المريدين: (١/٢٧).

الكبرى» ، يقول مؤلفه: «إنَّ بعض الطلبة وقف على كلامه في كتابه العواصم من القواصم في جانب أمير المؤمنين مولانا الحُسَين السِّبْطِ بن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه ، وهو أن أمر اليزيد - لعنه الله - بقتله إنَّما قتله بسيف جده رسول الله ﷺ ، ثم إن الفقيه المذكور نادى بالعوام ، وقرأ عليهم كلام ابن العربي الذي في الكتاب المذكور ، وقال لهم: ظاهر كلامه أنه استباح قَتْلَ الحُسَين وأَحَلَّ دمه ، فثارت العامَّة بإشبيلية ، وقالوا: يجب علينا تأديب هذا المبتدع ، وقصدوه وهو في داره ، فلما بلغه الخبر هرب فورًا وركب البحر إلى المغرب ، وسار إلى مراكش ، واشتكى إلى - كذا - أميرها بإشبيلية ، فوجد الخبر قد وصله - كذا - ، فأمره بالمسير إلى مدينة فاس ، فسار إليها ليستوطنها ، فمرض في الطريق بالحقد على أهل إشبيلية لما وصله - كذا - خبر ما فعلوه بداره ، وتوفي في مرضه ذلك في اليوم الذي كان قدم فيه على فاس ، فدفنوه بخارج باب الشريعة منها ، ولم يدخل إليها»[1] .

وفي هذا الخبر الكثير من الكذب ، وهو عمدة بعض الطاعنين في الإمام أبي بكر بن العربي رضي الله عنه ، ونذكر هذه المطاعن المبنية على الافتراء لتُعْلَمَ ويُتَفَطَّنَ لها:

أوَّلها: أسلوبُ هذا الرجل أقرب إلى العوام منه إلى الطلبة ؛ لشيوع اللحن فيه ، وهو أمر لا يصدر إلَّا من عامي أو قريب منه.

ثانيها: ما ذكره من وقوف أحد الطلبة على كلام ابن العربي في «العواصم» يفيد ما فهم منه التنقص هو قَوْلٌ باطل ، فثورة السِّفْلَةِ على

---

(١) بيوتات فاس الكبرى: (ص٦٠-٦١).

القاضي إنما كانت عام ٥٢٩هـ، وتأليف ابن العربي لكتابه «العواصم» إنما كان عام ٥٣٦هـ[١].

ثالثها: ما ذكره الطالب من كون ابن العربي فَرَّ إلى المغرب قول باطل ومائل، فإنما كان مهاجَر القاضي إلى قرطبة، وبقي فيها ما يقارب الأربع سنوات، ثم رجع إلى إشبيلية بعدها[٢].

رابعها: قوله: إنَّ ابن العربي سيَّره أمير المغرب إلى فاس فمات بها؛ قَوْلٌ مختلَق، من أباطيل السُّمَّارِ، ومخترعات الحسَّاد، فسَيْرُ ابن العربي إلى فاس كان بعد ثورة سِفْلَةِ إشبيلية بقريب من ثلاث عشرة سنة؛ عام ٥٤٣هـ.

خامسها: لم يصح عن ابن العربي أنه قال: «قُتِلَ الحُسَين بسيف جده»، وإنما قال: «وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن على الرسل»[٣]، وهي عبارة قلقة، ما كان لابن العربي أن يقولها، ولكن ليست بذلك الذي يُشِيعون، فاستمع إليه وهو يقول: «يا أسفي على المصائب مرة، ويا أسفي على الحُسَين ألف مرة، بَوْلُه يجري على صدر النبي فلا يُغسل، ودمه يراق على البوغاء ولا يُحقن، يا لله، ويا لَلمسلمين»[٤].

ومعاذ الله أن يكون الإمام ابنُ العربي منحرفًا عن سيدنا الحُسَين رضوان الله عليه، كيف وهو قد قال فيه ما قال؟ ولكن الروافض قد أحنقهم

---

(١) العواصم: (ص٣١٤).

(٢) المقدمة الدراسية للأمد الأقصى: (١/٢٤-٢٧).

(٣) العواصم: (ص٣٣٨).

(٤) العواصم: (ص٣٣٦).

كتاب «العواصم من القواصم»؛ لأنه فضحهم وكشف عورتهم، فالتمسوا ليجدوا ما يطعنون عليه به؛ فلم يجدوا إلا التخرص، والتأويل لبَعِيدِ كلامه، وهذه عادة أهل الأهواء وسيرتهم التي رضوها لأنفسهم، أعاذنا الله منهم ومن نهجهم.

وبهذا يظهر أن تلك الترجمة التي تضمَّنها هذا الكتاب قائمة على الكذب والاختلاق، وأنَّ من قال بقولها أو سار بسيرها فإنما هو على طريق الكَذَبَةِ والبَطَلَةِ، وكفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع.

المبحث الثالث: حَسَدُ علماء إشبيلية لابن العربي

قال الحافظُ ابن دحية: «كان القاضي أبو بكر محسودًا في بلده، ويُنْسَبُ إلى ما لا يليق به»[١].

فإذا علمنا أن ابن دحية كان ظاهري النحلة داودي المذهب؛ عَلِمْنَا ما في كلمته هاته من الجلالة والنفاسة، وما فيها من الإنصاف، ومع أن ابن العربي كان مجانبًا لابن حزم، منافرًا لداود، ومع ذلك رأى ابن دحية أن يقول كلمته هاته التي تطابق الواقع، والتي تفصح عمَّا كان يعانيه القاضي من حَسَدَتِهِ وأهل بلدته، لتكون كلمة ابن دحية كافية في رِفْعَةِ القاضي وارتفاع شأنه، رغم حسد الحاسدين.

وقال تلميذه أبو محمد الأَشِيرِي: «ولي القضاء بإشبيلية، وأقام فيها العدل؛ حتَّى حسده من كان مساعدًا، ونابذه من كان معاندًا»[٢].

---

(١) اختصار سراج المريدين للمغيلي: (ق١/أ).
(٢) المقدمة الدراسية لكتاب المتوسط في الاعتقاد: (ص٢٠).

قال الإمامُ ابن العربي: «مُنِيتُ بِحَسَدَةٍ لا يَفْتَؤُونَ، وَمُبْتَدِعَةٍ لا يَفْهَمُونَ، قد قَعَدُوا مِنِّي مَزْجِرَ الكَلْبِ يُبَصْبِصُون، والله أَعْلَمُ بما يَتَرَبَّصُونَ»[١].

وأكثر ما كانت محنة الإمام أبي بكر من جهة هؤلاء الحَسَدَةِ الفَسَدَةِ، الذين لم يتركوا أمرًا من أموره، ولا شأنًا من شؤونه؛ إلا ودخلوا فيه، ورموه عن قوس واحدة، واتخذوه غرضًا، ومالوا عليه بأجمعهم، لم يحملهم على ذلك إلّا حَسَدٌ قَتَّالٍ، وهوًى ذو قَذَالٍ، وقد ذكر هذا الأمر عن علماء بلده في موضع آخر من كتبه، فذكر أن معاداتهم لمن جاء بعِلْمٍ ممَّن رحل سيرتُهم التي كبِروا عليها وفُطِمُوا بها، فهم مع كل رحَّالة في شأن عجيب، قال رضي الله عنه: «كلمَّا جاء أحدٌ من المشرق بعِلْمٍ دفعوا في صَدْرِه، وحَقَرُوا من أمره»[٢].

وقال - ذاكرًا ما جرى له من أولئك الحسدة -: «ثم عُدْنَا نَنْوِي الحقَّ الذي حصَّلنا، ونعتقدُ القيام بالقِسْطِ الذي فصَّلنا، فألفينا قلوبًا متناكرة، وأخلاقًا متنافرة، وأرواحًا لم تلتق في سبيل المعرفة، فتأتلف على أكرم خُلُقٍ وأحسن صفة، بل هي أمة أكثرُها عن الواضحة ناكبة، تَقْسِطُ فيما فَرْضُها أن تُقْسِطَ، وتَعْدِلُ عمَّا يلزمها فيه أن تَعْدِلَ»[٣].

وقال - بعد أن رأى منهم ما رأى، وبعد أن أعلنوا بالعداوة -: «وكم عندنا من العلوم، وماذا جمعنا من الفوائد، ولم نَجِدْ لها في هذه الأقطار

---

(١) العارضة: (١/٩).

(٢) العواصم: (ص٣٦٦).

(٣) سراج المريدين: (٣/٢٦٥).

مَحَلًّا، ولا رأينا لها أهلًا، فخَزَنَّاها فيما بيننا وبين ربنا، وادَّخرناها ذخيرة لمُوازنة ذَنْبِنَا»[١].

وقال باثًّا شكواه، ورافعًا نجواه: «صِرْتُ الآن غريبًا بين قومي، وقد كنتُ غريبًا بين الغرباء؛ رفيعًا، شهيرًا، موصولًا، مُمَدَّحًا، مقبولًا، وذلك لفساد النيات، وقلة الإنصاف، واعتقاد المنافسة، ونبذ التواضع للشرف، والعناد للحق»[٢].

وقد جرى له مع قومه ما ظهر فيه تَجَنِّيهم عليه، ومنها قصة روايته لحديث «المِغْفَرِ»[٣] من ثلاثة عشر طريقًا غير طريق الإمام مالك ﷺ، قال الحافظ ابنُ الجَدِّ: «حضر فقهاءُ إشبيلية؛ أبو بكر بن المُرَجَّى، وفلان، وفلان، وحضر معهم ابنُ العربي، فتذاكرُوا حديث المغفر، فقال ابنُ المرجى: لا يُعرف إلا من حديث مالك عن الزهري، فقال ابنُ العربي: قد رويتُه من ثلاثة عشر طريقًا غير طريق مالك، فقالوا: أفدنا هذا، فوعدهم، ولم يخرج لهم شيئًا»[٤].

قال الحافظ ابنُ حجر: «الذين اتَّهموا ابن العربي في ذلك هم الذين أخطأوا؛ لقلة اطلاعهم، وكأنه بخل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعنتهم، وقد تتبعتُ طرقه حتى وقفتُ على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي»[٥].

---

(١) سراج المريدين: (٣/٣٠٥).

(٢) سراج المريدين: (٤/٤٢٥).

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن أنس بن مالك ﷺ: كتاب الحج، جامع الحج، (١/٤٦٢)، رقم: (١٢٧٢-المجلس العلمي الأعلى).

(٤) سير النبلاء: (٢٠/٢٠٢).

(٥) فتح الباري: (٤/٥٩-٦٠).

وقال ابنُ حجر في موضع آخر من كُتُبِه: «لقد أطلتُ في الكلام على هذا الحديث، وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ، والإرشاد إلى عدم الطعن والرد بغير اطلاع»(١).

وعلى طريقته كان الحافظ السيوطي، فقال: «قال الحافظ ابن حجر: فهذه طرق كثيرة غير طريق مالك عن الزهري عن أنس، قال: فكيف يحل لأحد أن يتهم إمامًا من أئمة المسلمين بغير علم ولا اطلاع؟ قلتُ: لقد تسليتُ بهذا الذي اتفق للقاضي أبي بكر بن العربي - الذي كان مجتهد وقته، وحافظ عصره - عمَّا أقاسيه من أهل عصري، عند ذكري لهم ما لا اطلاع لهم عليه من الفوائد؛ من سوء أدبهم، وإطلاق ألسنتهم، وحسدهم، وأذاهم، وبَغْيِهم»(٢).

وكان هؤلاء الحسدة لا يفترون عن إلحاق الأذى بابن العربي، فيهتبلون الفرص ليقولوا قولتهم، ويميلوا ميلتهم، وقد ذكر ابنُ العربي من ذلك في هذا «السراج» بعضًا ممَّا ينبه على الكل، قال رضي الله عنه: «كنتُ لَبِسْتُ بُرْنُسًا أحمر سنة خمسمائة، وحضرنا مجلسًا للأقضية وفيها بعض المُفْتِين، فقال لمَّا خرجنا منها: «من لَبِسَ بُرْنُسًا أحمرَ لم تَجُزْ شهادتُه»(٣).

قلتُ: وما الذي يدعو القائل إلى مثل هذا؟ وقد كان له في السكوت والتعفف مندوحةٌ لو عرف قدرها، ولكن الحسد يَجُرُّ صاحبه إلى ما لا ينبغي، بل إلى ما يُوقِعُه في شر أعماله وسيِّء أفعاله، قال ابنُ العربي مُعَقِّبًا

---

(١) النكت على ابن الصلاح: (٢/٦٦٩).

(٢) تنوير الحوالك: (١/٣٧٠).

(٣) سراج المريدين: (١/١٠٠).

على كلمة هذا المفتي: «فنُمِيَ ذلك إليَّ، فقلتُ: من قال هذا يستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُه، وجعلتُ أسرد الأحاديث في ذلك»[١].

ومن ذلك - أيضًا - ما ذكره في موضع آخر من كُتُبِه، قال رضي الله عنه: «كُنَّا تذاكرنا في مجلس المَلِكِ آداب الأكل، فقلت: هي نَحْوٌ من مائة وخمسين، فقال بعضُ الحاسدين من المترسِّمين بالفتوى: ما جمعها اللَّوْحُ المحفوظ قَطُّ، فأطلق الحسدُ لسانَه حتى أَوْقَعَهُ في الكفر، وسألني المَلِكُ جَمْعَها ففعلتُ، فخُزِيَ المسكين، وباء به إلى حزبه اللعين»[٢].

وفي موضع آخر: «وقد كنتُ أفعل ذلك أيام تَوَلِّي الحكم، إلَّا أني كنت محفوفًا بالجهال، فلم أُحِبَّ تَسْبِيبَ[٣] المقال للحسدة الضُّلَّالِ»[٤].

وممَّا يدخل في هذا المبحث ما كان يَبُثُّه من شكواه في «سراجه»، ويرفع به عقيرته في مَنْشَطِه ومَكْرَهِه؛ نفثة مصدور، وكلمة مقهور، قال رضي الله عنه: «وقد عَظُمَ الخَطْبُ في هذا الزمان، حتى لا يَدْرِي العَبْدُ على أي شيء يَبْكِي؛ أعلى فوات دنياه؟ أم على ذهاب دينه؟ أم على إخوانه في القربات؟ أم على أعوانه على الصالحات؟ أم على دروس العلم وطُمُوسِه؟ أم على اتفاق الخَلْقِ على إنكار المعروف وتعريف المنكر؟ أم على نفسه التي لا تطاوعه على طاعة؟ أم على عِرْسِه التي تطالبه بما ليس له به طاقة؟ أم على ولده الذي لا يَرَى فيه للعين قُرَّةً؟ أم على جاره الذي لا يُغْضِي له

(١) سراج المريدين: (١/١٠٠).
(٢) العارضة: (٧/٤٢١).
(٣) في المنشور من الأحكام (٣/١٠٦٦): أجب بسبب، وهو تصحيف.
(٤) أحكام القرآن: (٣/١٠٦٦).

على عورة؟ أم على أميره الذي لا يَرْعَى فيه إلًّا ولا ذِمَّةً؟ أم على فَقْدِ صَبْرِه الذي يغلبه على الانفراد عن الخَلْقِ، والاستبداد بالربِّ؛ حين لم يَجِدْ سواه، ولا رأى حُسْنًا في غيره؟ أم على عَدَمِ مَحَلِّ الهجرة حتى يخرج عن هذه الأمة إلى موضع يَأْمَنُ فيه ما يتوقع من نِقْمَةٍ؟»[١].

وقال ﵁: «ثم جاء القَدَرُ بفُرْقَةٍ غَشَتِ القلوب حُرْقَةً، فلَبِسَ ثوبَ الحزن بقيَّة الدهر حين فَقَدَ أولئك الأصحاب، وحال القَدَرُ بينه وبين أولئك الأحباب، استبدل الأُنْسَ بالوحشة، والعلماء بالجهَّال، والأولياء بالأعداء، والمعين بالقاطع، وأَخَذَ الضارَّ بدلًا من النافع، وجَالَسَ الزاهد في العلم عِوَضًا من الراغب، وخَالَطَ الأَبِيَّ عن الطريق، النَّافِرَ عن الشريعة؛ بعد المُرِيدِ للعبادة، السَّالك سبيل الإرادة، وثَافَنَ الحاسد»[٢].

وبهذا يكون هذا «السراج» قد تضمَّن شيئًا كثيرًا ممَّا له تعلق بأحوال ابن العربي مع أهل بلده، وشانئيه من أهل قطره، ويُفَسِّرُ لنا بعضًا من ملامح السيرة العلمية بالأندلس، فهو مصدر لا غنًى عنه لمن أراد التأريخ المفيد لحركة العلم والعلماء بهذا البلد.

الفصل الثاني: أخبارُ رحلته

وإنَّما أَذْكُرُ فيه ما نَثَرَ في كتابه هذا، ممَّا له تعلق برحلته؛ ابتدائها وانتهائها، وصحبته لوالده، والبلدان التي دخلها، والأقطار التي عاش بها، ومشيخته العلمية والزُّهْدِيَّة، ومقروءاته ومسموعاته، ومناظراته، وما له تعلق بهذا الفصل، على حسب الوُسْعِ والطاقة.

---

(١) سراج المريدين: (٢/١٠١-١٠٢).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣١٥-٣١٦).

المبحث الأوَّل: حديثُه عن رحلته

ابتداء رحلته:

قال ابنُ العربي رضي الله عنه: «خرجتُ سنة خمس وثمانين وأربع مائة في طلب العِلْمِ؛ وبُرْدُ الشَّباب قَشِيب، وكأس الفتوة قَطِيب، وغصن الأماني رَطِيب، ودَوَّخْتُ من الأندلس إلى العراق، فِعْلَ الصفَّاق الأفَّاق، وأَنَخْتُ بكل حضرة، في عيشة نَضِرة؛ دين قائم، وبؤس نائم، وأُكْلٌ دائم، وأمن مُتَّصِل، وبِرٌّ وإكرام غير منفصل، وعِلْمٌ جَمٌّ، وإقبال عَمٌّ، وعلماء رُفَعاء؛ بُحُورٌ زاخرة، وأنجم زاهرة، وملوك جَمَعَ الله فيهم الدين والدنيا، وأطاب بحَراهم الممات والمحيا، تفيض أيمانُهم على الضيف، ويأمن جارُهم من الحيف، أبصارهم عن المعايب مغضوضة، والمحاسنُ بعين المَبَرَّةِ لديهم ملحوظة، فأَقَمْنَا مع كلا الطائفتين في دَوْحٍ وارفة الظلال، وقَطَفْنا ثَمَرَ الأماني متصلة الإقبال، وقطعنا الزمان بالنظر في العلم، فجمعنا فنونه، وانتقينا عيونه، ونثلنا مكنونه، وفضضنا خِتامه، ومَلَكْنا زِمامه، فصرَّفناه تصريف الأفعال، ودفعنا به في نَحْرِ المُحال، وشددنا عليه يد المِحال، ورجعنا منه بملْء الحقائب، ومُنْيَةِ الراغب، وحسرة الخائب، وغُصَّة المُجانب، ونحن نسأل الله أن يرزقنا العَمَل، ويُبَلِّغَنَا فيه الأَمَل؛ برحمته»[1].

وفي كلام ابن العربي ما يفيد تعظيمه لعلماء المشرق، وتفضيله على علماء المغرب؛ لما رأى من خصالهم، ولما عَايَنَ من فضائلهم، وقد كان

---

(١) سراج المريدين: (٣/٢٦٤-٢٦٥).

عَقَدَ العزم على هذه الرحلة وهو بعد طري العود، مُنْزَوٍ في رقود، فقال: «ونَذَرْتُ في نفسي طَيَّةً، لئن ملكتُ أمري لأهاجرن إلى هذه المقامات، ولأفدن على أولاء الرجالات، ولأتمرسنَّ بما لديهم من المعاقد والمقالات، واستمررتُ عليها نيَّة، واكتتمتُها عَزِيمَةً غير مثنويَّة»[١].

الموازنةُ بين فضائل أهل المشرق وأهل الأندلس:

قال ابنُ العربي: «البلاد تختلف، وأحوالُ الناس تتباين، فأمَّا بلادنا فإن البخل والقسوة استوليَا على القلوب، فلا يفتقدون المحتاجين، ولا يعطفون بالصدقة على المُتَجَرِّدِينَ للعلم والمُتَعَبِّدِينَ، فالتَّعَرُّضُ لذلك مَهْلَكَة، ولا يجوز الإلقاء باليد إلى التَّهْلُكَة.

وأمَّا تلك البلاد التي كنَّا بها؛ من مصر إلى منتهى المعمور؛ شرقًا وغربًا، شمالًا وجنوبًا، ما بين ما رأينا وما سمعنا؛ فإن الحنان والجود غلب عليهم، فإذا رَأَتْ من يُقْبِلُ على الله أقبلوا عليه»[٢].

وهو بهذا يذكر من خصال تلك البلاد ما لا يوجد ببلاد الأندلس، ولا يقف عند هذا الحد، بل يستطرد إلى ذِكْرِ ما جرى له من الخير والعون من قبل أولئك الناس، فهم الناس، وبلادهم هي البلاد.

قال ابنُ العربي: «لقد كنا نخرج من المسجد الأقصى مع شيخنا أبي بكر الفِهْرِي في جملة الأصحاب على الفُتُوحِ، أقل ما نكون خمسة، وأكثره خمسون، فندور على قبور الأنبياء، ونجول في قُرَى الشام المجاورة المدة

(١) قانون التأويل: (ص٧٧).
(٢) سراج المريدين: (١/٨٣).

الطويلة؛ قرى ظاهرة مباركة، آمنين فرحين، يُغْدَى علينا ويُرَاحُ بما نحتاج إليه، ونحن نقطع من روضة إلى روضة، ومن متعبَّد إلى متعبَّد، وكذلك سائر الناس من متفقهة وصوفية، وكان من سيرتهم أن القرية والبلدة إذا نزل فيها الضيف وغَشِيَهُم الطارق جاءه ما يَحْتَاجُ إليه من أدنى الجوار إليه، وشُورِكَ صاحبُ المنزل في ذلك به، وكذلك كل معتكف كان في المسجد الأقصى، أو في قبور الأنبياء، أو في مشاهد الصالحين، يتناوبون بالغداء والعشاء، وذلك كله الدَّهْرَ أجمعَه، وقد شرحنا ذلك في كتاب «ترتيب الرحلة للترغيب في الملة»[١].

وقال أيضًا: «إن البلاد المشرقية أَمْكَنُ للعزلة من البلاد المغربية؛ لسعة أقطار تلك وتمهُّد أمورها، وضِيقِ هذه عن آمال أهلها، وتلك لسعتها يَقِلُّ فيها الحاسد، ويكثُر المُساعد، ولا يُعدَم المُساند، وفي مدارس العلم هناك مَنَالٌ، وبروابط الصوفية مَجَالٌ رَحْبٌ للعبد مع خُلُوصِ النية»[٢].

وفاةُ والد ابن العربي[٣]:

قال ابنُ العربي: «كنتُ مُعْتَكِفًا بالثَّغْرِ المحروس، وأبي -رحمه الله- بالفُسْطَاطِ، فأقمتُ في المُعْتَكَفِ - رِبَاطٍ على البَحْرِ - أيامًّا، ثم صَلَّيْتُ الصُّبْحَ، وعَطَفْتُ عِنان عَزْمِي إلى البلد، فجئت وبابُه لمَّا يُفْتَحْ بَعْدُ، فَنَظَرْتُه حتى فُتِحَ، فخرج عليه أصحابٌ ممَّن كان يقرأ القرآن عليَّ، فلمَّا وَصَلُونِي

(١) سراج المريدين: (١/٨٣).

(٢) سراج المريدين: (٢/٢١٣-٢١٤).

(٣) مصادر ترجمته: تاريخ دمشق: (٣٢/٢٣١)، الصلة: (١/٣٧٧)، وفيات الأعيان: (٤/٢٩٧)، سير النبلاء: (١٩/١٣٠).

لَصِقَ بي أحدُهم، وأَسَرَّ في أُذُنِي بقوله: تُوُفِّيَ أَبُوكُ، فما سمعتُ قطُّ قبلها سِرًّا أَصَمَّ إلَّا ذلك السِّرَّ»[١].

ووالدُه هو: الإمام العلَّامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي، الوزير الأديب، أخذ عن ابن عبد البر، وابن حزم، واختص به، قال محمد بن طَرخان التركي: «قال لي محمد بن العربي: صحبتُ ابن حزم سبعة أعوام، وسمعتُ منه جميع مصنفاته، سوى المجلد الأخير من كتاب «الفَصْلِ»، وقرأنا من كتاب «الإيصال» له أربع مجلدات، ولم يفتني شيء من تواليفه سوى هذا»[٢].

وروى عنه جماعة من الأندلسيين، وجماعة من أهل المشرق، منهم: ابن سِرحان[٣]، وسمع منه بعضَ شعر الإمام ابن حزم، وسمع منه - أيضًا - ولدُه القاضي أبو بكر، وروى عنه في كتابه، وتفقَّه عليه، وأكثر ما روى عنه ما كان من قَبِيل الشعر والآداب، كشعر ابن درَّاج[٤]، والقصيدة الرائية لابن الجزيري[٥].

وأقدم سماع له ظَفِرْتُ به هو عام ٤٤٥هـ[٦]، وكان عمره حينها عشرة أعوام، إذ مولده عام ٤٣٥هـ[٧].

---

(١) سراج المريدين: (١/٣٧٦).

(٢) سير النبلاء: (٢٠/٢٠١)، وأصله في: تاريخ دمشق: (٣٢/٢٣٢).

(٣) فهرس ابن خير: (ص٥١٢).

(٤) فهرس ابن خير: (ص٥٠٨).

(٥) فهرس ابن خير: (ص٥٠٣).

(٦) فهرس ابن خير: (ص٥٠٣).

(٧) الصلة: (١/٣٧٨).

وكان أبو محمد نعم العون لابنه القاضي في رحلته: «أَبٌّ في الرتبة، وأخ في الصحبة، يستعين ويُعين، ويسقي من النصيحة من ماء مَعين»[١].

وسعى الوزير أبو محمد في مخاطبة الخليفة ببغداد لاستصدار أمر بنيابة السلطان المنصور يوسف بن تاشفين، وتوليته على بلاد المغرب، حتى يكون تابعًا للخلافة العبَّاسية الهاشمية، فأسعفه الخليفة المستظهري برغبته، وأنفذ إليه طِلبته[٢]، وكان ذلك في رجب من عام ٤٩١هـ[٣].

وأقام أبو محمد مع ابنه القاضي على خير منزلة، وفي خير صفة، مع الجلالة والتقدمة، ووفور التكرمة، وقد ذكر بعضًا من هذا القاضي أبو بكر في «القانون»[٤]، وفيه قال: «نعم العونُ على العلم الرئاسة»[٥]، وكانت وفاة أبي محمد في شهر محرم من عام ٤٩٣هـ، وهو بمصر.

والدةُ ابن العربي الهَوْزَنِيَّة[٦]:

قال ابنُ العربي ﵁: «وغَالَبْتُ الأقدار فغَلَبَتْ عَلَيَّ بحياة الوالدة؛ التي لم يكن لها غيري، وكانت لَهْفَى حَسْرَى بَاكِيَةً عليَّ، فتعيَّن في الدِّينِ أن أَكِرَّ عليها راجعًا، مُمْتَثِلًا لأمر الله، وله فيَّ حِكْمَةٌ بعد انقيادي لطاعته

---

(١) شواهد الجلة: (ص٢٧٧).

(٢) شواهد الجلة: (ص٢٨٦).

(٣) شواهد الجلة: (ص٢٩٣).

(٤) قانون التأويل: (ص١١٥-١١٦).

(٥) قانون التأويل: (ص١١٦).

(٦) ينظر: مع القاضي أبي بكر بن العربي: (ص١١٥).

وطاعتها، ثم ماتت وقد وَتَرَنِي الأَهْلُ والوَلَدُ، وانتهى كُلُّ شيء إلى ما كُتِبَ له من الحال والأَمَد، وليس لأحد عن قضاء الله مُلْتَحَد»[١].

وقال أيضًا: «ورأيتُ بمُنَسْتِير إفريقية جماعةً على الطريقة المُثلى في العزلة عن الدنيا، أَقَمْتُ عندهم عشرين يومًا فكَأَنِّي في الآخرة؛ طِيبُ عِيشَةٍ، وسلامةُ دِينٍ، ثم جَذَبَتْنِي صِلَةُ الرحم، فَقَطَعَتْنِي عن الله مقادير سماوية، فَاعْجَبْ - فَدَيْتُكَ - من قَطْعٍ بوَصْلٍ، ومن أَجْرٍ بذَنْبٍ، ومن إِعْرَاضٍ بإِقْبَالٍ»[٢].

وإنَّما كان القاضي أبو بكر في المُنَستير عام ٤٩٤هـ[٣]، فيفيد هذا النص أن إلحاح والدته عليه قد اتَّصل به إبَّان مُقامه بإفريقية، وأنَّ بِرَّه بها عجَّل برجوعه، وهو ما جعله يطوي ما كان عزم عليه، ويَحُلُّ ما كان رَبَطَ قلبه عليه، فيمَّم شطر تلمسان[٤]، ثم فاس[٥]، وبعدها إلى إشبيلية عام ٤٩٥هـ، ويفيد قوله: «إن والدته لم يكن لها غيره»؛ أنه لم يكن له إخوة، وهي بعد ما تزال شابَّة وحيدة، بعد ما ذهب زوجها وهو لم يبلغ بعد الستين، فرجع إليها ليقضيَ حَقَّها.

وذَكَرَ في مقالته هذه موت والدته - رحمة الله عليها -، وكيف أَثَّرَ فيه، وأشار إلى معاناته مع زوجه وولده، وقد تقدَّمت شكاةُ ابن العربي من

(١) سراج المريدين: (٢/٣٦٨).
(٢) سراج المريدين: (٢/٢١٠-٢١١).
(٣) سراج المريدين: (٢/٢٩٩).
(٤) سراج المريدين: (٤/٤٠٥).
(٥) سراج المريدين: (٤/٤٠٥).

عِرْسِه ووَلَدِه[١]، فيكون ما هنا مؤكدًا لما سبق ذِكْرُه، وكأنَّ هذا الفَقْدَ كان مُتَّصِلًا بمِحْنَتِه التي لحقته بإشبيلية؛ أيَّام ثورة السِّفْلَةِ عليه، وإنَّما قلنا ذلك لأن المرء إنما يحتاج أهله وولده أيَّام محنته وابتلائه، ولم يُبْتَلَ القاضي أبو بكر ببَلِيَّةٍ أعظم من ثورة السُّوقَةِ عليه، وقيامهم لأَذِيَّتِه، على مرأًى من مشيخة إشبيلية وكبرائها، وأهل الحل والعقد فيها، وهذا الذي قلناه قد يجوز غيره، غير أنَّنا نُقَلِّبُ وجوه النظر لنستخرج ما يمكن وما يَصِحُّ ذِكْرُه، والله أعلم.

حَجَّةُ ابن العربي:

قال ابنُ العربي لوالده: «إن كانت لك نية في الحج فامض لعزمك؛ فإني لست برائم عن هذه البلدة، حتى أعلم عِلْمَ من فيها، وأجعل ذلك دستورًا للعلم وسُلَّمًا لمراقيها، فساعدني حين رأى جِدِّي، وكانت صحبته لي من أعز أسباب جَدِّي، ونظرنا في الإقامة بها، وخَزَلْنَا أنفسنا عن صُحْبَةٍ كنا نظمنا بهم في المشي إلى الحجاز، إذ كانوا في غاية الانحفاز»[٢].

وهو بهذا يُظْهِرُ تشوف الوزير أبي محمد إلى الحج، فهي كانت رغبته، ولكن هذا الحج لم يكن سالمًا من الأهوال، قال ابن العربي: «خَرَجْتُ من الكُوفَةِ إلى مَكَّةَ سنة تِسْعٍ وثَمَانِينَ؛ راكبًا مُعَادِلًا لأبي - رحمة الله عليه -، حتى بلغنا مكة فقضينا حجَّنا، ثم عُدْنَا إليها، فلمَّا كُنَّا ببَطْنِ نَخْلَة ضَرَبَنَا بَرَدٌ عَظِيمُ الجِرْمِ، قَتَلَ كثيرًا من الإبل والناس، وحَمَلَ وادي نخلة علينا، وكنَّا فيمن بَكَّرَ فعَبَرَ، فمن صادفه السَّيْلُ فيه حَمَلَهُ إلى البحر

---

(١) سراج المريدين: (٢/١٠٢).

(٢) قانون التأويل: (ص٩٢).

فلم يُرَ أبدًا، وعُدْنَا نَفَرًا قليلًا، وحَدَثَ في الجِمَالِ طاعونٌ؛ تَرَى الجَمَلَ يُبتاع بخمسين دينارًا، فتأخذه الغُدَّةُ فيصيحُ ويرمي بنفسه إلى الأرض، فيُنْحَرُ ويقتسمه الناس، ويرمون رحالهم في البيداء ويَتَعَرَّوْنَ من ثيابهم، ومَضَتْ جِمَالُنا هكذا؛ في حَدِيثٍ طويل بيَّناه في كتاب «ترتيب الرحلة»، ودعت الضرورة إلى أن أمشي رَاجِلًا من فَيْدَ إلى الكوفة خَمْسَ عَشْرَةَ مَرْحَلَةً لموت الجمال، ومعنا الكِراء لو وجدنا الجمال، لكن الطاعون استولى عليها، ورَمَيْنَا جميع ما كان معنا، ولم يَبْقَ عَلَيَّ إلَّا لِبَاسِي، وكنتُ أمشي مع أصحابنا من الطلبة نتذاكر ونتناظر ونَتَسَلَّى على الرَّجْلَةِ النَّهَارَ كلَّه، حتى إذا جاء الليل وَقَعْتُ على اسم المَيِّتِ، وأوقدنا النار، وقَطَعْنَا لحم أرجلنا، وكَوَيْنَاهَا بالشحم، وربطناها بالخِرَقِ، وكنت أضطجعُ وأقول: هذا مرقدي الذي يبعثني الله عز وجل منه؛ وأنام، فإذا أصبحتُ وجدتُ خِفَّةً، وكأنِّي لم أكن رَجُلَ البارحة، فإذا أخذتُ في المشي عادتْ قُوَّتِي، وتَصَلَّبَ لَحْمِي الأحمر عند مِشْيَتِي، وكانت هذه عادتي في نهاري وليلتي، وأنا أتعجَّب من وُثُوبِ تَجَلُّدِي، وقُوَّتِي بعد ذهاب لَحْمِي وجِلْدَتِي»[1].

وهو نَصٌّ يُظْهِرُ جَلَدَ ابن العربي، وعزيمته في الطلب، ويُظْهِرُ قُوَّتَه ومُنَّتَه، فأي رجل كان، وكيف تأَتَّى له هذا؟

وفيه بيانٌ لما كان يعانيه الحاج في حَجَّتِه، فهو مُعَرَّضٌ لمخاطر شتَّى، إن سلم من واحدة لم يضمن السَّلامة من اللَّاحقة، ولا من التي تليهما، لهذا قال من قال من علماء صُقْعِنا: «إن الحج لا يجب على المغاربة»[2]؛

(١) سراج المريدين: (٢/٣٨٨-٣٩٠).

(٢) سراج المريدين: (٢/٣٨٤).

وإن كان ابنُ العربي قد خالف في ذلك، ورَضِيَ قَوْلًا آخر[1]، حَمْلًا للنفس على العزيمة، وأداءً لحق هذه الفريضة، التي كادت الرخصة أن تُعَفِّي آثارها.

وقال ابنُ العربي مُتَحَدِّثًا عن دعواته الثلاث؛ التي سأل الله إيَّاها وهو يتضلَّع من ماء زمزم المبارك: «وقد كنت بمكَّة في ذي الحجة سنة تسع وثمانين وأربعمائة؛ فكنت أَبِيتُ بين المقام وزمزم وأعتكفُ فيه، وأَتَذَكَّرُ قَوْلَ النبي ﷺ: «ماءُ زمزم لِمَا شُرِبَ له»[2]، فكنتُ أَشْرَبُه بنِيَّةِ العِلْمِ آناء الليل والنهار، فوَهَبَنِي الله ما شاء، ولم أشربه بنية العمل، ودعوتُ الله بالملتزم ثلاث دعوات، فَرَأَيْتُ الاثنتين وبَقِيَتِ الواحدة، والله يَمُنُّ بها عليَّ، فهي العُمْدَةُ.

فكانت الأولى: أن يجعلني من العلماء؛ حتى لا يتكلم أَحَدٌ بشيء مِنْ فَنٍّ مِنَ العِلْمِ؛ إن كان حقًّا إلَّا عَلِمْتُه، وإن كان باطلًا إلَّا قَدَرْتُ عليه؛ إثباتًا للأوَّل، ونَفْيًا للثاني، فآتاني الله ذلك.

وآتاني الثانية، وبقيت الثالثة.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٣٨٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند عن جابر رضي الله عنه: (٢٣/١٤٠)، رقم: (١٤٨٤٩- شعيب)، وابنُ العربي في العارضة عن ابن عباس رضي الله عنهما: (٤/٢٣٣)، قال ابن حجر: «رجاله مُوَثَّقون، إلا أنه اختُلف في إرساله ووصله، وإرسالُه أصح»، الفتح: (٣/٤٩٣)، وذكر السخاوي أن ممَّن صحَّحه ابن عُيَينة والدِّمْياطي والمنذري، المقاصد الحسنة: (٣٥٧)، وضعَّفه ابنُ القطان الفاسي، ينظر: بيان الوهم: (٣/٤٧٨).

فيا ليتني كنتُ شَرِبْتُ ماء زمزم للعَمَلِ، ودعوت الله فيه في المُلْتَزَمِ»[١].

قال أبو محمد الأَشِيرِي - مُفَسِّرًا هذه الدعوات -: «أذكر من هذه الدعوات التي ذكر شيخُنا الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ﷺ ما رجوتُ أنه نال بركتها، وصادف عند ربه خيرَها:

أمَّا **العلم**: فكُتُبُه وتواليفه تشهد له؛ فإنَّ له في علوم القرآن: من «التفسير»، و«الأحكام»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«المشكل»، و«معاني أسماء الله تعالى»، و«معاني أسماء المؤمن»، وهو هذا الكتاب، وغير ذلك من علوم القرآن؛ ما تشهد بتبحره فيه.

وأمَّا علوم الحديث فله «كتاب النَّيِّرَيْنِ في شرح الصحيحين»؛ ما لم يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إلى مثله، وله «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، إلى غير ذلك من علوم الحديث.

وله في أصول الفقه مصنفات عدة.

وفي أصول الديانات مثلها.

وله في النحو «ملجئة المتفقهين»؛ ما أعرب عن تقدمه فيه.

وله نَيِّفٌ على ثلاثين تأليفًا؛ بين كبير ومتوسط وصغير، أكبرها ما يفي بنحو خمسة آلاف ورقة؛ وهو «النيِّرين في شرح الحديث»، و«أنوار الفجر في علوم الذِّكْرِ»، إلى غير ذلك ممَّا يطول ذِكْرُه.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢١٤-٢١٦).

وأمَّا الدعوة الثانية: فهي - والله أعلم - **الظهور في القيام بالحق**، فقد وَلِيَ القضاءَ ببلده إشبيلية وأقام فيها العدل؛ حتى حسده من كان مساعدًا، ونابذه من كان معاندًا، ثم امتُحن فيه فصَبَرَ صَبْرَ أُولِي العزم؛ حتى انجلت محنته عن دين تَقِي، وعِرْضٍ نَقِي.

وأمَّا الثالثة - والله أعلم -: فهي **الشهادة**، فقد رُزِقَها - رحمه الله -، أُشخص عن بلده، وغُرِّبَ عن أهله وولده، حتى مات في غير وطنه، على خير سَنَنِه، فرحمة الله عليه ورضوانه، فلقد كان أَوْحَدَ زمانِه، وفردًا في جميع شانِه»[١].

وهذا الكلام ممَّا ينبغي أن يحفظ؛ لأنه يظهر منزلة ابن العربي وصدقه، ويظهر عَدْلَه وقِسْطَه، وعلمه ومعرفته، وهو شهادةٌ من تلميذٍ إمامٍ في حَقِّ شيخه الإمام الحافظ، رحمهما الله ورضي عنهما.

وقال ابنُ العربي في المدينة النبوية الشريفة: «ولقد وصلتُ إليها والحمد لله، وأشرفتُ من الثَّنِيَّةِ، ورأيتُ النور ساطعًا إلى السماء بفضل الله تعالى، وصلَّيتُ في الروضة، وناجيتُ الرسول وَحْدِي لَيْلًا من جهة رأسه، وتسمَّيتُ له، وتشفَّعتُ به، فنسأل الله الذي يختص برحمته من يشاء، ويمنُّ على من يشاء من عباده؛ أن لا يجعل ذلك عناءً، ولا يُصَيِّرَه هباءً، بفضله ورحمته»[٢].

وقال ابنُ العربي - أيضًا - واصفًا هذه المناجاة الشريفة: «وقد كنتُ جِئْتُه ﷺ فناجيتُه من قِبَلِ رأسه الرفيع، بإزاء البلاطة، وقلت له: يا رسول

---

(١) المقدمة الدراسية لكتاب المتوسط في الاعتقاد: (ص١٩-٢٠).

(٢) سراج المريدين: (٤١٣/٢).

الله، إني فلان بن فلان، قَصَدْتُكَ مُسْتَغْفِرًا من ذنبي، مُتَشَفِّعًا بك إلى ربي، وقد بلَّغتنا عنه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾، وقد فَعَلْتُ، ﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾، فافْعَلْ صلَّى الله عليك ما أخبرتَنا به عنه تعالى، وفارقتُه على هذا»[1].

وهو نَصٌّ يُظْهِرُ تعلق ابن العربي برسول الله ﷺ، واهتباله بجلاله، وقوله: «إنه رأى نورًا ساطعًا إلى السماء»؛ ممَّا يَدُلُّ على شفوف بصره وبصيرته، ولعله شيء قد خُصَّ به، كما خُصَّ به بعض أهل الله وخاصَّتِه، ومناجاته لرسول الله ومعاهدته مما يَدُلُّ على أن هذه الطريقة سيرة مرويَّة، وحكاية محكيَّة، والله أعلم.

وقال في وصف مكة المعظمة: «وأمَّا من أراد الآخرة فعليه بمكَّة؛ فإنه يرى واديًا وَحِشَ المَنْظَرَةِ، رَمْلَةٌ هامدة، لا تُنبت مَرْعًى، محفوفًا بجبلين؛ شرقيًّا: أبو قُبَيْسٍ، وغربيًّا: كَدَاء - ممدودٌ -، حجارة مُسْوَدَّةٌ، وشماريخه في السماء ممتدة، صَعْبُ المرتقى، عديم المرعى، في بطنه بَيْتٌ قد بُني من حجارة سُودٍ؛ غير مُحْكَمَةِ النَّجْرِ، ولا مُرَتَّبَةِ الوضع، فما هو إلا أن يقع بصرك عليه فتجد لقلبك به عِلَاقَةً أشدَّ من عِلَاقَةِ الجارية الحسناء ذات الجمال، بقلب الشاب الذي عَدِمَ النساء، لا تمل من النظر إليه، ولا تسأم من الطواف به، في أحد أركانه حَجَرٌ أَسْوَد، إذا لَثَمْتَه وجدتَ أعذب من رُضاب الكِعاب، وأشهى من شَمِّ العُرْبِ الأتراب، فإذا غبتَ عنه تَلَفَّتَ قلبُك إليه أبدًا، وطلبتَ المَثَابَةَ إليه باقي عمرك، لغير معنًى

---

(١) سراج المريدين: (٤/٢٢٢-٢٢٣).

ظاهر، وإنما هو معنى يضعه الله في قلوب المؤمنين، وآية في حِكْمَتِه، وسَعَةُ رحمةٍ للمؤمنين، وعِيَارٌ على لقائه يوم الدين»[(١)].

وفيه من رقة قلب ابن العربي، ومن جزالة لفظه؛ الشيء الكثير، وكأنه حديث عاشق محب؛ وَلَّهَهُ الحُبُّ وعذَّبه، ولوَّعه الغرامُ فما قرَّبه، وكأني به يهفو، ولا يغفو، ويرتفع، ولا يتَّضع، وظلَّ هذا حديثَه أبدًا، ونَجِيَّه سرمدًا، يرنو إليه، ويحنو عليه، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

شِعْرُه:

وفيها قصائد طوال، أنشأها ابنُ العربي من حُرِّ كلامه، ورقيق لفظه، في تبتله وابتهاله، وشكواه وبلواه، وفيه نصيحته لإخوانه المريدين، وفيها يظهر إخلاصه، ومعاناته، وحَرِيٌّ بها أن تجمع وتضم لأخواتها التي صدرتْ عنه، وله في كل كتاب من كُتُبِه جملة طيبة مباركة، فتُفِيدُ من أراد أن يجمع شِعْرَه ويُخْرِجَه في ديوان من صَنْعَتِه.

فوائدُ رحلته:

وجلب في رحلته هاته نخبةً من الكتب التي لم يتقدَّمه إليها أحد من أهل بلده، ومعها غيرها ممَّا حصَّله في غربته، وسمعه في انتوائه، وفيها كُتُبٌ لم يظهر لها خبر إلى يوم الناس هذا، وعَقَدَ في «سِرَاجِهِ»[(٢)] هذا فَصْلًا لها، وقد عرَّفنا بها وبندرتها وعِزَّتِها في تعليقاتنا عليها.

---

(١) سراج المريدين: (١/٦١-٦٢).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣٩٩-٤١٠).

قال ابن بشكوال: «وقَدِمَ بلده إشبيلية بعِلْمٍ كثير؛ لم يدخله أحد قبله ممَّن كانت له رحلة إلى المشرق»[١].

قال ابنُ العربي: «والحمد لله الذي جعلنا ممَّن رحل وحصَّل، وقيَّد وبلَّغ وأوصل، وأنذر بما لم يُنْذَرْ به من قبْل»[٢].

المبحث الثاني: مشيخةُ ابن العربي في رحلته

وذَكَرَ في هذا «السراج» جِلَّةً، وترجمنا لجملة منهم، ومنهم من لم يقع تعريفه في ديوان، ولم تُوجَدْ ترجمته في كتاب، ومنهم من أَلْغَزَ القاضي في ذِكْرِ اسمه، أو أشار وكان من قبيل المتفق والمفترق، والكَشْفُ عنه يحتاج لبحث ونظر، ونذكرهم على مراتبهم، ونسردهم بمناقبهم، والله الموفق.

الأوَّل: أبو بكر الطُّرْطُوشِي تـ ٥٢٠هـ

ويذكره ابن العربي بأسماء، فهو: «أبو بكر الفِهْرِي»[٣]، و«أبو بكر الصُّوفِي»[٤]، و«أبو بكر القُرَشِي»[٥]، و«شيخي في العبادة»[٦]، و«الطُّرْطُوشِي»[٧].

---

(١) الصلة: (٢/٢٢٨).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣٩٩).

(٣) سراج المريدين: (٢/٣٦٦).

(٤) سراج المريدين: (٢/٢٥٣).

(٥) سراج المريدين: (٢/١٠٠).

(٦) سراج المريدين: (٢/٢١١).

(٧) سراج المريدين: (٢/٤٧٨).

وأفاد منه بعضَ الحكايات والأشعار، وغيرها ممَّا يأتي ذِكْرُه في مصادر «السراج»، وهو مُوَقِّرٌ له ومُعَظِّمٌ لمنزلته، وذَاكِرٌ له بأفضاله، وسَنِيِّ أحواله، وقد ترجمناه في تعليقاتنا على «السراج»[١]، في السِّفْرِ الأوَّل منه.

الثاني: أبو علي الحلبي تـ ٤٩٢هـ

خطيبُ المسجد الأقصى - طهَّره الله -، ترجمه ابنُ العديم في «تاريخ حلب»، ومصدره في ترجمته هو كتابنا هذا؛ «سراج المريدين»، قال - رحمه الله -: «خطيب المسجد الأقصى، كان وَرِعًا متدينًا، وله كلام حسن مُبِين، أخذ عنه أبو بكر بن العربي الإمام، صاحب كتاب الأحكام، وذَكَرَه في أوَّل كتابه في سراج المريدين»[٢].

وساق ابنُ العربي خطبته التي سمعها منه بالمسجد الأقصى[٣]، وذَكَرَ استشهاده[٤]، فأفاد أنه من جملة شهداء بيت المقدس إبَّان دخول الصليبيين عام ٤٩٢هـ.

الثالث: أبو الفضائل بن طوق تـ ٤٩٤هـ

الإمام الزاهد، محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن طوق البغدادي الشافعي، أبو الفضائل بن طوق، سمع من أبي الطيب الطبري، وتفقَّه على أبي إسحاق الشيرازي، وأخذ عن أبي القاسم القُشَيري، يروي عنه ابن

---

(١) سراج المريدين: (١/١٩).

(٢) بغية الطلب: (١٠/٤٥٣٣).

(٣) سراج المريدين: (١/٦).

(٤) سراج المريدين: (١/١٠).

العربي كتاب «الرسالة إلى الصوفية بأُفُقِ الإسلام»، و«التحبير في علم التذكير»، كلاهما للقُشَيري[١].

الرابع: أبو سعد الزنجاني تـ ٤٩٢هـ

الإمام العلَّامة، محمد بن طاهر الزنجاني، أبو سعد الخراساني، نزيل بيت المقدس، أخذ عن إمام الحرمين، وأبي المظفر الإسفراييني، وأبي القاسم القُشَيري، روى ابنُ العربي عنه كتاب «الإرشاد» و«الشامل» و«البرهان»؛ جميعها لأبي المعالي، وكتاب «الأوسط في الاعتقاد» لأبي المظفر، و«لطائف الإشارات» لأبي القاسم، لقيه ببيت المقدس عام ٤٨٧هـ، وأفاد منه، وروى عنه مجالسه في التفسير والفقه والتذكير، ونثر كثيرًا منها في كتابه هذا؛ «سراج المريدين»، ويظهر لي - والله أعلم - أنه من جملة من استُشهد عند دخول الصليبيين بيت المقدس عام ٤٩٢هـ، ويدل على ذلك نعتُ ابن العربي له بالشهيد[٢].

الخامس: أبو الحُسَين ابن الطُّيُوري تـ ٥٠٠هـ

الإمام الحافظ، أبو الحُسَين المبارك بن عبد الجبَّار الصيرفي البغدادي، ابن الطُّيُورِي، وتفنَّن ابن العربي في إيراد اسمه، فمرة: أبو الحُسَين الصوفي، ومرة: أبو الحُسَين الأزدي، ومرة: المبارك بن عبد الجبَّار، وغيرها من صِيَغٍ وصُوَرٍ.

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية لتاج الدين: (١٠٢/٤-١٠٣).

(٢) ينظر: سراج المريدين: (٢٦٩/٢)، وقانون التأويل: (ص٩٧)، وفهرس ابن خير: (ص٣١٩).

السَّادس: أبو بكر محمد بن طَرخان التركي تـ ٥١٣هـ

الإمام المحدث، محمد بن طَرْخَان بن يَلْتكين بن مُبارِز بن بَجْكَم التركي، أبو بكر النَّجِيب بن الأسعد الصُّوفِي البغدادي، والطَّرْخَان: اسمٌ للرئيس الشريف في قومه، وضبطه السيِّد الزَّبيدي[١] بالفتح، وغلَّط من ضبطه بغير ذلك، وكان ذا حظ من عبادة وتأله وزُهْدٍ، لقيه ابن العربي ببغداد، وسمع منه الكثير[٢].

السَّابع: إسماعيل الأصبهاني تـ ٥٣٥هـ

الإمام الحافظ، قِوَامُ السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل القُرَشي التَّيْمِي، أبو الفضل الأصبهاني، عُرف بالجُوزِي، ومعناه - بلسان أهل أصبهان -: الطير الصغير، من أعيان العلماء، ومن أكابر المفسرين، لقيه ابن العربي عام ٤٨٩هـ بمكَّة المعظَّمة، وكذلك ببغداد عام ٤٩٠هـ، وسمع منه وأفاد، وسمع منه «الأحاديث المسلسلة» من تأليفه[٣].

الثامن: أبو حامد الطُّوسِي تـ ٥٠٥هـ

الإمام العلَّامة، حجة الإسلام، محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد الطوسي، لقيه ابنُ العربي عام ٤٩٠هـ ببغداد، وقرأ عليه جملة من كتبه، منها: «إحياء علوم الدين»[٤]، قال فيه القاضي: «كان رجلًا إذا عاينته رأيت جمالًا ظاهرًا، وإذا عالَمته وجدت بحرًا زاخرًا، وكلما اختبرت احتبرت،

---

(١) تاج العروس: (٧/٣٠٢).
(٢) ترجمته في: سير النبلاء: (١٩/٤٢٣)، وطبقات الشَّافعية للتَّاج: (٦/١٠٦-١٠٧).
(٣) ينظر: سراج المريدين: (٢/١٥٠).
(٤) العواصم: (ص٢٤).

فقصدتُ رباطه، ولزمت بساطه، واغتنمتُ خلوته ونشاطه، وكأنما فَرَغَ لي لأبلغ منه أملي، وأباح لي مكانه، فكنتُ ألقاه في الصباح والمساء، والظهيرة والعشاء، كان في بزَّته أو بذلته»[١].

وتارة يذكر اسمه، وهو الأقل، وتارة لا يذكره، بل يشير إليه من طرف خفي، كقوله: قال بعض الصوفية، أو كقوله: قال بعض الزهاد، ويرد - أيضًا - بأسماء أخرى، فهو: ذانشمند، وذانشمند الأصغر، والطُّوسِي، وأبو حامد، وغيرها من التسميات، ويأتي مزيد تفصيل في صِلَةِ ابن العربي به في فصل مصادر «السراج».

التاسع: المبارك بن سعد البغدادي تـ ٥٠٥هـ

أبو الحسن المبارك بن سعيد بن محمد بن الحسن الأسدي البغدادي، ابن الخشَّاب التاجر، دخل الأندلس عام ٤٨٣هـ، وحدَّث بها عن الشهاب القُضاعي والخطيب البغدادي، وسمع منه جِلَّةُ أهل العلم بالأندلس، ويروي عنه ابنُ العربي كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري، قال فيه ابن بشكوال: «كان من أهل الثقة والصدق والثروة»[٢]، توفي في ذي القعدة من عام ٥٠٥هـ ببغداد.

العاشر: عبد الله بن عبد الرزاق بن فُضَيل الدمشقي تـ ٤٩٢هـ

المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، عبد الله بن عبد الرزاق بن عبد الله بن الحُسَين بن فُضَيل، أبو محمد بن أبي القاسم الدمشقي، روى عن جماعة من أهل العلم[٣].

---

(١) قانون التأويل: (ص١١٢).

(٢) الصلة: (٢/٢٧٦).

(٣) ترجمته في: تاريخ دمشق: (٢٩/٣٤٠).

الحادي عشر: أبو المُطَهَّرِ الأصفهاني

الفقيه القاضي، أبو المُطَهَّر الأَثِيرِي، سعد بن أَثِير الدولة أبي محمد عبد الله بن أبي الرجاء الأصبهاني المعداني، شيخ الشافعية بها، لقيه ابن العربي ببغداد وسمع منه عام ٤٩٠هـ، وروى عنه الكثير، ويأتي مزيد تفصيل في مروياته في فصل مصادر «السراج»(١).

الثاني عشر: أبو علي الحضرمي القَرَوِي

الإمام العلَّامة المُتَفَنِّنُ، شيخ السُّنَّةِ، الحسن بن علي بن الحسن القروي، أخذ عن الأَذَرِي، وابن مُنير، وحضر عنده ابنُ سابق الصقلي، ونزل الإسكندرية، وبها توفي، وبلغت عدة كتبه ثلاثة آلاف مجلد، لقيه ابنُ العربي بالإسكندرية، وكتب له بخطه ما سأله عنه، ونشر فوائده في كتبه(٢).

الثالث عشر: ابنُ أبي نصر التميمي القَرَوِي تـ ٥١٢هـ

الإمام الحافظ، والمقرئ المتكلم، محمد بن عَتِيق بن محمد بن أبي نصر التَّمِيمِي القَرَوِي، أبو عبد الله بن أبي كُدَيَّة، أخذ بالقيروان عن الإمام أبي عبد الله الأَذَرِي، صاحب القاضي أبي بكر الباقلَّاني، دَرَسَ عليه عام ٤٤٣هـ، وأخذ أبو عبد الله بالأندلس عن ابن عبد البر، وسمع بمصر من

---

(١) أخباره في: القانون: (ص١٠٥)، والعواصم: (ص٥٩)، وتاريخ الإسلام: (٦٤٩/١٠).

(٢) ينظر في ترجمته وأخباره: مشيخة أبي عبد الله الرازي: (ص٢٨٨)، ومعجم السَّفر: (ص١٨٦، ٣٠١)، وأحكام القرآن: (٦٧٠/٢).

الشِّهاب القُضاعي، ودخل دمشق قبل عام ثمانين وأربع مائة، لقيه ابنُ العربي ببغداد، وأخذ عنه واختصَّ به، وكان أبو عبد الله قائمًا بعلم الكلام، مناظرًا فيه، مُسْتَوْلِيًا على مباحثه ومطالبه، فتصدَّر بالنِّظامية، وأخذ الناس عنه ذلك، توفي - رحمه الله - عام ٥١٢هـ، وقد نَيَّفَ على التسعين، ودُفِنَ في تُرْبَةِ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري[١].

الرابع عشر: أبو المعالي شِيذَلَة تـ ٤٩٤هـ

الإمام الفقيه، الأصولي المتكلم، الواعظ الصوفي، أبو المعالي شِيذَلَة، عَزيزي بن عبد الملك بن منصور الجِيلي، استُقضي ببغداد، وأصله من جَيْلان، أخذ عن شيخ الشافعية أبا الطيِّب الطبري، وآخرين، روى عنه ابنُ سُكَّرَةَ، وانتفع الوعَّاظ بتصانيفه، وله كتاب في «مصارع العشاق»[٢].

الخامس عشر: محمد بن عبد الملك التِّنِّيسِي المصري

لم أهتد إلى ترجمته بعد طول بحث، وهو من أصحاب الواعظ الشهير أبي الفضل الجوهري، ويُكثر ابن العربي عنه رواية نوادره، وينوع القاضي في اسمه، فمرة هو: محمد الفُسْطَاطِي، ومرة: محمد الصُّوفِي، ومرة: محمد بن عبد الملك، ويأتي مزيدُ ذِكْرٍ له في السِّفْرِ الثاني من كتابنا هذا[٣].

---

(١) ترجمته في: تاريخ دمشق: (٥٤/١٨٨-١٩٠)، ومعجم البلدان: (٤/٤٢١)، وسير النبلاء: (١٩/٤١٧-٤١٨)، والوافي بالوفيات: (٤/٥٩).

(٢) ترجمته في: طبقات الشافعية: (٥/٢٣٥-٢٣٦)، والوافي بالوفيات: (٢٠/٧٢).

(٣) ينظر: المطرب لابن دحية: (ص٢١٤)، ورحلة ابن رُشَيد: (٥/١٣٩)، ونفح الطيب: (٢/٤٢).

السَّادس عشر: الحاج أحمد بن محمد اليمني

لم أهتد إلى معرفته، وهو من أصحاب أبي الفضل الجوهري المصري، وغالب الظن أن يكون لقيه بمصر، فقد أخذ ابنُ العربي عن عَدَدٍ من أصحاب الجوهري، والله أعلم.

السَّابع عشر: القاضي النَّسَوِي

ذَكَرَه ابنُ العربي - أيضًا - في «الناسخ والمنسوخ»[1]، وهو من العلماء المجاورين ببيت المقدس، وأحد الوعَّاظ المتكلمين على أحوال النفس وسُبُلِ تزكيتها، وكان ملازمًا لمهد عيسى عليه السَّلام، وشيخ الصوفية به، ويظهر من خلال نقولات ابن العربي أنه من تلاميذ الإمام أبي القاسم القُشَيري، هذا الذي أمكنني معرفته عنه، ولم أجد له ذِكْرًا في كتاب آخر غير ما ذكرتُ[2].

الثامن عشر: نصر بن إبراهيم المقدسي تـ ٤٩٠هـ

قال ابنُ العربي في التعريف به: «وقد رأيتُ من أهل التَّبَتُّلِ جماعةً؛ لم أَرَ فيهم أَحَدًا يَعْدِلُ أبا الفَتْحِ نَصْرَ بن إبراهيم، الإمامَ الزاهدَ، لَقِيتُه في جمادى الآخرة سنة تسع وثمانين وأربعمائة، وكان ابتداءُ حاله أن أصله من «نابُلُسَ»؛ قَرْيَةِ حريق إبراهيم، خَيْفٌ بين جبلين، أنهارًا وثمارًا وظِلَالًا، ومياهًا باردة، ونِعْمَةً سابغة، وأَمْنًا مُطَّرِدًا.

---

(١) الناسخ والمنسوخ: (٢/١٦٥).

(٢) ينظر: سراج المريدين: (٢/٤٤٩).

ونَشَأَ مع أبيه «ببيت المقدس»، وكانت لهم دُورٌ وضِيَاعٌ، فتوفي أبوه وهو شابٌّ، فبقي مُدَّةً، ثم جَذَبَتْهُ سَابِقَةٌ سَعِيدِيَّةٌ، فخطفت من قلبه المحبة الدنياوية، وخرج حاجًّا، ثم جاهد ورجع إلى الموطن، فحَبَّسَ إحدى دَارَيْهِ على الطلبة مع مُعْظَمِ ماله، وجَعَلَ النَّظَرَ فيها إلى يحيى بن مُفَرِّج شَيْخِ أصحابه، وشَرَطَ أنَّ نَصِيبَه منها كأَنْصِبَائِهِمْ، وحبَّس الدار الأخرى على الأيتام الذين لا أَبَ لهم، وضَيْعَةً من ضِيَاعِهِ لِيُنْفَقَ عليهم منها، حتى يتعلَّموا القرآن.

وخرج إلى «دمشق» لأجل كونها حينئذ في طاعة المصريين، واعتكف «بجامع دمشق» أربعين عامًا، وكان يأتيه نصيبُه مع الطلبة فعَيْشُه منه، وتَبَتَّلَ هذه المدة العُظْمَى، وانقطع إلى الله عَالِمًا مُتَعَلِّمًا مُعَلِّمًا، حتى توفي سنة تسعين وأربعمائة، وعليه جُبَّةُ سِمْطٍ سوداء - أخبرني بعضُ أصحابنا أنه بها دَخَلَ مُعْتَكَفَه -، ودَوَاةٍ، وسَطلٍ صُفْرٍ كان يشرب به ويتوضَّأ، قال لي: حَجَّ معي وغَزَا، ونَيَّفَ على التسعين وهو يَكْتُبُ في «المِزْهَرِيِّ» ثمانين سَطْرًا بخطٍّ دقيق، لكنَّ أسنانه تساقطتْ، ومات وما تلَّبس بالدنيا ولا صَحِبَ من أهلها أحدًا، ولا رأى إلَّا من دخل إليه مُتَعَلِّمًا، وملأ أصحابُه الآفاق وأنجب، فنِعْمَ ما نَجَبَ»[١].

وفي هذه الترجمة ما لا يُوجَدُ في غيرها، من تراجم الفقهاء والعلماء والمؤرخين، وحَرِيٌّ بها أن تعتمد، وأن يذكر هذا «السراج» في مصادر ترجمته.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٠٦-٢٠٨).

التاسع عشر: يحيى بن مُفَرِّجٍ المقدسي

الإمام العلَّامة، يحيى بن مُفَرِّج المقدسي، القاضي الرشيد، صاحب المدرسة الشَّافعية، من كبار أصحاب الإمام نصر بن إبراهيم، وهو من شيوخ ابن العربي، حضر عنده في المناظرة بمدرسته؛ ومعه فيها من جاور بالمسجد الأقصى من علماء الآفاق، وكان استخلفه الفقيه نَصْرٌ على مدرسته تلك، وتسمى مدرسته أيضًا بالمدرسة الناصرية[١].

المُوَفِّي عشرين: أبو القاسم بن الخواتيمي

عبد الجليل بن عمر بن محمد بن بكران المقدسي، ابن الخَوَاتِيمِي[٢] الطبيب، سمع ببيت المقدس من الفقيه نصر بن إبراهيم، وقَدِمَ دمشق بعد أَخْذِ بيت المقدس فاستوطنها، وبها توفي، وكان ينظر في وقوف الجامع، ويتولَّى البيمارستان[٣].

الحادي والعشرون: سلمان القَيْسَرَانِي

سلمان بن ندى بن طِراد القيسراني، الفقيه الشَّافعي، كان إمامًا في الفقه، حافظًا له، مولده في رجب من عام ٤٣٨هـ[٤]. وكان مقيمًا بالمقتدية ببغداد[٥].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٠٧).

(٢) سراج المريدين: (٢/٢٢١).

(٣) ترجمته في: تاريخ دمشق: (٣٤/٤١).

(٤) ترجمته في: تاريخ دمشق: (٢١/٤٧٨).

(٥) سراج المريدين: (٤/٤٢٥).

الثاني والعشرون: أبو منصور الشيرازي الصُّوفِي

الإمام أبو منصور من علماء بغداد ووُعَّاظِها، وكان له مجلس يُذَكِّرُ فيه الناس، قال الإمام ابنُ العربي: «وحضرتُ يومًا مجلس شيخنا الإمام أبي منصور الشيرازي بنهر مُعَلَّى، وعادةُ الوُعَّاظِ ألَّا يرقى المنبر إلَّا عالم يجيب عن كل سؤال»[١]، ونهر المُعَلَّى هو الموضع الذي كان فيه دَسْتُ الخلافة ومحلها، وفيه نزل ابنُ العربي مع والده.

الثالث والعشرون: ابنُ أبي الجِنِّ الدمشقي تـ ٥٠٨هـ

الإمام الحافظ الشَّريف، أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس بن الحسن بن السَّيِّد الرئيس أبي الجِنِّ حُسَين بن علي، كان مُحَدِّثًا نبيلًا، وثقة كريمًا، من أهل الأثر والرواية، ومن صدور أهل السنة والجماعة، وكان له اعتناء بالسماع والانتخاب، وحصَّل أصولًا نفيسة، أخذ عنه جماعة[٢].

الرابع والعشرون: أبو بكر الشَّاشِي تـ ٥٠٧هـ

الفقيه الإمام، شيخ الشَّافعية، وفخر الإسلام؛ محمد بن أحمد بن الحُسَين بن عمر الشَّاشِي، له «حلية العلماء»، وهو المسمَّى «المستظهري»، و«المعتمد»، و«الشافي»، و«العمدة»، وغيرها[٣].

الخامس والعشرون: ابنُ عَقِيلٍ الحنبلي تـ ٥١٣هـ

الإمام العلَّامة الحافظ، أبو الوفاء علي بن عَقِيل البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف، عُرف عنه التبحر في العلوم، والتوسع في المعقوليات

---

(١) سراج المريدين: (٢/٤٤٤).
(٢) سراج المريدين: (٤/٧٦).
(٣) سراج المريدين: (٤/٥١)، والقانون: (ص١١١).

منها، وله كتاب كبير سمَّاه «الفنون»، ضمَّنه مناظراته ومحاوراته، وفيه من كل فن وعلم، أصله في أربعمائة سِفْرٍ، وقد أفاد ابنُ العربي من أبي الوفاء، ونثر بعض فوائده في كُتُبِه[١].

السَّادس والعشرون: ابن يوسف البغدادي تـ ٤٩٢هـ

الفقيه العلَّامة المحدث، أحمد بن عبد القادر بن يوسف، أبو الحُسَين البغدادي، لقي أبا ذَرٍّ الهَرَوِي، وأخذ عن أبي القاسم الحُرفي، ودخل بلاد المغرب[٢].

السَّابع والعشرون: الطبيب ابن المنفوخ

أبو القاسم بن المنفوخ، من أهل مصر، ومن تلاميذ ابن رضوان، سمع منه ابن العربي بزقاق القناديل[٣].

الثامن والعشرون: محمد بن قاسم العثماني تـ ٤٩٢هـ

الفقيه الشَّهِيد، محمد بن قاسم العُثماني، أبو عبد الله الكاتب، نزيل بيت المقدس، روى عنه ابنُ العربي «نوادر أبي الفضل الجوهري»، و«قصيدة ابن عبد الصمد السرقسطي» في إكرام الشيوخ والبِرِّ بهم، وسمعها منه ببيت المقدس، وروى عنه «قصيدته في مناسك الحج»، وسمعها منه بمصر إبَّان وروده عليها من إفريقية، ويُفْهَمُ من نَعْتِ ابن العربي له بالشهيد بأنه من جُمْلَةِ من استُشْهِدَ من المرابطين ببيت المقدس، فتكون وفاته في شعبان من عام ٤٩٢هـ، عند دَخْلَةِ الصَّلِيبِيِّينَ[٤].

---

(١) سراج المريدين: (١/٣٩٠).

(٢) سراج المريدين: (٣/٨٣).

(٣) سراج المريدين: (١/١٩١).

(٤) ينظر: قانون التأويل: (ص٨٩)، وأحكام القرآن: (٤/١٧٤٢)، وفهرس ابن خير: (ص٥٠٧).

التاسع والعشرون: مهدي الورَّاق

الإمام العلَّامة، مهدي بن يوسف بن غلبون، أبو يوسف الورَّاق، لقيه ابنُ العربي بثغر الإسكندرية عام ٤٨٥هـ[١]، وأدخل إلى الأندلس كتابه في نقض «التجريد» للطَّبَرِي؛ الذي نقض به - في زَعْمِه - كتاب «التمهيد» للباقلَّاني[٢].

وروى ابنُ العربي عنه كُتُبَ القاضي عبد الوهاب؛ «التلقين»[٣]، و«المعونة»[٤]، وهو من آخر الرواة عن القاضي عبد الوهاب، سمع منه عام ٤٢١هـ.

المُوَفِّي ثلاثين: أبو عامر العَبْدَرِي الظاهري

وإنَّما أشار إليه من غير أن يُسَمِّيَه، والعبدري هذا من حُفَّاظِ المحدثين، ومن نَقَدَتِهم، أصله من الأندلس، ونزل بغداد، روى عنه ابنُ العربي وسمع منه.

الحادي والثلاثون: أبو عبد الله النحوي

هو الفقيه المقرئ النحوي محمد بن عبد الرحمن المغربي، نزيل بيت المقدس، أفاد منه ابنُ العربي مسائل في النحو، وذكره في كتبه، ووصفه بالزهد والخير[٥].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٣٠١).

(٢) سراج المريدين: (٤/ ٤٠٩).

(٣) فهرس ابن خير: (ص٣٠١).

(٤) فهرسة المنتوري: (ص١٧٨).

(٥) سراج المريدين: (٣/ ٢٩٣).

المبحث الثالث: مشاهداته

قد تقدَّمت بعضُ هذه المشاهدات[١]، وقد خصَّص لها الإمام ابن العربي كُتُبًا مفردة، ضمَّنها ما رآه وما استحسنه، وما استغربه واستعجبه، فجعل الكل في كتاب «ترتيب الرحلة للترغيب في الملة»، وكتاب «عيان الأعيان»، وكتاب «شواهد الجِلَّةِ»، وكتاب «نزهة المناظر»، ونَثَرَ كثيرًا منها في مصنفاته، ككتاب «الأحكام»، و«القبس»، و«قانون التأويل»، و«عارضة الأحوذي».

وقد تضمَّن هذا «السراج» الكثير منها، فنشير إلى بعضها لتعرف، ولتطلب من مظانها، وفيها بعض عوائد الشرق، وبعض رسوم العلم بتلك البلاد، وفيها ما لم يعد له وجود في يوم الناس هذا.

مذبحةُ المسلمين ببيت المقدس:

وكان منها مذبحة المسلمين ببيت المقدس عام ٤٩٢هـ، وذَكَرَ أن عدَّة من توفي من العابدين والعاكفين والعالمين ما يقارب ثلاثة آلاف، حصدتهم السُّيُوفُ في يوم واحد، فصاروا كأمسِ الذاهب[٢].

رباطات الصوفية:

قال ابنُ العربي فيها: «أو ينقطع إلى الرِّباطات مع الصوفية؛ فيجري عليه رِزْقُ الصوفية، وتَأَتِّي الغَداء والعَشاء إن كان مُفْطِرًا، أو العَشاء إن كان صائمًا، ويجتمعون عليه ويأكلون بأدب عظيم وحالة حسنة، وكذلك كان حال تلك الأرض؛ من باب بغداد إلى أقصى خراسان، واتفق ذلك بجُود

---

(١) سراج المريدين: (١/٦٠-٦١).

(٢) سراج المريدين: (١/٢٠).

الملوك وسَمْح الأغنياء، فإنهم يبنون المدارسَ والرِّبَاطَاتِ، ويُوقِفُونَ عليها العقارات، ويَسْتَدِرُّونَ منها في كل وقت فائد الغلَّات، فيجد الطالب للعلم مأوًى، ولا يعدَم المُقْبِلُ على الله المُعْرِضُ عن الدنيا رِزْقًا»[١].

المجاورون ببيت المقدس:

قال القاضي أبو بكر: «وأمَّا «المَسْجِدُ الأقصى» فكان منهم مَمْلُوءًا - كان - «بالسَّكِينة»، و«بمحراب زكرياء»، و«بباب التوبة والرحمة»، و«بمَهْدِ عيسى»، و«بقُبَّةِ السِّلْسِلَةِ»، و«بقُبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ»، و«بقُبَّةِ جِبْرِيلَ عليه السَّلام»، و«بالصخرة المقدَّسة»، و«بمحراب داود»، و«بباب حِطَّة»، و«بباب الأَسْبَاطِ»، بكُلِّ وَاحِدٍ رَجُلٌ عالمٌ منقطعٌ إلى الله، لم يخرج من المسجد مُذْ دخل إليه حتى استُشْهِدَ به.

وكان «ببيت رَامَةَ» مُتَعَبَّدِ إبراهيم، وبقرية «حَبْرُون»؛ حيث قبرُه، و«بحُلَحُول» قرية يونس حيث تُوُفِّيَ، و«بسَبَسْطِيَّة» قرية يحيى، و«بنابُلُس» - برابطة المنجنيق تتخذ لإبراهيم عليه السَّلام - جماعةٌ لا يُحْصَوْنَ؛ مشتغلين بالله، مقبلين عليه، خُرُوجًا عن الدنيا وإن كانوا فيها، معرضين عنها وإن كانوا منها»[٢].

وقال أيضًا: «كان يَرِدُ علينا في بيت المقدس كل عام من جبال الشام جماعة من المُتَبَتِّلِينَ؛ يصومون بالمسجد الأقصى شهر رمضان، ثم يرجعون إلى جبالهم وكهوفهم»[٣].

---

(١) سراج المريدين: (١/٦١).

(٢) سراج المريدين: (٢/٢٠٨-٢١٠).

(٣) سراج المريدين: (٤/٤٣٢).

العُبَّادُ بالمُنَسْتِيرِ:

قال الإمامُ أبو بكر: «ورأيتُ «بمُنَسْتِيرِ إفريقية» جماعةً على الطريقة المُثلى في العزلة عن الدنيا، أَقَمْتُ عندهم عشرين يومًا فكأَنِّي في الآخرة؛ طِيبُ عِيشَةٍ، وسلامةُ دِينٍ»(١).

كَرَامَةٌ لزُهَّادِ المُنَسْتِيرِ:

قال الإمامُ الحافظ: «لمَّا دَخَلْتُ المُنَسْتِيرَ سنة أربع وتسعين وأربعمائة؛ أخبرني رؤساؤها العابدون، ومشيختها الزاهدون: أن الروم أَرْسَوا إليهم وطلبُوا شراء الماء منهم، على ما تفعله العرب معهم، فبذلوا لهم المال العظيم فيه فامتنعوا عليهم؛ لأنه عَوْنٌ لهم على غَزْوِ المسلمين، وحَبَسَتْهُم الرِّيحُ عندهم أيَّامًا، حتى كادوا يموتون عَطَشًا، فأَخْرَجُوا أناجيلهم وفَتَحُوها، وجَأَرُوا واستسقَوا واستشفعُوا، فأنشأ الله السَّحَابَ وأَلْقَحَها، وأمطرهم مَطَرًا عظيمًا، فسُقُوا وشُفِّعُوا، ونَصَبُوا الأنطاع، وجمعوا المياه، وملؤوا جِرَارَهم وجُرُبَهم.

قالوا لي: فلمَّا رأينا ذلك قامت المَشْيَخَةُ المُخْلِصَةُ وقالوا: معاشر المنقطعين إلى الله؛ إن هذه أمة كافرة أخلصت فاستُجِيب لها، فتعال نخلص فيهم لعله يُستجاب لنا، فنشرنا المصاحف وانتدبنا للدعاء؛ أن يُمَكِّنَنَا الله منهم، ولا يفتنَّا بهم، ولا يفتنهم بنا، فأرسل الله رِيحًا بحرية؛ فمحت السَّحاب وأعصفت عليهم، وهَالَ البَحْرُ، وعَظُمَ المَوْجُ، واضطربت القطائع، فكلَّما زادوا مَرْسًى زادت الريحُ، حتى قَطَعَتْ حبالهم، ورَمَتْهُم إلينا واحدةً بعد أُخْرَى، ترمي الأمواجُ بالقِطْعَةِ على الحجارة فتنكسرُ،

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢١٠-٢١١).

ويَخْرُجُونَ فتُضْرَبُ رِقَابُهم؛ واحدًا بعد آخرَ، ويَقْذِفُ البَحْرُ جميع ما في القِطْعَةِ فنَغْنَمُه هكذا؛ واحدةً بعد أُخْرَى، حتى هَلَكَ جَمِيعُهم، والحمد لله رب العالمين»[١].

طرائق الوعاظ:

وشَاهَدَ منهم جملة، وذَكَرَ طرائقهم وسِيَرَهم ونوادرهم[٢]، وقَصَّ من أخبارهم، وفيها أمور مستغربة، ومسائل مستعذبة، نَثَرَها في السِّفْرِ الثاني من «السِّرَاجِ»، وذَكَرَ اعتناءهم بالشِّعْرِ وميلهم إليه[٣]، واهتبالهم بالإشارة[٤]، ومعرفتهم بالخواطر، وهي أمور لم تكن ببلاد المغرب، ولم يكن لهم بها اعتناء كما هو الحال في بلاد الشرق[٥].

جُودُ أبي سعيد بن الحدَّاد الأصفهاني:

قال رضي الله عنه: «ومن غريب الجُودِ: أنه حجَّ سنة تسعين أبو سعيد بن الحدَّاد الأصفهاني، أخو شيخنا إسماعيل البُنْدَار، نزيل بغداد، فدخل مدينة السَّلام؛ وحَمَلَ إلى الخليفة مالًا عظيمًا، وحمل الزَّادَ على ثلاثة آلاف جَمَلٍ، خرج من «النجمية» مُعَرَّسِ الحاج بالجانب الغربي منها، وأَطْعَمَ الحاجَّ من يوم خروجه إلى رجوعه؛ كل يوم، لا يهتبل أَحَدٌ بزاد، ولا ينظر في معيشة، ودَفَعَ إلى أمير الحاج وجَيْشِه الذي يَسْرِي في البَذْرَقَةِ

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٩٩-٣٠٠).

(٢) سراج المريدين: (٢/٤٥٦).

(٣) سراج المريدين: (٢/٤٤٧-٤٤٩).

(٤) سراج المريدين: (٢/٤٤٩).

(٥) سراج المريدين: (٢/٤٤٣-٤٤٦).

عشرة آلاف دينار، جَذْرُه الذي كان يُعطيه الملك العادل، فلمَّا مات كان يأخذه من الناس مُقَسَّطًا على الحاجِّ، ثم أعطى ابنَ أبي هاشم عشرة آلاف دينار كِسْوَتَه، وأعطى للأشراف مثلها، ولم يبق بمكة ساكن ولا مُجَاوِرٌ إلَّا وصلتْ إليه صِلَتُه، وعاد إلى بغداذَ؛ فكُتِبَ له كلُّ إمام بها وطالب، وإمام ومؤذن، وصُوفِيٍّ ومُرِيدٍ، فأعطى الرؤوس مائة دينار، مائة دينار، وأعطى الأتباع من دينارين إلى عشرين دينارًا، ومشيتُ إليه بعد انكفائه عن الحج مع أبي، صُحْبَةَ شيخنا أخيه إسماعيل، فدخلنا عليه؛ وبوَصِيَّةِ أبي حامد الغزالي بِنَا وتنبيهه علينا، لنراهُ ونطَّلع حاله، وقلنا: تكون معرفة، فربما دخلنا خراسان وعرَّجنا على أصفهان، فوصلنا إلى منزله بالكَرْخ، وتقدَّم أخوه واستأذن لنا، فوصلنا إليه، وتلقَّانا ببِرٍّ وافر، وتكلَّم معنا بتُرْجُمَانٍ، ومَجْلِسُه غاصٌّ، وفي أثناء الكلام جاءت السُّفَرُ، ونُضِدَ عليها الأقراص والصحون بالألوان، فرأيتُها بأجمعها هَيْئَةَ فُولٍ مطبوخ، وهو الذي نُسَمِّيه «البَيْسَار»، فقلتُ: هذه سيرة الزهاد، وإنه ليشبه ملبسَه؛ فإنه كان مُتَوَسِّطًا جِدًّا، فلمَّا غسلنا أيدينا وأخذنا في الأكل إذا بالصحون اللَّوْنُ واحدُ، والأطعمةُ مختلفة، وقد أَتَوْنَا به مُتَشَابِهًا، فَوَالعَظِيمِ الكريم العزيز الرَّحيم العَلِيِّ الحكيم الذي ابتلاني بكم بعدهم، وجعلني بَدَلًا منهم معكم، ما انفصلتُ عن ذلك المجلس إلَّا والدنيا قد خَرَجَتْ من قلبي، فما دَخَلَتْهُ إلى اليوم؛ لأنِّي علمتُ أن تلك هي الدنيا والمُلْك، لا دُنْيا المَلِكِ العادل ولا مُلْكه، ورأيتُ أنه أَمْرٌ لا يُدْرَكُ، فوَقَفْتُ حيثُ وَقَفَتْ بي المقاديرُ، وتَرَدَّدَتْ في أثناء التدبير، ولله الحُكْمُ العلي الكبير.

ورَدَفَتْنا صِلَتُه في حُرْمَةِ أبي حامد الغزالي وأَخِيهِ، وكان ذلك الذي فَعَلَ برَأْيِ الغزالي وأَمْرِه، ورجع إلى أصبهان وقد أنفق بَيْتَ مال، وكان من تُنَّاهَا، لا اتصالَ له بسلطان، ولا تَصَرُّفَ له معه، وخَرَجَ راكبًا مُسْتَبْشِرًا، والغلمانُ بين يديه بأطباق الدَّنانير، والخلق يتبعونه، وهي تُنْثَرُ عليهم، وهم يلتقطونها، حتى فرغت الأطباقُ، وتقطَّعت الثياب في لَقْطِها، وربما انفكت يَدٌ، وانكسر ساقٌ»[١].

جُودُ أهل بيت المقدس:

قال الإمام الحافظ: «ولقد كنَّا نخرج مع أبي بكر الفِهْرِي الصُّوفِي شَيْخِنا، فنمشي في مشاهد الأنبياء ورباطات الأصفياء؛ الأيام والأشهر، في جَمْعِ الطلبة، نَقِيلُ بمَنْهِل، ونبيت على منزل، في تُحَفٍ كثيرة، وخيرات معدَّدة مردَّدة، ثم نعود إلى المسجد الأقصى، ثم نخرج إذا طاب الهواء، وغرَّد المُكاء، وانتهى جريان الماء في الأغصان إلى الاستواء»[٢].

جُودُ ابن عمر البغدادي:

قال القاضي أبو بكر: «ولقد نزلنا أضيافًا على رجل من تُنَّاءِ بغداذ، وهو ابن عمر أبي حامد، فكنَّا في ضيافته من يوم دخلناها إلى يوم خروجنا عنها، مع إرسال الدنانير والثياب في أوقات، كأنه كان معنا في الحاجة إليها على ميقات»[٣].

---

(١) سراج المريدين: (٣/٣٤١-٣٤٤).
(٢) سراج المريدين: (٣/٣٤٤).
(٣) سراج المريدين: (٣/٣٤٤).

زُهْدُ أبي الطيِّب اليمني:

قال ابنُ العربي: «وما رأيتُ في رِحْلَتِي مَلِكًا إلَّا أبا الطيِّب اليَمَنِيَّ الزَّاهد؛ فإنه كان مَلِكًا؛ اعتزل الناس كافَّة، واعتكف دائمًا، وتجرَّد عن الدنيا، وقطع العلائق، واقتصر على جِلَفِ الخبز والماء، يأتدمُ بالزيت، لا يأكل شيئًا مَرَّتْ عليه يَدٌ، ولا استولى عليه أَحَدٌ بمِلْكٍ، إنَّما كان في أيام القيظ يخرج إلى «الفَحْصِ» في الأرض التي لا مِلْكَ لأَحَدٍ عليها، فيجمع الخِطْمِيَّ ثم يدرسه، ويستخرج بَزْرَه ويدَّخره، ويطحنه ويصنع منه خُبْزًا ويأكله، ويبتاع من تُجَّارِ الرُّوم الزيت يأتدمُ به، وكان يتوخَّى ذلك كله لغلبة الحرام وعمومه لما في أيدي الناس، فكنتَ تراه شَعِثًا قَضِفًا نَيِّرًا»[١].

رابطة المنجنيق:

قال الإمام الحافظ: «كنَّا نخرج مع شيخنا أبي بكر الفِهْرِي على «باب أَرِيحَا» إلى «عين لِفْتَة»، ونركب الطريق في منزل بعد منزل؛ أربعة بُرُدٍ إلى ثلاثة بُرُدٍ، إلى «نَابُلس»؛ خَيْفَيْنِ بين جبلين، يخرج من أحد الجبلين عين كبيرة، وباقيهما عيون تسقي الأخياف، وينحدر إلى الوادي فيسيل لبساتين، فيها من كل فاكهة زوجان، ونخل ورمَّان، وما تشتهي من ثمار الدنيا نَفْسُ الإنسان، وفي أعلى الجبل الأدنى إلى بيت المقدس البُنيان الذي كان فيه المنجنيق، وقد اتخذه الناس رابطة، فنُقِيم هنالك معتكفين مُتَدَرِّسِينَ للعلم أَيَّامًا مُتَنَعِّمِين، وبجنبها في بطن الوادي مُسْتَوْقَدُ النار، رمادًا مُتَّصِلًا في باطن الأرض إلى الماء»[٢].

---

(١) سراج المريدين: (٣/٢٦٠).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣١٨-٣١٩).

مدينة نابلس:

قال ابنُ العربي: «فسألتُ قاضيها ابن خالد ورئيسها ابن مزهر عن معنى تسميتها «نَابُلس»، فقالوا لنا بأجمعهم: إن هذا الوادي كانت به حيَّة يقال لها: «لُس»، وكان قد حَمَتْ غِياضه وحرَّمت مياهه، حتى قُتلت بحكاية طويلة، ثم عُلِّقَ نابُها لعِظَمِه على باب المدينة، آية وعبرة، فقال الناس: «نَابُ لُسَّ»، وكتبوها مُتَّصِلَةً لكثرة الاستعمال»(١).

عِفَّةُ نساء نابلس:

قال القاضي أبو بكر: «وهي بلدة مشحونة بالزهَّاد والعلماء والأخيار، وما رأيتُ أعفَّ من نسائها، ولا حَيَاءَ مُخَدَّرَةٍ؛ تمشي عمرك في الطريق لا يقع عينك فيها على امرأة إلَّا يوم الجمعة؛ فإن النساء في المسجد أكثر من الرجال، فإذا صلَّين ركعتين رجعن، فلا تقع عَيْنٌ على امرأة إلى الجمعة الأخرى»(٢).

العالمةُ الشيرازية:

قال القاضي أبو بكر: «لقد كان في بيت المقدس نِسْوَةٌ يُفْخَرُ بهم على الأزمنة؛ يَلْتَفِفْنَ على العالمة الشيرازية؛ فقيهة واعظة، مُتَعَبِّدَةٌ مُتَبَتِّلَةٌ، فلمَّا دخل الروم بيت المقدس يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة بقيت لشعبان من سنة ثنتين وتسعين وأربع مائة لجأت بهم أجمعين إلى المسجد الأقصى، وجلسوا في قُبَّةِ السِّلْسِلَةِ التي كان يحكم بها داود ﷺ وفيها، فلمَّا غشيتهم

(١) سراج المريدين: (٤/٣١٩).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣١٩-٣٢٠).

الروم قُمْنَ إليهم بالسَّبِّ ورمي التراب في وجوههم، فحصدوهن بالسيوف، وأنزلوا بهن الحتوف، قال لي من عاين ذلك وهو في سطح المسجد الأقصى: كُنَّ قريبًا من ألف امرأة»[١].

أَدَبُ نساء بغداد:

قال ابنُ العربي: «ولقد خرج بعضُ الغرباء ببغداد في فُرْجَةٍ ليوم هو عندهم بها معروف، في رفقة من أهل الطلب، وكان منهم من يُحْسِنُ الأدب، فساروا، فلمَّا برزوا عن المنازل وصاروا في صحراء البلد على شاطئ الوادي يتماشون لارتياد مجلس، إذا بامرأة لها حِشمة، يَحُفُّ بها جَوَارٍ لها، لهنَّ مَنظرة وشارة، فتقدَّم منهم واحدٌ إليهن، فلمَّا دَانَاهُنَّ قال مخاطبًا لهن - يعني: سيدتهن -:

من أين يأتي ذا الغزال الذي ... قد كُحِلت بالسِّحْرِ عيناهُ

فصَرَفَتْ سيدتهن رأسها إليه بأسرع من لَمْحِ البصر فقالت:

من دوحة المجد ودار التقى ... فسعيُه يرضى به اللهُ

فسُقِطَ في يده لِمَا سمع من الفصاحة، وتبيَّن من العفة والجلالة، وكَفَّ ورجع إلى أصحابه من خلف، وطفقوا يُصَفِّقُونَ عجبًا، ويُفنون القول؛ حَسُنَ ذَا دِيَانَةً وأدبًا، ونزلت مع جواريِّها في ظِلٍّ، وضربوا الرواق من المُلاء الصِّفاق، ولم يكن بأقرب من أن أرسلت إليهم جاريتين من جواريها معهما أطباق، فيها طعام وحلاوة، فأكلوا وأقاموا هنالك، حتَّى لما حان انصرافهم أرسلت إليهم جارية تقول لهم: تقدَّمُوا في الرجوع، فليس

(١) سراج المريدين: (٤/٤٣٦).

يَحْسُنُ أن نتدانى في المشي، حتى إذا أبعدتم أخذنا نحن في الرجوع، فقمنا متعجبين ممَّا رأينا فيها من الكرم والأدب والعفة»[١].

أَدَبُ عامَّة بغداد:

قال ابنُ العربي: ولقد كان بعضُ المغاربة يمشي ببغداد في شارع من شوارع الكَرْخِ بالجانب الغربي، إذا سَقَّاءٌ يحمل كأس بِلَّوْرٍ واسعًا مُخَرَّمًا في غاية الجمال، وقد ملأه ماءً، وجعل في أعلاه وردة في أَنْفِ زمان الورد، وهو يمشي فيضطرب الماء وتتموَّج الوردة باضطرابه، فتتلألأ حمرةُ الورد فتَشِفُّ من بياض البِلَّوْرِ فيسطع لها نُورٌ، فآنقني وأعجبني ما رأيتُ من ظرفه وحُسْنِ آلته، ووقفتُ لذلك، فقال لي: ما نظرك يا مغربي؟ فقلت: أنظر إلى حُسْنِ هذه الوردة في بهاء هذا الإناء، فقال لي: لا تعجب من ذلك، واعجب من قولي فيها حيث أقول:

للورد عندي محل ... فإنه لا يُمَلُّ
كل النَّوَاوِيرِ جُنْدٌ ... وهو الأمير الأجلُّ[٢]

المبحث الرابع: مناظراته

وذكر منها ما يُعِينُ على معرفة طريقته في النظر، وكيف يحسن التخلص من شبهات المخالفين، ومسائل المعارضين، وكلها متعلقة بالتوحيد وأبوابه، مع القدرية والسَّمَرَةِ من اليهود.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٤٣٧).

(٢) سراج المريدين: (٤/٤٣٩).

أُولَاها: مناظرتُه لأحد المنكرين لعذاب القبر[١]، وهي طويلة، لم يقع الانتفاع بها من قبل، فتضاف إلى مَسْرَدِ مناظراته التي سجَّل كثيرًا منها في كتابه «العواصم».

وثانيتها: مناظرته لابن عَقِيل الحنبلي[٢]، في رؤية الله سبحانه وتعالى يوم العرض.

وثالثها: مناظرته ليهود السَّمَرَة[٣]، وهو جماعة من اليهود يميلون إلى التشبيه، كانوا بنابلس، وما زالوا بها إلى اليوم.

القطب الثاني: النَّظَرُ العَقَدِي ومسائله

احتوى هذا «السراج» على مباحث جليلة في فنون الاعتقاد، وحرَّر ابنُ العربي مسائل كثيرة، وبيَّن سبب الاختلاف في بعضها، ورَدَّ على الفرق المخالفة ما ذهبتْ إليه في تأويلها لكثير من كلام الله تعالى، وهذه المسائل هي مفرَّقة في أوائل الكتاب وأواخره، مشتملة على جميع أبواب الاعتقاد؛ الإلهيات، والنبوَّات، والقضاء والقدر، والسمعيات، مع ما انضاف إليها من القول في الخلافة والتفضيل، على النحو الذي كنا بيَّناه في تقدمتنا لكتاب «المتوسط في الاعتقاد»[٤].

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٦٢-٢٦٧).

(٢) سراج المريدين: (١/٣٨٩-٣٩٠).

(٣) سراج المريدين: (٤/٤٢٠).

(٤) مقدمة المتوسط في الاعتقاد: (ص٢٩-٣٠).

مباحث الاعتقاد:

وفي السِّفْرِ الأوَّل من «سراج المريدين» بَسَطَ الإمامُ أبو بكر القولَ في المسائل المتعلقة بالسمعيات، وأفرد «المقام الثالث» منه لهذه المسائل، وبيَّن عويصها، وتخلَّص من إشكالاتها، فتناول في بحثه: الروح والنفس، والقبض، وسكرات الموت، وأحوال الميت في قبره، وعذاب القبر، والبعث والنشور، والعَرض، والشفاعة.

وتناول في «المقام الرابع» أحوال الجنة والنار، وصفتهما، وما صحَّ من الأحاديث فيهما، مع استطرادات تتعلَّق بهذا «المقام».

فكان قِسْمٌ من السِّفْرِ الأوَّل محتوياً على هذه المباحث العقدية، وهذه المسائل الأصولية، فيفيد المشتغل بتراث ابن العربي العَقَدِي، ويُعِينُ على تَلَمُّسِ منهجه؛ بالإضافة إلى ما دوَّنه في كتبه الأخرى.

المبحث الأوَّل: حقيقة الإيمان

ومن المباحث التي أخذت حَيِّزًا كبيرًا مبحث حقيقة الإيمان[1]، فقد أطال فيه النفَس، وحلَّ فيه عقدة الحبَس، وخالف في تقريره أكابر الأشعريين، وبيَّن مذهب أبي الحسن شيخ السُّنَّةِ، واستدلَّ لمذهبه، وأبدأ فيه وأعاد.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه

قال القاضي أبو بكر مُفَسِّرًا لمذهبه، وناقدًا لمن خالفه من المتكلمين: «ومن يَعْجَبْ فَعَجَبٌ ممَّن يتأوَّل هذه الآيات والأخبارَ والحقيقةُ تعضدها،

---

(١) سراج المريدين: (٢/١٦-٣٣).

وذلك أنهم جَهِلُوا أو غَفَلُوا عن حقيقة الزيادة والنقص، والوجود والعدم، وذلك أن الشيء لا يزيد بذاته ولا ينقص بها، وإنَّما يزيد بشيء؛ كان جوهرًا أو عَرَضًا، فإن وُجِدَ مِثْلُه أو مِثْلَيْه زاد، فإن عُدِمَ ذلك الوجود بعده نَقَصَ، فإن عُدِمَ أصلُه الأوَّل كان نَفْيًا مَحْضًا، فالعَدَمُ نَفْيُ الوجود الأوَّل، والنقص نَفْيُ الوجود الثاني الذي به كانت الزيادة، ولن يزال العبدُ أبدًا في زيادة المعرفة بنَفْسِه وبِرَبِّه وبدِينِه ما تراخى أجلُه، وإذا طرأ عليه غفلةٌ أو ذُهُولٌ أو شكٌّ في معلوم فانعدم ذلك الزائد على الأصل كان نقصًا حتى لو عُدِمَ الأوَّل الذي حَصَلَ له به الحكم، أو الثاني الذي جُعِلَ مثله في الفَرْضِيَّةِ والعصمة، كان في وُجُودِ الأول عَدَمًا حقيقةً وحُكْمًا، وحُكِمَ عليه بالكفر، وإن عُدِمَ الثاني كان كافرًا حُكْمًا، وهذا ممَّا كان لا ينبغي أن يخفى على أَحَدٍ من المحققين»[١].

المبحث الثالث: الاستثناء في الإيمان

وقد مَنَعَ القاضي أبو بكر من الاستثناء، وانتصر للجَزْمِ، مُبْدِيًا وجه قوله ومذهبه، قال رضي الله عنه: «ولم يُنْقَلْ في حديث عن النبي ﷺ أنه شَرَطَ على أَحَدٍ في الإيمان الاستثناءَ، ولا تَطَوَّعَ به أَحَدٌ فأَقَرَّهُ عليه، بل نُقِلَ عنه ضدُّه؛ مِنْ أنه كان يُخْبِرُهم بالإيمان والإسلام وأركانه ووظائفه، فيُجِيبُون إليه، ويُسْلِمُونَ فيه، ويُقِرُّونَ به من غير استثناء، وقد قال - كما تقدَّم في الصحيح لرجل -: «قُلْ: آمنت بالله، ثم استقم»، ولم يَجْرِ للمشيئة ذِكْرٌ، فدَلَّ على أنه من التَّنَطُّعِ الفاسد»[٢].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٦٧-٦٨).

(٢) سراج المريدين: (٢/٧٢).

المبحث الرابع: حقيقة التوحيد

وابتدأه بذِكْرِ سهولته، وألقى باللَّائمة على من صعَّبه على الناس، وبيَّن متعلقاته، وأوضح أركانه وشرائطه، مع التعريج على حقيقة المُوَحِّدِ، وما يضاده من أسماء وصفات(١).

المبحث الخامس: حقيقة الكسب

وهو من المباحث الشائكة، والعُوَيصات التي طال كلام الناس فيها، فقصد إليها القاضي بتحقيقه، ولَقَّنَها سواء طريقه، وذَكَرَ ما ينطوي تحتها، وما يلتحق بها، من جَبْرٍ ومشيئة وإرادة، وغيرها من صنوف المسائل وأنواع الدلائل(٢).

المبحث السَّادس: حقيقة النية

ولتعلقها بما قبلها ذَكَرْتُها، ثم لما فيها من تفصيل مُعِينٍ على إدراك مراتبها ومنازلها؛ كالميل، والعزم، والإرادة، وتمييز ابن العربي بين الإرادة المحدثة والإرادة الأزلية، وغيرها من متممات المبحث(٣).

المبحث السَّابع: تنزيهُ الأنبياء عن المطاعن والنقائص

وهو أصل عظيم؛ عليه عوَّل القاضي ابنُ العربي، وبه اشتغل عُمْرَه، فكان قصده من علم التوحيد تنزيه الأنبياء عمَّا نسبه إليهم جهلة المفسرين،

---

(١) سراج المريدين: (٢/٥٥-٦١).

(٢) سراج المريدين: (٢/٦٢-٦٣).

(٣) سراج المريدين: (٢/١٥٧-١٦٠).

فبرَّأ نبيَّ الله سليمان ممَّا نسب إليه الجاهلون[١]، وبرَّأ نبي الله أيوب ممَّا تخرَّصه المتخرصون[٢]، وبرَّأ نبي الله يوسف ممَّا افتراه عليه المتأولون[٣]، وبرأ نبي الله آدم من كل إفك وبهتان[٤]، وبرَّأ نبيَّ الله إبراهيم من كل ما قيل فيه[٥]، وبرَّأ رسولنا مُحَمَّدًا ﷺ من أقوال الملحدة وأباطيلها[٦].

المبحث الثامن: تنزيهُ الله وتقديسُه

وهو المبحث الذي أخذ موضعه ومكانه، من أوَّل الكتاب إلى آخره، ونَثَرَ متعلقاته في تضاعيفه، ذاكرًا نُكَتَه، ومُتَمِّمَاتِه، ومسائلَه، وأصولَه، فالله سبحانه مُقَدَّسٌ أن يرجع إليه نفع أو يناله منا خير[٧]، وكذلك هو منزَّه عن المكان[٨]، وذكر القاضي معاني العلو[٩]، ومعاني العظمة[١٠]، وغيرها.

المبحث التاسع: مقاماتُ الصحابة والمفاضلة بينهم

وذَكَرَ في كتابه هذا مقام الصحبة بأَشْرَفِ ذِكْرٍ، وخَصَّ منهم أبا بكر الصديق رضي الله عنه؛ فاحتفل في مناقبه، ونصَّ على فضائله، وأطال في ذلك،

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٩).

(٢) سراج المريدين: (١/٢٠٨-٢٢٤).

(٣) سراج المريدين: (٢/٢١٧-٢١٩).

(٤) سراج المريدين: (٢/٤٤٢).

(٥) سراج المريدين: (٤/٣١٣-٣١٥).

(٦) سراج المريدين: (٢/٤٧٤).

(٧) سراج المريدين: (٢/٢٥٥).

(٨) سراج المريدين: (٢/٢٩١).

(٩) سراج المريدين: (٣/١٨٢).

(١٠) سراج المريدين: (٤/٤١٣).

وكلمَّا سنحت له فكرة، أو سمحت له برهة؛ إلا ويُبدئ في ذِكْرِه، ويُعيد في فضله[١].

وذَكَرَ عمرَ بن الخطاب ﵁ بمرتبته، ونصَّ على منقبته، وجرَّد خصاله، وأبرزها للعيان، ممَّا يقضي له بالتكرمة، ويُفضي إلى التَّجِلَّةَ[٢].

وكذلك كان الشأن مع عثمان بن عفان ﵁، فنَثَرَ مناقبه في «سراجه» هذا، وذكر شهادته، وما قصَّر في فضائله[٣].

وذَكَرَ عليَّ بن أبي طالب ﵁، وذَكَرَ خصاله، ورجَّح كونه على الحق في مقاتلته لأهل الشام، وتمنَّى لو كان مع عَلِيٍّ، فليس بعده أحد أفضل منه، ولا أقوم منه[٤].

وبرَّأ الطاهرة المُطَهَّرَةَ الصِّدِّيقَةَ بنت الصِّدِّيقِ أُمَّنا عائشة ﵂ ممَّا افتراه المفترون، وقَرَفَها به المبطلون، وذَكَرَ طهارة فراش الأنبياء من كل دَنَسٍ ونَجَسٍ[٥].

القطب الثالث: الصنعة الحديثية

القَصْدُ من هذا القطب الكشف عن معالم الصنعة الحديثية والمَلَكة النقدية عند الإمام ابن العربي المعافري، والتدليل عليها، والإشارة إلى

---

(١) سراج المريدين: (٤/٩٣-٩٤).

(٢) سراج المريدين: (٤/٣٦١).

(٣) سراج المريدين: (٣/٣٠).

(٤) سراج المريدين: (٢/١٩٥).

(٥) سراج المريدين: (٤/٢٥٣).

نتائجها وثمارها، وربط كل ذلك بمشروعه الفكري الذي رامه وعاش من أجله عمره.

الفصل الأوَّل: دلالة لفظ الصنعة

وأعني بالصنعة هنا: الملكة النقدية المبنية على المعرفة العميقة بعلوم الرواية، والتي تؤهل الناقد للنظر في الأسانيد، وتمييز السقيم من الصحيح.

وقد عُلِمَ أن هذه المَلَكة تحتاج إلى فهم ثاقب، وحفظ واسع، ومعرفة تامَّة بمراتب الرواة[١].

ولا تتأتَّى لكل أحد، فالنُّقَّادُ في تاريخ عِلْمِ الحديث قلة، ولا يكاد يوجد في زمان ما إلا الفرد بعد الفرد.

الفصل الثاني: معالم النبوغ الحديثي عند ابن العربي

ولمكانة ابن العربي الحديثية فقد أطبق العلماءُ خَلَفًا عن سَلَفٍ على نَعْتِه بالحافظ، منهم: الإمام أبو محمد الأشيري[٢]، وأبو الحسن الفزَاري[٣]؛ وهما من تلاميذه، وكان الحافظ ابن بشكوال يُسَمِّيه بالناقد[٤]، وكذلك وَرَدَ عند الحافظ ابن دحية[٥]، وخَطَّطَه بها الإمامُ أبو القاسم

---

(١) شرح نخبة الفكر: (ص٤٦).

(٢) المتوسط في الاعتقاد -بتحقيقنا-: (ص١٩).

(٣) الإمتاع لابن الدرَّاج: (ق٢٤/ب).

(٤) الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة لابن بشكوال: (١/١٥٧، ١٩٩)، والآثار المروية في الأطعمة السَّرِيَّة لابن بشكوال: (ص١٠٤).

(٥) التنوير في مولد السراج المنير لابن دحية: (ق١٥٠/ب).

السُهَيْلي[١]، والإمامُ أبو جعفر بن مَضاء[٢]، وغيرهم من مُحَدِّثِي أهل الأندلس، وذلك يدل دِلَالَةً بَيِّنَةً على أن النقد كان من وَصْفِه ورَسْمِه؛ خطة معروفة، ومرتبة منيفة.

ومن شواهد ذلك أيضًا ما قاله الفقيه العلَّامة جمال الدين المغيلي في وصف معارفه وعُلُومِه: «إنِّي تأمَّلت ما قَسَمَه الله تعالى للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي من العلوم الشرعية والعقلية، والفهم في الكتاب والسنة، والتمييز بين صحيح الأثر وحَسَنِهِ وضعيفه، وكَرْعِهِ من حياض الوحيين، أعني: الكتاب والسنة، وتيقظه إلى نصوصهما، وظاهرهما، ودليلهما، وإشاراتهما، وفحواهما، ومعناهما، ومعرفته بالقاصر من التعليل، والمُطَّرِدِ، وخِبْرَتِه بالوصف المُلْغَى والمعتبر، والتمييز بين المراتب النظرية، والعِلْمِ بطُرُقِ الترجيح»[٣].

ويعنينا هنا ما أكَّده في حق الإمام ابن العربي؛ وهو تمييزه بين الصحيح والحسن والضعيف، وقليل من يُمَيِّزُ بينها، وقليل من يَصِلُ إلى هذه المرتبة.

وقال ابنُ ربيع الأشعري: «ومن أسمح ما رأيتُ في ذلك وأكثرهم توسعة من العلماء القاضي الأجل أبو بكر بن العربي رحمه الله، وهو من أَجَلِّ علماء الأندلس قَدْرًا، وأشدهم تناصفًا، وأبعدهم عن التقليد،

---

(١) التنوير في مولد السراج المنير لابن دحية: (ق١٥٠/ب)، وينظر: الروض الأُنُف: (٤/٥٨).

(٢) التنوير في مولد السراج المنير لابن دحية: (ق١٥٠/ب).

(٣) اختصار سراج المريدين لجمال الدين المغيلي: (ق١/ب).

وأجراهم مع السنة، وأحسنهم انتزاعًا للأحكام من الكتاب العزيز ومن الأحاديث الصحاح»[1].

ومَحَلُّ الشَّاهِدِ هنا قَوْلُ ابن ربيع: «الأحاديث الصحاح»، ليكون اعتناءُ ابنِ العربي بالأحاديث الصحاح كلمة اتفاق، بها عُرِفَ، وبها اشتهر، ولولا سابقُ معرفته بهذه الصنعة ما كان بالغًا هذه المرتبة، التي شهد له بها جِلَّةٌ مشيخة العلم بالمغرب والأندلس.

وفي هذا الفصل أذكر بعضًا من دلائل النبوغ وشواهد التميز؛ التي مَكَّنَتْهُ من امتلاك ناصية هذه الصنعة الشريفة، وهي:

المبحث الأوَّل: اتساعُ ابن العربي في الرواية

إن كثيرًا من أسانيد الأندلسيين مُتَّصِلَةٌ بالإمام ابن العربي، ويظهر ذلك في كتاب «الفوائد المنتخبة» لابن بشكوال، وكتاب «المسلسلات» لابن الطَّيْلَسَان، وهذا يدل على أهمية الأسانيد التي أدخلها إلى الأندلس، ويمكن التعويل على جملة أمور في التدليل على اتساع روايته، نذكر منها:

الأوَّل: رحلته التي دامت عشر سنوات، وفيها لقي أكابر المحدثين والرواة.

الثاني: الكتب والأجزاء والمصنفات التي أدخلها إلى الأندلس، وهي مسموعاته من مشيخته، ويظهر بعضه في كُتُبِ البرامج والفهارس الأندلسية، مثل «برنامج» ابن خَيْرٍ الإشبيلي، و«برنامج» ابن عُبَيْدِ الله الحَجْرِي، وكذلك «إفادة النَّصِيح» و«ملء العَيبة» لابن رُشَيْد، و«برنامج» المِنْتَوْرِي،

(١) كتاب الذكاة لابن ربيع الأشعري: (ق٣٥/أ).

وقِسْمٌ آخرُ يظهر في كتب «الصِّلات» ؛ لابن بشكوال، وابن الأبَّار، وابن الزبير، وابن عبد الملك، فقد نَثَرُوا في تضاعيف تراجمهم ونَصُّوا على رواية الجمِّ الغفير من أهل الأندلس عن الإمام أبي بكر، بل يتصدر القاضي طبقته في المأخوذ عنهم، ولا يقاربه أحد من أهل المغرب والأندلس في زمانه إلَّا ما كان من ابن ورد والرُّشاطي.

كُتُبُ الحديث التي أدخلها ابنُ العربي إلى الأندلس[١]:

«الأحاديث التي خُولِفَ فيها مالك» للدَّارُقُطْنِي.

«السُّنَنُ» للفِرْيَابِي.

«الأفراد» للدارقطني.

«صحيح الحديث» للإسماعيلي.

«نسخة أبي زكرياء يحيى بن معين من حديث يحيى بن يحيى التميمي».

«حديث هلال الحفَّار».

«مشيخة أبي علي بن شاذان».

«تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة» لمسلم.

«وفاة الشيوخ» لابن المنادي.

«نسخة همَّام بن مُنَبِّه».

كتاب «الشجرة» للجُوزَجاني في أسماء المحدثين.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٣٩٩-٤١٠).

«المدخل إلى معرفة كتاب البخاري» للإسماعيلي.

«تسمية كل من روى عن مالك بن أنس»؛ ألف رجل، تأليف الخطيب.

«الفَصْلُ للوَصْلِ المُدْرَجِ في النَّقْلِ» له.

كتبُ الرواية التي أخذها الناسُ عنه بالأندلس[١]:

«الاستدراكات والإلزامات» للدارقطني.

«الطبقات» لمسلم.

جزء فيه «حديث أبي عبد الله البخاري».

جزء فيه «الناسخ والمنسوخ» لأبي داود.

«عوالي أبي بكر بن ريدان».

جزء من «حديث أبي الحُسَين المبارك بن عبد الجبار».

«معرفة من يدور عليه الإسناد» لعلي بن المديني.

«فوائد عن أبي الحُسَين الطُّيُوري».

«صحيح الإمام مسلم» رواية الجُلودي[٢].

«سنن أبي داود» رواية اللؤلؤي[٣].

---

(١) ينظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي: (٦/٤٦٢).
(٢) فهرس ابن خير: (ص١٣٥).
(٣) فهرس ابن خير: (ص١٤٣).

«جامع الترمذي»[١].

«السنن» للدارقطني [٢].

«الجمع بين الصحيحين» لمحمد بن فتُّوح[٣].

«المصباح والداعي إلى الفلاح» لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي[٤].

«حديث أبي عاصم الضحَّاك النبيل»[٥].

«الأحاديث العوالي المنتقاة الصحاح» لأبي الفوارس طِراد بن محمد الزينبي الهاشمي[٦].

«نسخة همَّام بن مُنَبِّهٍ» عن أبي هريرة[٧].

جزء «ما روى هلال بن محمد الحفَّار»[٨].

كتاب «مصافحة البخاري ومسلم» للبرقاني[٩].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص١٥٦).

(٢) فهرس ابن خير: (ص١٦١).

(٣) فهرس ابن خير: (ص١٦١)، وفهرس الحجري: (ص١٦٧).

(٤) فهرس ابن خير: (ص٢٠٣).

(٥) فهرس ابن خير: (ص٢٠٤).

(٦) فهرس ابن خير: (ص٢٠٦).

(٧) فهرس ابن خير: (ص٢٠٨).

(٨) فهرس ابن خير: (ص٢٠٩).

(٩) فهرس ابن خير: (ص٢١١).

«الأحاديث التي خُولِف فيها إمام دار الهجرة؛ مالك بن أنس» للدارقطني[١].

«شرف أصحاب الحديث»[٢].

و«تقييد العلم»[٣].

و«الرحلة في طلب العلم»[٤].

و«أسماء من روى عن مالك بن أنس»؛ مُبَوَّبًا على حروف المعجم[٥].

«كتاب الشهاب» للقُضَاعي[٦].

«مسند كتاب الشهاب» للقضاعي[٧].

«كتاب تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة» لمسلم[٨].

«كتاب الإكمال» لابن مَاكُولَا[٩].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٢٢٩).
(٢) فهرس ابن خير: (ص٢٣٠).
(٣) فهرس ابن خير: (ص٢٣٠).
(٤) فهرس ابن خير: (ص٢٣٠).
(٥) فهرس ابن خير: (ص٢٣٠).
(٦) فهرس ابن خير: (ص٢٣٤).
(٧) فهرس ابن خير: (ص٢٣٤).
(٨) فهرس ابن خير: (ص٢٦٦).
(٩) فهرس ابن خير: (ص٢٧٤).

«تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم» للبرقاني[١].

«النصيحة لأهل الحديث» للخطيب[٢].

«سيرة رسول الله ومغازيه» للواقدي[٣].

«المغازي والسيَر» لابن إسحاق[٤].

«الزهد» لهنَّاد بن السَّرِيِّ[٥].

«أخلاق رسول الله» لأبي حيَّان[٦].

«كتاب معيشة النبي وأصحابه وتخليهم عن الدنيا» لأبي ذَرٍّ الهروي[٧].

«بر الوالدين» للخلَّال[٨].

«كتاب فضل الوضوء والصلاة على النبي ولا إله إلا الله» لابن شاهين[٩].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٢٧٧).
(٢) فهرس ابن خير: (ص٢٨٠).
(٣) فهرس ابن خير: (ص٢٨٧).
(٤) فهرس ابن خير: (ص٢٨٨).
(٥) فهرس ابن خير: (ص٣٤١).
(٦) فهرس ابن خير: (ص٣٤١).
(٧) فهرس ابن خير: (ص٣٤٢).
(٨) فهرس ابن خير: (ص٣٤٤).
(٩) فهرس ابن خير: (ص٣٤٤).

«أخبار مكة وفضائلها» للأزرقي[١].

«كتاب تسمية من روى عن مالك» لابن شعبان[٢].

«حديث ابن أبي ليلى»[٣].

«حديث عبد الله بن وهب»[٤].

«غريب حديث الإمام مالك»[٥].

«الفوائد المنتقاة العوالي المخرَّجة على الصحيحين»، تخريج الحُمَيدي[٦].

المبحثُ الثاني: تآليفه الحديثية

أَكْثَرَ ابنُ العربي من التأليف في علوم السنة، وله فيها أسفار عظام، منها:

الأوَّل: «كتاب النيِّرين في شرح الصحيحين؛ البخاري ومسلم»: وهو كتابه الكبير في الحديث، في خمسة آلاف ورقة[٧]، رواه عنه ابن عُبَيد الله الحَجْري[٨].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٣٤٥).
(٢) فهرس الحَجْري: (ص١١٥).
(٣) لمحات الأنوار: (٣/١٤٠٤-١٤٠٥).
(٤) لمحات الأنوار: (٣/١٣٨٩).
(٥) لمحات الأنوار: (٣/١٤٠٧).
(٦) لمحات الأنوار: (٣/١٤١١).
(٧) المتوسط في الاعتقاد -بتحقيقنا-: (ص٢٠).
(٨) جزيء من فهرس الحجري: (ص١٢٧).

الثاني: «مختصر النيرين»: ويُحِيلُ عليه كثيرًا في «العارضة»[١].

الثالث: «شرح المشكلين»: وهو في مشكل القرآن والحديث، في ألف وخمس مائة ورقة.

الرابع: «عارضة الأحوذي في شرح كتاب الترمذي»[٢]؛ وهو من أواخر كتبه الحديثية، واعتنى به أخونا الدكتور طارق الشيباني وزملاؤه تحت إشراف الدكتور الصادق الغرياني، وقُدِّمَ للرابطة المحمدية للعلماء منذ زمن.

الخامس: «ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك»؛ صدر عن دار الغرب الإسلامي في ثماني مجلدات، بتحقيق الدكتور محمد السليماني وعائشة السليماني.

السَّادس: «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس».

السَّابع: «أوهام الصحابة»: ذكره في «العارضة»[٣].

الثامن: «تنبيه الغبي إلى مقدار النبي ﷺ»: رسالة في قريب من تسع وعشرين ورقة، تصدر قريبًا عن دار الحديث الكتانية بتحقيقي وعنايتي.

التاسع: «شَرْحُ حديث السُّبُحَاتِ»: وقد عُثِرَ عليه قبل مدة، في ورقات، محفوظ بالمكتبة الوطنية بالجزائر، ويحققه أحد الباحثين هناك.

---

(١) العارضة: (٩/٩٦).
(٢) ينظر: فهرس الحَجْري: (ص١٥١).
(٣) العارضة: (١/٣٧١).

العاشر: «جزء في حديث عُقْبة بن عامر بوجوهه وعِلَلِه»: حقَّقه الدكتور نظام يعقوبي، ويصدر قريبًا عن دار الحديث الكتانية.

الحادي عشر: «طُرُقُ حديث من كذب علي مُتَعَمِّدًا»: نسبه له الحضرمي في «الفرائد المرويات»[١].

الثاني عشر: «المسلسلات»: سمعه منه ابن عُبَيد الله الحَجْرِي[٢]، وضمَّنه في كتابه ابنُ الطيلسان، ورواه أيضًا أبو العباس العَزَفِي في فهرسته[٣]، وأفاد منه جَمْعٌ من المحدثين، منهم: أبو عبد الله الحضرمي[٤]، ومنهم: الحافظ ابن حجر[٥].

الثالث عشر: «السُّبَاعِيَاتُ»: ذكرها له الحضرمي في «الفرائد المرويات»[٦].

الرابع عشر: «التفصي عن عهدة التقصي لما في الموطأ من الأخبار والآثار»؛ وهو نَقْدٌ لكتاب الإمام ابن عبد البر المترجم بالتقصي[٧].

الخامس عشر: «الصريح في شرح الصحيح»: وهو شرحه لصحيح البخاري، ذكره في «السراج»[٨]، وأفاد منه العلماء[٩].

---

(١) الفرائد المرويات في فوائد الثلاثيات: (ص١١٤).
(٢) برنامج شيوخ الرعيني: (ص٤٤).
(٣) برنامج شيوخ الرعيني: (ص٤٤).
(٤) الفرائد المرويات في فوائد الثلاثيات: (ص١٢٨).
(٥) فتح الباري: (٤/١٠٩).
(٦) الفرائد المرويات في شرح الثلاثيات: (ص٩٢).
(٧) العارضة: (٨/١٧٩).
(٨) سراج المريدين: (١/٣١٩).
(٩) فهرسة السرَّاج: (ص٣٦٨).

الفصل الثالث: آثَارُ الصنعة الحديثية وثمارها

وأثمرت هذه العلوم والمعارف التي أتقنها واشتمل عليها أمورًا عدة نذكرها لتُستبان:

الأَوَّل: التحذيرُ من الأحاديث الضعيفة والباطلة

وقد عُرِف عن ابن العربي الاهتمام بالحديث الصحيح، والتحذير من الأحاديث الباطلة، ودلالة الناس على مصادر الحديث الصحيح وموارده، حتى يسلم الناس من الابتداع في الدين.

ولم يكن لعلماء الأندلس اعتناءٌ كبير بصحيح الحديث، ولم يكن لعامتهم معرفة بعلم العلل، وتمييزِ الصحيح من السقيم، قال أبو محمد بن يَربوع: «وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أوَّل ما دخل إلا كتاب أبي داود؛ فالتموا به، وأمَّا الكُتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بأَخرة، وكانوا بمعزل عن معرفة الصحيح؛ لأنه قد ضُرب بينهم وبين الصناعة بأَسداد، فهم على بُعْدٍ شديد من السَّداد»[١].

قال الإمام ابن العربي رضي الله عنه: «اعلموا - رَحِمَكُمُ الله - أني قد أعْلَمْتُكُمْ أنَّ الله قَدَّرَ على الخَلْقِ - بِحِرْصِهِمْ على الخَيْرِ، وجَهْلِهِمْ بالحَقِّ - أن يُقَيِّضَ على لِسَانِ الشَّيْطَانِ قومًا يَنَالُون خِدْمَةَ العِلْم، وليسوا من أَهْلِهِ، فَيُدْخِلُونَ على رسولِ الله أَحَادِيثَ ما أَنْزَلَ الله بها من سُلْطَانٍ، ويَسُوقُها لهم في مَعْرِضِ الخَيْرِ، وطَرِيقِ الشَّرِّ، حتى تَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، ويعمدونها في أَفْعَالِهِمْ، فَيَكُونُ مِنْ خَدَمَةِ الشَّيطان، لا من عُبَّادِ الرَّحْمَنِ، فَحَذَارِ أن يأخذَ العاميُّ من الأحاديث إلا ما جاء في كُتُبِ الإسلام الخَمْسَةِ: البُخَارِيِّ، ومُسْلمٍ، والتِّرْمِذيِّ، وأبي دَاودَ، والنَّسائِي، والمُوَطَّأُ داخلٌ فيها؛ لأنه تاجُها

---

(١) فهرس ابن خير: (ص١٤٥).

ورُوحُها، ولا يَقْرَأ من الفَضَائِلِ إلا «زُهْدَ» أحمدَ بن حَنْبَل، وهَنَّادِ بن السَّرِيِّ، وشَيْخِهِمَا عبد الله بن المُبَارَكِ وشَيْخِ الإسلام في باب الزُّهْدِ.

وقد جاء في هذه الكُتُب فَضَائِلُ الأَشْهُرِ والأيَّام، فلا تَتَعَدَّوهَا إلى غَيْرِهَا؛ فإنَّ شَيْخَنَا أبا الفَتح - وكان من عُلماءِ العَصْرِ وأَزْهَدِهِمْ - عَمِلَ كتابًا سَمَّاهُ المِصْبَاح الدَّاعِي إلى الفَلاح، فَذَكَرَ فيه صلاةَ الأيَّامِ وصِيَامَها من كُلِّ باطِلٍ ومَوْضُوعٍ؛ أَضْعَفَهُ رِوَايَةً، وأَفْسَدَهُ مَعْنًى، مع تَقَدُّمِهِ في الفِقْهِ والرِّوايةِ، ولكنه لم يكن في فُرْسَانِ الرِّجَالِ، وهذه تَوْصِيَتِي في الله، والله يُيَسِّرُ لكم قَبُولَ نَصِيحَتِي، ويُيَسِّرُ لي تَوْبَتِي»[١].

وقال - أيضًا -: «فالتزموا - ألزمكم الله تحقيقه، ويسَّر لكم توفيقه - ما ألزمكم الشرع، وانتهجوا السبيل التي شَرَعَ لكم، وخُذُوا من الذِّكْرِ والدعاء الصحيح، وأعرضوا عمَّا سواه.

وقد انتدَبَ قَوْمٌ تَجَرَّدُوا للخير بزعمهم، لم يكن لهم عِلْمٌ بالحديث، فذَكَرُوا كل مُتَرَدِّيَةٍ ونَطِيحَةٍ في الذِّكْرِ والأدعية وغير ذلك، كابن نَجَاحٍ، والسَّمَرْقَنْدِي، ولا عجب إلَّا من إمامنا وشَيْخِ العَصْرِ نَصْرِ بن إِبْرَاهِيمَ المَقْدِسِيِّ، فإنه جَمَعَ كتابًا في الزُّهْدِ، فجعل يُرَتِّبُ صلاة الأيام والأدعية، وهي كلها موضوعةٌ لا أَصْلَ لها، مناكيرُ لا يُعْرَفُ راويها.

واعتدى الناس على شريعتهم، واغتدَوا إلى صحائف ليست في تأليف؛ «كدعاء فلان»، و«تسبيح فلان»، فالله اللهَ عِبَادَ الله، أَقْبِلُوا على دينكم، واقبضوهُ بيده، وعَوِّلُوا على عُمَدِهِ، واقتدُوا بأئمته؛ مَالِكٍ، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، وهي تَوْصِيَتِي

---

(١) العارضة: (٣/٣٠٧-٣٠٨).

إليكم، وحُجَّتِي عليكم، وفَرِيضَتِي التي تَعَيَّنَتْ عليَّ أَدَّيْتُها إليكم، وفَائِدَةُ رِحْلَتِي التي نَأَيْتُ بها عنكم، والله خَلِيفَتِي عليكم، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل»[١].

وقال - كذلك -: «ولم يترك الشيطان الناس مع هذا الحديث ولا مع هذه الآية، وذلك كاف؛ حتى أضلَّ من عمل لهم الأحاديث في فضائل الآيات والسُّوَرِ، فروى لهم في آية الكرسي أنها سيدة القرآن، ويس قلب القرآن، وأمثالها، فلا تحفلوا بذلك كله، وأَقْبِلُوا على ما صَحَّ ففيه الغنية»[٢].

وهذه النصوص تدل دلالة بينة على ما كان ابن العربي يتعاناه في مجتمعه، وهو يرى خاصة أهل العلم مُعَوِّلِينَ على كل ضعيف لا يَحِل، أو ساقط من الأثر يُخِل، وأكثر من تلك الشكوى لما لامس من آثارها السيئة، ونتائجها المردية.

الثاني: استصلاح العلوم

وكان ابنُ العربي يروم من خلال الاقتصار على الحديث الصحيح أو الحسن تنقية علوم الإسلام ممَّا شابها، من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكان قسم كبير من هذه البدع المضلة قد دخلت من جهة التعلق بالضعاف والمناكير، والعلومُ التي رام استصلاحها هي:

---

(١) سراج المريدين: (٢/٣١٩-٣٢٠).

(٢) قانون التأويل: (ص٢٣٩-٢٤٠).

علم التوحيد: بالميل عن الإلحاد في صفات الله، ونسبة ما لا يجوز إليه؛ من التشبيه والتمثيل، وتنزيه الأنبياء من طعن المُضِلِّين، الذين قصدوا إلى الحط من مقام النبوة والرسالة.

علم الأحكام: بالتعويل على الصحيح والحسن، والميل عن الضعيف الذي كان سببًا في ضمور الفقه والتفقه.

علم التذكير: وهو علم التزكية، فعَمِلَ ابنُ العربي على تنقيته ممَّا شابه من البدع والمنكرات، والشذوذ والغلو، وبيَّن ما كان مُتَعَلِّقًا بفضائل موهومة، وما نُسب إلى الشريعة وهي براء منه.

الفصل الرابع: بدائعُ ابن العربي الحديثية

الأولى: اعتباره الموطأ أصل الأصول وأصح الصحيح، وهو عنده صحيح الصحيح، بعد ما شاع عند المُتَحَدِّثَة وكَتَبَةِ الحديث بأن صحيح البخاري هو الأصل، وبأن الموطأ كان في زمانه صحيحًا حتى ظهرت الصحاح الأخرى.

الثانية: كشفه عن طريقة الإمام مالك في إخراج الحديث والتبويب به، وهو باب كان مُقْفَلًا؛ قلَّما تنبَّه إليه المتفقهون، وعليه أدار ابنُ العربي كتابه «القبس» و«ترتيب المسالك»[1].

الثالثة: الكشف عن طريقة الإمام مالك في التجريح والتعديل ومقاصده في ذلك، وقد نثر ذلك في «القبس» و«العارضة»[2].

---

(١) ترتيب المسالك: (١/٣٤٢).

(٢) العارضة: (٤/٩٣-٩٤).

الرابعة: اعتماده على المباحث الإسنادية في الخلاف العالي، وهي طريقة كان يسلكها المالكية باحتشام، وكان غالب وُكد المتفقهة النظر التعليلي الصرف، من غير كبير تعويل على هذه المباحث الإسنادية، وظهر ذلك في كتابه «تخليص تلخيص الطريقتين؛ العراقية والخراسانية»، و«أحكام القرآن».

الخامسة: القول بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، مخالفًا ما كان عليه العمل عند المتكلمة والأصوليين[١].

السَّادسة: شَرْحُه «جامع الترمذي»، واعتناؤه بالمسائل الحديثية فيه، وشرحه لكتاب العلل منه.

الفصل الخامس: المباحث الإسنادية بالسراج

اعتنى ابنُ العربي في هذا «السراج» بالحديث الصحيح والحسن، وشَرَطَ على نفسه في أوَّل كتابه أنه لا يُورِدُ فيه إلَّا ما ثبت، وكان تعويلُه في ذلك على «الموطأ» و«الصحيحين»، وأمَّا الحسان فكان مصدره فيها هو «جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، وكان من عادته إذا دَخَلَ في أبواب الزهد والفضائل أن يقبل أقوى ما ورد في الباب، ولو جاء من طريق مرسل، فالمراسيلُ عنده مقبولة معمول بها[٢].

والحسن عنده على وجهين:

الأوَّل: ما سلم من الانقطاع، ونقص ضبط الراوي فيه.

---

(١) العارضة: (٢٧٩/٩).

(٢) العارضة: (٣٣/١).

الثاني: ما ورد من وجوه ضعيفة ولم يُطعن في عدالة رواته، ومعنى هذا أنه يعتبر في الحسان ما كان قابلًا منها للاعتضاد، حتى لو لم يكن ما يعضدها من طرق أخرى، وهو أوَّل الضعيف، وهو الذي يقبله الإمام أحمد في أبواب الفضائل والرغائب.

وما يَرِدُ في هذا الكتاب من الحديث بإسناده إليه فحُكْمُه حُكْمُ سَنَدِه، والتبعة فيه على رواته لا على ابن العربي، فشَرْطُه إنما هو متوجه لما يورده هو جازمًا به، غير ذاكر لإسناده، ومع ذلك فقد يذكر عَقِبَ الحديث ما يفيد حُكْمَه عليه.

وأَخَذَ على نفسه في جملة ما أخذ أن يُعْقِبَ الحديث بحُكْمِه عليه، بيانًا لصحته أو حُسْنِه، أو ضعفه أو بطلانه، وذلك كثيرٌ في الكتاب، حتى إنه يذكر عَقِبَ ما يُخَرِّجُه أو يورده من أحاديث «الموطأ» أو «الصحيحين» ما يُثَبِّتُ حُكْمَ الحديث الذي ساقه.

واعتنى الإمام الحافظ ابن العربي بالدلالة على ما جاء في الباب من الأحاديث، فتَتَبُّعُه لمتون الحديث وقراءته وروايته لكُتُبِ السنة والآثار مكَّنته من هذه المعرفة الاستقرائية، فيذكر لك ما وَرَدَ في الباب، ثم ينبهك على أضعفه وأفسده، أو يجمع لك الصحيح منه، أو يدلك على موضعه، وغير ذلك[١].

وهذا الطريق الذي سلكه ابن العربي طريق مخوف، لا يسلم الناسُ منه إلا بجُرَيْعَةِ الذقن، لأن الإحاطة بالسنة والروايات والطرق يكاد يكون

---

(١) ينظر: سراج المريدين: (٣١٩/١).

مستحيلًا، وحتى الحَفَظَةُ النَّقَدَةُ من المتقدمين في إطلاقاتهم تلك كانوا لا يسلمون من التعقب والاستدراك.

وما أورده من كُتُبِ الزهد إنما انتقى منها، وعوَّل على أصحها، وهي: «الزهد» للإمام أحمد، ولابن المبارك، ولهنَّاد؛ لتَحَرِّيهِم الصدق فيما يوردون ويثبتون[١].

ونشر ابن العربي في هذا الكتاب الكثير من مسائل الحديث، كالرواية عن بني إسرائيل، وحكم معلَّقات البخاري، أو وقوع التصحيف في الرواية، وغير ذلك.

ومن المسائل المندرجة في الحديث تَفَنُّنُه في الرواية؛ في ذِكْرِه لمشيخته، ونسبتهم إلى نِسَبٍ مختلفة، وأوصاف متعددة، وقد مَرَّ ذِكْرُ بعضه في ذِكْرِنا لمشيخته.

ومن ذلك - أيضًا - أسانيده إلى الكُتُبِ، ويأتي ذِكْرُنا لها في فصل مصادر «السراج» وموارده، وفيها كثيرٌ من الأصول التي لا نعرف لها وجودًا أو ذِكْرًا في زماننا هذا.

وما أثبتناه من صلته بتلك الكُتُبِ وروايته لها يكشف لنا كثيرًا من مصادره التي عوَّل عليها في كتبه الأخرى، وما طواه هناك ذَكَرَهُ هنا.

ومن ذلك معرفته بطبقات الرواة، وذِكْرُه لمفاريدهم، ومعرفته بحديثهم، ورواياتهم له، فسهل عليه أن يحصر الصحيح منه.

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٨٣).

وكان من اصطلاحه تفرقته بين ما صحَّ من الحديث وبين ما ثبت ولم يصل إلى درجة الصحة، وقد غفل بعضهم عن هذا المسلك فخطَّأ القاضي ورام الاستدراك عليه، وليس الأمر كما ظَنُّوا.

من ذلك قوله: «وفي غيرهما أحاديث حسان لم تصح»[١].

وقال أيضًا: «ولستُ أعلم حديثًا صحيحًا ورد فيه لفظ الرجاء غير هذا»[٢]، ثم قال: «وفي الأحاديث الحسان أخبار كثيرة جدًّا فيها ذكر الرجاء»[٣].

وكان من اصطلاحه في هذا «السراج» أنَّ كل حديث لم يثبت عنده وصَحَّ عنده ضعفه نَسَبَه إلى الحكمة[٤]، أو إلى أقوال السلف[٥]، ولا ينسبه إلى رسول الله ﷺ، خصوصًا إذا كان قد صحَّ إدراجه في كُتُبِ الأمثال، أو كُتُبِ الآثار.

وبهذا كان هذا «السراج» حائزًا على مراتب، ومحتويًا على خصال، ومرتفعًا بخلال، فخَلَا من كثير من المناكير والأباطيل، وحَصَرَ ابنُ العربي الصحيح في أبوابه التي عقدها، ونبَّه العلماء إلى ما يغنيهم عن تقفرهم لما لا ينفعهم.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٧٨).

(٢) سراج المريدين: (٣/١٢٦).

(٣) سراج المريدين: (٣/١٢٦).

(٤) سراج المريدين: (٣/٤٣١).

(٥) سراج المريدين: (٣/٣٧١).

ولا أعلم كتابًا في فضائل الأعمال ورغائب الأحوال بلغ هذا المبلغ، وكفى الناس مؤنة النظر فيما يساق من أحاديث وآثار، ونحن نرى كُتُبَ الزهد والتصوف والمواعظ عامرة بالضعيف والمنكر والموضوع، حتى أنتج ذلك جملة من البدع والتعمقات التي أفسدت تدين الناس، وسلكت بهم مسالك لا يرضاها السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

تكميل:

إن الكشف عن معالم الصنعة الحديثية للإمام الحافظ أبي بكر بن العربي يحتاج إلى تتبع كبير لكل مصنفاته التي وصلتْ إلينا، ويكون ذلك عبر جملة أمور:

الأوَّل: الكشف عن قواعد التعليل والتصحيح في كتبه.

الثاني: تتبع المصطلح النقدي وتحديد مجالاته.

الثالث: الكشف عن موارده الحديثية وتصنيفها.

الرابع: الكشف عن أثر ذلك كله في كُتُبِ الخالفين، خصوصًا كتب تلامذته، كالسُّهَيلي، وابن بشكوال، وابن عُبَيد الله، وغيرهم.

وهذا الذي كتبته هنا إنما هو محاولة لفهم أصول هذه الصنعة واستمداداتها، وربطها بمشروعه العلمي الكبير، والذي حاول من خلاله الإمامُ ابن العربي أن يُقَدِّمَ خدمة عظمى لهذه الأمة الإسلامية، بعدما رأى حالة الضعف التي طالت علوم الإسلام.

القطب الرابع: التفسيرُ المُصِيبُ

اعتنى ابنُ العربي في «سراج المريدين» بعلم التفسير كثيرًا، واحتفل بذلك، وكان مبتدأ نظره في كثير من الأسماء والصفات من حيث موردها شرعًا؛ قرآنا وسنة، كما فعل في كتاب «الأمد الأقصى في تفسير أسماء الله الحسنى وصفاته العلى»، وسَلَكَ في ذلك مسالك، ونهج مناهج، غير أن النظر في هذا الجانب يقتضي التعرف على أصل هذا، وهو كتاب «أنوار الفجر في مجالس الذِّكْرِ»، فنَذْكُرُ ما يفيد في التعريف به؛ باعتباره أصل أصول كتبه، ونذكر منهجه وطريقته فيه، ومصادره وموارده، ومن نقل منه وأفاد.

الفصل الأوَّل: التعريفُ بكتاب «أنوار الفجر في مجالس الذكر»

شرع الإمام ابنُ العربي في هذه المجالس عام ٥١٠هـ، وإنما قلنا ذلك لأنه ذَكَرَ في كتبه التي صنَّفها في قرطبة أنه أملاه في عشرين سنة، وكان ابتداء هجرته إلى قرطبة عام ٥٢٩هـ، وبهجرته هذه توقَّف عن مجالس «أنوار الفجر»[١].

وذَكَرَ أبو محمَّد الأَشِيرِي أن كتاب «الأنوار» في خمسة آلاف ورقة[٢]، ولم يذكر ضياعه، ولكن ابن العربي في مقدمة هذا «السراج»[٣] أشار إلى أن بعضه قد تعرَّض للضياع، بعد ما دُخِلَتْ عليه داره، ونُهِبَتْ

---

(١) ينظر: قانون التأويل: (ص٣٦١)، والقبس: (٣/١٠٤٧-١٠٤٨)، ومقدمة الأمد الأقصى: (١/٢٤-٢٧).

(٢) مقدمة المتوسط في الاعتقاد: (ص٢٠).

(٣) سراج المريدين: (١/١١).

كُتُبُه وماله، وإنما يهمنا هنا أن نذكر طريقته فيه، ونحدد منهجه، وما الذي يَفْرِقُ بينه وبين كتبه الأخرى.

وهذا «السراجُ» مُعِينٌ على التعرف على ما ذكرتُ، فهو يَذْكُرُ أنه فسَّر آية واحدة في سِفْرٍ يحمله فرس، ويضيء كالقبس[١]، واستنبط من سورة يوسف ألف آية وعبرة[٢]، ودام في تفسير «سورة التكاثر» ستة أشهر، في مائة وثمانين مجلسًا[٣].

وقد ظَفِرْتُ بنقل عزيز، وفائدة جليلة؛ ترجَّح عندي أن يكون من كتاب «أنوار الفجر»، بعد ما قارنته بكُتُبِ ابن العربي المنشورة، فظهر لي أن أنقل بعضه هنا ليتعرف على أُنموذج منه؛ يكون منه الدارس للتفسير وعلومه على معرفة وذُكْرٍ، وفيه معاني وأغراض مستنبلة، وتحقيقات رائقة، وتدقيقات فائقة.

وعوَّل فيها على نُكَتِ أهل الإشارة، وسار على نهجهم، واحتفل في كل ذلك واعتضد بدقائق اللغة، ومحاسن الشعر، ولطيف العبارات، ليمزج كل ذلك ويجعله في قَرَنٍ واحد، ومقدار ما فسَّره من تلك الآية إذا نُشِرَ يكون في جزء وسط، بعد تخريج النصوص وتوثيق النقول.

قال ابنُ العربي - في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً وَدَاعِياً إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجاً مُّنِيراً﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦] -: «هذه الآيةُ لنا فيها بدائعُ من التفسير، وأنواعٌ من لُبَابِ التذكير، وفيه جملة مسائل:

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٢٧).
(٢) سراج المريدين: (٣/٢٧٧).
(٣) قانون التأويل: (ص٣٣٠).

الأولى: المعنى في هذه الآية: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا﴾ على أمتك بتبليغ الرسالة، ﴿وَمُبَشِّرًا﴾ بالجنة لمن أطاعك، ﴿وَنَذِيرًا﴾ بالنار لمن عصاك، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾.

الثانية: فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: داعيًا إلى شهادة أن لا إله إلا الله، قاله ابن عباس.

الثاني: داعيًا إلى القرآن؛ الذي هو الحق والفصل المُبِينُ.

الثالث: داعيًا إلى جميع الطاعات.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾؛ أي: بأمره، لقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ١ - ٣]، أي: عَظِّمْهُ وقَدِّسْهُ، فهو النذير وهو البشير؛ لقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، وحقيقة البشارة: هي إدخال السرور في القلب.

وسمَّاه نذيرًا، وأمره بالنذارة، فقال الله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ [مريم: ٣٨]، وقال: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وبلغنا أن الله تعالى أوحى إلى داود عليه السَّلام: «يا داود؛ بَشِّرِ المذنبين، وأَنْذِرِ الصِّدِّيقِينَ إذا عجبوا بأعمالهم».

وكما سمَّاه بشيرًا ونذيرًا فكذلك سمَّى جميع الأنبياء بهذا الاسم؛ فقال تعالى: ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: ١٦٤].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾؛ فأخبر أنه في الدنيا دَاعٍ عباد الله إلى الله بإذن الله، وفي الآخرة يشفع لعباد الله إلى الله بإذن الله،

وذلـك قولـه تعـالى: ﴿مَن ذَا ٱلذِے يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلاَّ بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٤]، فأخبر تعالى إذ دَعَوْتَه في الدنيا بإذنه، ثـم أضـاف الـدعوى إلـى نفسه فقـال تعـالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دِارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]، وأخبـر أنـه لا يـشفع أحـد إلَّا بإذنه، ثـم أضـاف الـشفاعة إلـى نفسه فقـال: ﴿قُل لِّلهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعاًۖ﴾ [الزمر:٤١]، ثـم أَعَـمَّ القـول فـي آيـة أخـرى فقـال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء:٧٧]، يعني: أن الدعوة والنعمـة مـن الله، والـشفاعة مـن الله، والرحمـة من الله»[1].

هذا بَعْضٌ من كُلٍّ، وقَبَسَةٌ من نُورِ هذا الإمام، ونَظَرٌ مختـصر، وتِبْيَـانٌ معتصر، وفيه ما لا يوجد في غيره، وبه يُتعرَّف على مـنهج ابـن العربـي فـي كتـاب «الأنـوار»، ونَفَسِه فيـه، ومُنَّتِـه واقتـداره، ومـا أورده فـي كتـاب «الأحكام»[2] إنما هو صُبابة منه، وبُلغـة يتبلَّـغ بهـا الطالـب، و«الأنـوارُ» قـد حاز الأنوار.

وظهر من هذا الـذي نقلنـاه أن القاضـي أبـا بكـر مُتَوَسِّعٌ فـي التفريـع، مُسْهِبٌ فـي التـشقيق، مائـل إلـى بـسط الأقـوال، مُعَـوِّلٌ علـى لطـائف أهـل الإشارة.

وفيه تعويلُه الكبير على تفسير الآيِ بالآيِ، واسـتخراج الوجـوه منهـا، وتتبع موارد اللفظ في القرآن، والإحصاء له، ووَزْنِـه بميـزان اللغـة والبيـان، وهي طريقة مخترعة مبتكرة.

---

(١) الدر المنظم: (ق٧٤/ب-ق٧٥/أ).

(٢) أحكام القرآن: (١٥٤٦/٣-١٥٥١).

وفيما لم نُورِدْهُ من هذه النقول تكملة النظر فيما حوته السنة الغراء من تفسير وبيان، حتى يكتمل عنده النظر، وحتى يقف منه على لُباب ما يرمي إليه أو يحتوي عليه.

قال ابنُ العربي - في قانون التفسير -: «قد بيَّنَّا أنه لا يُفَسَّرُ القرآن إلَّا بالعربية التي نزل بها، أو بآية أخرى، أو بحديث النبي ﷺ، وغير ذلك باطل؛ لا سبيل لأحد إليه، ولا يَتَمَكَّنُ ولا يُمَكَّنُ منه»[١].

وهو الذي كان وَفِيًّا به في كل مؤلفاته، قانونًا تخيَّره فما غيَّره، وطريقًا سلكه فما حاد عنه.

وجمع في «أنواره» بين العلوم الثلاثة؛ علم التوحيد، وعلم الأحكام، وعلم التذكير، ففي كل آية من آي القرآن - بل في كل حرف من حروفه - حَظٌّ من هذه العلوم[٢].

ومواردُه فيه يأتي ذِكْرُ بعضها في فصل «مصادر السراج»، ومعتمده «تفسير الطبري»، وفي تفسير أهل الطريقة كتابان؛ «الكشف والبيان» للثعلبي، و«اللطائف والإشارات» للقُشَيري، وغيرها ممَّا ذكره في «قانون التأويل»[٣].

وأعانه «أنوار الفجر» على تصنيف سائر كتبه، فجرَّد منه «الأحكام»؛ الكبرى والصغرى، وجرَّد منه «شرح المشكلين»، وكتاب «الأنبياء»، وجرَّد

---

(١) سراج المريدين: (٣/٣٧٦).

(٢) القبس: (٣/١٠٤٨).

(٣) قانون التأويل: (ص١١٨-١٢٠).

منه «سراج المريدين»، وجمعه بعد ما كان مفرقًا منثورًا، ولم يُخْلِ آية من آيِهِ من «عِلْمِ التذكير».

الفصل الثاني: مَبَاحِثُ التَّفْسِيرِ في كتاب «سراج المريدين»

المبحث الأوَّل: طريقته فيه

لمَّا كانت طريقة القاضي أبي بكر في التأسيس للأسماء والصفات مبنية على القرآن العظيم كان لزامًا عليه أن يتناول فيه مباحث التفسير ومسائله، ويعرض للقول في الآية وما شاكلها، ولمَّا كان هذا العلم قائمًا على القرآن ومنطلقًا منه كان ذلك أحرى بهذا الكتاب، وأَنْوَرَ له وأهدى سبيلًا.

وطريقتُه فيه تتبع اللفظ الوارد منه في القرآن وإحصاؤه، وعَرْضُ معانيه؛ حسب سياقه وسباقه ولحاقه، والنظر في الاشتقاق، والنظر في أقوال المشيخة، وتأكيد ذلك بما ورد في السنن والآثار، وفَسْرِ ذلك، واستنباط ما يتعلَّق بالعلوم الثلاثة؛ إمَّا ذِكْرُها نصًّا وحرفًا حرفًا، وإما الإحالة على كتبها المختصة بها، أو التعلق بما يناسب المقام.

وظهر لي أن الإمام أبا بكر لا يُعَوِّلُ في كتبه على مصادر واحدة، بل يُنَوِّعُهَا على حسب مقاصد التصنيف، فإن كان في الاعتقاد عوَّل على ما يناسبه، وإن كان في الأحكام عوَّل على ما يشاكله، أو في التذكير ذكر ما يلائمه، وهكذا.

وكان أساسُ موارده في هذا «السراج» هو كتاب «اللطائف والإشارات»، فعوَّل على نكته، وبرَّز بإشاراته، ونزع بها إلى لطائف ذَكَرَها، وفوائد أظهرها.

وفي تتبعه لموارد الألفاظ والأسماء سلك ثلاثة طرق:

الأوَّل: طريق التدلي.

الثاني: طريق الترقي.

الثالث: الجمع بينهما.

أمَّا الطريق الأولى فقد سلكها في اسم «المتقي»، فأحصى ألفاظ التقوى وضمائمها، من أوَّل القرآن إلى آخره، وعَرَضَ لتفسيرها آية آية، حسب موقعها وموضعها، في مائة وثمانٍ وثمانين آية.

وأما الطريق الثانية فسلكها في أسماء قلائل.

وأما طريق التنويع فسلكها في غالب الأسماء، حتى يخيل إليك أنه لا يحصي فيما هو فيه من كلام، وهو يعرضُ عليك الآي، وإذا به يتتبع المعاني، وهي الطريق التي رضيها في غالب أبواب الكتاب وفصوله.

ولا أحسب هذه الطريقة التي سلكها إلَّا من مبتكراته ومخترعاته، ومن أوَّلياته، لا نعلم أحدًا سلكها قبله، إلَّا أن يكون ذلك فيما طُوِيَ عنَّا من تفاسير الأحبار.

ثم سلك طريقًا آخر في نظره في الآيِ، وهو النظر في عِلْمِ المناسبات، وهو - أيضًا - من مبتكراته، ومن سَوَابِقِ معارفه؛ التي طوَّق بها جِيدَ المشتغلين بالتفسير، والمتأولين لعلوم التنزيل، ومِنَّته ظهرتْ فيما احتفى به الناقلون، ومُنَّته برزتْ فيما احتفل به المفيدون، فعوَّلوا على كلامه فيها، ونوَّهوا بها، وصَدَرُوا عنها.

قال الإمامُ الحَبْرُ البَحْرُ أبو بكر بن العربي ﷺ: «إنَّ ارتباط آيِ القرآن بعضها ببعض حتَّى تكون كالكلمة الواحدة مُتَّسِقة المعاني منتظمة البيان عِلْمٌ عظيم، لم يتعرَّض له إلَّا عالمٌ واحد؛ عَمِلَ منه «سورة البقرة»، ثم فَتَحَ الله لنا فيه، فلمَّا لم نَجِدْ له حَمَلَةً، ورأينا الخَلْقَ بأوصاف البَطَلَةِ؛ ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبَيْنَ الله ورَدَدْنَاهُ إليه»[١].

ومشى على هذا النمط في أصل كُتُبِه؛ «أنوار الفجر»، فلحظ المتفرق وما فرَّقه، ونظر إلى المجتمع وما جمعه، ولم يتعرَّض له كثيرًا في هذا «السراج»؛ لأنه خالصٌ لعلم التذكير، وذاك من «علم النَّظْمِ»، وبابٌ آخر من أبواب النظر في كتاب الله العظيم.

ولم يُخْفِ ابنُ العربي في سياقته لمعاني الآي كونها مجتلبة من كتابه «أنوار الفجر»، فلخَّص لبابها في هذا الكتاب، وبه استطعنا أن نتعرَّف منهجه، ونتبيَّن طريقته.

المبحث الثاني: مسائله وموضوعاته

ونَظَمَها على نَسَقِ العلوم الثلاثة؛ التوحيد، والأحكام، والتذكير، وراعينا ما راعاه، وقيَّدنا عنه ما توخَّاه، وهي:

الأولى: مسائلُ عِلْمِ التوحيد

وكان أكثر اعتنائه في تناوله لمعاني التنزيل وعلومه تنزيه الله تعالى عمَّا قاله فيه أهل الباطل، فذكر فيه ما فيه تعظيمٌ وتقديسٌ لله تعالى، ونزع بالآي إلى ما يُحَقِّقُ التوحيد ويُكَمِّلُه، وما يُقَرِّرُ التقديس ويُتَمِّمُه.

---

(١) سراج المريدين: (٤/١٤٤-١٤٥).

نَفْيُ الجهة عن الله تعالى:

قال الإمامُ أبو بكر: «هذا الإله المُقَدَّسُ الذي استوى على العرش؛ هو الذي في السماء إله، وفي الأرض إله، وهو الذي ينزلُ إلى السماء الدنيا كلَّ ليلة، وهو الذي يكون مع كل مُتَنَاجِيَيْنِ، وهو الذي يكون بين العبد وبين رَأْسِ رَحْلِه، وهذا يردُّ أهلَ الغباوة على بطلان ما يريدون أن يُثْبِتُوا من جِهَةٍ لله أو مقدار؛ فإنَّ الذي يكون على العرش لو كان مُقَدَّرًا لاستحال أن يكون في السماء، لأنَّها أقلُّ من العرش، واستحال أن يكون بين المرء ورَحْلِه؛ فإنه أقل من شِبْرٍ، وليس بعد هذا البيان من الشرع لمن خالفه إلَّا العذابُ والهوان»[١].

وقال - أيضًا -: «قال علماؤنا: لو لم يكن من المضاهاة بين من قال: إن المعبود في السماء، وبين فرعون إلَّا هذا القول؛ لكان كافيًا لخَزْيِ[٢] من قال ذلك، فقد كذَب فرعون في قوله: إن الإله في السماء، ولو كان ذلك صحيحًا لكان فرعون مصيبًا من وجه، قال الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر:٣٧]، فأخبر أنَّ اعتقاده أنَّ المعبود في السماء باطل، وأنه بذلك مصدود عن سبيل الرشاد، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٣٨]»[٣].

---

(١) سراج المريدين: (٣/١٨٢).

(٢) في (ص): لخِزي.

(٣) سراج المريدين: (٣/٣٨٩).

الفِكْرُ في الله تعالى:

قال ابنُ العربي: «أمَّا الفِكْرُ في الله فقد روى الضعفاء عن النبي ﷺ أنه قال: «تفكَّروا في خَلْقِ الله، ولا تفكَّروا في ذات الله»(١)، وهذا حديث باطل، وإنما حضَّ الله على الفكر في آياته، والاعتبار بمخلوقاته؛ لأن ذاته لا يُتَصَوَّرُ الفِكْرُ فيها؛ لأن الفِكْرَ والنظر إنَّما هو لما له مِثْلٌ، ولمَّا لم يكن لها مِثْلٌ لم يُتَصَوَّرْ فيها فِكْرٌ»(٢).

تعظيمُ قَدْرِ الأنبياء:

وقد قدَّمنا بعض ذلك، وممَّا لم نذكره: ما ينتزعه ابنُ العربي من شواهد القرآن ودلائل البيان ممَّا فيه تعظيمٌ لخاتم الأنبياء سيدنا محمَّد ﷺ، منها: حديثه عن جلاله، ورحمته، وما خُصَّ به من الفضائل والخصال، وما حازه من كُمَّلِ المناقب والمكارم(٣).

الثانية: مسائلُ عِلْمِ الأحكام

وفي هذا الكتاب مسائل كثيرة متعلقة بالأحكام، وفيها ما يتعلق بنوازلها، وما يختص بحوادثها، ممَّا يحتاج إلى نَظَرٍ وَافٍ، وفِكْرٍ صَافٍ، وتَقْرِيرٍ شَافٍ، وهي:

---

(١) أخرجه هنَّاد في الزهد من طريق الأعمش مرسلًا: (٢/٤٦٩)، رقم: (٩٤٥)، وكذلك عن الحسن مرسلًا: (٢/٤٦٩)، رقم: (٩٤٦)، وأبو نُعَيم في الحلية عن ابن سلام رضي الله عنه: (٦/٦٧)، وورد عند آخرين بأسانيد لا تخلو من ضعف، وينظر: المقاصد الحسنة: (ص١٥٩)، رقم: (٣٤٢).

(٢) سراج المريدين: (٢/٤٦٦).

(٣) سراج المريدين: (٢/٤٧٤-٤٧٥).

أوَّلها: هل يترك الفقراء للولاة[١]؟

ثانيها: إذا لم تَفِ الزكاة بحقوق الفقراء[٢]؟

ثالثها: إذا أَذهبت الجوائح محل الزكوات[٣]؟

رابعها: هل تلزم المساواة في المواساة[٤]؟

خامسها: هل يُحْبَسُ بعض مال الزكاة عن الوالي لمن يحتاج إليه[٥]؟

سادسها: أحكام اللباس[٦]؛

سابعها: أحكام النكاح[٧]؛

ثامنها: أحكام المعاش والكسب[٨]؛

تاسعها: أحكام الأطعمة[٩]؛

عاشرها: أحكام المداواة[١٠].

---

(١) سراج المريدين: (١/٦٧).

(٢) سراج المريدين: (١/٦٩).

(٣) سراج المريدين: (١/٧٠).

(٤) سراج المريدين: (١/٧١).

(٥) سراج المريدين: (١/٦٩).

(٦) سراج المريدين: (١/٨٦-١٢٢).

(٧) سراج المريدين: (١/١٧١-١٨٨).

(٨) سراج المريدين: (١/٨٤).

(٩) سراج المريدين: (١/١٣٦-١٤٥).

(١٠) سراج المريدين: (١/١٩٦-٢٠٦).

هذا في «المقام الأوَّل» من القسم الأوَّل من «السراج»، وبقيتْ أحكام أخرى عَرَضَتْ في الأسفار الأخرى، تُنظر في مواضعها وفهارسها المختصة بها.

الثالثة: مسائلُ عِلْمِ التَّذْكِيرِ

وقد تقدَّم بعضه، ويأتي جُزْءٌ آخر منه؛ في «نظام ترتيب السراج وأساس تقريبه»، وفيه تناول ابنُ العربي الأسماء والصفات التي ينبغي على العبد أن يتسمَّى بها ويتَّصف، منها: الصبر، والتوكل، والخوف، والرجاء، والتقوى، والزهد، والعفة، والعلم، والعقل، والإيمان، والإسلام، وغيرها ممَّا يأتي بيانُ انتظامه وطريقُ اتساقه ومساقه.

تتميم:

وفي هذا التفسير المصيب كثير من النقد للمتقدمين، ممَّن كان لهم مجال وجولان في النظر في كتاب الله تعالى، وهو:

القطب الخامس: النقد والتنقيد

وأكثرُ نقده كان للمتزهدة والمتصوفة، فنظر في مقالاتهم التي خالفُوا بها القانون، وأكثرُ ما كان نقده لهذه الطائفة ما كان من طرائق الغلاة منهم؛ في تفسيرهم للآي، أو تعويلهم على ما لم يصح، أو في تعمقهم، إلى غير ذلك.

فنَقَدَ من أنكر منهم الدعاء[1]، وعوَّل على الاستسلام لمجاري القدر، وذكر ما يؤول إليه هذا القول؛ من إبطال الاعتمال، والخمول تحت ثوب الإهمال.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٨٦-٢٨٧).

وأكثرُ نقده كان لرجلين؛ أبي القاسم القُشَيري، وأبي حامد الطُّوسِي، فالأوَّل نقده فيما كان يذهب إليه - أحيانًا - في تفسير الآي، والآخَرُ نقده في خصوص مسائل من الاعتقاد، رأى أن أبا حامد قد جانب فيها الطريق، ومال فيها عن التحقيق.

ونَقَدَ القاضي أبو بكر المتفقهة؛ كالإمام أبي حنيفة، والشَّافعي، وابن أبي زيد، وابن عبد البر، وابن رشد، وجماعة المفتين بالأندلس.

ونقد أهل اللغة؛ كالخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبي عُبَيد القاسم بن سلَّام.

ونقد المفسرين؛ كالطبري، والثعلبي، والقُشَيري، وغيرهم.

ونقد القدرية والمشبهة، ورَدَّ كثيرًا من مقالاتهم، وبين ضررها وإضرارها، ومآلاتها ونتائجها.

ونقد الأدباء والمؤرخين؛ كالجاحظ، وابن المقفع، وغيرهما.

وقد جمعنا المسائل المنتقدة في فهرس جامع؛ وسمَّينا المنتقَدين، ودللنا على موضعهم، ليسهل بعد ذلك على من رام التعرف على طريقة القاضي أبي بكر في النقد، ومسلكه في النقض والرد.

القطب السَّادس: مقالات الصوفية والمتزهدة

وحوى هذا «السراجُ» الكثيرَ من مقالات الصوفية والزهَّاد، والكثير من إشاراتهم، ودقائق استنباطاتهم، وفيه ما سمعه منهم في مجالسهم، وفيه ما تحقَّقه بنفسه، وقد قدَّمنا أن الإمام الحافظ خالطهم سنين عددًا، وثافن أكابرهم، وصاقب المتجردين والعاكفين والمتبتلين؛ نساءً ورجالًا، واطَّلع

منهم على ما يَسُرُّ، ورأى منهم ما قصَّه في كتابه هذا؛ من كرامات ظاهرة، وبشارات متواترة، ونَعِيمٍ وحُسْنِ حَالٍ.

القطب السَّابع: الحكايات المختارة

ولأن هذا الكتاب من كُتُبِ التحريض على الأعمال الصالحة، والأحوال الناصحة؛ وشَّاه بالحكايات، وبعضه مما ورد في كُتُبِ المتزهدة، وآخر ممَّا عاينه ورآه، فرأى أن لا يخليَ كتابه من هذا، خصوصًا أنها محجة مسلوكة، غير أنه تخفَّف في شرطه، فلم يراع الصحة دائمًا، لعدم دخول هذا الباب في أبواب الحديث والأثر، وليس ذلك عليه بمستنكر.

وفي كثير من تلك الحكايات ما لم يرد في ديوان آخر، وفيه من أخبار مشيخته وشيوخهم ما يفيد في معرفة ما طُوِيَ عنَّا، وغالبه لم يقع الإفادة منه على الوجه المعتبر.

القطب الثامن: الأشعار المستعذبة

وساق منها الكثير، ممَّا درج الصوفية على اللهج به، وعوَّل في غير قليل من تلك الأشعار على ما ورد في «لطائف الإشارات»؛ فهو كثير الإيراد لها، كثير الاحتفاء بها، كثير الإشارة إلى الأحوال من خلالها، ولربما لخَّص منها ما أراد قوله بها.

واستحسن ابنُ العربي هذه الطريقة، وأصَّل لها، وذَكَرَ أن ما درج عليه الزهَّاد والعبَّاد من إنشاد تلك الأشعار على المعاني الحقة، أو المدائح الفخرية على الأحوال الصادقة؛ قد كان منه شيء عند الصَّدْرِ الأوَّل، من صَرْفِ الشِّعْرِ إلى مستحقه، وقَلْبِه من معناه الباطل إلى معناه الحق.

القطب التاسع: صناعة الحدود

ولأن كتابه قائم على الأسماء، كان لا بد من النظر في هذا الاسم، وتتبع موارده، ليخلص إلى معناه، ويحدد فحواه، كما فعل في «الأمد الأقصى»، وما ورد فيه من الحدود والتعريفات شيء كثير، وقد ألحقنا بالسِّفْرِ الأخير من هذا الكتاب فهرسًا لهذه الحدود؛ لفائدته وثمرته المرجوَّة.

نظامُ ترتيبه وأساسُ تقريبه

أقام الإمام أبو بكر بن العربي كتاب «سراج المريدين» على نِظَامٍ لم يُسْبَقْ إليه، ولا حوَّم مؤلف عليه، وعَقَدَ أبوابه على نَمَطٍ من النظر فريد، مراعيًا جودة التأليف، ومحجة التصنيف، وهي سبيلٌ سلكها في كل كتبه، وطريق سار فيها في كل تصانيفه، ونذكر ما وصل إليه النظر في شأن هذا الكتاب، وما ظهر لنا في أبوابه ومباحثه ومسائله.

وجعل ابنُ العربي كتابه في مقدمة وبَابَيْنِ وخاتمة، وكل واحدة من تلك المذكورات لها فصولها ومباحثها ومسائلها، وما يلتحق بها من النكت والتنبيهات والنَّقَدَاتِ والتتميمات.

مقدمة السراج:

وفيها ذَكَرَ عَزْمَه على التصنيف في «علم التذكير»، وأنه كان رجاء رجاه من زمن، ويسَّر الله الشروع فيه والبداءة في إملائه، وربطه بكتابه الكبير «أنوار الفجر في مجالس الذِّكْرِ»، وذكر فيها من رَضِيَهم من المتزهدة، وهما: الحارث المحاسبي، وأبو القاسم القُشَيري، راضيًا طريقتهما، وسالكًا نهجهما.

وجعله خالصًا للصفات التي ينبغي للعبد أن يتحلَّى بها، ويرتسم بمعانيها، ويسير بهداها، حتى يكون ممَّن اصطفاه الله لخدمته، ورضيه في جواره بجنته، وأفاض عليه من واسع رحمته.

وبيَّن أن هذه الصفات قد مضت منها أُصُولٌ في فُصُولِ «الأمد الأقصى»، وفي فصل التنزيل منه كان صَغْوُ القاضي أبي بكر إلى ما ينبغي للعبد وما يجب عليه، وجعل في غالب الأسماء هذا الفصل ملازمًا لها،

حتى قارب أن يكون ما أضافه للعبد منها وما جعله في إمكان تصرفه بالغًا الألف حُكْمٍ، وهو بهذا كان شارعًا للناس بابًا من النظر في تخلق الناس بتلك الأسماء والصفات، على ما يليق بمقام العبودية وما يجوز فيه.

ثم استطرد إلى ذِكْرِ فوائد الكتاب، وفيه ما شَرَطَهُ على نفسه؛ من التعلق بصحيح الحديث والآثار وحَسَنِها، والتفسير المصيب، والحكايات والأمثال، وغيرها ممَّا يلتحق بالتصنيف، مع الاختصار في كل ذلك.

الباب الأوَّل: المقامات

وهي مقامات أربع، مقام الحياة الدنيا، ومقام الموت، ومقام البعث والنشور، ثم الجنة أو النار، وفي كل مقام مباحثه ومسائله ومطالبه، وفوائده وفرائده.

وإنما كانت البداءة بهذه المقامات دون الأسماء والصفات لأمور ثلاثة:

الأوَّل: أن التحلي بهذه الصفات إنما يكون في هذه الحياة الدنيا، وهي موضع الابتلاء، وموقع العمل والاعتمال.

الثاني: أنَّ من كَتَبَ في الزهد والتصوف تناول هذه المقامات، وذَكَرَ متعلقاتها، وإن كان التناول والبحث مختلفًا، فلكُلٍّ طريقته، ولكُلٍّ ترتيبه، فأبو طالب تحدَّث عن بعضه في «القُوتِ»، ونثره في فصول مقاماته، وأبو حامد كذلك فعل في «الإحياء»، إلا أنه قدَّم كثيرًا من متعلقات المقام الأوَّل، وأَخَّرَ بعضًا آخر.

الثالث: دخول غالب هذه المقامات في «علم التذكير»، كما عرَّفه ابن العربي، وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك، وهو قَوْلُه: «ويدخل في علم التذكير: الوعيد والوعيد، والجنة والنار والحشر»[1]، فقوله هذا يُدْرِجُ مقامات ثلاثة به؛

أحدها: مقام الموت، وهو قوله: «الوعد والوعيد».

وثانيها: مقام البعث والنشور، وهو قوله: «الحشر».

وثالثها: مقام الجنة أو النار، وهو بَيِّنٌ.

وإنَّما ألحق به مقام الحياة الدنيا لأنه سابق عليها، وطريق إليها.

ونسرد الآن المقامات كما رتَّبها الإمام أبو بكر، وهي:

المقام الأوَّل: مقام الحياة الدنيا

وذَكَرَ فيه قَدْرَ الدنيا ووَزْنَها عند الله تعالى، وما ينبغي للعبد أن يتعلَّق به فهمه منها، حاضًّا على الزهادة فيها، ناصحًا بعدم التوغل في نعيمها، مُحَذِّرًا من الاغترار بزُخْرُفِها، ضاربًا المثال بسَيِّدِ المرسلين مولانا مُحَمَّدٍ ﷺ، وما كان له من أحوالٍ في هذه الدار الزائلة؛ ثم ما كان من أحوال صحابته، الذين ساروا على نهجه، وكانوا على هداه؛ زهادةً وقلة التفات إلى مفاتنها وفتنها.

وذكر - أيضًا - ما ينبغي أن يكون عليه العبد وهو فيها؛ من الجد والحق، والنية الحسنة، والعمل الصالح، فرغم أنها دار زوال وغرور، إلَّا أنها لا بد منها، ولا بد من الاعتمال فيها؛ طلبًا للباقية، ورجاءً في الأخرى.

---

(١) قانون التأويل: (ص٢٣٠).

ثم عرض القاضي أبو بكر لأحوال العبد في هذا المقام، وما يعترضه منها، وما يواجهه فيها، وما يكون عليه أمره، وما يصير إليه فكره، ليحذر عاقبة السُّوءِ، وفاجعة السَّوْءِ.

الحال الأوَّل: طلب القوت

وفي هذا الحال: مسائل ومباحث، وفصول وأصول، ونكت وتنبيهات، وتتميمات وتكميلات.

وكلها تتعلق بطلب القوت، وما يجوز فيه، وما يمتنع، مع الدلالة على الكفاية من ذلك، والتحريض على ما ينفع في هذا الباب.

واستطرد إلى ذِكْرِ نوازل نزلت وطرائق طرقت هذا القطر المغربي؛ من الجوائح والمجاعات، وما جُبِلَ عليه الناس، وذَكَرَ خاصَّة علماء الأندلس، وما انطوت عليه دخائلهم من البخل واللجاجة، وعدم المساعدة والمواساة.

الحال الثاني: كيفية اللباس

وذكر فيه أنواع اللباس، وما يجوز منه، وما يحرم، وما يكره، وفيه تفريعات حسنة، ومقاصد مستحسنة، مع الاستطراد إلى بعض أحوال أهل الأندلس في ذلك.

الحال الثالث: الهيئة

وجعلها متمحضة لخصال الفطرة، وما ينبغي فيها، وما يكون من آدابها.

الحال الرابع: كيفية الطعام

وذكر فيه أنواع الطعام وفوائده، وآدابه وفضائله.

الحال الخامس: النكاح

وذكر فيه حاجة المرء إليه، وأنه أكمل لمن رام الأكمل، ولمن قدر عليه، مع ذِكْرِه لحقوق الزوجية؛ حق الرجل، وحق المرأة، وما ينبغي أن يكون بينهما من الفضل والتقدير.

الحال السَّادس: التداوي

وذكر منازله ومراتبه، واستطرد إلى ذكر أحوال الكُمَّلِ من الأنبياء؛ سيدنا أيوب عليه السَّلام، وما مسَّه في ذلك، وحالته فيه، وصبره معه، وكرامة الله له، مع تنزيهه عن مفتريات المفترين، وأوابد الجاهلين.

المقام الثاني: مقام الموت

فإن تمادى به المرض حتى أسلمه إلى حتفه انتقل إلى المقام الثاني، وهو مقام الموت.

وهو في حالات ثلاثة؛

الأولى: حالة القبض

وفيه ذَكَرَ الاحتضار، وما يعانيه المحتضر من سكرات الموت، وكيفية قبض الروح.

الثانية: احتمال الميت إلى مدفنه

وذكر فيها ما يعرض للميت وهو في طريقه إلى قبره، وما ورد في ذلك من الأحاديث والآثار.

الثالثة: أحوال الميت بعد إقباره

وتعرَّض لذِكْرِ إشكالات تذكر في هذا المقام، وكذلك عذاب القبر وما قيل فيه.

المقام الثالث: البعث والنشور

وفيه ذِكْرٌ لأشراط الساعة، وللبعث والعرْض، ولأسماء يوم القيامة، وما يتبع ذلك من فصول ومسائل.

المقام الرابع: الجنة أو النار

وذكر فيه الأحاديث الصحيحة في الجنة، وما ورد في نعيمها وصفتها، وكذلك الأحاديث الصحيحة في النار، وما ورد في عذابها وتنويعه.

الباب الثاني: الأسماء والصفات

قال الإمام أبو بكر: «وهذه المقامات للعِبَادِ فيها أسماءٌ وصفاتٌ، يتجلَّى كلُّ واحد منهم فيها، ويتسمَّى باعتقاده وفِعْلِه، ويتحلَّى في نعوتها، كثيرٌ عددُها، بعيدٌ أمدُها، بها يَتَعَرَّفُ، وعليها يَحْكُمُ، وإلى مقتضاها يصيرُ آخِرًا، حسب ما تفسَّر في المقامات»[١].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٧).

وتتداخل عنده الأسماء والصفات، وقد يذكر الاسم ويقصد به الصفة، أو يخبر بالصفة ونظره إلى الاسم.

وكانت عدة الأسماء والصفات مائة وخمسة وعشرين اسمًا وصفة، وراعى في نَظْمِها المناسبة والمشاكلة والملاءمة بينها، وتداخل بعضها مع بعض، وقد يذكر الاسم وتبقى منه بقية يذكرها في موضع آخر استقلالًا، أو يذكره ضمن متعلقات اسم آخر.

ولم يسلك ابنُ العربي ما سلكه الصوفية في مصنفاتهم؛ من ترتيب كتبهم على المقامات، وإنما اختار أن يرتب كتابه على الأسماء والصفات؛ لما قدَّمنا، ولأن المعرفة عنده معرفتان؛ معرفة الخالق، ومعرفة النفس، وصنَّف في معرفة الخالق كتاب «الأمد الأقصى»، وفي معرفة النفس هذا «السراج»، وهو أيضًا: «معاني أسماء المؤمن».

نَمَطُ التَّرْتِيبِ ومَحَجَّةُ التَّأْلِيفِ:

وترتيبُه أشبه شيء بنظام الدوائر؛ وتتداخل هذه الدوائر وتتقاطع، ونظرُه إلى الأسماء نَظَرٌ إلى مجموعتها وحقلها الدلالي، وكل مجموعة لها ما يربطها مع الأخرى، وبعض ما في هذه المجموعات يُكَمِّلُ ما في الأخرى، وقد يكون هناك بعض تعلق يُكَمَّلُ ويُتَمَّمُ في مجموعة أخرى دون المجموعة الأصلية، ومنه يستفاد ترابط الأسماء؛ أولها بآخرها.

وللنظر في هذا الترتيب والفهم لهذا النظم أذكر جملة من المباحث تتعلق بهذا الذي قصدتُ إليه.

الأوَّل: المناسبة بين الأسماء والصفات

وابتدأ باسم «العالم»؛ لأن النجاة لا تكون إلَّا بالعلم، ومعرفة أوصاب الدنيا لا تكون إلَّا بالعلم، وبالعلم يعرف ربَّه، ويعلم قَدْرَه وقُدَرَه، وهو شرفه ومنزلته التى زَكَى بها، قال ابنُ العربي: «إنه مُقَدِّمَةٌ لكل معنَى دنيوي وأخروي، ومن خَلَا عنه هَلَكَ في أمور دُنياه ففاتته وتَشَعَّبَتْ عليه، ومن فاتته في معاني آخِرَته كَفَرَ ولم يَعْلَمْ، وعصى ولم يَشْعُرْ»(١).

ثم ثَنَّى باسم «العاقل»؛ لأن العلم هو العقل، لا تفرقة بينهما، سيَّان أن تقول: علمت، وأن تقول: عقلت، فناسب أن يكونَا متعاقبين في الترتيب، غير مستنكرين في هذا التبويب، فتمَّم في اسم «العاقل» ما بدأه في اسم «العالم»؛ دلالةً على الرَّبْطِ، وتبيانًا لهذا الترادف.

وذَكَرَ بعده «الإنسان»، ولا أحسبه ذكره إلَّا رَدًّا على الخلاف الذي أحدثه فيه بعض المتكلمة، ونقضًا لما قرَّروه، كما فعلوا في سابِقَيْه، فناسب أن يُلْحِقَهُ بهما؛ لأن الإنسان هو العاقل العالم، وبه يتبيَّن موقعه وموضعه.

وهذه الأسماء الثلاثة مرتبطة بعضها ببعض، وهي على نَسَقٍ، ويصح أن تكون مجموعة واحدة، ويُبْنَى عليها ما يلتحق بها.

ويَقْفُوهَا أربعة أسماء أخرى، مرتبطة بعضها ببعض، وهي: «المؤمن»، «المسلم»، «الدَّيِّنُ»، «المُوَحِّدُ»، وتتداخل الأسماء، وتتداخل معانيها، فابتناءُ الدِّينِ على الإيمان والإسلام والتوحيد، ولا يكون ذلك إلَّا

---

(١) سراج المريدين: (٢/٩).

بالعلم والعقل، هذا نَظْمُه، وهذا تأليفه، لهذا أدخل القاضي أبو بكر في اسم «الدَّيِّنِ» معاني العلم والإيمان والإسلام.

ويَنْتُجُ عن هذه الأسماء اسم «القارئ»، فعلى قَدْرِ قراءته يكون عِلْمُه وإِيمَانُه وإسلامُه ودِينُه وتَوْحِيدُه.

فإن كان ملازمًا لقراءة القرآن؛ قائمًا به آناء الليل وأطراف النهار، استوجب اسم «العابد»، وهو الذي تذلَّل لربه في شأنه كله، وبالقرآن يكون، وبه يصير، وبه يرتفع؛ في الدنيا والآخرة.

فإذا ترقَّى في عبادته من الإيمان والإسلام إلى مقام المشاهدة فهو «المُحْسِنُ»؛ وهو الذي يرقب عمله، ويلحظ اطِّلاع ربه عليه، فيُجَوِّدُه ويُتَمِّمُه، ويُرَقِّيه من كل نقص، ويبعده عن كل عيب، ويُخَلِّصُه ليكون على وَفْقِ الهدى والصلاح.

وعلى قَدْرِ إخلاصه يكون إحسانه؛ فإنَّ كل عمل خلص من الآفات فهو حسن، فالعابد المحسن هو «المخلص».

والمخلص هو «الصادق» في عبادته، «الصادق» في إيمانه وإسلامه وتوحيده، وهو «الصالح»، فإن ترقَّى في صلاحه وتمادى في صِدْقِه كان صِدِّيقًا.

وهذه الأسماء: «العابد»، و«المحسن»، و«المخلص»، و«الصادق»، و«الصالح»، و«الصِّدِّيقُ»؛ مرتبطةٌ بعضُها ببعض، متجانسة متشابكة، فإذا جمعها المسلم كان مجاهدًا، وبالمجاهدة يبدأ أمرَه، وبها يستمر، وبها تكون خاتمته، وعوَّل في معنى المجاهدة على ما قرَّره الصوفية، فذَكَرَ جهاد النفس، ولم يَذْكُرْ جهاد السيف، ميلًا إلى ما حقَّقوه، ورَوْمًا إلى ما دقَّقوه.

ثم شرع في ذِكْرِ مجموعة أخرى من الأسماء، تكون مماثلة للتي تقدَّمت، على نمط من التسلسل والتعلق والتداخل، فذكر اسم «المصلي»، والصلاة عنوان الصلاح، فتعلَّق «المصلي» ببعض هذا الاسم، ولا يكون مُصَلِّيًا حتى يكتسب صفة مدافعة النفس والشيطان، وهي المجاهدة.

ومن جملة الصلاة الذِّكْرُ والدُّعَاءُ، فالمصلي هو «الذاكر» «الدَّاعي»، وعلى قَدْرِ ذِكْرِه ودُعَائِه يكون قُرْبُه من رَبِّه، ولارتباطهما جَمَعَهُمَا مع بعضهما البعض.

وكما أن الصلاة نعمة البدن، فالزكاة نعمة المال، لهذا قُرِنَا في الحديث؛ عند ذِكْرِ فرائض الإسلام، ونَاسَبَ أن يكون اسم «المُصَّدِّقِ» تاليًا لاسم «المصلي»، ولم تَقَعِ المُهْلَةُ في التعقيب، وإن كان ذلك واقعًا صورة لا معنى؛ إذ الذِّكْرُ والدعاء من جملة الصلاة، فلم يكن بينها وبين اسم «المصدق» تَرَاخٍ ولا مُهْلَةٌ، وإنما هو من باب تعقيب البعض على الكل، وذِكْرِ الفرع بعد الأصل، ولمَّا كان ذلك صحيحًا شَاكَلَهُ أن يكون على وِزَانِ التَّقْفِيَةِ والتَّتْلِيَةِ، فكان اسم «المصدق»، وبعده «المُزَكِّي»، إذ هما أخوان، وإن تَلَاوَمَا في الحروف؛ فالزكاة صدقة، والصدقة زكاة.

ولا يتلوهما - أي: الصلاة والزكاة - إلَّا الصيام، فيكون اسم «الصائم»؛ لأن الصلاة لا تقوم أتم القيام بشُكْرِ نعمة البدن، فيحتاج أن يكون صائمًا ليقوم بشكر ما فَضَلَ، والنظر هنا إلى الغذاء، وهو مادة الحياة، وبه قِوامها، فناسب أن يكون مُتَمِّمًا للشكر، قائمًا بما نقص عنه.

ويلتحق بالصوم الاعتكاف، وهو تَرْكُ ما سوى الله من الشهوات والمباحات، والإقبال عليه بالطَّاعة، فإن أضاف إليه تَرْكَ الأهل والولد

والمال نشأ عنه اسمان؛ «المهاجر»، و«الحاج»، فيتلاءم مع ما قبله، أمَّا «المهاجر»: فهو الذي يترك الكل ولا ينوي أن يعود، و«الحاجُّ» معلوم معروف.

وجَعَلَ القاضي أبو بكر على وَفْقِ «الحاج» وعلى طريقه اسمَ «المخبت»، فتمَّم ما ذَكَرَه قبل، وكمَّل ما بدأه فيه، ولمَّا كان الذِّكْرُ من جملة الحج جعله بعده، فكان به مُذَكِّرًا.

ويكون اسم «المُذَكِّرِ» هو الجامع بين ما سَبَقَ وما يأتي بعدُ، ومن طريقه يَجُوزُ إلى الأسماء الأخرى، والتي تأتي متعاقبة؛ على نَظْمٍ واحد، ونَسَقٍ مُفْرَدٍ.

وهذه الأسماء هي: «الحكيم»، «الواعظ»، «القاصُّ»، ومعها: «المُذَكِّرُ».

ولا يكون هذا الواعظ والقاصُّ حكيمًا حتى يتفكَّر في شأنه، لئلَّا يكون ممَّن يدل الناس على الخير ثم يُحْرَمُ منه، فينشأ عنه اسم «المتفكر».

فإذا تفكَّر علم افتقاره إلى رَبِّه، وأدرك حاجته وخصاصته، وأَيْقَنَ أن الغنى هو الاغتناء به، وأن الكفاية هي التوكل عليه، وبه يكون فقيرًا إلى مولاه، غَنِيًّا عن كل مخلوق سواه.

وبعد اسم «المُتَفَكِّرِ» جاءت هذه الأسماء، وهي: «الفقير»، و«الزاهد»، و«المتوكل»، و«المُفَوِّضُ»، و«الرَّاضِي».

وينشأ عن هذه الخمس اسم «المتمني»، وقد يحمد في تعلق البال في صالح الأعمال.

وبعده تأتي أسماء تتعلق ببعضها البعض، وهي: «الصابر»، و«الحليم»، و«الوَرَعُ».

وبعدها اسمان: «الشَّاكر»، و«الحامد».

وبعدهما: «الخائف»، و«الراجي».

فمن جمع بينها استحق اسم «المحب»، وبعده اسم «الراضي».

فإذا راعى هذين الاسمين كان راعيًا، ثم كان وليًّا، ويلحق به اسم «السَّائح»، وهو الذي يعتزل الناس ويهجر الكل، وإنما ذكره لأن الصوفية جعلته من مقاماتها.

وبعدها اسمان: «الربَّاني»، و«الحَبْرُ»؛ لأنهما أخص بهذه الأمة، وهي أحق بهما، وإن كانت قد نُوزِعَتْ فيه من قِبل أهل الكتاب.

وبعدهما: «العدل»، «الشَّاهد»، «الهادي»، «الدَّاعي»، «الإمام».

وبعدها: «الخليفة»، «الحاكم»، «الفاصل»، «القاضي».

ويلتحق بها: «الفقيه»، «الحافظ»، «المفتي».

وبعدها: «المقتصد»، «السَّابق».

وبعدهما: «الملك»، «الحر»، «الأمير»، «المقسط».

وبعدها: «الأمين»، «الوفي»، «الغيور».

وبعدها: «الكريم»، «الجواد»، «السيِّد».

وبعدها: «النصيح».

وبعده: «العفو».

وبعده: «المُداري»، «الآمِرُ بالمعروف»، «الناهي عن المنكر».

وبعدها: «الأخ»، «الصاحب»، «الشفيع»، «المُزَكِّي».

وبعدها: «المتواضع».

وبعده: «الرفيق»، «الطبيب».

وبعدهما: «الهدْي»، «الدَّلُّ»، «السَّمْتُ»، «القصد»، «التُّؤَدَةُ».

وبعدها: «الكيِّس»، «الثَّقِفُ»، «اللَّقِفُ».

وبعدها: «المُتَثَبِّتُ»، «الشجاع».

وبعدهما: «المُرْبِحُ»، «المتقرب».

وبعدهما: «العفيف».

وبعده: «القانت»، «المُفْرِدُ».

وبعدهما: «المبارك»، «البَرُّ»، «الخيِّر».

وبعدها: «المتقي»، «التائب، «المجتبى»، «المستغفر».

وبعدها: «الطاهر»، «الطيِّب».

وبعدهما: «الأوَّاب»، «المنيب»، «الأوَّاه».

وبعدها: «المطيع»، «الصَّفِيُّ»، «الحَيُّ».

وبعدها: «المحدَّث».

وبعده: «الخاشع»، «الخاضع».

وبعدهما: «التابع»، «المعتصم».

وبعدهما: «العظيم».

وبعده: «المفلح».

وبعده: «الغريب».

وبعده: «المُتَبَتِّلُ».

وبعده: «البَدَلُ».

وفي غالب هذه الأسماء بيْن مطلعها ومقطعها، وبين بداياتها ونهاياتها؛ ما يُفَسِّرُ الصلة بينها وبين سابقاتها وتالياتها، هكذا نَظَمَ الكتاب؛ فأفصح في تلك المواطن بالمُنَاسَبَةِ بين ما ذكرتُ، ونَصَّ على ذلك، وقد لا يُفْصِحُ، وقليلًا ما يفعل.

الثاني: التداخل بين الأسماء والصفات

وقد قدَّمنا أن نَمَطَ ترتيب الأسماء مبني على المجموعات، فكل مجموعة لها عنوانها أو موضوعها الذي ينظمها مع بعضها البعض، فيقع التداخل فيما بينها، وقد يكون هذا التداخل بين مجموعة سابقة وأخرى لاحقة، من غير أن يكونَا متعاقبين، كما هو الشأن في اسم «الشَّاهد»، فيأتي بصفته في موضع آخر متأخر عنه، أو كما هو الحال في صفة «الوَرَعِ»، بعد أن جاء بالصفة وذَكَرَهَا وذَكَرَ متعلقاتها، إذَا به يأتي بالاسم في موضع آخر بعيد منه، فيذكر ما يُتَمِّمُ مباحثه، وما يُكَمِّلُ مقاصده.

الثالث: وَجْهٌ آخر في الترتيب

ويمكن النظر في هذه الأسماء على أنها تتناول البدايات والنهايات، ابتداءً بما بدأ به، وانتهاءً بما انتهى إليه؛ فأوَّل أحوال العبد الإيمان، وآخر أحواله أن يكون غريبًا مُتَبَتِّلًا؛ لأن الغربة ممَّا يدعو إلى التبتل والانقطاع عن الخلق.

وفيها صفات لم يدركها إلَّا الأنبياء، وأسماء لا تكون حقيقة إلَّا بالأصفياء؛ كاسم «الأوَّاه» و«المنيب».

وبعض الأسماء لا يَحُوزُ طَرَفَها الأعلى إلَّا الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، كاسم «المتواضع»؛ إذ المتواضع حقيقةً وصدقًا هو سيدنا مُحَمَّدٌ ﷺ.

الرابع: وَجْهٌ آخر في نَظْمِ الأسماء

وقد يكون متعلق العبد من هذه الأسماء إنَّما بحسب عِلْمِه واقتداره، فيأخذ من كل اسم حظًّا منه، من غير أن يستوفيَه، أو يستوفيه إن قَدَرَ على ذلك، بما آتاه الله من المُكنة والمُنَّةِ، وقد يكون تعلقه باسم دون اسم، في وقت دون وقت؛ كاسم «الصائم» و«الحاج» و«المزكِّي»، وقد يجمع بين أوائلها وأواسطها من غير نفوذ إلى أواخرها، ولكنه مع ذلك يتشوَّف إليها، ويحرص عليها.

وقد تكون بعضُ تلك الأسماء إنما يقع النفع بها لمن كان من أهلها أو قارب منزلتها؛ كما هو الحال مع اسم «الأمير»، و«القاضي»، و«الفقيه»، و«المفتي»، و«الخليفة»، وغيرها.

الخامس: تنزيل الأسماء على العبد وتخلقه بها

ويقتضي النظر في هذه الأسماء النظر إلى ما قيَّده القاضي أبو بكر في «الأمد الأقصى»؛ في فصل التنزيل، لبيان اختصاص العبد من اختصاص الرب، وموازنتها بما تحصَّل هنا.

فإذا نظرنا إلى ذلك ظهر نوع موافقة، ونوع مجانسة؛ فإنَّ ما يراد من العبد في تعلقه بالأسماء والصفات قد سبق التمهيد إلى بعضه في فصل التنزيل من كتاب «الأمد الأقصى»، فيُقْرَنُ كل اسم مع موافقه ومماثله.

السَّادس: هل سُبِقَ ابنُ العربي إلى هذا النظم والترتيب؟

بعد نظر في عدد وافر من كُتُبِ الزهد والوعظ والتذكير لم يظهر لنا أن القاضي أبا بكر قد سُبِقَ إلى هذا النمط من الترتيب، ولم نر من أقام كتابه على هذا النوع من التأليف، وكما كان صنيعه في «الأمد الأقصى» مغايرًا لما أَلِفَه الناس واعتادوه، كذلك فعل هنا في «سراج المريدين».

ولم تقع المشابهةُ إلَّا في أسماء وصفات معدودة، كما هو الشأن في الرجاء والخوف، والصبر والشكر، فكانَا قريبين من نَظْمِهما عند أبي طالب وأبي حامد، وسائر الأسماء استقلَّت في الترتيب عن نظيراتها في كُتُبِ الزُّهْدِ والتذكير.

وتفرَّد «سراج المريدين» باحتوائه على أسماء وصفات لم يقع النظر فيها في كُتُبِ المتزهدة، وهي كثيرة جدًّا، كاسم «الفقيه»، و«الحافظ»، و«القاضي»، و«الخليفة»، و«الملك»، و«الأمير»، وغيرها.

السَّابع: المباحث المندرجة في فصول الأسماء والصفات

وتندرج ضمن هذه الأسماء المباحث المتعلقة بها، وأغلبها من «قسم التذكير»، وفيها يعرض ابنُ العربي لبعض متعلقاتها، والتي تندرج ضمن «قسم التوحيد» أو «قسم الأحكام».

الثامن: الإشارةُ إلى معقد الباب والإحالة على كتبه الأصول

الإحالة على كتبه الأصول في أبوابها وفنونها، كل قسم وما يناسبه، فما كان من مسائل التوحيد أحال على «المتوسط»، و«المقسط»، و«شرح المشكلين»، وما كان من قسم الأحكام أحال على «أحكام القرآن»، و«القبس»، و«مسائل الخلاف»، وما كان من أبواب التفسير أحال على «أنوار الفجر».

التاسع: الإحالة على قانون النَّظْمِ والتأليف

ولأن كتابه هذا بناه على الاختصار فقد أحال في كثير من مباحثه ومسائله على القانون في تأليفه وتوليفه، وما يقتضيه من تنويع الأسولة والأجوبة.

وقصده بالقانون هنا: هو ما ارتضاه من طريقة تناول الاسم أو الصفة، وما يتعلَّق بذلك من تتبع موارده في القرآن الكريم، وفي حديث رسول الله ﷺ، ومعانيه في اللغة، ثم بيان ما يتعلق بالتوحيد، وما يتعلق بالأحكام، وما يتعلق بالتذكير، وإنما كانت هذه الإحالة في أواخر الكتاب دون أوائله؛ حتى لا يخرج بهذا «السراج» عن رسم الاختصار.

ومن ذلك ما قاله في اسم «المُزَكِّي»: «ولولا التَّطْوِيلُ لتتبَّعناها لكم على نَظْمِ القرآن آيَةً آيَةً، كما فعلنا في الصَّلاة، لكن ذلك الدُّسْتُورَ الذي قدَّمناه في الصَّلاة اجعلُوه في الزَّكاة بأفهامكم، وبما رَتَّبْنَا في قانون التأويل»[١].

العاشر: تنويع الفصول

جرى ابنُ العربي في تأليفه على التنويع والتفنن في سياقته لمباحث الكتاب، وفي تناوله لمسائله، فأكثر من التفريع، وأوغل في التقسيم، كل ذلك ليخلص إلى ما رسمه من متعلقات «السراج» ومتمماته.

الحادي عشر: الاستطراد

وإن كان لم يُوغِلْ فيه، ولكنه ظاهر في تضاعيف «السراج»، وهو مسلك كان معروفًا في زمان ابن العربي، منظورًا إليه بالاستحسان، غير أنه لم يُكْثِرْ منه، ولم يُعَوِّلْ عليه؛ لأن كتابه هذا قد أداره على الاختصار، دون الإطالة أو الإملال.

الثاني عشر: الحكايات والأشعار

ورأى أن يُوَشِّيَ كتابه هذا بالحكايات والأشعار، لما لها من وَقْعٍ في النفوس، وربما ختم بها الاسم أو الصفة، وربَّما أورد من شعره ما يُظهر فيه حسرته وتوجعه؛ من حَسَدِ حاسديه، وشناءة شانئيه.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٣٣٥).

تبصرة:

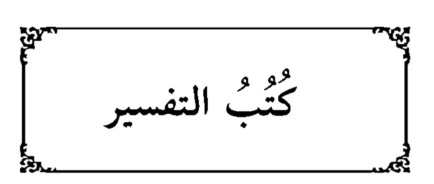
هذا ما ظهر لي في نَظْمِ هذا الكتاب، وما ذكرته قليل من كثير، ولعل أنظار الأَحْبَارِ تتجه إليه؛ لتستنبط منه قانون النظم وعيَّار التأليف، والله أعلم.

مصادر «سراج المريدين»

سلك الإمام ابنُ العربي في هذا الكتاب طريقًا لم يسلكه في سائر كتبه، فذكر في آخره بعض مصادره وموارده، فبعد أن ذكر الكُتُبَ التي لم يسبقه أحدٌ إلى إدخالها إلى الأندلس ذَكَرَ ما جرَّده منها في كُتُبِه، ومنها: «سراج المريدين»[1]، وذَكَرَ غيرها ممَّا تقدَّم تأليفه لها، وفي هذا الفصل أذكر مصادره التي عوَّل عليها، وأذكر أنواعها وأمثالها، وفي كل نوع أذكر ما يُشاكله أو يلائمه، وهكذا، إلى أن أنتهي من مقصودي وأُوَفِّي بمطلوبي.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٤١٠).



كُتُبُ التفسير

ولمَّا كان هذا «السراج» مندرجًا ضمن كُتُبِ علوم القرآن، كان الاعتمادُ على كُتُبِ التفسير أمرًا بدهيًّا، لهذا عوَّل ابنُ العربي على نخبها، وبعضها ممَّا سبق له ذِكْرُه في كتبه الأخرى، خصوصًا «قانون التأويل»، فاقتضى النظر البداءة بهذه الكُتُبِ لتعلقها بهذا الفن، ولأنها من أوَّل ما يُنظر فيه عند قصد التفهم لكلام الله تعالى، والتدبر لمعانيه، ونُرَتِّبُها على حسب أهميتها ووُرُودِها في هذا الكتاب، فما أكثر ابنُ العربي من الإفادة منه كان مُقَدَّمًا على غيره، وإن كان متأخر الزمان والرتبة.

الأوَّل: اللطائف والإشارات لأبي القاسم القُشَيري تـ ٤٦٥هـ

وهو من الكتب التي جلبها معه القاضي أبو بكر من رحلته المشرقية، وذَكَرَ أنه لم يتقدَّمه أحد من رحَّالي المغرب إلى جَلْبِه، ويرويه ابنُ العربي عن شيخين من شيوخه:

أحدهما: أبو الفضائل بن طوق البغدادي[١].

ثانيهما: أبو سعد الزنجاني[٢].

قال القاضي أبو بكر: «ومن عِلْمِ الباطن أن تستدل من مدلول اللفظ على نظير المعنى، وهذا بابٌ جرى في كُتُبِ التفسير كثيرًا، وأحسن ما أُلِّفَ

---

(١) سراج المريدين: (٢/٤١٩).

(٢) سراج المريدين: (٢/١٤٥).

فيه كتاب «اللطائف والإشارات» للقُشَيري ﷺ، وإن فيه لتَكَلُّفًا؛ أوقعه فيه ما سلكه من مقاصد الصوفية»[١].

وأَكْثَرَ منه ابنُ العربي في هذا «السراج»، ونَهَجَ بنهجه، وسار بسيره، واحتوى على لُبِّه، وغَالِبُ الآيات التي فسَّرها كان فيها كتاب «اللطائف» مصدره، وأساسه ومورده، فمرَّة يصرح، ومرَّة يكني، ومرَّة يليح، وأخرى يَذْكُرُه فيُريح، وهو مع هذا يُظهر ما نقده عليه، ممَّا سبق له ذِكْرُه في «قانونه» و«أنواره».

ولم يكن نَظَرُه إلى نُكَتِ وإشارات أبي القاسم لوحدها، بل كان قصده الإفادة من المستفاد المروي عن مشيخة الصوفية، فما سلَّمه منها عوَّل عليه، واستظهر به، وما ظهر له خَلَلُه نحَّاه جانبًا، ونقده راغبًا، مُعَوِّلًا على القانون الذي سطَّره في كتبه؛ من النظر في الآيِ والأحاديث واللسان، ولمن رام تتبع نَقَدَاتِ ابن العربي لأبي القاسم القُشَيري فله أن يطالع فهرس النقد والتنقيد في السِّفْرِ الأخير من هذا الكتاب.

الثاني: جامع البيان عن تفسير القرآن لابن جرير الطبري تـ ٣١٠هـ

وهو في المرتبة الثانية من الإفادة، وأكثر ما يعوِّل عليه في نقل مذاهب الصحابة والتابعين في تفسير الآي، والطبري عنده في مقام أمين، وفي منزلة شريفة، قال القاضي ابنُ العربي - في علم التفسير -: «ما أعلم من حصَّله بعد الصحابة والتابعين إلَّا محمد بن جرير الطبري»[٢].

---

(١) قانون التأويل: (ص٢٠٧).

(٢) سراج المريدين: (٤/٤٣١)، والقبس: (٣/١٠٤٧).

ومع هذه التكرمة لم يُخْلِ ابنُ العربي هذا «السراج» من نَقْدٍ للإمام الطبري، فنقده في بعض ما ذهب إليه، كما نصره في بعض ما عوَّل عليه.

الثالث: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي تـ ٤٢٧هـ

وهو من الكتب التي طالعها ابنُ العربي في بيت المقدس[١]، واختصره أبو بكر الفِهْرِي، وسمعه منه ابن العربي بمهد عيسى عليه السَّلام ببيت المقدس، في رمضان من عام ٤٨٧هـ[٢].

وأكثر ما اعتمده من هذا الكتاب أقوال الصوفية وإشاراتها، وأحيانًا كان إذا نقل لا يغادر منه حرفًا، ولا يُغْفِلُ منه معنًى، وربما نقده، ونادرًا ما يفعل.

الرابع: النُّكَتُ في تفسير القرآن للماوردي تـ ٤٥٠هـ

ذكره ابنُ العربي في «القانون»[٣]، وأفاد منه في هذا «السراج» في مواضع قليلة، ذكرناها في تعليقاتنا، ولم أقف على ما يفيد روايته لهذا الكتاب.

الخامس: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القَيْسِي تـ ٤٣٧هـ

واسمه: «الهداية إلى بلوغ النهاية في عِلْم معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه»[٤]، وأفاد منه في مواضع كثيرة، في ذِكْرِه للأقوال والوجوه،

---

(١) قانون التأويل: (ص١١٨).

(٢) فهرس ابن خير: (ص٩٢).

(٣) قانون التأويل: (ص١١٨).

(٤) فهرس ابن خير: (ص٧٤).

وإن كان أكثر تلك الوجوه مجتلب من «جامع البيان» للطبري، ولكنْ لمَّا رأيتُ بعض نقولاته مرتبة على ترتيب «الهداية» تَرَجَّحَ عندي أن يكون اعتمده، ويجوز غيره.

السَّادس: معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج تـ ٣١١هـ

وهو من مرويات ابن العربي، سمعه من أبي الحسن البزَّاز البغدادي[١]، وأفاد منه في مواضع قليلة، ولم يُعَيِّنْه كعادته.

السَّابع: تفسير القرآن لعبد الرزَّاق الصنعاني تـ ٢١١هـ

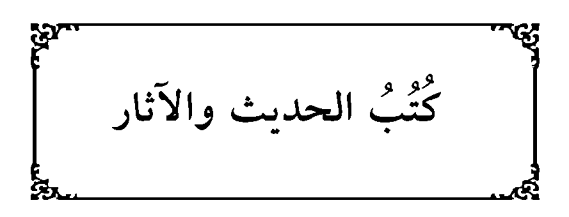
وذَكَرَه في مواضع ثلاث، ناصًّا على اسْمِه، ذاكرًا لِرَسْمِه[٢]، ولم أقف على إسناده إليه، وإن كان يجوز أن يكون قد رواه عن أبي محمد بن فُضَيل الدمشقي؛ لأنه قد سمع منه «المصنف» و«الجامع» لعبد الرزَّاق، والله أعلم.

الثامن: تفسيرُ ابن أبي زَمَنِين تـ ٣٩٩هـ

أفاد منه في موضع واحد[٣]، ونَقَدَه في قوله، ولم يسمه كعادته مع من ينقده.

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٩٨).
(٢) سراج المريدين: (٢/٣٣٨).
(٣) سراج المريدين: (٢/٢١٧).



كُتُبُ الحديث والآثار

وعوَّل في الأحاديث الصحيحة على «الموطأ»، و«الصحيحين»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«السنن الكبرى» للنسائي، وأذكر معها كتب الآثار، وفيها بعض ما لم يصل إلينا.

التاسع: كتاب الموطَّأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه

والرواية التي اعتمدها هي رواية يحيى بن يحيى المصمودي تـ ٢٣٤هـ[1]، ومرَّة رواية ابن القاسم، وقد ذكرنا ذلك في موضعه من تعليقاتنا، وقد يسمي «الموطأ» بصَحِيحِ الصَّحِيح، ويُؤْثِرُ لفظ الإمام مالك على غيره من الألفاظ المخرجة في الصحاح الأخرى، وكان عند الإمام ابن القصَّار الفاسي أصلٌ من رواية يحيى بن يحيى عليه خط ابن العربي[2].

العاشر: الجامع الصحيح المسند المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي تـ ٢٥٦هـ

أحيانًا يعتمد رواية أبي ذَرٍّ الهَرَوِي، وأحيانًا «رواية أبي زيد المَرْوَزِي»[3]، وروى عنه ابن عُبَيد الله الحَجْري «الرواية الكُشَانية»[1]، وفي

---

(١) ترتيب المسالك: (١/٣٣٢).

(٢) مرآة المحاسن: (ص٣١٢).

(٣) سراج المريدين: (١/١٠٥).

إفادته منه كان ربما أتى على بابٍ من أبوابه أو كتابٍ من كتبه، كما هو الشأن في كتاب الإيمان، والتمني، والأدب، وغيرها.

الحادي عشر: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العَدْلِ عن العَدْلِ عن رسول الله ﷺ لأبي الحُسَين مسلم بن الحجَّاج القُشَيري تـ ٢٦١هـ

والروايةُ التي استند إليها في هذا الكتاب هي «رواية الجُلُودِي»[٢]، يرويها عن ابن طَرخان التُّرْكِي[٣]، وأبي عبد الله الطَّبَرِي[٤]، ويصنع مثل صنيعه مع «صحيح البخاري»، في الإفادة والتخريج، وربما ذكر إسناده إليه وطريقة سماعه[٥].

الثاني عشر: الجامعُ الكَبِيرُ في السُّنَنِ المُسْنَدَةِ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ التِّرْمِذِي تـ ٢٧٩هـ

يرويه ابنُ العربي من طريقين؛ ابن محبوب، والمروزي، قال ابنُ العربي: «وعُذْرًا إليكم؛ فإنَّا ربَّما أحلنا على الترمذي فنظرتموه في النسخة المحبوبية فلم تجدوه، فانظروه في النسخة المروزية؛ فهي أكمل، فقد رويناهما معًا»[٦].

---

(١) فهرس الحَجْري: (ص١٢٠).

(٢) سراج المريدين: (١/١٠٥).

(٣) فهرس ابن خير: (ص١٣٥).

(٤) فهرس الحَجْري: (ص١٣٨)، وفهرس ابن خير: (ص١٣٥).

(٥) سراج المريدين: (١/١٠٥).

(٦) سراج المريدين: (١/٢٤٧).

أَمَّا رواية ابن محبوب فسمعها ابنُ العربي من ابن الطُّيُورِي وأبي طاهر البغدادي[١]، وهذه الرواية ما تزال موجودة في خزانة فيض الله أفندي بإستانبول، من رواية ابن حَسْنون.

وأما رواية المروزي فسمعها ابنُ العربي من خاله أبي القاسم الهَوْزَني[٢].

ويسلك في «الجامع الكبير» ما سلكه في سابِقِيه، فلربَّما أتى على كتاب من كتبه؛ وجاء به على الوجه، كما هو الشأن في أبواب الزهد، ويعتمد تحسين الترمذي وتصحيحه، وربَّما خالفه، ويلهج بنكته، ويُعَرِّجُ - أحيانًا - على نَقْدِ رجاله، وفي مرَّات أخرى ربما يختار لفظه على لفظ الصحيح.

الثالث عشر: السُّنَنُ المُسْنَدَةُ لأبي داود سُلَيمان بن الأشعث السِّجِسْتَانِي تـ ٢٧٥هـ

وله روايات؛

رواية اللؤلؤي: سمعها من أبي بكر الفِهْرِي[٣] وأبي الحسن العبدري، وأصلُ ابن العربي من هذه الرواية كتبه ببيت المقدس، وعليه كان سماعُه من شيخه الفِهْرِيِّ والعَبْدَرِي، ووقف على هذا الأصل ابن رُشَيد السبتي[٤].

ورواية ابن داسة: سمعها من ابن عمَّار الميُّورقي[٥].

---

(١) فهرس ابن خير: (١٥٦).
(٢) فهرس ابن خير: (ص١٥٩).
(٣) العارضة: (٣/١٤٧).
(٤) ملء العيبة: (٥/٢٤١).
(٥) العارضة: (٣/١٤٨).

ورواية النجَّاد: يرويها ابنُ العربي عن ابن أيوب البزَّاز إجازةً[١].

ويأتي في المرتبة الخامسة في الاعتناء والإفادة، إلَّا ما تفرَّد بسياقته أبو داود، فحينها يُقَدِّمُ لفظه، وهو عنده من جملة الكتب التي ينبغي على الفقيه والمتفقه أن يعتمدها.

الرابع عشر: السُّنَنُ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب النَّسَائِي تـ ٣٠٣هـ

وهو «السنن الكبرى»، ورواياته كثيرة جدًّا، منها: «رواية ابن حَيُّويَة النيسابوري»، سمعها ابنُ العربي من ابن الطُّيوري[٢]، فإن أحال على «السنن» ذَكَرَها بالاسم وعيَّنها.

الخامس عشر: السُّنَنُ لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارُقُطْنِي تـ ٣٨٥هـ

وهي أقل «السُّنَنِ» إحالةً عليها، وأفاد منها في مواضع ذَكَرَها وصرَّح بها، يرويها ابنُ العربي عن ابن الطُّيُوري[٣].

السَّادس عشر: المُصَنَّفُ لعبد الرزَّاق بن همَّام الصنعاني تـ ٢١١هـ

وأفاد منه في مواضع ذَكَرَها؛ في خطبة الكتاب، وساق إسناده إليه، يرويه عن أبي محمد عبد الله بن عبد الرزَّاق بن فُضَيل الدمشقي[٤].

---

(١) العارضة: (١٤٧/٣).

(٢) فهرس الحَجْرِي: (ص١٥٨).

(٣) فهرس الحَجْرِي: (ص١٦١).

(٤) سراج المريدين: (٨/١).

السَّابع عشر: المُصَنَّفُ لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شَيْبَةَ تـ ٢٣٥هـ

وأفاد منه في مواضع قلائل، ولم أظفر بإسناده إليه.

الثامن عشر: المُسْنَدُ للحارث بن أبي أسامة تـ ٢٨٢هـ

أفاد منه في مواضع قلائل، وساق إسناده إليه، يرويه ابنُ العربي عن أبي المطهَّر الأصفهاني[١]، ويرويه عن ابن العربي أبو القاسم السُّهَيْلي[٢].

التاسع عشر: المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تـ ٣٦٠هـ

يرويه ابنُ العربي عن ابن أبي الجِنِّ الدمشقي، وأفاد منه في مواضع ليست بالكثيرة، وساق إسناده إليه[٣].

المُوَفِّي عشرين: المُسْتَخْرَجُ على صحيح البخاري للبَرْقَانِي تـ ٤٢٥هـ

ذكره في موضع واحد، وسمَّى كتابه «الصحيح»[٤].

---

(١) سراج المريدين: (١/١٩٥).

(٢) الروض الأنف: (٣/١٣).

(٣) سراج المريدين: (٤/٧٣-٧٤).

(٤) سراج المريدين: (٣/٣٩٨).

الحادي والعشرون: السُّنَنُ لسعيد بن منصور تـ ٢٢٧هـ

وخرَّج منها حديثًا واحدًا، وذكر إسناده إليها، سمعها من أبي المعالي ثابت بن بُندار[١].

الثاني والعشرون: الزهد للإمام أحمد بن حنبل الشيباني تـ ٢٤١هـ

قال ابنُ العربي: «وإذا لم يكن لكم بُدٌّ من قراءة «كتب الزهد» فلا تشتغلوا منها إلَّا بثلاثة؛ «كتاب ابن المبارك»، و«ابن حنبل»، و«هنَّاد بن السَّرِيِّ»، فهي أمثلها، وهم أَجَلُّ الزُّهَّادِ، وأعلمُهم، وأكثرُهم حَوْطَةً على المسلمين، وأبصرُهم بما يَرْوُون»[٢].

وعوَّل ابنُ العربي على كتاب الإمام أحمد في أخبار الزهاد من الصحابة والتابعين، وخرَّج منه - مع النص على ذلك - كثيرًا من الأحاديث في عِيشَةِ النبي ﷺ؛ في أحواله وطعامه وشرابه ولباسه.

وكتابُ «الزهد» يرويه ابنُ العربي عن ابن الطُّيوري، وساق إسناده إليه في هذا «السراج»[٣]، كما ساق إسناده إليه في «العارضة»[٤].

---

(١) سراج المريدين: (١/١٦٧).

(٢) سراج المريدين: (٢/٥٠).

(٣) سراج المريدين: (٢/٢٥٧).

(٤) العارضة: (٤/١٨٥).

الثالث والعشرون: الزُّهْدُ لعبد الله بن المبارك المَرْوَزِي تـ ١٨١هـ

يرويه ابن العربي عن ابن الطُّيُوري، وأفاد منه في مواضع قلائل، وساق إسناده إليه[١].

الرابع والعشرون: الزُّهْدُ لهنَّاد بن السَّرِيِّ تـ ٢٤٣هـ

يرويه ابن العربي عن ابن الطُّيُوري[٢].

الخامس والعشرون: معيشة النبي وأصحابه وتخليهم عن الدنيا لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي تـ ٤٣٤هـ

يرويه ابنُ العربي عن ابن يوسف البغدادي، أفاد منه في موضع واحد، وساق إسناده إليه[٣].

السَّادس والعشرون: المصنف الكبير المخرَّج على صحيحي البخاري ومسلم لأبي ذَرٍّ الهروي تـ ٤٣٤هـ

وأفاد منه في موضع واحد، عند ذكره لحديث: «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء»، وقد ذكر ابنُ العربي مصدره في هذه الرواية في موضع آخر من كُتُبِه، قال رضي الله عنه: «قال البخاري: نا محمد بن بشَّار نا محمد بن جعفر عن شعبة قال: وكان في كتاب محمد بن جعفر بياض بعد قوله:

---

(١) سراج المريدين: (٤/ ٢٠).

(٢) فهرس ابن خير: (ص٣٤١).

(٣) سراج المريدين: (٣/٨٣).

أَبِي[١]، وقد بيَّنه أبو ذَرٍّ[٢] في جَمْعِ الصحيحين عن شعبة بالسند الصحيح، فقال: إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»[٣].

وكتابُ أبي ذَرٍّ الهروي الذي ذكره هو «المصنف الكبير المخرج على صحيحي البخاري ومسلم»[٤]، ولعله من مرويات ابن العربي، ولولا ذلك لما ذكره، وغالب الظن أن يكون ممَّا سمعه ابن عُبَيد الله الحَجْرِي منه[٥].

السَّابع والعشرون: أخلاقُ رسول الله ﷺ لأبي الشيخ بن حيَّان تـ ٣٦٩هـ

يرويه ابنُ العربي عن أبي بكر الفِهْرِي[٦]، وأفاد منه في القسم الأوَّل من الكتاب.

الثامن والعشرون: حديثُ مصعب الزُّبَيْرِي لأبي القاسم البَغَوِي تـ ٣١٧هـ

يرويه ابنُ العربي عن أبي محمد عبد الله بن عبد الرزاق بن فُضَيل الدمشقي، وأفاد منه في موضع واحد[٧]، وساق إسناده إليه.

---

(١) في المنشور من الأحكام (١٤٣٨/٣): إلى، وهو تصحيف.
(٢) في المنشور من الأحكام (١٤٣٨/٣): داود، وهو تصحيف.
(٣) أحكام القرآن: (١٤٣٨/٣).
(٤) فهرس الحَجْرِي: (ص١٦٤).
(٥) فهرس الحَجْرِي: (ص١٦٤).
(٦) فهرس ابن خير: (ص٣٤١).
(٧) سراج المريدين: (٥٧/١).

التاسع والعشرون: الطُّهُورُ لأبي عُبَيد القاسم بن سلَّام تـ ٢٢٤هـ

أفاد منه في موضع واحد[١].

المُوَفِّي ثلاثين: بِرُّ الوالدين لأبي محمد الحسن بن محمد الخلَّال تـ ٤٣٦هـ

ذكره في موضع واحد[٢]، يرويه عن ابن الطيوري[٣].

الحادي والثلاثون: الرواة عن مالك للخطيب البغدادي تـ ٤٦٣هـ

أفاد منه في موضع واحد، يرويه عن أبي محمَّد السرَّاج[٤]، وهو من جملة الكتب التي رجعها بها من رحلته، ولا نعرف عن وجوده - في زماننا - شيئًا، وطبع مختصره؛ محتويًا على أسماء من روى عن مالك، من غير ذِكْرٍ لأحاديثهم.

الثاني والثلاثون: الأحاديث المسلسلات لإسماعيل الأصفهاني تـ ٥٣٥هـ

سمعه منه، وأفاد منه في اسم «المخلص»[٥]، والكتاب في ورقات، منه نسخ خطية.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٣٤٤).

(٢) سراج المريدين: (٤/٦٨).

(٣) فهرس ابن خير: (ص٣٤٤).

(٤) فهرس ابن خير: (ص٢٣٠).

(٥) سراج المريدين: (٢/١٥٠).

الثالث والثلاثون: المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم النيسابوري تـ ٤٠٥هـ

أفاد منه في موضع واحد[١].

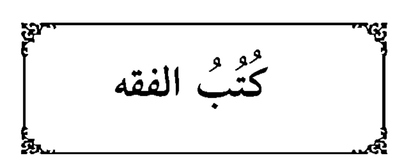
الرابع والثلاثون: كتاب العقل لداود بن المحبَّر تـ ٢٠٦هـ

ذَكَرَهُ في موضع واحد، يرويه عن أبي المطهَّر الأصفهاني[٢].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٨٧).

(٢) سراج المريدين: (٢/٤٣-٤٤).



كُتُبُ الفقه

وأغلبُ معتمده منها على «كُتُبِ المالكية»، ويستند فيها إلى مصادرها وأصولها، ونذكرها رغم قلتها، ونذكر كمية المستفاد منها وعدَّتها.

الخامس والثلاثون: المُدَوَّنَةُ رواية سحنون بن سعيد التَّنُوخِي تـ ٢٤٠هـ

وأفاد منها في مواضع قلائل.

السَّادس والثلاثون: العُتْبِيَةُ جمع محمد العُتْبِي تـ ٢٥٥هـ

أفاد منها في موضعين أو ثلاثة.

السَّابع والثلاثون: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني تـ ٣٨٦هـ

نَقَلَ منها لينقدها، في موضعين اثنين.

الثامن والثلاثون: النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني تـ ٣٨٦هـ

أفاد منه في موضعين أو ثلاث، من غير ذِكْرِ لاسمه.

التاسع والثلاثون: الاستذكار لابن عبد البر تـ ٤٦٣هـ

أفاد منه في مواضع عديدة، من غير أن يُسَمِّيَه، ونقده في إحداها نقدًا شديدًا[١].

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٥٩).

المُوَفِّي أربعين: المقدمات الممهدات لأبي الوليد محمد بن رشد تـ ٥٢٠هـ

نَقَلَ منه لينقده، وعمَّى عن اسمه، ولم يذكره بصفته، ونقده نقدًا شديدًا[١].

الحادي والأربعون: كتاب الأُمِّ للإمام محمد بن إدريس الشَّافعي تـ ٢٠٤هـ

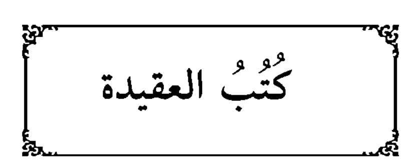
نقل منه في موضع واحد[٢]، وإنَّما فعل ذلك ليَنْقُدَ قولَه.

الثاني والأربعون: الأساليب لعبد الملك بن يوسف الجُوَيني تـ ٤٧٨هـ

أفاد منه في موضع واحد[٣].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٤٥).
(٢) سراج المريدين: (١/١٧٤).
(٣) سراج المريدين: (٢/٢٤٤).



كُتُبُ العقيدة

ولم يُفِدْ إلَّا من بعضها، في مسائل تطرَّق لها، عند ذِكْرِ مقالات بعض الأشعريين، وغيرها يُحِيلُ على كُتُبِه الاعتقادية، ككتاب «المتوسط في الاعتقاد»، و«الأمد الأقصى»، و«شرح المشكلين».

الثالث والأربعون: رسالة في الإيمان للإمام أبي الحسن الأشعري تـ ٣٢٤هـ

في موضع واحد[١].

الرابع والأربعون: كتاب الإنسان لأبي بكر الباقلاني تـ ٤٠٣هـ

ذكره في موضع واحد[٢].

الخامس والأربعون: مقالات أبي الحسن لأبي بكر بن فُورَكَ تـ ٤٠٦هـ

في موضع واحد[٣].

---

(١) سراج المريدين: (٢/١٦).

(٢) سراج المريدين: (٢/١٤).

(٣) سراج المريدين: (٢/١٦).

السَّادس والأربعون: الأوسط في الاعتقاد لأبي المظفر الإسفراييني تـ ٤٧١هـ

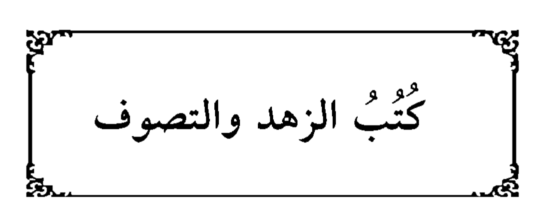
في موضعين، ويرويه عن أبي سعد الزنجاني[١].

السَّابع والأربعون: التسديد شرح التمهيد لعبد الجليل القروي - كان حيًّا عام ٤٧٨هـ -

أفاد منه في موضع واحد، عند المفاضلة بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما.

---

(١) قانون التأويل: (ص٣٧٧).



واعتمد منها الكُتُبَ التي رواها عن مشيخته، ولم ير أن يُفيد من كُتُبِ متزهدة الأندلس، وهي قليلة بجوار ما عوَّل عليه من كُتُبِ الفنون الأخرى.

الثامن والأربعون: الرسالة إلى الصوفية بأُفُقِ الإسلام لأبي القاسم القُشَيري تـ ٤٦٥هـ

ويرويها ابنُ العربي عن أبي الفضائل بن طَوْقٍ البغدادي[١]، وأفاد منها: الحكايات، والأشعار، واللطائف، وأقوال الزهاد.

التاسع والأربعون: الإحياءُ لعلوم الدين لأبي حامد الطُّوسِي تـ ٥٠٥هـ

سمعه ابنُ العربي من مؤلفه[٢]، وأفاد منه الحكايات وأقوال الزهاد والصوفية، ونَقَدَهُ في مواضع كثيرة منه، وأحيانًا يميل إلى ما قرَّره أبو حامد في كتابه ذاك.

وابنُ العربي ممَّن أدركته فتنة «الإحياء»، بعد ما صدر الأمرُ بمنع تداوله وإحراق نُسَخِه، وكانت عند ابن العربي منه نسخة، لعله عارضها

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٣٧٠).

(٢) العواصم: (ص).

بأصل شيخه الإمام أبي حامد، فطُولِبَ بها، وأُمِرَ بإتلافها، وكاد يدركه من ذلك ما جرت العادةُ بمثله، ولكن الله سلَّم[١].

ومع ذلك سمع الناسُ منه «الإحياء»، وحملوه عنه، منهم: أبو عبد الله النُّمَيري[٢]، وابن عُبَيد الله الحَجْرِي[٣]، وكان اتصال هذا به بعد عام ٥٣٠هـ، وهو يومئذ في قرطبة.

وممَّن سمعه منه - أيضًا - أبو محمد عبد الحق العبْدري، وأبو محمد الجُمَحِي، وأبو بكر الأزْدي، وابن حَكَمٍ، ومحمد بن إبراهيم الأنصاري، وابن عبد الودود، ومحمد بن جعفر، وغيرهم ممَّن ذكرهم أبو القاسم الملَّاحي[٤].

المُوَفِّي خمسين: قُوتُ القلوب لأبي طالب المكي تـ ٣٨٦هـ

وهو أصل «الإحياء»؛ في الحكايات، والأشعار، والأقوال، واللطائف، وربَّما نقل منه ابنُ العربي، وربَّما نقده، والنقلُ والنقدُ قليلٌ إذا قُورِنَ بسابقيْه.

الحادي والخمسون: كتاب الرقة والبكاء لابن أبي الدنيا تـ ٢٨١هـ

ذكره في موضع واحد.

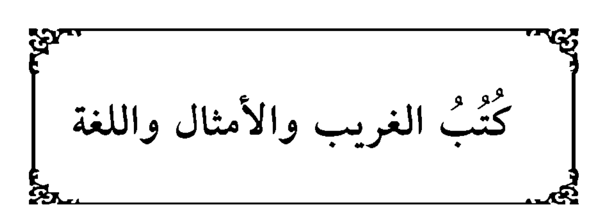
---

(١) ينظر: المدخل لصناعة المنطق لابن طُمْلُوس: (ص١٢)، ونَظْمُ الجُمَانِ لابن القطَّان: (ص٧٢).

(٢) ملء العيبة: (٢/٢٢٩).

(٣) ملء العيبة: (٢/٢٢٩).

(٤) لمحات الأنوار: (٣/١٣٧٦-١٣٧٧).



كُتُبُ الغريب والأمثال واللغة

وعوَّل فيها على أصول هذه الكتب، وهو:

الثاني والخمسون: شرح غريب الحديث لأبي عُبَيد القاسم بن سلَّام تـ ٢٢٤هـ

يرويه ابنُ العربي عن أبي محمد بن السرَّاج وطِراد الزَّيْنَبِي[١]، ونقده ونقد طريقته في مواضع من الكتاب.

الثالث والخمسون: كتاب الغريبين لأبي عُبَيد الهروي تـ ٤٠١هـ

يرويه ابنُ العربي عن ابن طَرخان[٢]، وعوَّل عليه القاضي في كتابه هذا كثيرًا.

الرابع والخمسون: غريب الحديث لأبي سليمان الخطَّابي تـ ٣٨٨هـ

أفاد منه في صدر الكتاب[٣].

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٢٣٦).

(٢) فهرس ابن خير: (ص١٠٣).

(٣) سراج المريدين: (٩/١).

الخامس والخمسون: الأعلامُ في شرح غريب صحيح البخاري للخطَّابي تـ ٣٨٨هـ

يرويه ابنُ العربي عن أبي محمد بن فُضَيل الدمشقي[١]، وأبي بكر الفِهْرِي[٢]، وساق إسناده من طريقهما، واقتصر ابنُ العربي على مواضع قليلة منه.

السَّادس والخمسون: كتاب الأمثال لأبي عُبَيد القاسم بن سلَّام تـ ٢٢٤هـ

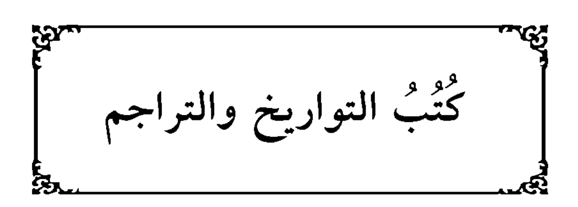
هذا الذي ظهر لي، ويجوز أن يكون اعتماده في الأمثال على «مجلَّة» أبي عُبَيدة، وهو من كُتُبِه التي جاء بها من المشرق، يرويه عن ابن طَرخان التركي[٣].

السَّابع والخمسون: معجم مقاييس اللغة والمجمل لابن فارس تـ ٣٩٥هـ

أفاد منهما في مواضع من الكتاب، ولم يُسَمِّهما كعادته.

---

(١) سراج المريدين: (١/١٩٠).
(٢) سراج المريدين: (١/١٩٠).
(٣) فهرس ابن خير: (ص٤٢٠).



كُتُبُ التواريخ والتراجم

روى ابنُ العربي في علم التاريخ والتراجم جمهرة من الكتب، منها كُتُبٌ لم يسبقه أحد إلى إدخالها إلى المغرب، وتفنَّن في ذلك، وأبدع في روايتها والإفادة منها.

الثامن والخمسون: كتاب التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري تـ ٢٥٦هـ

يرويه ابنُ العربي عن ابن الخشَّاب البغدادي، سمعه منه بإشبيلية عام ٤٨٣هـ، وأفاد منه في موضع واحد من الكتاب[١].

التاسع والخمسون: كتاب الشجرة في أسماء المحدثين للجُوزَجَانِي تـ ٢٥٩هـ

أفاد منه في موضع واحد، وساق إسناده[٢]، يرويه عن هبة الله بن الأَكْفَانِي.

المُوَفِّي سِتِّينَ: معرفة الصحابة لأبي نُعَيم الأصفهاني تـ ٤٣٠هـ

في مواضع من الكتاب، يرويه عن تلميذه أبي المطهَّر الأصفهاني[٣].

---

(١) سراج المريدين: (١/١٠٣-١٠٤).

(٢) سراج المريدين: (٢/٤٨-٥٠).

(٣) سراج المريدين: (٤/٧٧).

الحادي والستون: الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر تـ ٤٦٣هـ

وأفاد منه ترجمة الإمام مالك بن أنس ﷺ، في مواضع من الكتاب.

الثاني والستون: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي تـ ٤٦٣هـ

أفاد منه في مواضع من «السراج»؛ بالسِّفْرِ الأوَّل[١]، والسِّفْرِ الثالث، وفيه ساق إسناده إليه، يرويه عن ابن طَرخان الصوفي[٢].

الثالث والستون: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي تـ ٤٧٦هـ

أفاد منها في موضعين من السِّفْرِ الرابع، وهو من الكتب التي أدخلها ابنُ العربي إلى الأندلس، ولم يسبقه أحد إلى ذلك.

الرابع والستون: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس لمحمد بن فتُّوح الحُمَيدي تـ ٤٨٨هـ

يرويه ابنُ العربي عن أبي بكر محمد بن طرخان التركي؛ سماعه من ابن فتُّوح، وهو أوَّل من أدخله إلى الأندلس، ورواه الناس عنه بها؛

منهم: ابن بسَّام الشَّنْتَرِينِي، وأفاد منه في «الذخيرة»[٣]؛

---

(١) سراج المريدين: (٦١/١).

(٢) سراج المريدين: (٢٨٦/٣).

(٣) الذخيرة: (١٧٢/١/١).

ومنهم: ابن خيْر الإشبيلي[١].

وتفنَّن القاضي أبو بكر في سياقته لإسناده إلى هذا الكتاب، فمرَّة يسمي الحُمَيدي باسمه، وثانية ينسبه إلى جَدِّه، وثالثة إلى زُهْدِه، ورابعة إلى تصوفه، وأخرى إلى مَحَلَّتِه التي كان نازلًا بها، فهو: الرُّصَافِيُّ، والصُّوفِيُّ، وكذلك فَعَلَ مع شيخه وكَنِيِّه وسَمِيِّه ابن طَرخان.

الخامس والستون: محنة الشافعي لإسماعيل بن الحباب الحميْري

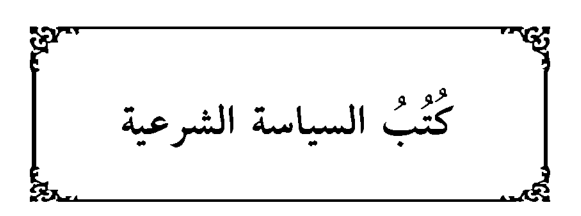
أفاد منه في موضع واحد، وساق إسناده إليه[٢]، يرويه عن ابن الطُّيُورِي وابن الأَكْفاني[٣]، ووقع في إسناده في «فهرس ابن خير» تصحيفٌ كثير، نبَّهنا على ذلك في موضعه.

---

(١) فهرس ابن خير: (ص٢٨١).

(٢) سراج المريدين: (٣/٥٦).

(٣) فهرس ابن خير: (ص٣٧٥).



واتَّجه نظره فيها إلى كتابين، هما:

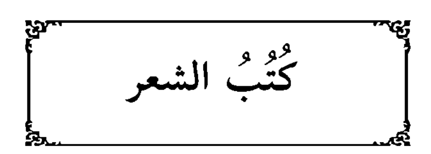
السَّادس والستون: سراجُ الملوك لأبي بكر الطُّرْطُوشِي تـ ٥٢٠هـ

يرويه ابنُ العربي عن مؤلفه[١]، أفاد منه في مواضع كثيرة؛ من الشعر جملة، ومن الحكايات.

السَّابع والستون: أدب الدنيا والدين للماوردي تـ ٤٥٠هـ

في موضعين.

(١) سراج المريدين: (٤/٣٥٨).

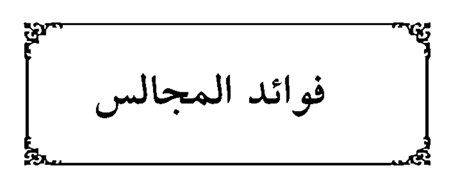


كُتُبُ الشعر

وهي كثيرة، وذكر ابنُ العربي إفادته من كثير من الأشعار في كتبه التي صنَّفها، وذَكَرَ منها هذا «السراج»، منها:

وهو الثامن والستون: «القصيدة الرائية» لابن الجَزِيرِي

رواها ابنُ العربي عن والده الفقيه الوزير أبي محمد.



فوائد المجالس

وهي خمسة مجالس:

الأوَّل: مجلسُ أبي محمد بن فُضَيل الدمشقي

وسمَّاه في هذا «السراج» بفوائد ابن فُضَيل[١].

الثاني: مجلسُ أبي الفضائل بن طَوْقٍ

وهي مجالسه في التفسير والتذكير ببغداد، وأكثر ما ذكره في مجالسه هذه مجتلب من «اللطائف والإشارات» للقُشَيري[٢].

الثالث: مجلسُ أبي سعد الزنجاني

وأكثر فوائده من «الرسالة» و«اللطائف» للقُشَيري، وكانت تلك المجالس ببيت المقدس، وسمَّاها «الفوائد المقدسية»[٣].

الرابع: مجلسُ القاضي النَّسَوِي

وأكثر فوائده من «اللطائف والإشارات»، وحَضَرَ مجلسه بمَهْدِ عيسى عليه السَّلام ببيت المقدس - طهَّره الله -.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٢٨١).

(٢) سراج المريدين: (٢/٣٠٨).

(٣) سراج المريدين: (٢/٢٧٤).

الخامس: مجلسُ أبي منصور الشِّيرَازِي

حضر مجلسه في بغداد، في نهر المُعَلَّى، حيث دَسْتُ الخلافة والحُكْمِ.

فوائد المذاكرة

وأكثر ما أفاده من هذا اللون كان من رجلين، وربما كتبَا له ما سألهما عنه:

الأوَّل: أبو بكر الفِهْرِي.

الثاني: أبو حامد الطُّوسِي.

كُتُبٌ ذكرها ولم يُفِدْ منها

وهي ثلاثة كتب، أشار إليها في موضع واحد[١]، وهي:

الأوَّل: كتابُ «تنبيه الغافلين» لأبي الليث السمرقندي تـ ٣٧٥هـ.

والثاني: كتاب «سُبُل الخيرات» لابن نَجَاحٍ تـ ٤٢٢هـ.

والثالث: كتاب «المصباح والداعي إلى الفلاح» لإبراهيم بن نصر المقدسي تـ ٤٩٠هـ، سمعه منه ابن العربي قُبَيل وفاته عام ٤٨٩هـ.

---

(١) سراج المريدين: (٢/٣١٩).



حَمَلَةُ «السِّرَاجِ» ونَقَلَتُه ونَسَخَتُه وكَتَبَتُه

توطئة:

سمع «سراج المريدين» من مؤلفه الإمام الحافظ عالَم لا يحصى، وكثرة لا تستقصى، وقد اجتمع حول الإمام جِلَّةُ أهل العلم بالأندلس؛ من حَمَلَتِه ونَقَلَتِه، ومن رُوَاتِه ووُعَاتِه، فيهم أمثال الإمام أبي القاسم السُّهَيلي، وابن مَضاء، وابن عُبَيد الله، وابن حُبَيش، وابن بُونُهْ، والأَشِيري، وغيرهم كثير.

ونذكر هنا من وقفنا على ذِكْرِه في الأسانيد إلى الكتاب، وهم جمَّاء غفير، نُقَيِّدُهُمْ في هذا الموضع من غير إطالة في ذلك، وما توهَّمنا روايته ألحقناه بهم مع ذِكْرِنا لِعِلَّةِ ذلك وسببه.

حَمَلَةُ «السِّرَاجِ» ونَقَلَتُه:

الأوَّل: أبو محمد عبد الله بن أبي بكر ابن العربي[1] تـ ٥٤١هـ

الفقيه المحدث الجليل؛ هو أحد أولاد الإمام ابن العربي، ومن أنبههم وأجلهم، عُنِي بالسَّماع والرواية، وكان له اتصالٌ بصدور علماء الأندلس، قُتِلَ خطأً يوم دخول الموحدين على إشبيلية.

وورد ذِكْرُ وَلَدِ ابن العربي في آخر ورقة من نسخة دار الكتب المصرية من «السراج»، وليس فيها تعيين له ولا لاسمه، وإنما ذكرتُ أبا محمد هذا لما عرف عنه من الاعتناء والاحتفاء بهذا الشأن، من غير قطع ولا جزم به.

---

(١) ترجمته في: التكملة: (٢/٢٥٩).

جاء في آخرة ورقة من تلك النسخة: «بلغتْ قراءةً وعرضًا على أَبِي ﵁، وهو يمسك أصله الذي بخطه عليَّ حين قراءتي، فتَمَّ بحمد الله ظُهْرَ يوم الثلاثاء السَّابع والعشرين من رجب من سنة سبع وثلاثين وخمس مائة، والحمد لله وحده».

وتلك النسخة منتسخة من أصل أبي محمد عام ٦١٧هـ، ويأتي مزيدُ بيان لها في فصل وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

الثاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد ابن حُبَيش[١] تـ ٥٨٤هـ

ولجلالة هذا الرجل عند ابن العربي ومنزلته كان يُقَدِّمُه ليقرأ بين يديه في مجالس السَّماع، ولازمه ثلاث سنين؛ أيَّام مقامه بقرطبة، من منتصف عام ٥٣٠هـ إلى ٥٣٣هـ، وكتب له رسالة غاية في التقدير والتعظيم[٢]، وروى عنه «القبس»[٣]، و«نُكَتَ المحصول»[٤]، و«المصافحة»[٥]، و«رسالته»[٦] المشار إليها.

(١) ترجمته في: التكملة لابن الأبَّار: (٣/٣٤-٣٦)، والتكملة للمنذري: (١/٧٩-٨١).

(٢) ملء العيبة: (٢/٢٥٨-٢٥٩).

(٣) القبس: (١/٦٦).

(٤) نكت المحصول: (ق١/أ).

(٥) ملء العيبة: (٢/٢٥٨).

(٦) ملء العيبة: (٢/٢٥٨).

ووقفنا على اسمه في الفرع المنتسخ من أصل زاوية ابْزُو من «سراج المريدين».

ويرويه عنه أبو الربيع سليمان بن سالم الكَلاعي تـ ٦٣٤هـ.

الثالث: أبو محمد عبد الحق بن بُونُه العَبْدَرِي[1] تـ ٥٨٧هـ

كان من جلة الرواة بالأندلس، مع علو الإسناد وصحة السماع، وورد ذِكْرُه في الإسناد إلى «السراج» في مصوَّرة دار الكتب المصرية.

الرابع: أبو محمد عبد الله بن محمد ابن الأشيري[2] تـ ٥٦١هـ

وهو راوي النسخة الآصفية، وهي أول نسخة دخلت إلى المشرق، وعليها اعتمد الإمام ابن الفَنَكِي عند نسخه لكتاب «السراج»، وكان أبو محمد من العارفين بفضل ابن العربي، ومن الذاكرين لمحاسنه، والعالمين بكُتُبِه وتصانيفه.

الخامس: أبو الحسن صالح بن عبد الملك الأَوْسِي تـ ٥٨٦هـ

الفقيه المقرئ المتفنن، من علماء مالقة، ولي القضاء عام ٥٣٠هـ، وذَكَرَ جملة من شيوخه ابنُ عبد الملك[3] وابن الأبَّار[4].

---

(١) ترجمته في: التكملة: (٣/١٢١-١٢٢)، والمعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: (ص٢٦٧-٢٦٩).

(٢) ترجمته في: التكملة: (٢/٣٠٤-٣٠٥)، وسير النبلاء: (٢٠/٤٩٧-٤٩٩).

(٣) الذيل والتكملة: (٤/١٣٣-١٣٤).

(٤) التكملة: (٢/٢٢١-٢٢٢).

وَرَدَ ذِكْرُه في إسناد ابن دحية إلى «سراج المريدين»، وأفاد منه في «المطرب» بعض فوائد ابن العربي وإنشاداته.

قال الحافظ الناقد ابنُ دحية: «رويتُه عن غير واحد من شيوخي، منهم: الفقيه الراوية أبو الحسن صالح بن عبد الملك، حدَّثني به وبغيره بجامع مالقة؛ في شهر صفر سنة أربع وسبعين وخمس مائة عنه».

السَّادس: أبو جعفر أحمد بن علي بن حَكَمٍ القَيْسِي[1] تـ ٥٩٨هـ

ذَكَرَه المِنْتَوْرِي في إسناده إلى «سراج المريدين»، عن ابن العربي ﷺ، يرويه عنه ابنُ حَوْطِ الله[2].

السَّابع: ابن عُبَيد الله الحَجْرِي[3] تـ ٥٩١هـ

وإنما ذكرته لاعتنائه بكُتُبِ ابن العربي، وسماعه لها، وفي البقية المتبقية من فهرسته ذِكْرٌ لبعضها، وهي مصنفاته التي أملاها بعد عام ٥٣٠هـ، ويغلب على ظني أن يكون قد سمع منه «سراج المريدين»، أو أجازه بروايته عنه، فإذا كان ذلك كذلك يكون غالب اتصال السبتيِّين بكتاب «السراج» من جهته، والله أعلم.

انتقالٌ:

فهؤلاء من خُلَّصِ تلاميذ ابن العربي الذين سمعوا منه «سراجه»، وأخذوا عنه أنواره، ومن لم نذكرهم أكثر من هؤلاء، وهم الذين أمكننا

---

(١) ترجمته في: التكملة: (١/٨٢).

(٢) فهرسة المنتوري: (ص١٦٧).

(٣) ينظر في أخباره وسيرته مقدمة الأستاذ البحَّاثة عبد العزيز السَّاوْري لجُزَيْئِه، نشرة دار الحديث الكتانية.

ذِكْرُهم، وبقي غيرهم ممَّن عُرِفَ عنه روايته للكتاب، من الطبقة اللَّاحقة بتلك، خَلَفًا عن سَلَفٍ، لم نر داعيًا إلى تقييدهم والنهوض بشأنهم، ففيما ذكرناه كفاية، وهذا الفرع يدل على الأصل، وهذه القَبْسَةُ تنير في وجه تلك الظلمة، والله أعلم.

كَتَبَةُ «السِّرَاجِ» ونَسَخَتُه:

ويأتي مزيدُ ذِكْرٍ لهم في فَصْلِ وَصْفِ النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب، وهم مرتَّبون على سِنِيِّ وفياتهم، رحمهم الله ورضي عنهم.

الأوَّل: ابنُ الإمام ابن العربي؛ أبو محمد عبد الله، تـ ٥٤١هـ، وهو ناسخ الأصل الذي انتسخت منه نسخة دار الكتب المصرية.

الثاني: أبو محمد ابن الأشيري تـ ٥٦١هـ، ونسختُه هي التي اعتمدها ابن الفَنَكِي في استخراج فَرْعٍ منها.

الثالث: ابنُ الفَنَكِي القرطبي، تـ ٥٩٦هـ، وهو ناسخ النسخة الآصَفِيَّة.

الرابع: أحمد بن إبراهيم الغافقي، كان حيًّا عام ٧٢٠هـ، ناسخ نسخة باريس.

الخامس: سعيد بن محمد بن أحمد المَرَوِي، كان حيًّا عام ٧٤٦هـ، وهو ناسخ الأصل الذي كان بزاوية ابْزُو.

السَّادس: صالح بن محمد اللَّمطي السجلماسي، تـ ١١٧٩هـ، وهو ناسخ نسخة الخزانة الملكية بمراكش.

مُخْتَصِرُوهُ:

وممَّن اختصره الإمام العلَّامة جمال الدين المغيلي، واختصاره في ٤٦ ورقة، اعتنى فيه بالأشعار والحكايات، مع بعض فوائد أعمال القلوب وآفاتها.

مُحَشُّوهُ:

وحَشَّى عليه جماعةٌ من الأفاضل في نُسَخِهم، مع ذِكْرِ الاعتراضات والمناقشات، وممَّن وقفنا على خطه بذلك الإمام محمد بن علي بن فَرْحون؛ والد صاحب «الديباج»، وكذلك ابنُ الأَشِيري، وفي كلامه الكثير من الاستدراك، فقد استدرك على ابن العربي من لم يذكرهم من رحَّالة الأندلس، فذكرهم واحدًا واحدًا، وقد قيَّدناهم في موضعهم من «السراج»، في السِّفْرِ الرابع منه[1].

تَذْيِيلٌ:

ويمكن ذِكْرُ جماعة ممَّن تملَّكوا نُسَخَه وحازوا أُصُولَه؛

منهم: الإمام الحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي؛

ومنهم: الإمام العلَّامة جمال الدين المَسْرَاتِي؛

ومنهم: الفقيه العلَّامة أحمد الحبيب اللَّمَطِي؛

ومنهم: الفقيه العلَّامة صالح بن محمد اللَّمَطِي؛

---

(١) سراج المريدين: (٤/٣٩٨-٣٩٩).

ومنهم: الإمام الفقيه محمد بن المدني كَنون؛

ومنهم: الفقيه العلَّامة عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني؛

وغيرهم، ويأتي مزيدُ ذِكْرٍ لهم في فصل طبقات المفيدين، وفصل وَصْفِ النسخ الخطيَّة.



طبقاتُ المفيدين من «السِّرَاجِ» وأعيانُهم

كان لكتاب «سراج المريدين» للإمام الحافظ أبي بكر بن العربي الأَثَرُ الكبير في مؤلفات الأندلسيِّين، وكان له الحضور الوافر في كُتُبِ ومصنفات المشارقة، واستطاع الإمامُ أبو بكر أن يؤسس له مدرسة مستقلة في هذا الاتجاه، مدرسة تتميَّز بالميل نحو الأثر، والتعويل على صحيح الحديث، واجتناب التعمق في العبادة والسلوك، وتنزيه مقام الأنبياء عن مطاعن الجهلة والملحدين، وجَمَعَ حوله من خُلَّصِ تلاميذه - ممَّن أيقن بهذا الاتجاه - عددًا كبيرًا، كان لهم فضل بَثِّ مؤلفاته ونَشْرِها والقيام بحَقِّها، تعريفًا للأجيال القادمة بهذا الصَّرْحِ العِلْمِيِّ الكبير، والذي أظهر قُوَّةً وجَلَدًا وعزيمةً وقدرةً على الثبات في وجه المحن والفتن المدلهمَّة، وظلَّت كُتُبُه منارةً وموئلًا لكل من جاء بعده، فصارت كُتُبُه محور الدرس العلمي بالمغرب والأندلس، فكتابُ «الأحكام» و«القبس» و«العارضة» و«السراج» كانت قطب رحى الدراسات التخصصيَّة؛ كُلٌّ ومجال اشتغاله وبحثه.

وكان من أعلام هذه المدرسة الحافظ ابن بشكوال، وابن حُبَيش، والسُّهَيْلِي، وابن مَضَاءٍ، وابن عُبَيد الله، وابن خَيْرٍ، وطبقة أخرى على نهجهم؛ كالحافظ ابن دحية، وابن خُمَير، وأبي العباس العَزَفِي؛ وهؤلاء الثلاثة سَبْتِيُّونَ، وغيرهم ممَّن نأتي على ذِكْرِهم وذِكْرِ إفادتهم.

وكان من معالم هذه المدرسة ومآثر هذه الطبقة تَجَنُّبُ الأحاديث المنكرة والباطلة، والإعراض عن الإسرائيليات، وتنزيه مقام النبوة عن كل منقصة أو مغلطة، وبرَّز في ذلك أبو القاسم السُّهَيْلِي في «الروض الأُنُف»، وابن خُمَير في «مقدمات المراشد»، وإنَّما كان هذا النهج بتأثير واضح من فِكْرِ ونَظَرِ الإمام الحافظ ابن العربي.

وتنوَّعت إفادةُ المفيدين من «سراج المريدين»؛

فمنهم: من أفاد منه في مباحث الاعتقاد ومسائله.

ومنهم: من نظر إلى تفسيراته وتأويلاته للآي.

ومنهم: من أفاد منه في مباحث التزكية وإصلاح النفس.

ومنهم: من أفاد منه في أبواب الفقه والأصول.

ومنهم: من نظر إلى تصحيحات ابن العربي وتعليلاته لجملة من الأحاديث.

ومنهم: من نقل منه في تراجم وسير العلماء.

ومنهم: من احتوى على أكثره، وجمع بين عامَّة تلك الفنون، أو نظر إليها ونَظَمَها في عِقْدٍ واحد.

واخترنا في إبانتنا عن هذه الإفادة أن نُرَتِّبَها على الطبقات، ونذكر كل زمرة في قَرْنِها الذي كانت فيه، فهو أقرب إلى السَّداد، وأدل على المراد، وقد بلغت عِدَّةُ المفيدين - بإحصائنا - أزيد من خمسين عالمًا، هذا في الذي وقفنا عليه وعاينَّاه، وما فاتنا أكثر ممَّا قيَّدناه، وما خفي علينا أكثر ممَّا بيَّناه وطالعناه.

إفادةُ أبي محمد بن عطيَّة تـ ٥٤٢هـ

وكان الإمام أبو محمد من معارف القاضي أبي بكر ومن أَوِدَّائِـــه، وكَتَبَ له رسالة يوصيه فيها بالفقيه العلَّامة أبي القاسم بـن حُبَيش[١]، ولهـذه الصلة التي بينهما لا يبعد أن يكون مُطَلِّعًا على تواليف القاضي، أو يكون القاضي قد سيَّر لـه نُخَبَهـا ومختارها، ولـم أنشط لقراءة «المحرر الـوجيز» لأقف على ما جرَّده من مصنفات القاضي وكُتُبِه، وإنما ظفرت بموضع واحد منه، وليس بمستنكر أن ينقل المعاصر عمَّن عاصره، وقد ذكرنا في تقدمتنا لكتاب «المتوسط في الاعتقاد»[٢] إفادةَ ابن خَلَفٍ الإلبيري - على جلالته وارتفاعه في العلم - من ابن العربي وذِكْرَه له بالاسم والصِّفَة، والمنزلة المُعَرِّفَة، وهو أكبر منه سِنًّا، ومع ذلك أفاد منه، فليس بمستغرب - إذًا - أن يفيد ابنُ عَطِيَّةَ من القاضي، خصوصًا مع تلك المودَّة التي كانت بينهما.

وموضعُ الإفادة هو ما ذَكَرَهُ ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِے لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء:٦٥]، قال ﷺ: «السلطان: الملكية والتغلب، وتفسيره هنا بالحُجَّةِ قَلِقٌ»[٣].

---

(١) ملء العيبة: (٢/٢٥٩).

(٢) مقدمة المتوسط في الاعتقاد: (ص٧٢).

(٣) المحرر الوجيز: (٥/٥١٠).

وابن عطية هنا ينقد ما ذكره ابنُ العربي في هذا «السراج»؛ من تفسير السلطان بالحجة، إذ قال - رضوان الله عليه -: «لا سلطان له على أحد، أي: لا تَسَلُّطَ ولا حُجَّةَ»[١].

(١) سراج المريدين: (٢/١٩٠).

إفادةُ أبي محمد الأَشِيرِي تـ ٥٦١هـ

وإنما ذكرتُه لروايته لكتاب «سراج المريدين»، وهو أوَّل من حَمَلَ هذا الكتاب إلى بلاد الشَّام، وتداول الناسُ نُسْخَتَه، وطرَّروا عليها، وزاد هو فيها زيادات، يأتي بيانُها في فصل وَصْفِ النسخ.

وكان أبو محمد مُعَظِّمًا للإمام أبي بكر، عارفًا بفضله، مُدْرِكًا لمنزلته وسابق معرفته، وكنا قد ذكرنا في موضع آخر من كُتُبِنَا[1] ما يدل على فضيلة أبي محمد، وقيَّدنا عنه ترجمته الفريدة - التي لا أخت لها - للإمام أبي بكر رضي الله عنه.

(١) ينظر: المقدمة الدراسية لكتاب المتوسط في الاعتقاد: (ص١٩-٢٢).

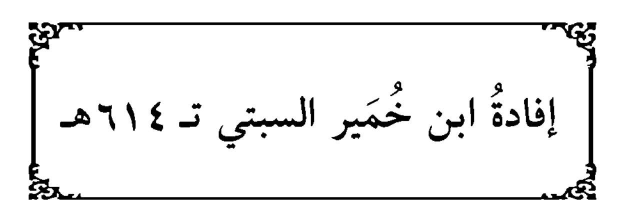
إفادةُ أبي القاسم السُّهَيْلِي تـ ٥٨١هـ

وهو من أَخَصِّ تلاميذ الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي، أخذ عنه بقرطبة وإشبيلية وروى عنه، وضمَّن كتابه «الروض الأُنُف» الكثير من أنظاره، وقيَّد عنه كثيرًا من أسماء الرجال والأعلام، وعلى كثرة ما تردَّدتُ على «رَوْضِه» لم يظهر لي ما يمكن أن يُدْخَلَ في هذا الفصل، إلَّا في موضع واحد، وهو عند ذِكْرِه لحديث الإفْكِ[1]، وذَكَرَ عبارةً أوردها ابنُ العربي في السِّفْرِ الرابع من «السراج»[2]، فذكر أبو القاسم ما ذكره شيخه أبو بكر، ولمَّا ساق ما ساق شيخُه تأكَّد عندي أن يكون قد أخذه من هذا «السراج»، وإن جاز أن يكون من «الأحكام»، ولكن بسياقة أخرى.

---

(١) الروض الأنف: (٦/٤٥٠).

(٢) سراج المريدين: (٤/٢٥٣).



إفادةُ ابن خُمَير السبتي تـ ٦١٤هـ

الإمام الأصولي أبو الحسن علي بن أحمد، ابن خُمَير السبتي[١]، هو أحد أئمة الكلام بسَبْتَة، وأحد نُظَّارِها الذَّابِّينَ عن عقيدة أهل السنة والجماعة، مع التمكن من المعارف والعلوم الشريفة.

وظهر لي من كتاب ابن خُمَير المترجم باسم «مقدمات المراشد إلى علم العقائد»؛ أنه عارف بكُتُبِ القاضي ابن العربي، فقد ذكر فيه كتابه «الأمد الأقصى»[٢]؛ وأعلى من شأنه، واقتبس فوائد من كتابه «المتوسط»[٣]؛ لجلالة القاضي وارتفاع شأنه، وتناهيه في الفضل والنُّبْلِ، وهي صفات يعرف حقَّها الإمامُ ابن خُمَير - رحمه الله -.

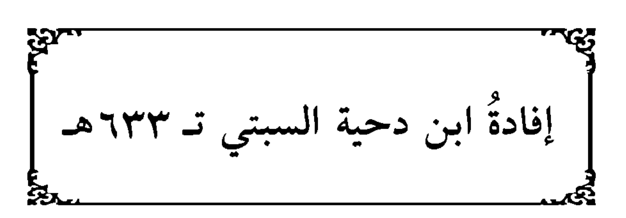
ومن المواضع التي أفاد فيها من «سراج المريدين»؛ ما ذَكَرَهُ من طريقة ابن العربي في النكير على المؤرخين وجهلة المفسرين؛ في قولهم وروايتهم ونقلهم عن الأنبياء ما يُطَرِّقُ التهمةَ إليهم، والظِّنَّةَ عليهم، ويَنْزِلُ بهم من مرتبتهم الرفيعة إلى ما افتراه المبطلون، وهو أَمْرٌ أَكْثَرَ من ذِكْرِه ابنُ العربي في «سراجه» هذا، وبَسَطَه بَسْطًا، وأنحى باللَّائمة على من ذَكَرَهُم ابن خُمَير.

---

(١) ينظر في سيرته وآثاره: مقدمة الأستاذ البحَّاثة الدكتور جمال علَّال البختي لكتاب مقدمات المراشد لابن خُمَير: (ص٣٣-٥٥).

(٢) مقدمات المراشد: (ص٣٨٢).

(٣) مقدمات المراشد: (ص٣٠٧).



إفادةُ ابن دحية السبتي تـ ٦٣٣هـ

وإنَّما ذكرناه في جملة المفيدين لأنه من حَمَلَةِ السراج ونَقَلَتِه، قال ابنُ دحية فيه: «هذا الكتاب فيه عِلْمٌ جَمٌّ، وهو من أعظم تواليفه وأجلها»[١].

إسنادُ ابن دحية إلى «سراج المريدين»:

وقال ابنُ دحية: «رَوَيْتُه عن غير واحد من شُيُوخِي، منهم: الفقيه الراوية أبو الحسن صالح بن عبد الملك، حدَّثني به وبغيره بجامع مالقة، في شهر صفر، سنة أربع وسبعين وخمسمائة عنه»[٢].

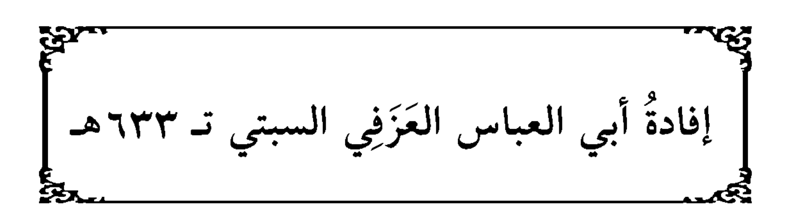
ومن موارد ابن دحية في كتابه «المطرب»[٣] فَوَائِدُ أبي الحسن صالح بن عبد الملك من ابن العربي؛ وهو نفسه إسنادُ ابن دحية إلى «السراج»، وأفاد منه حكاية لأبي الفضل الجوهري، وذكر أنها من إملاء ابن العربي.

---

(١) اختصار سراج المريدين للمغيلي: (ق١/أ).

(٢) اختصار سراج المريدين للمغيلي: (ق١/أ).

(٣) المطرب: (ص٢١٤).



إفادةُ أبي العباس العَزَفِي السبتي تـ ٦٣٣هـ

ذَكَرَه في موضع واحد، في كتابه «منهاج الرسوخ»[١]، ولكنه وهم فيما ذَكَرَه، سرى فِكْرُه إلى كتاب لم يذكره ابنُ العربي وإنَّما ذكر غيره؛ إذ ذَكَرَ أنه وقف على كتاب غير مترجم صاحبُه، في المفاضلة بين الفقر والغنى[٢]، وذكر أبو العباس العزفي أنه كتابٌ في «الناسخ والمنسوخ»، وليس به.

وغالب الظن أن تكون رواية أبي العباس لهذا «السراج» عن ابن عُبَيد الله الحَجْري السبتي، فغالب مروياته من طريقه، وابنُ عبيد الله من أخص تلاميذ ابن العربي، وممَّن سمع منه الكثير من تصانيفه وأوضاعه.

إجلالُ أبي العبَّاس لابن العربي:

ومن إجلاله للإمام أبي بكر قَوْلُه وهو يَسُوقُ ما ذَكَرَهُ في تفسير إحدى الآيات: «ولله دَرُّ الإمام العالم القاضي أبي بكر - رحمه الله -، فلقد تكلَّم في تفسير هذه الآية بكلام عجيب المساق، كأنوار القمر عند الاتساق، ومختار الدور عند الانتساق، مُحَلًّى بمعاني رقيقة وألفاظ روائق، وأقوال صوادر من أهل الإشارة صوادق، تبتهج بسماعه المسامع، ويأخذ بمجامع القلوب وما كل كلام يأخذ بتلك المجامع»[٣].

---

(١) منهاج الرسوخ: (١/٣٨٨).

(٢) سراج المريدين: (٢/٤٧٨).

(٣) الدر المنظم: (ق٧٣/ب).

وما نقله عن القاضي أبي بكر هو من كلامه في كتاب «أنوار الفجر»، وأطال في النقل عنه، وحَقِيقٌ بهذا النقل أن يحقق ويعتنى به؛ لأن فيه بيانًا لنهج ابن العربي في كتابه، وبيانًا لطريقته في التفسير، وترتيب الأقوال، والاستنباط، وفيه كلام مهم من تفسير أهل الإشارة، وفيه جملة من الرقائق واللطائف، ولم أظفر بنقل من «الأنوار» كهذا النقل، فحفظ لنا الإمام أبو العباس العَزَفِي أنموذجًا من كتاب «الأنوار»، وبه نستطيع أن ندرك حقيقة هذا الكتاب ومنهجه فيه.

إفادةُ ابنُ العَدِيمِ الحلبي تـ ٦٦٠هـ

ذَكَرَهُ في ترجمة أبي علي الحلبي من كتابه «بغية الطلب في تاريخ حلب»، ونَقَلَ خطبته، وإنما أفاد ترجمة أبي علي الشهيد من هذا «السراج»، فذكر ما ذكره القاضي أبو بكر، ولم يزد على ذلك[1].

(١) بغية الطلب: (١٠/٤٥٣٣-٤٥٣٤).

إفادةُ أبي عبد الله القرطبي تـ ٦٧١هـ

الإمام أبو عبد الله القرطبي من أكثر من عوَّل وأفاد من كُتُبِ الإمام أبي بكر، ومن طَالَعَ تواليفه رأى ذلك وعاينه، ومن أكثر الكتب التي أفاد منها كتاب «سراج المريدين»، فذكر مسائله ومباحثه في كثير من كُتُبِه، ونثرها في تضاعيفها، واستضاء بنُورِها، ونذكر هنا الكتب التي تأكد عندنا فيها الإفادة، والتصانيف التي لاح لنا منها لائح الإجادة.

الأوَّل: الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى

وأفاد منه في مقدمته[١]، ونَقَلَ عن ابن العربي مَنْعَ إطلاق العشق على الله تعالى، ونَقْدَه للصوفية في ذلك، وبيانَه لتجاوزهم في هذه المسألة.

الثاني: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة

أكثرُ اعتنائه بمسائل المقام الثاني والثالث من القسم الأوَّل، واحتوى على مباحثه، وسار بسيرها، ولهج بها، ونهج بنهجها.

ومن منقولاته أسماءُ السَّاعة وتفسيرها، وما ورد فيها، لم يغادر منها حرفًا، وأتى عليها من أوَّلها إلى آخرها[٢].

---

(١) الكتاب الأسنى للقرطبي: (ص٢٣).

(٢) التذكرة: (١/١٥٣، ١٦٨، ١٧٠، ٤٦٢)، و(٢/٥٠٩، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٠).

الثالث: الجامع لأحكام القرآن

وأفاد القرطبي من «السراج» في مواضع متفرقة من كتابه هذا، ونَثَرَ مسائله، من أوَّله إلى آخره، وصدر عن تعاريفه ونكته وأنظاره، وقد ذكرنا بعضها في تعليقاتنا على مواضعها من «السراج»، إذ «السراج» مُحْتَوٍ على تفسير كثير، ونُقُولٍ جليلة في التأويل، فأبان القرطبيُّ بهذا أن كتاب «سراج المريدين» كان أنيسه وسميره؛ يعرف أوَّله وآخره، وباطنه وظاهره، ولولا ذاك ما استطاع أن يفيد منه في كتابه هذا[1].

الرابع: قَمْعُ الحِرْصِ بالزهد والقناعة ورد ذُلِّ السؤال بالكتب والشَّفاعة

ونقل مسألة من المقام الأول، في الزهد وطلب الحلال[2]، وذَكَرَ حكاية الإمام الصعلوكي مع اليهودي[3]، وقد ذكرها ابنُ العربي في السِّفْرِ الثالث من «السراج»[4].

(١) الجامع: (٢٢/٨٩-التركي)، (١٨/٢١٣-٢١٦)، (١٤/٢٥٧-٢٦٠).

(٢) قمع الحرص: (ص٢٠٥).

(٣) قمع الحرص: (ص١٩٩).

(٤) سراج المريدين: (٣/٢٥).

إفادةُ ابن الدرَّاج السبتي تـ ٦٩٣هـ

الفقيه العلَّامة الأديب، محمد بن عمر بن محمد الأنصاري، ابن الدرَّاج[١]، من أهل سبتة، أصله من تلمسان، لازم ابن أبي الربيع الإشبيلي بسبتة، وقرأ عليه كثيرًا، له تصانيف منها: «شرح الجمل»، وكتاب في شيَّات الخيل، وكتاب «الإمتاع والانتفاع في مسألة سماع السماع».

ووقفتُ على استدعاء كتبه بخطه، وفيه ذِكْرٌ لولديْه أبي العباس أحمد وأبي القاسم محمد، يستجيز لهما شيوخ العلم بسبتة، في صفر من عام ٦٨٨هـ.

وفي كتابه «الإمتاع» الذي جعله خالصًا لمسألة الغناء، وما ورد فيها من كلام العلماء؛ اعتنى ابن الدرَّاج بكُتُبِ القاضي أبي بكر، ونقل منها، مع التجلة والتوقير، وذكره في كتابه هذا فقال فيه: «الحَبْرُ البَحْرُ»[٢].

وأفاد من «سراج المريدين» في موضعين، عند ذِكْرِه لمحاسن الأصوات، وما رآه ابنُ العربي من قَرَأَةِ القرآن بالمشرق[٣]، والموضع الثاني

(١) مصادر ترجمته: صلة الصلة: (٥/٤٣-٤٤)، وبرنامج التجيبي: (ص١٦٧)، وبرنامج الوادي آشي: (ص١٣٤).

(٢) الإمتاع: (ق٩٦/ب).

(٣) الإمتاع: (ق١٠/أ).

في لذَّة سماع الألحان؛ وما طُبِعَ عليه الآدمي من استحسان ذلك واستلذاذه[١].

إسناده إلى «سراج المريدين»:

يرويه عن أبي القاسم العَزَفِي عن والده أبي العباس العَزَفِي عن ابن عُبَيد الله الحَجْرِي عن القاضي أبي بكر.

هكذا خمَّنتُ؛ من خلال النظر في الأسانيد التي ساقها ابن الدرَّاج في كتابه، والله أعلم.

---

(١) الإمتاع: (ق١٠٣/ب).

إفادةُ ابن دقيق العيد القُشَيري تـ ٧٠٢هـ

ذَكَرَه في موضع واحد من كُتُبِه؛ في كتاب «شرح الإلمام»، وذَكَرَ ما ذهب إليه ابنُ العربي في افتراش الرجل لحرير وذَهَبِ زوجه، ونَقَدَهُ في ذلك[1].

---

(١) شرح الإلمام: (٢/٢٥٠-٢٥٢).

إفادةُ أبي الحسن اليفرني ت ٧٣٤هـ

اعتنى أبو الحسن اليفرني بكُتُبِ القاضي أبي بكر بن العربي في كتابه «المباحث العقلية»[1] عناية تامَّة، فأفاد من «الأمد الأقصى»[2]، ومن «أحكام القرآن»، وأكثرُ ما استفاده من كتابه «المتوسط في الاعتقاد»[3]، وأفاد - أيضًا - من «سراج المريدين»، من غير أن يذكره باسمه، ونَقَلَ منه في موضعين اثنين؛ عند ذِكْرِه لخصائص النبي ﷺ[4]، وعند ذِكْرِه لسهولة علم التوحيد[5].

---

(١) هو كتاب: «المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية»، حقَّقه أستاذنا الدكتور جمال علَّال البَخْتِي، في مجلدين اثنين، وصدر عن مركز أبي الحسن الأشعري، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، سنة ١٤٣٨هـ/٢٠١٦م.

(٢) ينظر: مقدمتنا الدراسية لكتاب الأمد الأقصى: (١/٨٦-٨٨).

(٣) ينظر: مقدمتنا الدراسية لكتاب المتوسط في الاعتقاد: (ص٧٦-٧٩).

(٤) المباحث العقلية: (ق١٣/أ).

(٥) المباحث العقلية: (ق١٩/أ).



إفادةُ ابن الحاج الفاسي تـ ٧٣٧هـ

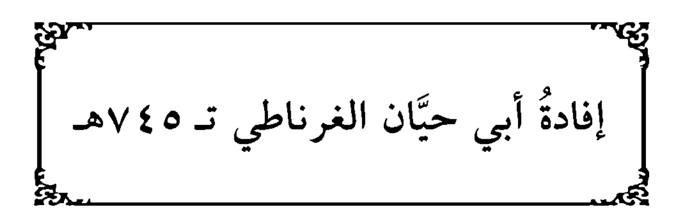
الفقيه العلَّامة، محمد بن محمد بن محمد ابن الحاج الفاسي، نزيل مصر، صاحب كتاب «المدخل»، واعتنى فيه - كسَابِقِيهِ - بكُتُبِ ابن العربي، وأفاد من «السراج» في مواضع عدة، مُصَرِّحًا باسمه؛ في آداب الأكل(١)، ومعنى مخاطبة النبي ﷺ لهرقل بعظيم الروم(٢)، وفي الترجيح بين النية والعمل(٣).

---

(١) المدخل لابن الحاج: (٢١٧/١-٢١٨).

(٢) المدخل لابن الحاج: (٢١٩/٣).

(٣) المدخل لابن الحاج: (٢٨٥/٤).



إفادةُ أبي حيَّان الغرناطي تـ ٧٤٥هـ

عُرِفَ عن أبي حيان الاعتناء بكُتُبِ الإمام أبي بكر بن العربي في كتابه «البحر المحيط»، وكثير من منقولاته في كتابه هذا من «الأحكام»، وقد أفاد من «السراج» دون أن يصرح باسمه، وذلك في موضع واحد[1].

(١) البحر المحيط: (٤١٠/١٠).

إفادةُ مُغُلْطاي بن قَلِيج تـ ٧٦٢هـ

لا يخفى على أهل العلم احتفالُ الحافظ مغلطاي بكُتُبِ ابن العربي، ففي كتابه «الإلمام بسُنَّتِه عليه الصَّلاة والسَّلام شرح سنن ابن ماجه الإمام» الكثير من أقواله وأنظاره؛ في الحديث والفقه، وكان عند الحافظ مغلطاي نسخة من «سراج المريدين» تملَّكها، وخَطَّ بقلمه على ظهرها تعريفًا بابن العربي، وشُهِرَ عن مغلطاي الاقتناء لنفائس الكتب وحيازتها، وفي مصنفاته بدائع من ذلك، ونوادر ممَّا وقف عليه وعاينه، خصوصًا مؤلفات الأندلسيين.

وفي «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم» نَقَلَ منه في موضع واحد[1]، عند ذِكْرِه لكتابة النبي ﷺ يوم الحديبية، وذَكَرَ عنه محنة الإمام أبي الوليد الباجي مع قومه، وما شنَّعوا به عليه، وما قرفوه به؛ وهو نَقْلٌ طويل، موضعه في السِّفْرِ الرابع من «السراج»[2].

---

(١) الزهر الباسم: (٢/١٢٥٢).

(٢) سراج المريدين: (٤/٤٢٠-٤٢٢).

إفادةُ ابن أبي الوفاء الحنفي تـ ٧٧٥هـ

ذكره في كتابه «الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفية»، في موضعين منه ؛ عند ترجمة الدامَغاني[١]، وترجمة أبي زيد الدبُّوسي[٢].

(١) الجواهر المضية: (٣/٢٧١).

(٢) الجواهر المضيَّة: (٤/٤٧-٤٨).

إفادةُ ابن مرزوق التلمساني تـ ٧٨١هـ

أفاد منه في كتابه «المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن»، في موضع واحد[١].

(١) المسند الصحيح الحسن: (ص٩٥).

إفادةُ أبي الحسن الخُزَاعِي تـ ٧٨٩هـ

ذكره في كتابه «تخريج الدلالات السمعية»، في موضعين[1]، وذَكَرَهُ في فهرس مصادره[2].

(١) تخريج الدلالات السمعية: (ص٥٣، ٦٦٨).

(٢) تخريج الدلالات السمعية: (ص٧٩٣).

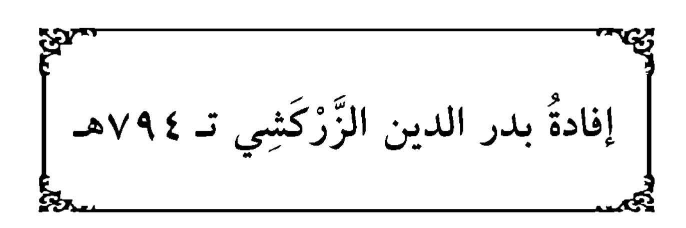
إفادةُ أبي إسحاق الشَّاطبي تـ ٧٩٠هـ

اعتنى الشاطبي بكُتُبِ ابن العربي كثيرًا، فذكر في كتابه «الموافقات» كثيرًا منها، ونقل فوائدها واحتوى على تحقيقاتها، من هذه الكتب: «الأحكام»، و«المتوسط»، و«سراج المريدين»، وإن كان لا يصرح بها، فما ينقله عنه بَيِّنٌ، بمقارنته بتلك الكتب، وأحيانًا يُسْهِبُ في النقل من «السراج»، ويأتي على حروفه وكَلِمِه؛ لما حوته تلك النقول من أنظار ومعارف جليلة.

وأفاد الشاطبي من مسائل الإخلاص التي بحثها ابنُ العربي في «سراجه»، وذهب فيها إلى ما ذهب إليه، وقارنها بما عُرِفَ من مذهب أبي حامد الطُّوسِي، وقد ذكرنا ذلك في مواضعه من الكتاب[١].

---

(١) ينظر: الموافقات: (٢/٣٦١-٣٦٣).



إفادةُ بدر الدين الزَّرْكَشِي تـ ٧٩٤هـ

أفاد منه في كتابين من كُتُبِه:

الأوَّل: البرهان في علوم القرآن

عند كلامه في مناسبات الآي[١]، وكل من جاء بعده فإنَّما عوَّل على ما ذَكَرَهُ ابنُ العربي في «سِرَاجِه».

الثاني: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح

وذَكَرَ مقالة ابن العربي في تفسير حديث: «إن آل أبي طالب ليسُوا لي بأولياء»[٢]، وأقرَّه على ما ذهب إليه في اللفظة التي بيَّض لها البخاري في صحيحه، وقد ذكرناها مع تفسيرها في موضعها من «السراج»[٣]، وكذلك فيما يأتي من إفادة الحافظ ابن حجر، فتُنْظَرُ ثَمَّةَ.

---

(١) البرهان في علوم القرآن: (١/٣٦).

(٢) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: (٣/١١٥٣-١١٥٤).

(٣) سراج المريدين: (٣/٤٠٩-٤١٠).

إفادةُ البُنَّاهِي تـ حوالي ٧٩٤هـ

ذكره في كتابه «المرقبة العليا»[١]، وأفاد منه حكاية الباجي مع علماء الأندلس في قوله: «إن رسول الله كتب»، وذكر أن مجلس القراءة عليه الذي صدر فيه قولُه ذلك كان بدانية، وذكر مكاتبة أميرها إلى علماء إفريقية وصقلية بشأن المسألة.

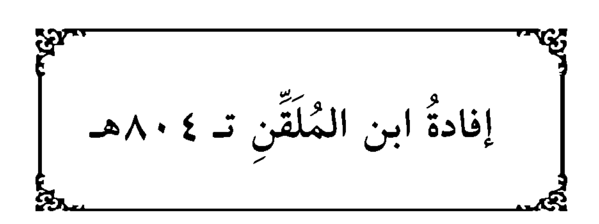
---

(١) المرقبة العليا: (ص٢٠٢).

إفادةُ ابنِ عرفة الوَرْغَمِي تـ ٨٠٣هـ

ذكره في تفسيره، وأفاد منه بعض الفوائد والحكايات، ونقل عنه في مواضع متفرقة من كتابه[١]، وكذلك فَعَلَ مع كُتُبِه الأخرى؛ «الأحكام»، و«الأمد الأقصى»، و«المتوسط».

(١) تفسير ابن عرفة: (٦٢/٢)، (٦٧/٣)، (٤٩٩/٤)، (٣٢٥/٥).



إفادةُ ابن المُلَقِّنِ تـ ٨٠٤هـ

لابن الملقن مزيدُ اعتناء بكُتُبِ الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي، فأفاد في مصنفاته من كُتُبِه الفقهية والحديثية والتفسيرية، منها: «أنوارُ الفجر»[(١)]، و«العارضة»، و«الأحكام»، و«ترتيب المسالك»، و«القبس»، و«سراج المريدين».

وأَكْثَرَ من فوائد «السراج» في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»، وربَّما نَقَدَ بعضها، وتفرَّقت عنده هذه الفوائد بين وسط الكتاب وآخره[(٢)].

---

(١) التوضيح: (٥٣٢/٧).

(٢) التوضيح: (٥١٤/٢٣)، (٢٠٩/٢٤)، (١١٥/١٧)، (٦٠١/٢٧)، (٢٩/ ٦٢٤)، (٤٤٥/١٩).

إفادةُ أبي الفضل العراقي تـ ٨٠٦هـ

أحال عليه في تخريجه لأحاديث الإحياء، في موضع واحد، وذَكَرَ عن ابن العربي تصحيحه للحديث المشار إليه، ونصَّ على اسمه.

إفادةُ ابن مُخْلِصٍ السبتي - كان حيًّا عام ٨١٢هـ -

من علماء سبتة، ولم يقع التعريف به فيما بين أيدينا من كُتُبِ التواريخ، له شرح على شمائل الترمذي، وله كتاب في أدلة البعث، وكتاب «أدلة التوحيد والنبوة من آيات القرآن، المُكْسِبَةِ للقلوب مَزِيدَ الإيمان والإيقان»، وكل هذه الكُتُبِ ما تزال مخطوطة لم تنشر بعد.

وأفاد ابنُ مخلص في كتاب «أدلة التوحيد» من كتابين من كُتُبِ القاضي أبي بكر: «قانون التأويل»، و«سراج المريدين»، وهذا إنَّما أفاد منه في موضع واحد، عند ذِكْرِه لسهولة التوحيد[1].

(١) أدلة التوحيد لابن مخلص: (ق١/ب).

إفادةُ أبي بكر الدَّمَامِينِي تـ ٨٢٧هـ

أفاد منه في كتابه «مصابيح الجامع الصحيح»، في موضع واحد[١].

(١) مصابيح الجامع الصحيح: (٩/٣٠١).

إفادةُ أبي العباس البسيلي تـ ٨٣٠هـ

وذكره في كتابه «نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد»؛ في مواضع عدة[١]، وأبو العباس هذا من تلاميذ ابن عرفة، وأحد المتخرجين به.

(١) النكت والتنبيهات: (٢/٢٠٤)، (٣/٥١٥)، (٣/٥٥٧)، (٣/٥٦٧).

إفادةُ ابن حجر العسقلاني تـ ٨٥٢هـ

احتفى الحافظ ابنُ حجر بكتاب «سراج المريدين»؛ فنقل منه في مواضع من كُتُبِه، وأفاد - أيضًا - من «الأحكام»، و«العارضة»، وغيرها، وهذه هي الكتب التي أفاد فيها من «السراج»:

الأوَّل: فتح الباري في شرح صحيح البخاري

أفاد منه في مواضع ذَكَرَها، مُصَرِّحًا باسمه[1]، وربَّما نقد ما نقل، ويأتي مزيدُ بيان لهذا النقد في فصل «نَقَدَةِ السراج».

وذكر في «الفتح»[2] نقلًا عن ابن العربي في «سراج المريدين» في مسألة وطء المرأة من الدبر، وهو هو ما ذكره في «الأحكام»[3]، ولا وجود لهذه المسألة في «السراج»، فيكون ذلك سبق قلم منه، والله أعلم.

وذكر في «الفتح» أيضًا قول ابن العربي في حديث: «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء»، قال الحافظ ابن حجر رضي الله عنه: «قال أبو بكر بن العربي في سراج المريدين: كان في أصل حديث عمرو بن العاص: «إن آل أبي طالب»، فغيَّر «آل أبي فلان»، كذا جزم به، وتعقَّبه بعضُ الناس وبالغ

---

(١) ينظر: فتح الباري: (١٠/٤٢٠)، وذكرنا مواضع أخرى في محلها من تعليقاتنا على «السراج».

(٢) فتح الباري: (٨/١٨٩).

(٣) أحكام القرآن: (١/١٧٣-١٧٤).

في التشنيع عليه، ونسبه إلى التحامل على آل أبي طالب، ولم يُصِبْ هذا المُنْكِرُ؛ فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابنُ العربي موجودة في «مستخرج أبي نُعَيم»، من طريق الفضل بن المُوَفَّقِ عن عَنْبَسَةَ بن عبد الواحد بسَنَدِ البخاري؛ عن بيان بن بِشْرٍ عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رَفَعَه: «إن لبني أبي طالب رَحِمًا أَبُلُّها ببلالها»، وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضًا، لكن أَبْهَمَ لَفْظَ «طالب»، وكأنَّ الحامل لمن أَبْهَمَ هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصًا في آل أبي طالب، وليس كما توهَّموه»[١].

وقد ذكر ابنُ العربي مصدره في هذه الرواية في موضع آخر من كُتُبِه، قال رضي الله عنه: «قال البخاري: نا محمد بن بشَّار نا محمد بن جعفر عن شعبة قال: وكان في كتاب محمد بن جعفر بياض بعد قوله: أَبِي[٢]، وقد بيَّنه أبو ذَرٍّ[٣] في جَمْعِ الصحيحين عن شعبة بالسند الصحيح، فقال: إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»[٤].

وكتابُ أبي ذَرٍّ الهروي الذي ذكره هو «المصنف الكبير المخرج على صحيحي البخاري ومسلم»[٥]، ولعله من مرويات ابن العربي، ولولا ذلك لما ذكره، وغالب الظن أن يكون ممَّا سمعه ابن عُبَيد الله الحَجْرِي منه[٦].

---

(١) فتح الباري: (١٠/٤٢٠).
(٢) في المنشور من الأحكام (١٤٣٨/٣): إلى، وهو تصحيف.
(٣) في المنشور من الأحكام (١٤٣٨/٣): داود، وهو تصحيف.
(٤) أحكام القرآن: (١٤٣٨/٣).
(٥) فهرس الحَجْرِي: (ص١٦٤).
(٦) فهرس الحَجْرِي: (ص١٦٤).

الثاني: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

أفاد منه محنة الباجي، وما وقع له بقوله: «إن رسول الله قد كتب»[١].

الثالث: أجوبته

وذكره في أجوبته، ونقل منه حكاية الباجي المشار إليها آنفًا[٢].

---

(١) تلخيص الحبير: (٣/٢٧٠).

(٢) أجوبة ابن حجر: (ص٤٨-٤٩).

إفادةُ أبي زيد الثعالبي تـ ٨٧٥هـ

ذَكَرَهُ في «الجواهر الحسان في تفسير القرآن»[١]، وذَكَرَ فيه تصحيح ابن العربي لحديث نفخة الفَزَعِ.

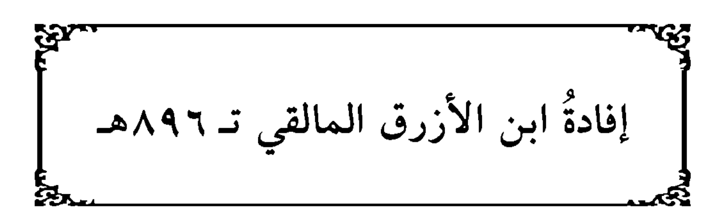
(١) الجواهر الحسان: (٤/١٠٧).

إفادةُ برهان الدين البِقاعي تـ ٨٨٥هـ

أفاد منه في «نظم الدرر في تناسب الآي والسُّوَرِ»[١] ، ونَقَلَ قَوْلَ ابن العربي في علم المناسبات ، وما زال الناس يذكرونه للقاضي ويُفيدون منه ؛ خَلَفًا عن سَلَفٍ.

---

(١) نظم الدرر: (١/٧).



إفادةُ ابن الأزرق المالقي تـ ٨٩٦هـ

أفاد منه في كتابين:

الأوَّل: «روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام»، فذكره في مواضع منه، وذَكَرَ ما نال بعض علماء الأندلس من محنة؛ كبقي بن مخلد، وابن مَوْهَبٍ، والباجي، ثم ذَكَرَ غربة ابن العربي وشكاته من أهل بلده[١].

الثاني: «بدائع السلك»[٢]، وقد أكثر من النقل منه، وذكر كثيرًا من فوائد «السراج»، خصوصًا ما يتعلَّق بالتفسير والحِكَم والإشارات، وذَكَرَ بعض الفوائد التي رواها ابن العربي عن مشيخته.

وقد خلط محققه الدكتور علي سامي النشَّار بين «سراج المريدين» و«سراج المهتدين»، فذكر هذا من مصادر ابن الأزرق في «بدائع السلك»[٣]، وكذلك وقع لزوجته الدكتورة سعيدة العلمي، في تعليقاتها على «روضة الإعلام»[٤].

---

(١) روضة الإعلام: (٢/٨٨٩-٨٩١).

(٢) ينظر: بدائع السلك: (٢/٧٨٠-٧٨٢).

(٣) بدائع السلك: (٢/٨٦٩).

(٤) روضة الإعلام: (١/٥١٧)، حاشية (٤).

إفادةُ الموَّاق الغرناطي تـ ٨٩٧هـ

أفـاد منـه فـي كتابـه «سَـنَن المهتـدين فـي مقامـات الـدين»، فـذكره باسمه[١]، ونقل منه[٢]، واعتنى بذلك، واستدلَّ به وركن إليه.

وأفاد منه - أيضًا - في «التاج والإكليل في شرح مختصر خليل»[٣].

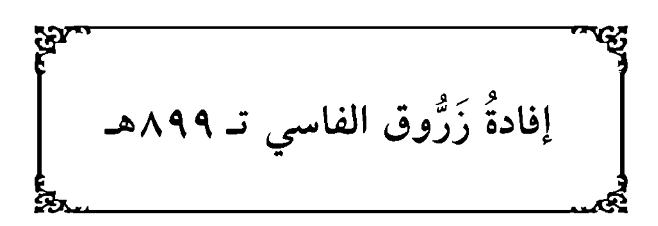
والإمـامُ المـوَّاق مـن أواخـر علمـاء الأنـدلس الـذين احتفلـوا بكتـاب «سراج المريدين»، قُبَيل سقوطها وذهابها، ودخولها تحت طاعة النصارى.

---

(١) سنن المهتدين: (ص١١٤).

(٢) سـنن المهتـدين: (ص١٥٠، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٧١، ١٧٥، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٧٧).

(٣) التاج والإكليل: (٨/٨٦).



إفادةُ زَرُّوق الفاسي تـ ٨٩٩هـ

ذَكَرَهُ في «قواعده»، وقال قولته الشهيرة عنه، وقد تقدَّم ذِكْرُها.

وأفاد منه في «شرح الرسالة».

ولعله أفاد منه في «شرح قواعد العقائد»(١)، ونقل عنه ما قاله الإمام أبو المعالي الجُوَيني في تنزه الله تعالى عن المكان والجهة.

---

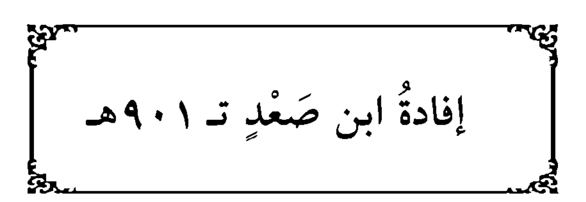
(١) شرح قواعد العقائد: (ص٩٣-٩٤).

إفادةُ أبي علي الرَّجْرَاجِي تـ ٨٩٩هـ

ذَكَرَهُ في «رفع النقاب عن تنقيح الشهاب»، عند ذكره لاسم «الجواد»، وقال: «وذكره - أيضًا - في سراج المريدين، وقال: وَرَدَ في الأحاديث الحِسان وصف الله تعالى بأنه جواد لكثرة عطائه»[1].

---

(١) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب: (١/٢٥).



إفادةُ ابن صَعْدٍ تـ ٩٠١هـ

ذَكَرَهُ في كتابين اثنين:

الأوَّل: «النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب»[١]، وأفاد منه ترجمة الإمام أبي بكر الطُّرطوشي تـ ٥٢٠هـ.

الثاني: «روضة النسرين»[٢]، وذكر فيه نَقْدَ ابن العربي لقول ابن رشد في سقوط الحج عن المغاربة.

---

(١) النجم الثاقب: (ص٢٥١).

(٢) روضة النسرين: (ص٧١-٧٢).

إفادةُ جلال الدين السيوطي تـ ٩١١هـ

احتفل الإمامُ الحافظ جلال الدين بالقاضي ابن العربي وكُتُبِه، وقد قدَّمنا تكرمته له، وقدَّمنا أُنْسَه بحاله ومقامه، وأفاد السيوطي من كتاب «سراج المريدين» في جملة من كتبه:

الأوَّل: «الديباج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»(١).

والثاني: «الإتقان في علوم القرآن»(٢).

والثالث: «الوشاح في فوائد النكاح»(٣).

والرابع: «أُنموذج اللبيب في خصائص الحبيب»(٤).

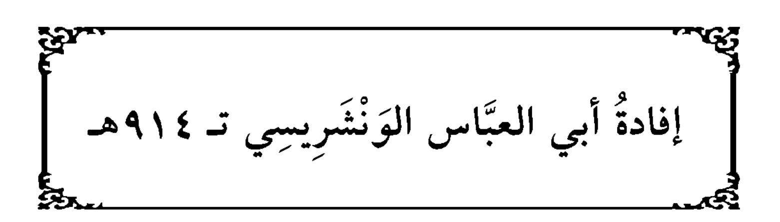
---

(١) الديباج: (٤/٤٨٤).

(٢) الإتقان: (٣/٣٦٩).

(٣) الوشاح: (ص٤٤).

(٤) أنموذج اللبيب: (ص٢١٧).



إفادةُ أبي العبَّاس الوَنْشَرِيسِي تـ ٩١٤هـ

ذَكَرَهُ في «المعيار المعرب»، ونقل منه في خمسة مواضع:

إحداهن: في الستر على الزانية، وذَكَرَ حكاية ابن العربي عن والده في قَاضٍ زنت زوجه وسترها[١].

والثانية: عند ذكره للحج والهجرة؛ وما فيهما من الاستراحة من الأنكاد والشغوب[٢].

والثالثة: في صنيع الإمام أبي بكر بن داود الظاهري مع صاحبه، وفيها أنه رجع من ذات عِرْقٍ ولم يُلَبِّ، ورجع بعد ما قضى حق التشييع[٣].

والرابعة: في مسائل من الإخلاص[٤].

والخامسة: في نقد ابن العربي لكتاب «الإحياء»[٥].

---

(١) المعيار: (٤/٧٦-٧٧).

(٢) المعيار: (١١/١٧٦).

(٣) المعيار: (١١/١٧٦).

(٤) المعيار: (١١/١٧٧-١٨٠).

(٥) المعيار: (١٢/١٨٥).

إفادةُ شهاب الدين القسطلاني تـ ٩٢٣هـ

أفاد منه في كتابين اثنين:

الأوَّل: «شرح البخاري»[١].

الثاني: «الموهب اللدنية»[٢].

---

(١) شرح البخاري: (٣٤/٧)، (١٣/٩).

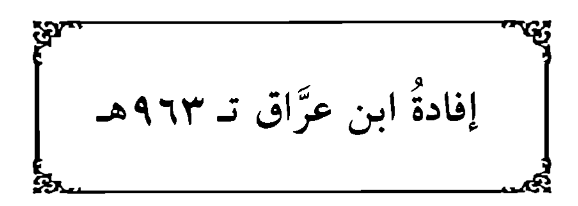
(٢) المواهب: (٦٥٧/٢).

إفادةُ ابن خَجُّو الحسَّاني تـ ٩٥٦هـ

نَقَلَ منه في رسالته «ضياء النهار، المُجَلِّي لغمام الأبصار، في نصرة أهل السنة الفقراء الأخيار، المُفَسِّرِ لما خفي من أحوال أهل الأبرار»[١]، ونقل عن ابن العربي كلمته في الصوفية، وقد تقدَّم ذكرها، وكذلك ما كان عليه من الذِّكْرِ والتأله والمرابطة بمشاهد بيت المقدس.

---

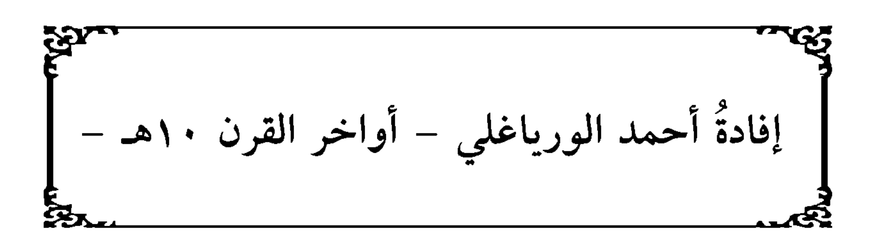
(١) حَقَّقَ هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد الشريف، ونُشِرَتْ في كتاب جماعي، والدكتور الفاضل هو الذي أفادني بها وأوقفني عليها، جزاه الله خيرًا على حسن صنيعه وكريم فضله.



إفادةُ ابن عرَّاق تـ ٩٦٣هـ

ذَكَرَهُ في كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»[١].

(١) تنزيه الشريعة: (٢/٣٦٤).



إفادةُ أحمد الورياغلي - أواخر القرن ١٠هـ -

أفاد منه في كتابه «الرد على الطائفة الأندلسية»[١]، وذكره باسمه في موضعين منه؛ وذكر عنه سيرته مع أبي بكر الفهري في الذِّكْرِ والسياحة وإكرام أهل بيت المقدس لهم[٢]، وذَكَرَ ما ذَكَرَهُ ابنُ العربي في مقدمة «سراج المريدين»[٣]، وفيها ذِكْرُ أبي علي الحلبي خطيب المسجد الأقصى - طهَّره الله -.

والطائفة الأندلسية جماعة من المشايعين لمذهب ابن حزم، ظهروا في المغرب أواخر القرن العاشر الهجري، وترأَّسهم محمد الأندلسي، قتله السلطان عام ٩٨٥هـ، ورَدَّ عليه عدد من علماء المغرب، منهم: أحمد الورياغلي، قال ابنُ القاضي: «وصَنَّفَ في الرد عليهم في وُرَيقات أبو العباس أحمد الصغير؛ أحد تلامذة المنجور، وكان يؤذيهم كثيرًا، فغضبوا لذلك، وعَظُمَ الأمر لديهم فقتلوه - رحمة الله عليه، وأخزى طائفتهم -»[٤].

---

(١) ينظر في التعريف به: دراسة الدكتور سمير القدوري: «الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب»؛ (ص٣٣٦-٣٣٨)، مجلة الأحمدية، العدد الثالث عشر، محرم ١٤٢٤هـ/مارس ٢٠٠٣م.

(٢) الرد على الطائفة الأندلسية: (٢٢).

(٣) الرد على الطائفة الأندلسية: (٢٥).

(٤) درة الحجال: (٢/٣٧).

إفادةُ شمس الدين الرَّمْلِي تـ ١٠٠٤هـ

ذكره في كتابه «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»[١].

(١) نهاية المحتاج: (١/٥٢٤).

إفادةُ المُنَاوِي تـ ١٠٣١هـ

أفاد منه من غير أن يذكره في كتابه «فيض القدير»[1]، ونقل من «سراج المريدين» حكاية الباجي مع مخالفيه في مسألة كتابة النبي ﷺ، وذكر أنه قد انتُصر له، وطواه وأخفاه، ويقصد بالمنتصر له الإمامَ ابنَ العربي رضي الله عنه.

وهذا الذي ذكره المناوي عن ابن العربي ليس بصحيح عنه، فابنُ العربي حكى محنة الباجي فقط، وشرح قضيته، ولا يفهم منه أنه يواطئه على ما جنح إليه، إنما أنكر ما صار إليه حزب المتفقهة المضاد له، والمتمالئ عليه، أمَّا ابن العربي فلا يقول بكتابة النبي ﷺ.

---

(١) فيض القدير: (٤/٢٥٥).

إفادةُ المَسْرَاتِي القيرواني تـ ١٠٤٣هـ

أفاد منه في كتابه «الرسالة الكافية لمن له أُذُنٌ واعية»، وهو كتاب جليل؛ ذَكَرَ فيه أعلاق الكتب الاعتقادية؛ ككتاب «التذكرة»[١] للقرطبي، كانت عنده نسخة بخط يده، و«تخليص الكفاية من كتاب الهداية»[٢] لابن الخطَّاب الإشبيلي؛ في ستة عشر سِفْرًا، ونقل من «سراج المريدين» النقول الطوال، والفوائد الجليلة[٣].

نُسْخَتُه من «السراج»:

قال المسراتي: «كذا في نسختي من سراج المريدين، وهي عتيقة مضبوطة»[٤].

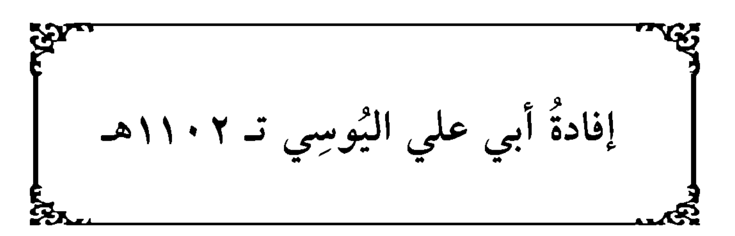
---

(١) الرسالة الكافية: (ق١٦/ب).

(٢) الرسالة الكافية: (ق٦٥/أ).

(٣) الرسالة الكافية: (ق٢/ب)، (ق٨/أ)، (ق٨/ب)، (ق١١/أ)، (ق١٢/أ)، (ق١٢/ب)، (ق١٣/أ)، (ق١٣/ب)، (ق١٤/أ)، (ق١٤/ب)، (ق١٦/ب).

(٤) الرسالة الكافية: (ق١٧/أ).

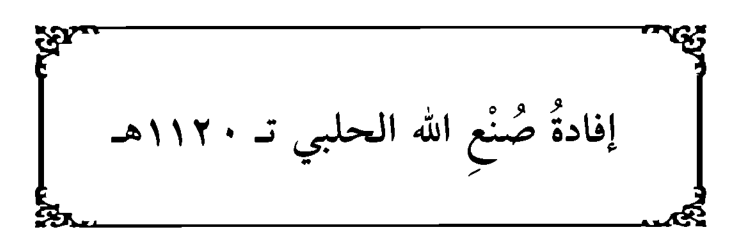


إفادةُ أبي علي اليُوسِي تـ ١١٠٢هـ

الإمام العلَّامة، الحسن بن مسعود اليوسي، من أكابر علماء المغرب، تفنَّن في العلوم، وبرَّز في المعقوليات، وله تصانيف مفيدة، منها: كتاب «المحاضرات»، وفيه أفاد من «سراج المريدين»، وذكر حكاية أبي الفضل الجوهري مع جيرانه، وما فيها من المواعظ والعبر[1].

---

(١) المحاضرات: (١/١٩٢-١٩٣).



إفادةُ صُنْعِ الله الحلبي تـ ١١٢٠هـ

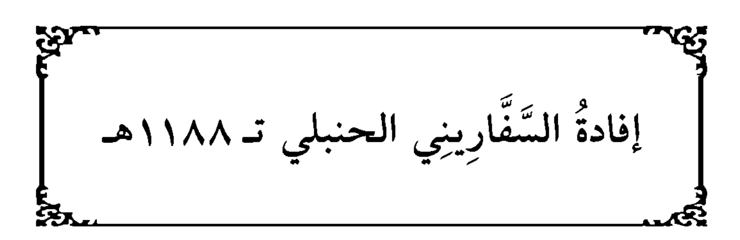
ذكره في كتابه «سيف الله على من كَذَبَ على أولياء الله»[1]، وذكر عنه تضعيفه لحديث الأبدال.

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله: (ص٧٧).

إفادةُ ابن عبد الباقي الزُّرْقَانِي تـ ١١٢٢هـ

أفاد منه في «شرح المواهب اللدنية»[١].

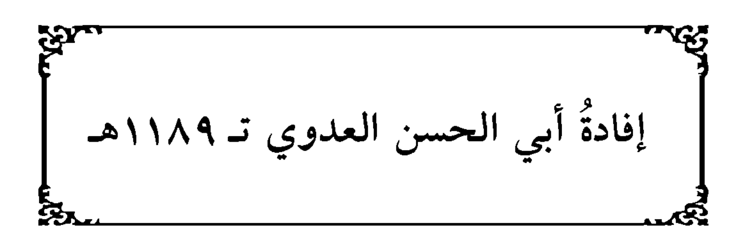
(١) شرح المواهب اللدنية: (٢٥٨/١).



إفادةُ السَّفَّارِينِي الحنبلي تـ ١١٨٨هـ

ذكره في كتابه «لوامع الأنوار البهيَّة لشرح الدرة المضيَّة»[١]؛ عند فصل المعاد، ونقل منه وسمَّى الكتاب.

(١) لوامع الأنوار: (٢/١٦١).



إفادةُ أبي الحسن العدوي تـ ١١٨٩هـ

ذَكَرَهُ في حاشيته على «كفاية الطالب الربـاني»[١]، عنـد ذِكْـرِهِ للـشهداء ومنازلهم في الجنة.

---

(١) حاشية العدوي: (١/١١٢).

إفادةُ حمدون بن محمد الطَّاهِرِي الفاسي تـ ١١٩١هـ

ذكره في كتابه «تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزَّان»[1]، وذكر واسطته في النقل عنه.

(١) تحفة الإخوان: (ص١٢١).

إفادةُ ابن عَجِيبَة تـ ١٢٢٤هـ

ذَكَرَهُ في موضعين من تفسيره «البحر المديد»[١].

(١) البحر المديد: (٣/٧٣)، (٣/٨٨).

إفادةُ محمد بن المدني كَنُّون تـ ١٣٠٢هـ

الفقيه العلَّامة الإمام، سيدي محمد بن المَدَنِي كَنُّون، الفاسي مولدًا ودارًا وقرارًا، من المتضلعين في العلوم الشرعية، ومن الوَرِعِينَ المُعْلِنِينَ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شيخ الجماعة، كان مفتيًا محدثًا، نحويًّا لغويًّا، مَعْقُوليًّا مُشاركًا، مُحَقِّقًا نزيهًا، قَوَّالًا للحق، له تآليف كثيرة، طُبع بعضها[١].

وأفاد من «سراج المريدين» في كتابه «الزجر والإقماع»[٢]، وكان الإمام محمد بن المدني كنون يمتلك نسخة من «سراج المريدين»؛ أفادني بذلك شيخُنا الفقيه الشريف سيِّدي محمد بوخبزة - حرس الله مهجته -، وهي من النسخ التي اعتمدناها في تحقيقنا لهذا الكتاب.

(١) الفكر السَّامي للحَجْوِي: (٤/ ١٣٦)، والفهرسة الصغرى لابن الخيَّاط الزكاري: (ص١٧٢).

(٢) الزجر والإقماع: (ملزمة ٩).

إفادةُ الشبيهي الزرهوني تـ ١٣١٨هـ

ذكره في كتابه «الفجر السَّاطع على الصحيح الجامع»، وذكره في مواضع منه:

الأوَّل: في شرح حديث: «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء»(١).

الثاني: في مسألة إتيان النسوان من الأدبار(٢)، وقد قدَّمنا أنه ليس من مسائل الكتاب، وإنما هو وهم سرى إليه من جهة الحافظ ابن حجر.

الثالث: قول ابن العربي: «لم ترضع النبي ﷺ مرضعة إلَّا أسلمت»(٣)، ولا وجود لهذا الكلام في «سراج المريدين».

---

(١) الفجر السَّاطع: (١٣/١٨٢-١٨٣).

(٢) الفجر السَّاطع: (١٠/١٧٢).

(٣) الفجر السَّاطع: (١١/٣٨٥).

إفادةُ عبد الكبير بن محمد الكتَّاني تـ ١٣٣٣هـ

ذَكَرَهُ في كتابه «تحديد الأَسِنَّةِ في الذب عن السُّنَّةِ»[1]، وذكر واسطته في النقل منه، وأفاد منه ثناء ابن العربي على الصوفية.

(١) تحديد الأسنة: (ص٣٣٣).

إفادةُ المهدي الوزَّاني تـ ١٣٤٢هـ

الفقيه العلَّامة الإمام، النوازلي الشهير، مفتي المغرب، سيِّدي المهدي بن محمد الوزَّاني، «ألَّف تآليف عديدة؛ جلُّها في الفقه المالكي وما جرى به العمل، فحرَّر لهم في ذلك تحريرًا تامًّا، حتى صارت الآن تآليفه لا يفتى إلَّا منها، ولا يُعدل عنها لغيرها إلَّا نادرًا؛ لأنه اطَّلع على ما للمتقدمين والمتأخرين، ولخَّص زُبدة ذلك وأودعها تآليفه، مع بَسْطٍ في العبارة، وقَلَمٍ سيَّال، وجَمْعٍ بين النظائر»(١).

وأفاد من «السراج» في كتابه «المعيار الجديد»، في موضعين اثنين(٢).

---

(١) سل النصال لابن سودة: (ص٣٠).

(٢) المعيار الجديد: (١١/٣١٣)، (١١/٣١٧).

إفادةُ محمد عبد الرحمن المباركفوري تـ ١٣٥٣هـ

ذكره في كتابه «تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي»، في موضع واحد[١].

(١) تحفة الأحوذي: (٥/٣٧٥).

إفادةُ شَيْخِ شُيُوخِنَا عبد الحي الكتاني تـ ١٣٨٢هـ

من أكثر المعاصرين اعتناءً بكُتُبِ الإمام أبي بكر المعافري الفقيهُ الحافظُ الشريف سيدي عبد الحي الكتَّاني، واحتوت خزانتُه الفريدة على نفائس من كتبه، فمنها: «المتوسط في الاعتقاد»، و«الأمد الأقصى»، و«الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، و«العارضة»، و«القبس»، و«قانون التأويل»، و«سراج المريدين»، و«الرسالة الحاكمة في الأيمان اللَّازمة»، و«رحلته»، و«رسائله»؛ وهي بخط ابن العربي.

وأمَّا «السراج» فقد ضمَّت خزانتُه نسخة نفيسة منه، عليها خط ابن العربي بالقراءة والسماع؛ وهو السِّفْرُ الثاني من الكتاب، وأفاد منه كثيرًا في مصنَّفاته، وذكره مع التَّجِلَّةِ والتوقير، طَرِبًا بفوائده، وكَلِفًا بتحقيقاته.

والفقيه عبد الحي الكتاني هو أوَّل عالم في القرن الرابع عشر الهجري يعتني في كتبه به، ويَذْكُرُهُ ويَذْكُرُ فوائده، فبَعَثَ بصنيعه هذا «السراج» من مرقده، وانتشله من حياة السكون والخمود، بعد ما نسيه أهلُ العلم، وغاب عن درسهم العِلْمِي، ولولا النُّسَخُ التي حفظتها لنا «المكتبة الكتانية» لما أمكننا تحقيقُ «سراج المريدين» والعناية به العناية المُثْلَى، فجزاه الله خيرًا على هذه النفائس، وجعلها في جملة حسناته التي ينتفع بها في داره الأُخْرَى.

وهذه هي الكُتُبُ التي ذكره فيها ونَثَرَ فيها مسائله وفوائده[1]:

---

(١) أتحفني بهذه النقول أخونا الأستاذ الباحث الشريف خالد السباعي نفع الله به.

الأوَّل: فهرس الفهارس

ذكره في مواضع منه، ونصَّ على أن ما عنده من الكتاب عليه خط ابن العربي، وأفاد منه قوله في فضيلة الإسناد، وكل من ذكرها من المعاصرين إنَّما نقلها من كتاب «فهرس الفهارس»[١].

الثاني: نُورُ الحدائق

ذكر فيه عن ابن العربي ما ذكره من محنة العلماء الرحَّالين؛ منهم: بقي بن مخلد، وابن مَوْهَب، والباجي[٢].

الثالث: ما عَلِقَ بالبال أيَّام الاعتقال

وأفاد منه غربة ابن العربي، والعلم الذي أدخله إلى الأندلس، وذَكَرَ عنه وصاته إلى مريديه وطالبيه بالتمسك بالإسناد؛ لشَرَفِه وفَضِيلَتِه[٣].

الرابع: البحر المتلاطم الأمواج[٤]

وهو كتاب تناول فيه مسألة القبض وما ثار حولها من نزاع، يَرُدُّ فيه على مفتي فاس الفقيه العلَّامة سيدي المهدي الوزَّاني، ونقل فيه كثيرًا من أقوال وأنظار الإمام ابن العربي التي ذكرها في «سراج المريدين»[٥].

---

(١) فهرس الفهارس: (١/٨٠).

(٢) نور الحدائق: (ص٥٩-٦٠).

(٣) ما علق بالبال أيام الاعتقال: (ق٤-٥).

(٤) حقَّقه أخونا البحَّاثة الشريف خالد السباعي، ويصدر عن دار الحديث الكتانية في ثلاثة أسفار.

(٥) البحر المتلاطم الأمواج: (ق٩١-٩٢)، (ق١٦٠/أ).

الخامس: التراتيب الإدارية في نظام الحكومة النبوية

ذَكَرَهُ في مواضع منه، وسمَّاه باسمه، ولخَّص منه ما وقع للإمام الباجي في مسألة كتابة النبي ﷺ يوم الحُدَيبية[١].

السَّادس: تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألَّف في الكتب

وذكر فيه الحافظ الكتاني ما جلبه القاضي أبو بكر من نفائس الكتب والأعلاق، وأطال فيه النقل من «سراجه»، والتَّهَمُّمَ بأخباره، مع تحلية تليق بمرتبة الإمام أبي بكر، شهادة عالم في عالم العلماء؛ مفخرة المغرب على المشرق[٢].

---

(١) التراتيب الإدارية: (١/٨٨)، (١/١٦٨-١٦٩).

(٢) تاريخ المكتبات الإسلامية: (ص١٤٠-١٤٦).

إفادةُ شَيْخِ شُيُوخِنَا الطَّاهر ابن عاشور تـ ١٣٩٣هـ

ذَكَرَهُ الإمام العلَّامة ابن عاشور في تفسيره «التحرير والتنوير»؛ في موضعين اثنين:

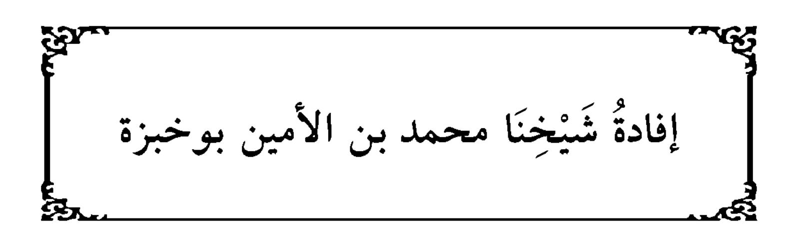
الأوَّل: وأفاد منه كلامه في عِلْمِ المناسبات[1].

الثاني: في تفسيره لأواخر سورة الفرقان، وصرَّح بواسطته في النقل منه[2].

---

(١) التحرير والتنوير: (١/١١٦).

(٢) التحرير والتنوير: (١٩/٨٢).



إفادةُ شَيْخِنَا محمد بن الأمين بوخبزة

شيخُنا الفقيه العلَّامة المُتَفَنِّنُ الشَّريف سَيِّدِي محمَّد بوخبزة، حَيٌّ في عُمْرٍ مديد، عامر بالإفادة والإجادة، مع التعفف والتصون، وفَّقه الله ويسَّر أمره.

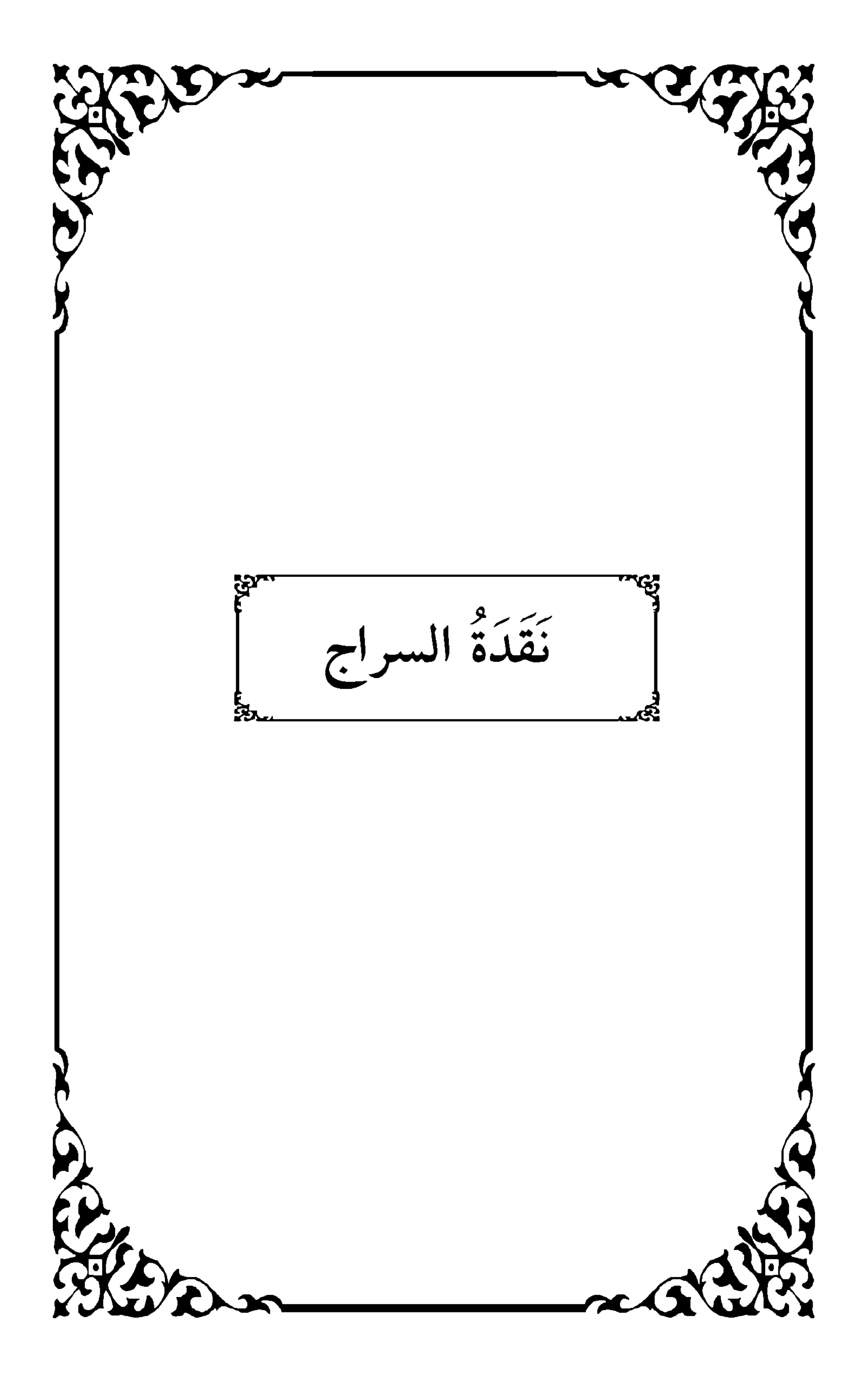
طالع شيخُنا نسخة من «سراج المريدين» كانت عند الكتبي محمد احْنانة، وأفاد منه في بعض كنانيشه، رأيتها بخطه المغربي الجميل، وأفدتُ من بعض تلك الفوائد في أواخر السِّفْرِ الرابع.

وإنَّما ذكرتُ شيخنا هنا لأن أوَّل سماعي بكتاب «سراج المريدين» كان في بيته العامر بتطوان، وذلك في شهر ربيع الأوَّل من عام ١٤٢٤هـ، وذكرتُه - أيضًا - لما أرجو من بَرَكَتِه، وهو من الذين نفعني الله بصحبتهم، حفظه الله ومَدَّ في أنفاسه، وأجزل له المثوبة، ورَضِيَ عنه دنيا وآخرة.

تذكرة:

هذا ما أمكنني الوقوف عليه من المفيدين والناقلين، ومن المعتنين والمحتفلين؛ آية على ارتفاع «السراج»، ودلالة على شرف منزلته، وما رفعه الله لا يضعه أحد من العالمين.

وقد بلغت عدَّة المفيدين ثمانية وخمسين مفيدًا، وبلغت عدَّة الكُتُبِ التي وردت فيها الإفادات خمسًا وسبعين كتابًا.



نَقَدَةُ السراج

تقدمة:

احتفل العلماء على طبقاتهم بكتاب «سراج المريدين»، وظلَّ اسمه مترددًا في دواوين العلماء؛ على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، وكان محل درسهم ونظرهم، وفاتشه كثيرون، وكانت له الريادة في مسائل التخلق والتزكية والترقية.

ومع هذا الذي أوتيه هذا «السراج»؛ إلا أنه لا يَسْلَمُ كتابٌ مهما ارتفع شأنه، وعلا مجده؛ من نقد وانتقاد، ومن نظر واعتراض، غير أن طريقة العلماء في النقد كانت جارية على سنن العلم ومحجَّة الفهم، والذي كان ينتقد كان يعرف كيف ينتقد، من غير طعن أو نبز، فيذكر المحاسن، ويُجَلِّي المناقب، ويدل على معاقد الشرف، ومواضع الإجادة، وقد قدَّمنا كلمة الحافظ ابن دحية في الإشادة بهذا «السراج»، وعلى طريقته سار العلماء، فمن نَقَدَ نَقَدَ بإنصاف؛ مع حِفْظِ المكانة والمنزلة.

أُنْمُوذَجٌ من النقد:

قال ابن الملقن - بعد ذكره للأحاديث الواردة في القميص -: «وفيما ذكرناه رَدٌّ على قول ابن العربي في سراجه: ما سمعتُ للقميص ذِكْرًا صحيحًا إلا في الآية السَّالفة، وحديث ابن أُبَي وتكفينه في قميصه، ولم أر لهما ثالثًا فيما يتعلق برسول الله ﷺ في خاصَّته»[1].

---

(١) التوضيح: (٢٧/٦٠١).

وما ذكره الإمام ابن الملقن من الأحاديث أغلبه لا يُسَلَّمُ له، فكثيرٌ منها من الحِسَانِ، وابنُ العربي يتحدَّث عن الصحيح، لهذا قال بعد ذلك الكلام: «وقد رُوِيَ من طرق: كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص، وهو حديث حسن»[(١)].

والغريب أن من بين الأحاديث التي احتجَّ بها ابنُ الملقن على ابن العربي هذا الحديث السَّابق، فكأنه لم يره في كتابه، أو ذهل عنه، والله أعلم.

وكذلك ما نقده الحافظ ابن حجر في خصوص هذه المسألة لا يُسَلَّمُ له، فما استدركه عليه هو من الحسان، ولم تصحَّ عند ابن العربي، وقد قدَّمنا أن ابن العربي يفرق بينهما، فيُلْتَزَمُ لَفْظُه، ويُرَاعَى في قوله اصطلاحُه.

وأمَّا قوله: «قال هذا في كتابه سراج المريدين، وكأنه صنفه قبل شرح الترمذي؛ فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة»[(٢)].

قلت: وحديث أم سلمة هو الذي ذكره ابن العربي آنِفًا، وذكر أنه حديث حَسَنٌ، فمع هذا كيف يستدرك الحافظ ابنُ حجر على ابن العربي حديثًا هو ذَكَرَهُ، ولا أدري كيف وقع هذا لابن حجر؟ إلا أن يكون متابعًا لما قاله ابنُ الملقن، وهذا الذي ظهر لي، فكأنه وقف على ذلك في «التوضيح» فاكتفى به، ولم يرجع إلى موضعه من «السراج».

---

(١) سراج المريدين: (١/٩٥).
(٢) سراج المريدين: (١٠/٢٦٦).

وأمر آخر، وهو أن ابن العربي قد ذكر قريبًا من هذا الكلام في «العارضة»[١]، فانتفى ما قاله ابن حجر من كونه لم يستحضر تلك الأحاديث، **هذه واحدة**.

والثانية: أن ابن العربي شَرَعَ في «شرح الترمذي» قبل إملاء «السراج»، لهذا ذكره في آخره[٢]، عند ذِكْرِه لبعض كُتُبِه، والله أعلم.

والثالثة: أنَّ بعض ما ذكره الحافظ ابن حجر لا يندرج في شرط ابن العربي، فالإمام قال: «ولم أر لهما ثالثًا يتعلق بالنبي ﷺ في خاصَّته»[٣]، فما ذكره من حديث ابن عمر وابن عوف في لبس القميص غير مقصود من كلام ابن العربي أصلًا، والله أعلم.

أُنْمُوذَجٌ آخر من النقد:

ومن مواضع النقد التي احتدَّ فيها بعضُ النَّقَدَةِ ما رقمه بقلمه الفقيه علي بن فرحون، وذلك بعد أن قال الإمام ابن العربي - ذاكرًا أقسام الكِبْرِ -: «**الثاني**: التَّكَبُّرُ على النبي واستحقاره، كما قالت الكفرة؛ وقالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣٠]، يعني: ولِمَ يُوضَعُ في أقلهم مرتبة؟ ولم يعلموا المراتب بجهلهم، ولا قَبِلُوها حين بُيِّنَتْ لهم بغباوتهم»[٤].

---

(١) العارضة: (٣٤٠/٧).

(٢) سراج المريدين: (٤١٠/٤).

(٣) سراج المريدين: (٩٥/١).

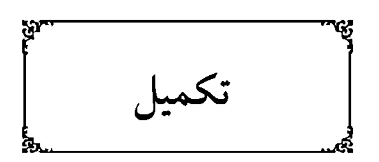
(٤) سراج المريدين: (٤٤١/٣).

قال الفقيه ابن فرحون: «هذا لفظ ساقط، وكلام قلق، وتفسيرٌ للآية بما لا تلتزمه، ولم يؤذن لنا في ذلك، ولو استحضر ابنُ العربي حديث هرقل وسؤاله أبا سفيان ﷺ وهو عدوه.. لعَلِمَ أنه كان عندهم في أعظم رتبة، وأجل مكانة، ولقيَّد سابق قلمه، فكَبُرَتْ كلمة تخرج من فمه».

قلتُ: وما اعترض به الفقيه ابن فرحون هنا كلامَ ابن العربي لا معنى له، والقاضي إنَّما يُفَسِّرُ قول المشركين؛ من احتقارهم لرسول الله عليه السَّلام، ورفعهم لشأنهم، فزعموا أنهم هم العظماء الذين ينبغي أن يوحى إليهم، ويُصطفوا من دون الناس، فالقاضي هنا فسَّر كلامهم لا غير.

انتقال:

وما انتقده العلماء على «السراج» قليل جدًّا، مثَّلنا له بهذا الذي تقدَّم، وفي كثير من هذا القليل ما هو من قبيل ما يكون من اختلاف المذهب والمشرب، وفي بعضه ما هو معدود ضمن المسائل المتجاذبة؛ التي تختلف فيها أنظار العلماء والفقهاء، والله أعلم.



تكميل

وممَّا يلتحق بنقد «سراج المريدين» - وليس منه - ما صَنَعَهُ الشيخ أحمد بن الصديق الغُمَارِي الدَّرْقَاوِي في بعض كُتُبِه، وقد ملأها حقدًا على الإمام ابن العربي، ورماه فيها بالعظائم على عادته، وسبَّه سبًّا قبيحًا؛ ولم يترك لفظة ولا كلمة سوء إلا وقالها فيه، وقَرَفَهُ بها.

وكان من سَابِقِ رأيي أن لا أتعرَّض لكلامه؛ لما أعلمه منه وأستيقنه فيه؛ من زمان مضى يزيد على العشر سنين، ولكن لمَّا كان على الدارس أن ينظر في الكتاب الذي يحققه، وما قيل فيه، وما قام من حوله من أنقاد، تَحَتَّمَ عليَّ أن أنظر في تلك المطاعن وأُبَيِّنَ وجه الصواب فيها، وأكثر ما زعمه نقدًا ناشئ عن وهم أو سوء فهم.

غير أَنِّي أُقَدِّمُ بين يدي هذه المطاعن مُقَدِّمَةً مُبَيِّنًا فيها عُمَدَ هذه المطاعن التي ردَّدها الغماري في كُتُبِه، وهي تتلخَّص في ثلاثة مطاعن، ونَسَجْتُها على نَسْجِ الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي - رضوان الله عليه - في كتابه العُجَابِ «العواصم من القواصم»، فأبتدئ بذِكْرِ القاصمة، وأعقبُها بالعاصمة التي تعصم منها، والله الموفق.

قاصمة: في اتهام ابن العربي بالنصب

قال الغماري: «ومن أعجب ما تسمعه من ضلال المقلدة وفجور المبتدعة ونفاق النواصب أفراخ الخوارج قول بعض رؤسائهم وأئمتهم؛

وهو ابن العربي المعافري الفقيه المالكي في كتابه سراج المريدين؛ في الاسم الخافضة الرافعة: أي: خافضة لفاطمة عليها الصلاة والسَّلام، رافعة لعائشة، هكذا فسَّر الآية، لعنه الله لعنة مؤبدة خالدة تالدة، مع أنها خافضة للكفرة المنافقين أمثاله، رافعة للمؤمنين المعظمين لآل رسول الله ﷺ وسيدة نساء أهل الجنة، فانظر إلى هذا الفاجر المنافق؛ وإلى أي حد بلغ به بغض آل رسول الله ﷺ؛ حتى فاضت آنيته النجسة القذرة بمثل هذا التفسير؛ الذي لا يفسر الآية به حتى اليهود والنصارى»[١].

ثم قال: «وبعد هذا الكفر الصراح والنفاق الظاهر الذي حَكَمَ الله به على مُبْغِضِ آل رسول الله ﷺ، فهذا المنافق أَحَدُ آلهة المقلدة الذين يُعبدون من دون الله، ويُقدمون رأيهم الفاسد على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، وإن كنا لا نعلم في آلهة المالكية أخبث من هذا اللعين، ولا أضل، ولا أنصب من هذا الفاجر»[٢].

وقال - أيضًا -: «ترجمته سوداء حالكة، وعقيدته خبيثة فاسدة؛ لأنه كان ناصبيًّا خبيثًا، شديد البغض لعلي وآل بيته الأطهار»[٣].

عاصمة: في براءة ابن العربي من هذه التهمة

ونبرأ إلى الله من هذا التكفير الصريح لإمام عظيم من عظماء المسلمين، شهد له شيوخه وتلاميذه ومترجموه وحفَّاظ الإسلام بالصلاح

---

(١) الإقليد: (ص٤٤٨).

(٢) الإقليد: (ص٤٤٩).

(٣) الإقليد: (ص٢١٢).

والعفة والجهاد والكرامة، يأتي رجل لا يعرف من هو، ولا يدرى أصله، ولا كيف كان أمره؛ ليقول هذه الكلمة، وهو يظن أنه يصنع شيئًا، مئاتُ العلماء قرؤوا كتبه وتدارسوها لم ينبس أحدٌ في حقه بكلمة تحتمل الطعن، فكيف بأن يُخرجه هذا الغماري من الإسلام؛ ويحكم عليه بالنفاق والعداوة لآل بيت النبي عليه السَّلام؛ زُورٌ من القول، وبهتانٌ عظيم؛ تكاد السموات يتفطَّرن منه، يقوله هذا الذي يزعم العلم والصلاح والولاية، ولأهل العلم أن يقولوا كلمتهم في هذا الرجل الذي ملأ المغرب فتنة وبهتانًا، ودعاوى، وأكاذيب ملفقة، وأباطيل السمَّار، والله يفعل به ما يستحقه، ولا نبادله سبًّا بسب، ولا شتمًا بشتم، ولا إقذاعًا بإقذاع، وإن كان هو له أهل، واثقين بالله تعالى في أن يُنِيله جزاء أقواله وأحقاده وأفاعيله، فاللهم ربَّنا الكريم، وإلهنا العظيم؛ انتصف لنا منه، وأَرِنَا فيه وفي نِحْلَتِه سوابق عدلك، وعظائم قهرك، اللهم آمين.

وهذا الذي نقله عن الإمام ابن العربي كَذِبٌ عليه، فلم يقل ابن العربي ما نقله عنه، بل زاد الغماري من عنده، ليتوصَّل إلى طعنه، قال الإمام أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: «ترفع عائشة على فاطمة؛ فإن عائشة مع النبي ﷺ، وفاطمة مع علي رضوانُ الله عليه»[1].

وهذا الذي ذكره ابنُ العربي هنا أورده الإمام أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة»[2] نقلًا عن ابن العربي، وأقرَّه ولم يعترضه.

---

(١) سراج المريدين: (٣٦٢/١).

(٢) التذكرة: (٥٦٢/٢).

ومعلومٌ قول القاضي أبي بكر في المفاضلة بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما، فقولُه هذا اجتهادٌ منه، ولا يُنْكَرُ عليه أن يجتهد، بل يُنْكَرُ على من لم يفهم كلام العلماء، ولمَّا يبلغ مرتبتهم.

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: «والذي عندي أن عائشة مُقَدَّمَةٌ عليها؛ كتقديم أبيها على زوج الأخرى في الدنيا والآخرة، وذلك بفضول كثيرة؛

منها: أنها أمها؛

وينضاف إليها مع الأمومة أنها مع أبيها في المنزلة؛

وينضاف إلى ذلك سلامُ جبريل عليها؛

ومجالستُه للنبي ﷺ وهو في لحافها؛

وكونها أعلم منها بالدين، ومن كثير من رجال الصحابة؛

وأنها أحبُّ النساء إلى النبي ﷺ»[١].

وقد قال شقيقه عبد العزيز الغماري - منادياً على نفسه بقلة الاطلاع وعدم المعرفة -: «ولا تجد في تفسير من تفاسير القرآن على كثرتها وتعدد أنواعها واختلاف مذاهب مؤلفيها إشارة بل أدنى تلميح إلى ما ذكر هذا الرجل في تفسير ﴿خافضة رافعة﴾، إلى أنها خافضة لفاطمة، رافعة لعائشة»[٢].

---

(١) العارضة: (١٠/٦٤٣-٦٤٤).

(٢) السفينة: (ص١٢).

وقد قدَّمنا أن ابن العربي لم يقل ما فهمه هذا الغماري، ولكن الرجل يزيد فيقطع ويقول: «إن ذلك لا يوجد في كتاب»[١].

وما ذكره الإمام الحافظ ابنُ العربي هنا لم ينفرد به، بل سُبِقَ إليه، وهو هنا حَاكٍ وليس بمُنْشِئٍ، قال الإمام بعد الجليل الرَّبَعِي - في تفضيل عائشة -: «واستدلُّوا على ذلك بكونها مع النبي ﷺ في الجنة، ورُتْبَتُها معه أفضل من رتبة فاطمة مع عَلِيٍّ فيها»[٢].

فإذًا هو قول معروف، استدلَّ به من قال بأفضلية عائشة على فاطمة، وإن كانت المسألة متجاذبة، ولكنه قول قد قيل، وله ما ينزع إليه من حجة ودليل، ولكن هذا الغماري بدل أن يبحث ويتثبَّت إذا به يقذف الإمام ابن العربي بما هو براءٌ منه، وينسبه إلى ما لا يليق به ولا بأحد من أهل العلم.

فابنُ العربي في تفسيره لتلك الآية أورد الأقوال التي قِيلَتْ فيها، أو التي يصح أن تندرج فيها، وكانت عِدَّةُ الأقوال التي ذكرها اثني عشر قولًا، ولكن الغماري أراد أن يُدَلِّسَ على الناس بما فهمه هو، وليس بما قاله ابنُ العربي؛ فحكى ما فهمه، وطوى مقالة ابن العربي، وهذا هو الكذب الصراح، والافتراء على الناس؛ وإنما فعل ذلك ليصح له تكفيرُ ابن العربي، وليصوره عند الناس بأنه لا وزن له، وبأنه منسلخ من الإسلام والإيمان، وأنه مع المنافقين في الدركات، فيا لله ويا للمسلمين من هذا الباطل.

---

(١) السفينة: (ص١٢).

(٢) التسديد شرح التمهيد لعبد الجليل: (ق٩٣/أ).

ومن دلائل سقم هذا الفهم أن ابن العربي ذكر ألوانًا وأنواعًا من الرفع، لا يمكن أن يفهم منها مقابلها أبدًا ولا مفهومها المخالف، وذلك أنه ذكر من بين تلك المقالات أن الله يرفع مُحَمَّدًا ﷺ[1]، فهل يعني هذا أنه يخفض غيره من الأنبياء؟ معاذ الله، وحاشا لله، وذَكَرَ أن الله يرفع القرَّاء إلى حيث انتهت قراءتهم[2]، فهل يعني ذلك أنه يخفض غير القراء؟

يزيده تأكيدًا: أن الإمام ابن العربي ذكر في موضع آخر ما يخالف بعض الشيء ما ذكره هنا، ويؤكد أن هذا القول إنما ساقه على سبيل ما قيل في هذه الآية لا غير، وأنه لا يُفهم منه ما فهمه الغماري أو ما زعمه، قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه - بعد ذكره لما جرى بين فاطمة وأبي بكر وعلي رضي الله عنهم-: «والثلاثة مع رسول الله؛ إخوانٌ على سُرُرٍ متقابلين»[3].

فهل بقي بعد قول الإمام أبي بكر مقالة لصاحب هوى أو شُنْعَةٌ لذي غرض؟ هذا يُظهر أن فاطمة رضي الله عنها مع والدها مولانا رسول الله ﷺ، ومعها أبو بكر وعلي رضي الله عنهما.

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحد، بل قال الإمام الحافظ: «وهذا الذي جرى بينهما لا تدركه حسناتنا، فكيف أن يَعُدَّه جاهل من سيئاتهم؟ ومن يكون المخذول الذي يتربَّع بين هؤلاء الثلاثة فيتكلم؟ حاشا لله وللمجد وللدِّينِ أن يكون في ذلك لأحد جَدٌّ، بل الجَلْدُ والحَدُّ»[4].

---

(١) سراج المريدين: (١/٣٦١).

(٢) سراج المريدين: (١/٣٦١).

(٣) سراج المريدين: (٣/٤٠٢).

(٤) سراج المريدين: (٣/٤٠٢).

فهذا هو حُكْمُ الإمام الحافظ فيمن يتكلم في فاطمة وعلي وأبي بكر رضوانُ الله عليهم، يحكم فيه بالجلد والحد؛ لمنزلتهم عنده، هذا قوله الذي قاله في كتابه، فهل رآه الغماري وطوى ذِكْرَه ودَلَّسَ أمره وأخفى موضعه فلم يُظهره؟ كل ذلك جائز، فإذا كان صحيحًا ظهر أن غَرَضَ الغماري هو الافتراء، وأنه فعل ما فعل قاصدًا ومُدَبِّرًا لأمر، فأظهر بعض الكتاب وأخفى آخَر، وتلك خصال أهل الأهواء وأصحاب الأغراض، والله حسيبُه فيما فعل وصنع.

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحد حتى قال شقيقه عبد العزيز الغماري: «ومن يشك في كفر من يُفَسِّرُ القرآن بمثل هذا فهو كافر»[1]، هكذا قال، لم يكتف بتكفير الإمام ابن العربي حتى أضاف إليه تكفير من شَكَّ في كفره، نعوذ بالله من الهوى.

وأمَّا ما زعمه الغماري من كون الإمام ابن العربي كان يناصب العداء لآل بيت النبي ﷺ فهي من أوابده وصنائعه، وقد اتهم بالنصب علماء جِلَّةً، منهم: الإمام ابنُ حزم الظاهري، قال فيه - وفي الأندلسيين وفي جماعة من العلماء -: «وإن كان الأندلسيون كلهم أو جلهم نواصب على دين ملوكهم بني أمية؛ إلَّا أنهم يستترون ولا يجترؤون على التصريح بما في نفوسهم، ولا سيما في الطعن في علي والحُسَين وفاطمة عليهم السَّلام، بل هذه الجرأة ما عهدناها إلَّا في ابن حزم الخبيث من الأندلسيين، وفي ابن خلدون من المغاربة، وابن تيمية وطائفته من أصحابه الشوام، وأتباعه وأذنابه المقلدة له على سائر الأقطار، إلى يومنا هذا، الذين هم الخوارج

---

(١) السفينة: (ص١٢).

كلاب النار، وشر الخلق والخليقة، والمارقين من الدين مروق السهم من الرمية»[١].

هكذا قال، ونفث في ذلك الكتاب ما نفث، واجترأ وتطاول، وظنَّ أنه لا يناقش ولا يحاسب، وسيبقى كلامه هذا شاهدًا عليه.

منزلةُ آل البيت - رضوان الله عليهم - عند الإمام ابن العربي:

وقد جعل الإمام أبو بكر بن العربي مودة قرابة رسول الله فرضًا مُتَعَيِّنًا[٢]، وقال: «ولا يكون العبد وَدُودًا حتى يودَّ قرابة رسول الله ﷺ»[٣].

وقال ابنُ العربي في مناقب وفضائل ومنزلة علي رضي الله عنه:

«ذِكْرُ عَلِيٍّ عليه السَّلام:

أمَّا منْزلته في التربية؛ فإنه لما عقل هجر أباه وأمه، ونشأ في حجر الإسلام، وجنَّبه الله مخالطتهم في الدناءات، ومتابعتهم في عبادة الأصنام، واختاره النبي ﷺ لابنته، ورضيه لدُخْلَته، والأفاضل لا يفعلون ذلك إلَّا على الاختيار، فاختياره له من بين عشيرته دليل على فضيلته، وكانت منْزلته الأولى في ذلك منْزلة الولد، وربَّى عَلِيٌّ زَوْجَه وأسباطه فصار مُرَبِّيًا وأبًا، جمع في التربية بين طرفيها، ولكن دون المنْزلة الأولى.

وأما منْزلته في العلم؛ فإنه - مع صغر سِنِّه - أدرك فيه بالأكابر، وتَفطَّنَ للدقائق، وأفتى الخلفاء، وعُوِّل عليه في الفتوى، ولو لم تكن له إلا

---

(١) الإقليد: (ص٤٤٩).

(٢) سراج المريدين: (٤/ ٣٣٨).

(٣) سراج المريدين: (٤/ ٣٣٧).

المسألة المعروفة بالمِنْبَرِيَّة وجوابه فيها على البديهة بأحسن جواب وأخصر عبارة، ولم يشغله ما كان فيه من الخطبة.

وأما منْزلته في السياسة والتدبير؛ فإنه لما ابتُلِيَ بكثرة المخالف واضطراب الأمر جرى في ذلك على أشد مجرى، بالمداراة لهم والدعاء إلى الحق، حتى تبيَّن له الباطل، فَقَتَل أَهْلَه، ولولا ذلك ما بقي للإسلام في تلك الفتنة رَسْم.

وأما منْزلته في الشجاعة؛ فظاهرة، بات في فراش النبي ﷺ فداءً لَه بنفسه، وبَرَز يوم بَدْر وخَيْبَر - وغير ذلك - مكاشِفًا لأعداء الله، وذلك ظاهر جدًّا.

وأما منْزلته في العفَّة والإنصاف؛ فكان لا يستأثر بالعطاء، وتَرَك الدِّيوان مخافة التفضيل، حتى اضطرب الأمر فعاد إليه، ومِن عَدْله وحُسْن سياسته أنه لم يدَّخِر مالًا ولا حَبَسَه ساعة، ومن إنصافه إجابته إلى التحكيم مع ظهور فَضْله على من تحاكم معه.

وأمَّا منْزلته في الزهد؛ فإلى الغاية؛ فإنه لم يطلب الإمامة ولا نازع فيها حتى صارت إليه، حتى عَدَّ ذاك أهل الجهالة - من أتباعه[١] - أنه فعل ذلك تَقِيَّة، وإنما فَعَله إعراضًا عن الدنيا، فلما قُتِل عثمان لم يسعه القعود، ولا جاز لَه تضييع الخَلق مع صلاته وصومه، وسار بين الأعداء والمخالفين أحسن سيرة، حين لم يُذَفِّفْ على جريح، ولا نهب مالاً، ولا استرقَّ حرمة، وسَنَّ الحُكْمَ في حرب المسلمين، وهذه منازل شريفة»[٢].

(١) يقصد ابن العربي بهم الرافضة ومن شايعهم.

(٢) العارضة: (٩/١٩١-١٩٣).

فهذه منزلة علي ﷺ عند ابن العربي، وهي دالة على عظيم رتبته، وجليل موضعه، وأنه من السَّابقين الأُوَلِ، ويظهر بهذا أن ما أشاعه الغماري ما هو إلا محض افتراء وكذب واختلاق.

وقال في شأن الفتنة الحاصلة بين علي ومعاوية: «ولو أدركتُ الحال في صبوتي لكنتُ مع عمَّار وعَلِيٍّ، ولو أدركته في مشيختي للزمتُ غنمي أو ضيعتي، ولخاصمت معاوية مع علي، وأنا لهما مُحِبٌّ ومُعَظِّمٌ، ولعَلِيٍّ مُقَدِّمٌ؛ لعظيم منزلته، وعُلُوِّ درجته، وإن أحدًا بعد الثلاثة الخلفاء لا يدرك شأوه، ولا يلحق منزلته، ولا خلافة بعده»[1].

وقد قدَّمنا قول الإمام ابن العربي في الحُسَين ﷺ، وفسَّرنا ما أشاعه ابنُ الأحمر في كتابه «بيوتات فاس»، وبيَّنا ما اختلقه في كتابه هذا؛ في فَصْلٍ خاصٍّ بذلك، وقد قال ابنُ العربي في شأن خروج الحُسَين ﷺ: «وبهذا التأويل خرج الفاضلان الحُسَين بن علي وعبد الله بن الزبير»[2].

وقال أيضًا: «ولو أن عظيمها وابن عظيمها، وشريفها وابن شريفها الحُسَين؛ يسعه بيته، أو ضيعته، أو إبله.. ما أدري ما هذا إلا التسليم لقضاء الله، والحزن على ابن رسول الله ﷺ بقية الدهر»[3].

فهذا قَدْرُ الحُسَين ﷺ عند ابن العربي، وهذه فجيعته فيه، وثناؤه عليه، وموضعه عنده، ولكن الناس لا يعلمون.

---

(١) سراج المريدين: (٢/١٩٥).

(٢) العارضة: (٨/٦٤).

(٣) العواصم: (ص٣٣٨).

قاصمة: في نفي الحفظ عن الإمام ابن العربي

قال الغماري: «ابنُ العربي بضاعته في الحديث مزجاة؛ لا يكاد يتعدَّى في معرفة المتون ما في الموطأ والصحيحين وبعض السنن الأربعة، وقد ينكر أحاديث في الصحيحين، ويكفيك أنه ادَّعى في موطأ إمامه أنه أصح الكتب، وأنه أصل الصحيحين، وفيه حديث في فضل عرفة وأهله، ثم يقول: إن جميع تلك الأحاديث لا تساوي سماعها، وقد يُورِدُ حديثًا موضوعًا فيصححه، أو يورده محتجًّا به؛ كما فعل في حديث السؤال عن الإخلاص وغيره»[1].

وقال أيضًا: «من سابر كتبه - ولا سيما سراج المريدين - رأى منه في هذا الباب العجب العجاب؛ فإنه ينكر كثيرًا من الأحاديث الصحيحة المشهورة، ويأتي بكليات يضحك منها صغار طلبة الحديث، فلا أدري كيف عدَّه الذهبي من الحفاظ»[2].

عاصمة: في بيان حفظ ومعرفة ابن العربي بالحديث

وما ذكره الغماري مناقض لإجماع العلماء على مرتبة الإمام ابن العربي في الحديث، ومعرفته بعلله وأصول نقده، ولم يذكر أحدٌ ممَّن رأى وطالع وأفاد ونقل من «سراج المريدين» - على كثرتهم - هذا الأمر، بل يستشهدون بأقواله، ويرجعون إلى ما صحَّحه أو ضعَّفه[3]، وكُتُبُ المصطلح

---

(١) المداوي: (٣/٥٠٨).

(٢) المداوي: (٥/٤٣٢).

(٣) وممَّن احتج بتصحيحاته وتعليلاته للأحاديث الحافظ ابن الملقن وابن حجر والسخاوي، ينظر: البدر المنير: (٣/١٥٣)، وتلخيص الحبير: (١/٤٩٠)، والمقاصد الحسنة: (ص٤٣٥).

وشروح الحديث عامرة بذلك، شاهدةٌ على ما ذكرنا، وقد نثرنا في تعليقاتنا على «السراج» ما يؤكد ذلك وما يُثَبِّتُه، وننظر في هذه الدعوى التي افتراها الغماري وتابعه عليها شيعته؛ ممن انتحل مذهبه في التطاول والجراءة على أكابر العلماء والحفاظ، ونرد عليها بما تيسَّر لنا واجتمع عندنا.

شهادةُ العلماء له بالحفظ:

وقد شهد له بذلك أقرانُه وتلاميذه، وتوارد العلماء على ذلك، إلى يوم الناس هذا؛

منهم: ابن بسَّام الشنتريني[١]، وهو من أقرانه؛

ومنهم: ابن الدبَّاغ[٢]؛

ومنهم: ابن بشكوال[٣]؛

ومنهم: أبو محمد الأشيري[٤]؛

ومنهم: القاضي عياض[٥]؛

ومنهم: ابن مضاء[٦]؛

ومنهم: أبو القاسم السُّهَيلي[٧]؛

---

(١) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: (٤/٦١٣).
(٢) طبقات علماء الحديث: (٤/٧٠).
(٣) الصلة: (٢/٢٢٧).
(٤) المقدمة الدراسية للمتوسط: (ص١٩).
(٥) الغنية: (ص٦٨).
(٦) التنوير في مولد السراج المنير لابن دحية: (ق١٥٠/ب).
(٧) الروض الأُنُف: (٤/٥٨).

ومنهم: ابن حَسْنون[١]؛

ومنهم: أبو محمد عبد الله بن أحمد المقرئ[٢]؛

ومنهم: ابن وهبون[٣]؛

ومنهم: الضَّبِّي[٤]؛

ومنهم: ابن الدرَّاج السبتي[٥]، وسمَّاه: الحَبْر البحر؛

ومنهم: ابن خَلِّكان[٦]؛

ومنهم: ابن الزبير الغرناطي[٧]؛

ومنهم: الذهبي[٨]؛

ومنهم: ابن عبد الهادي[٩]؛

ومنهم: الصفدي[١٠]؛

---

(١) نسخة ابن حسنون من جامع الترمذي: (ق١/ب).
(٢) مسلسلات ابن الطيلسان: (ق٣/أ).
(٣) المسلسلات لابن الطيلسان: (ق٣/أ).
(٤) بغية الملتمس: (١/١٢٥).
(٥) الإمتاع: (ق٥٦/ب).
(٦) وفيات الأعيان: (٤/٢٩٦).
(٧) نفح الطيب: (٢/٣٠).
(٨) سير النبلاء: (٢٠/١٩٧)، والمعين في طبقات المحدثين: (ص١٦١).
(٩) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: (٤/٦٨).
(١٠) الوافي بالوفيات: (٣/٢٦٦).

ومنهم: ابن مرزوق[١]؛

ومنهم: ابن المُلَقِّن[٢]؛

ومنهم: ابنُ ناصر الدين الدمشقي، وقال: «كان من الثقات الأثبات»[٣]؛

ومنهم: ابن حجر العسقلاني[٤]؛

ومنهم: جلال الدين السيوطي[٥]؛

ومنهم: أبو العباس المقَّري[٦]؛

ومنهم: ابن العماد الحنبلي[٧]؛

ومنهم: محمد بن جعفر الكتاني؛

ومنهم: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني؛

وغيرهم كثير.

فكيف يقول الغماري: «كيف عدَّه الذهبي من الحفَّاظ؟»، سبحانك هذا بهتان عظيم.

---

(١) واسطة العقد الثمين لابن مرزوق: (ق٨/ب).

(٢) البدر المنير: (٧/٤٧١).

(٣) شذرات الذهب: (٦/٢٣٢).

(٤) النكت على ابن الصلاح: (٢/٦٦٩).

(٥) تنوير الحوالك: (١/٣٧٠)، وطبقات الحفاظ: (ص٤٦٨).

(٦) نفح الطيب: (٢/٢٩).

(٧) شذرات الذهب: (٦/٢٣٢).

وأمرٌ آخر نذكره يؤكد ما ذكرنا؛ من شهادة أقرانه وتلاميذه وحفَّاظ الإسلام، وهو أن الحافظ من اجتمعت فيه ثلاث شرائط، وهي[1]:

الأولى: الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

الثانية: المعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

الثالثة: المعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم؛ حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

وهذه الشرائط الثلاثة قد احتوى عليها الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي واتَّصف بها، وخالطت لحمه ودمه وعظمه، حتى عُرِفَ بها وشُهِرَ بفصولها.

فهو أحد مشاهير الرواة الآخذين عن شيوخ الوقت، وسماعه للأصول من الصحاح والسنن والمسانيد والأجزاء ممَّا طبَّق الآفاق، وتواتر ذِكْرُه عند العلماء، حتى قال الحافظ ابن بشكوال: «وقدم إشبيلية بعلم كثير؛ لم يدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق»[2].

وأما معرفته بطبقات الرواة فيكفي النظر في كتاب «العارضة»، و«الأحكام»، و«تخليص تلخيص الطريقتين»، و«ترتيب المسالك»، حتى يعاين مبلغه من العلم بهذا الفن.

---

(١) النكت على ابن الصلاح: (١/٢٦٨).
(٢) الصلة: (٢/٢٢٨).

وأما تمييزه الصحيح من السقيم فهي مسألة منثورة في كتبه كلها، وقد ذكر ابن العربي الكثير من ذلك هنا كما قدَّمنا، وكما يأتي، وشهد له بها الغماري نفسه، قال: «وهؤلاء كابن العربي المعافري وتلك الطبقة؛ من الفقهاء، والأصوليين، والمتكلمين؛ الذين لهم مشاركة في الحديث، ومعرفة بصحيحه من سقيمه»[١].

وبعد هذا يكون ابن العربي قد استحق هاتين المرتبتين؛ مرتبة الحفظ، ومرتبة النقد؛ بشهادة العلماء، وبالخصال التي استحوذ عليها واتَّصف بها.

ثم ما ذكره الغماري من كون بضاعة ابن العربي في الحديث مزجاة؛ يَرُدُّه قوله الذي حكاه بعد، قال: «لا يكاد يتعدَّى في معرفة المتون ما في الموطأ والصحيحين وبعض السنن الأربعة».

وهل من يعرف أحاديث هذه الكتب يقال فيه: إن بضاعته في الحديث مزجاة؟

قلتُ: ونَقْدُ قوله هذا من وجوه:

الأوَّل: قال الغماري: «وبعض السنن الأربعة»، وكأنه أدخل معها «سنن ابن ماجه»، ولم يَرْوِ ابنُ العربي «سنن ابن ماجه»، فلا يصح أبدًا أن يذكرها ضمن مسموعاته ومعلوماته، وقد تكرَّر منه هذا في مواضع، ويأتي مزيدُ بيان له فيما يستقبل من نقده.

---

(١) در الغمام: (ص٧٠).

الثاني: مروياتُ ابن العربي كثيرة جدًّا، بعضُها لم يكن للمغاربة معرفة بها ولا مشاهدة لأصولها حتى أدخلها إلى الأندلس، وبعضها سمعها منه الناس، وتواتر ذلك عند حَمَلَةِ العلم ونَقَلَتِه، وقد ذكر ذلك عياضٌ في ترجمته، وذكره غيره من العلماء، حتى صنَّف ابن الأبَّار في أصحابه وتلاميذه معجمًا حافلًا في ذلك، نشره في «التكملة»، وأفاد منه ابنُ عبد الملك في «ذيله».

وقد ذكرنا بعض هذه الكتب التي جلبها وسمعها، فتنظر في قُطْبِ الصنعة الحديثية، وتنظر في أواخر السِّفْرِ الرابع من «السراج»[(١)].

الثالث: وما زعمه من كونه يُنكر الأحاديث الصحيحة المشهورة، فهي صحيحة عند الغماري أو عند البعض، ضعيفة عنده، وما العيبُ في أن يستقلَّ إمام حافظ بنَقْدِ أحاديث مشتهرة على الألسنة لا يرى هو صحتها؟

الرابع: ولم يسلم حافظ من حفاظ الإسلام من الاستدراك، فهذا البخاري استُدرك عليه، وكذلك مسلم، وغيرهما، فما العيبُ في أن يقول ابنُ العربي قولًا في حديث، ولم نعلم العصمة لأحد من الناس؛ حاشَا الأنبياء، ولكن الغماري يقول ما لا يُفهم، ويعترض بما لا يكون.

الخامس: وغالبُ اعتراضه يكون من جهة عدم فهمه لكلام ابن العربي، وأُبَيِّنُ ذلك بمثالين:

أحدهما: أن ابن العربي يُفَرِّقُ بين الصحيح وبين الحسن، وعندما يقول: لم يصح حديث في الباب، لا يعني أنه لم يثبت بطريق حسن، وقد قدَّمنا بعض الأمثلة على ذلك.

---

(١) سراج المريدين: (٤/٣٩٩-٤١٠).

ثانيهما: إذا لم يصح عنده الحديث ينسبه إلى الحكمة، أو إلى المثل، فيأتي الغماري فيظن أن ابن العربي لا يعرف أن الحديث قد رُوي، فيعترض عليه، وخفي عليه أن الحديث غير صحيح عنده، وأنه من جملة الضعاف والمناكير، ويأتي مزيد بيان له في الفصل الذي بعد هذا.

وقد تابع هذا الغماري في الجراءة أخوه عبد العزيز، فحاول أن ينزع عنه هذه الصفة، صفة الحافظ، ثم زعم أنه وقف له على أوهام ودعاوى، ولكنه لم يأت بما يثبت أو ينفي، وإنما هو كلام يرسل إرسالًا، وكأنه يرى نفسه في مَأْمَنٍ من التعقب.

قال عبد العزيز - ذاكرًا أوهامًا زعمها للإمام الحافظ ابن العربي -: «وقولُه في حديث جُعل رزقي تحت ظِلِّ رمحي: خرَّجه البخاري»[1].

قلتُ: والحديث أخرجه البخاري في صحيحه - معلقًا - عن ابن عمر رضي الله عنهما، في كتاب الجهاد، بابُ ما قيل في الرماح، فتعجَّب من صنيع هذا الرجل الذي يُنسب إلى الحفظ؛ وهو لا يعرف ما في صحيح البخاري، أيُّ حِفْظٍ هذا؟ وأي معرفة هذه؟

وقال أيضًا: «وقولُه في حديث صَدَقك وهو كذوب: صحَّحه قوم، وضعَّفه آخرون»[2].

قلت: ولم يُتِمَّ كلام ابن العربي، وفيه البيان الكافي الذي يُبيِّنُ قوله هذا، قال الإمام الحافظ: «أدخله البخاري مقطوعًا»[3]، أي: منقطعًا.

---

(١) السفينة: (ص٧١).

(٢) السفينة: (ص٧١).

(٣) سراج المريدين: (٢/ ٨٠).

وإنما قال ذلك لعدم تصريح البخاري بالتحديث، ففي صحيحه: «وقال عثمان بن الهيثم»، وكذلك هو في جميع الأبواب التي أدخله فيها، ووصله الإسماعيلي وغيره، وعثمان بن الهيثم من شيوخ البخاري، فيحمل قولُه ذلك على السماع عند قوم، ولعلَّ لهذه العلة صحَّحه من صحَّحه، وكأنَّ ابن العربي لم يقنع منه بذلك حتى يصرح بالتحديث، والله أعلم.

ثم ما العيب في أن يحكي الإمامُ الحافظ قولًا عن العلماء في تصحيح حديث أو تضعيفه، وها هو أخوه الأكبر يقول في صحيح البخاري: «الذي ادَّعوا إجماع الأمة على صحة ما فيه»[١]، فهل ينقد عبد العزيز كلام أخيه هذا كما زعم في نقده للإمام الحافظ ابن العربي؟

وهذا الذي يزعم نقد الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي قد وقفتُ له على أغاليط لا تقع من طالب علم، فكيف بمن يصف نفسه بالحفظ ومعرفة الحديث، وذلك أنه صحَّف تصحيفًا قبيحًا جدًّا في اسم أحد علماء الأندلس، وهو ينقل عنه ما ظنه نقدًا للإمام ابن العربي، قال عبد العزيز الغماري - ومن خطه نقلتُ -: «.. أبو الحسن نجية بن يحيى بن نجية»[٢]، كذا قال، وإنما هو نجبة بن يحيى بن نجبة، ترجمه ابن الأبَّار[٣]، وابن الزبير[٤]، وابن الحضرمي[٥]، وعجبًا لمن يريد نقد حافظ من حفَّاظ الإسلام يُصَحِّفُ في اسم أحد الرواة!

---

(١) المداوي: (٦/٥٢٨).

(٢) السفينة: (ص١٧٥).

(٣) التكملة: (٢/٢١٨-٢١٩).

(٤) صِلَة الصِّلة: (٣/٨٠-٨١).

(٥) الفرائد المرويات: (ص٣١٠).

وغالبُ تنقيدات الغمارية من هذا القَبِيل ؛ نَقْدٌ بلا نَقْدٍ، وعِلْمٌ بلا فهم، ودعاوَى باطلة، وافتراءٌ مع التهويل، وإخفاءٌ للمحاسن، وكتمانٌ للمزاين.

السَّادس: قال الغماري: ويكفيك أنه ادَّعى في موطأ إمامه أنه أصح الكتب!

قلت: وما أراد عيبه به هو من مناقبه لا من مثالبه، ولكن الغماري لانحرافه عن الإمام مالك ﷺ يقول ما قال، ولم يعلم الغماري أن ما قاله الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي هو الذي عليه المعوَّل، وهو المعتبر عند مالكية المغرب، فأي عيب في أن يختار إمام مجتهد لنفسه ويصطفي من الأقوال، والمسألة كما يعلم الغماري متجاذبة، ولكنه كما قيل قديمًا: اسم يَهُولُ بلا جسم، وترجمة تَرُوقُ بلا معنى، وإليك ما قال الأحبار في خصوص هذه المسألة، وهو:

السَّابع: قال الإمام ابن مرزوق التلمساني: «الموطأ هو الأوَّل المقدَّم؛ كما ذكره الحافظ أبو بكر بن العربي في مقالته التي أجلبُها بعد - إن شاء الله تعالى -، وهو المنقول عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ﷺ، وغيره من الأئمة الأعلام؛ لشهرة تَقْدِمَةِ الموطأ ببلادنا، وأوَّليته في الفضل عندنا، وهو أمرٌ معلوم في أقطارنا، معروف عند كبارنا وصغارنا»[1].

فما أنكره الغماري يعلمه الخاص والعام، والصغير والكبير، ولكن الغماري يُمَارِي، ويحسب أنه ينقد ويُجَارِي.

---

(١) واسطة العقد الثمين لابن مرزوق: (ق٨/ب).

قاصمة: في اتهام الإمام ابن العربي بالكذب

قال الغماري: «هذا المنافق الفاجر الكذَّاب؛ الذي جرَّب عليه الكذب أهلُ عصره، كما ذكره القاضي عياض - رحمه الله - في معجمه، ومن سابر كتبه وقرأ ما يحكيه من النوادر والأقوال عن العلماء تحقَّق كذبه وتلبيسه؛ كما هو شأن كل مبتدع ضال ومنافق فاجر؛ إذ لا يجد المبتدع ما يُرَوِّجُ به بدعته ويؤيد به ضلاله ونحلته؛ لولا الكذب والتدليس والتحريف لمعاني الأصول، والتزوير فيها والتلبيس، وقد جمعنا من أكاذيبه وأخطائه الفاحشة لا سيما في كتابه سراج المريدين المذكور؛ ما يعلم منه أنه أسقط الناس رأيًا، وأسخفهم عقلًا، وأجهلهم جهلًا، لا سيما بالحديث والآثار، ولو كان ذلك حاضرًا لذكرنا منه ما يتعجب من سماعه السَّامعون، ويسخر منه السَّاخرون، ولكننا كما عرَّفناك في حالة غربة واعتقال، ونطلب الله أن يمنَّ علينا بجمع الباقي من أخطائه، وتدوين ذلك ونشره، حتى يُعلم من هو ابن العربي؛ الجاهل، الأحمق، المبتدع، الناصبي، الخبيث، وما هو علمه، وعقله، ودينه، أمانته»[1].

عاصمة: في تبرئة الإمام ابن العربي من الكذب

قلتُ: وقول الغماري هذا من أنواع الجراءة التي أوتيها؛ بالتطاول على العلماء وحفاظ الإسلام، فنبز الإمام الحافظ أبا بكر بن العربي بالكذب، وعوَّل على قول القاضي عياض الذي لا يُفهم منه ما أراده، مع أن عياضًا لم يقل ما نسبه إليه الغماري.

---

(١) الإقليد: (ص٤٤٩-٤٥٠).

قال القاضي عياض: «ولكثرة حديثه وأخباره وغرائب حكاياته ورواياته أكثر الناسُ فيه الكلام، وطعنوا في حديثه»[١].

وفي هذا الكلام جملة أمور:

الأوَّل: شهادة القاضي عياض للإمام ابن العربي بالحفظ والاستكثار، والتبحر في الحديث والأخبار.

الثاني: معرفته بغرائب الحكايات.

الثالث: الطعن فيه.

والأوَّل والثاني ينتج عنه الثالث؛ فلأنه قهرهم بحفظه ومعرفته طعنوا فيه، ولأنه لا قدرة لهم على مجاراته تكلَّموا فيه، ومن كان ذا رحلة مثل رحلة ابن العربي حُقَّ له أن يتفرَّد وأن يُغْرِبَ.

وأمر آخر طواه القاضي عياض ولم يذكره، وذلك أن الطاعن عليه في حديثه إنما هم علماء إشبيلية؛ وذلك لحسدهم له، وقد قدَّمنا فصولاً في صدر الدراسة، وبيَّنا - بشهادة العلماء - ما عاناه مع حسدته وشانئيه.

وقد ذكرنا تلك الحكاية التي طُعِنَ بها على ابن العربي، وذكرنا انتصار الحافظ ابن حجر له، ومعه الجلال السيوطي، بما يغني عن إعادته.

وأمر آخر طواه الغماري؛ وهو ثناء القاضي عياض على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي، ولو كان عنده غير مَرْضِيٍّ لما ذكره في جملة شيوخه، ولما روى عنه في كُتُبِه، قال القاضي عياض: «فسكن بلده، وشُووِرَ فيه،

---

(١) الغنية: (ص٦٨).

وسمَّع، ودرَّس الفقه والأصول، وجلس للوعظ والتفسير، ورُحِلَ إليه للسَّماع، وصنَّف في غير فَنٍّ تصانيف مليحة كثيرة، حسنة مفيدة، وولي القضاء مُدَّةً ثم صُرِفَ، وكان فهمًا، نبيلًا، فصيحًا، حافظًا، أديبًا، شاعرًا، كثير الخير، مليح المجلس»[١].

فلِمَ لَمْ يذكر الغماري هذا الكلام؟ ولم طواه؟ ولم أخفاه؟ ولم حكى ما عدَّه طعنًا ولم يذكر الثناء؟ ففي هذا ما يظهر غرض الغماري ومقصده؛ وأنه يستغفل القارئ ويُدَلِّسُ عليه، ويظهر له ما يريده هو أن يراه ويعلمه من شأن القاضي، وهذه هي حجته التي زعمها.

ولكن الغماري ما فتئ يردد ذلك الكلام، وكأنه وقع على ما يبرد غلته ويثلج صدره، وتعدَّى في ذلك إلى تكذيبه في كل قول، وإلى التفوه به عند كل مناسبة، حتى كذَّبه في إخباره عن الصخرة المعلقة ببيت المقدس، ويأتي مزيدُ بيان لها في آخر هذا التكميل.

وابنُ العربي إمام المغرب والأندلس، وآخر حُفَّاظِها؛ كما قال ذلك أبو القاسم بن بشكوال، ولجلالته وارتفاع مرتبته عوَّل الناس عليه في التفقه والنظر، وفي الانتصار لمذهب عالم المدينة النبوية الشريفة سيدنا مالك رضي الله عنه، ولحِقْدِ الغماري على المالكية قال ما قال في الإمام أبي بكر بن العربي؛ لأنه حجة لديهم، وإمام من أئمتهم، لا يخلو كتاب من كتب علمائها من نقل أقواله وأنظاره، وعلى «الأحكام» و«القبس» و«العارضة» مُعَوَّلُهم، فلمَّا عاين الغماري مرتبة الإمام أبي بكر أراد أن ينفذ إليه بدسيسة يفتريها، ففكَّر ودبَّر، وقدَّر ما قدَّر، فلم يجد إلَّا هذه الفريات الثلاث؛

---

(١) الغنية: (ص٦٨).

النصب، والكذب، وجهله بالحديث؛ هكذا قدَّر وفكَّر ودبَّر؛ ليصح له الطعن، وليُظْهِرَ نفسه بالذي ينصر آل بيت النبي عليهم السَّلام.

وكل ما ذكره من تهويل وزعماته بفواحش أغلاط «السراج» يأتي نقضها وردها وبيان زغلها؛ واحدة واحدة، وكلمة كلمة، ولفظة لفظة؛ حتى يقف الناس على حقيقة هذا الرجل، وأنه كان صاحب هوى، ولم يكن يَرْعَ الله والشرع فيما يقوله أو يكتبه.

وقد قرأ الناس «السراج» وتدارسوه، ولم يقولوا ما قال هذا الرجل، وما أسهل الطعن والافتراء والاعتداء، وما ذكره من إقذاع نبرأ إلى الله منه، ونعوذ بالله منه ومن بلائه.

ذِكْرُ مطاعن الغماري في «سراج المريدين» على التفصيل:

ونذكرُ - بحول الله - كلامه، ونُعْقِبُه بما نراه في حَقِّه، سالكين سبيل الإنصاف، ومجانبين طريق الاعتساف، والله الموفق.

الموطن الأوَّل:

قال الغماري: «زعم المعافري في السراج: أنه لم يصح في العلم إلَّا ثلاثة أحاديث»[١].

ثم قال: «قوله: إنه لم يصح في العلم إلا ثلاثة أحاديث؛ أبطل من الباطل؛ فإنه صَحَّ في العلم ما يزيد على خمسين حديثًا، ليس هذا موضع إيرادها»[٢].

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٣٩).

(٢) جؤنة العطار: (٢/٤٠).

قلتُ: لم يذكر ابن العربي أنه صَحَّ في العلم ثلاثة أحاديث، وإنَّما عوَّل الغماري على نسخته من «السراج» التي فيها لفظ الثلاثة، وما قاله ابن العربي بخلاف ذلك.

قال الإمام أبو بكر بن العربي ﷺ: «والذي صَحَّ عن النبي ﷺ فيه عَشَرَةُ أحاديث»[1].

ثم سَرَدَ الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي تلك الأحاديث، ولكنَّ الغماري لعَجَلَتِه لم يَقْوَ على متابعة القراءة، أو طَوَى ما ذَكَرَهُ القاضي أبو بكر ليَخْلُصَ إلى ما يريده، وقَبِيحٌ بالرجل أن يصنع هذا الصنيع، وقَبِيحٌ به جدًّا أن يُدَلِّسَ على القارئ؛ ليكون على وَفْقِهِ في رأيه الذي بناه على فَهْمِهِ السَّقِيمِ.

نعم؛ وقد جهل الغماري قَصْدَ الإمام أبي بكر، ولو قرأ الكلام الذي ساقه من قبل لأدرك قصد القاضي الإمام؛ وهو التحذير من الواهيات والأباطيل التي ملأ بها الصوفية والمتزهدة كتبهم، والتي ذكرُوا فيها كل باطل من القول؛ ممَّا نُسِبَ زُورًا إلى النبي ﷺ، في فضائل العلم وما ورد فيه، فكيف جهل الغماري هذا؟ أليس غريبًا أن لا يفهم؟ غريبٌ؛ أليس كذلك؟

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ﷺ: «وقد انتدب قَوْمٌ للعلم فأطنبوا في أوصافه وفرائضه وفضائله، فأمَّا أوصافه فقد تقدَّمت الإشارة إليها بما تقتضيه هذه الرسالة من الاختصار، وأمَّا الفضائل فقد أكثر الخلق

---

(١) سراج المريدين: (٢/٤٠).

في ذلك وأَطْنَبُوا، وصَعَدُوا واسْتَفَلُوا، وعليهم في ذلك ما احْتَمَلُوا، وهم مُطالَبون بالقيام بما حُمِّلُوا، وليس في هذا الباب أَثَرٌ يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعَوَّلُ عليه، فلا تَشْغَلُوا بأحاديثه بالًا، ولا تَسْطُرُوا بذِكْرِه مَقَالًا، فإن فَضْلَ هذه الصفات أَعْظَمُ مِنْ أَن تظهر، والذي صَحَّ عن النبي ﷺ فيه عَشَرَةُ أحاديث»[١].

وكلام الإمام أبي بكر هنا واضح لا لبس فيه، فهو يقصد من أَكْثَرَ في هذا الباب ونَسَبَ إلى النبي ﷺ ما لا يصح، ونَظَرُه إلى ما كتبه أبو طالب في «قُوتِ القلوب»[٢]، وما كتبه أبو حامد في «الإحياء»[٣].

وكَلَامُ الإمام أبي بكر بن العربي هنا يَقْدُرُه أهلُ العلم، ويعرفون موقعه وموضعه، ويدركون أن كلامه إنَّما صَدَرَ من خِرِّيتٍ مُجَرِّبٍ، عارف عالم بما يقول، مُدَاخِلٍ لمصنَّفات العلماء، مُحْتَوٍ على مقاصدها ومباحثها.

وهذا الذي ذكره ابنُ العربي من الأحاديث الصحيحة في فضيلة العلم هو ما ذكره أهل الصحيح.

وفي موضع آخر قال الإمامُ ابن العربي: «أَكْثَرَ الناس في فضائل العلم، وهو أفضل من أن تُتْلَى فضائله؛ إذ لم يصح فيه أكثر ما أورده الناس فيه»[٤].

---

(١) سراج المريدين: (٢/٣٩-٤٠).
(٢) قوت القلوب: (١/٣٦٣).
(٣) الإحياء: (ص١٢).
(٤) العارضة: (٩/٣٩٣).

ذَكَرَ ابنُ العربي هذا وهو يشرح «كتاب العلم من الجامع» للترمذي، فدَلَّ ذلك على أن كثيرًا من الأحاديث الواردة في فضل العلم لا تصح، ولو أن هذا الغماري ذكر تلك الخمسين التي أشار إليها لتتبَّعناها بالنقد؛ لنرى ما يسلم له منها، وما لا يسلم، ويكفي أن يعلم هذا الغماري أن التصحيح والتعليل من مسائل الاجتهاد، يكفيه هذا، ويكفي ذلك كل عاقل.

قال الغماري: «ثم قال: وأمَّا العَقْلُ فليس فيه حَدِيثٌ صَحِيحٌ ولا حَسَنٌ، وقد قرأنا ببغداد «كتابَ العَقْلِ» لداود بن المُحَبَّر، جُزْءًا على القاضي أبي المُطَهَّر سعد بن عبد الله بن أبي الرجاء الأصفهاني، وكُلُّه أو أكثرُه آثارٌ عن النبي ﷺ ليس لها أَصْلٌ، أَمْثَلُها - ولا مَثِيلَ فيها - حَدِيثٌ: «قيل له: أَقْبِلْ فأَقْبَلَ، وأَدْبِرْ فَأَدْبَرَ»، وهذا الجزء هو الذي أَخَلَّ بدَاوُدَ فحَطَّ مَرْتَبَتَه؛ فلم يُرْوَ عنه، وأَخُوهُ بَدَلٌ تَرَكَه، فخرَّج عنه البُخاري وغيرُه»[1].

ثم قال الغماري: «وفي هذا من أوهام هذا الرجل عجائب:

أوَّلها: أن بَدَلَ بن المُحَبَّرِ ليس بأخ لداود بن المحبر».

قلت: وهو كما قال، وأن يَسْرِي الوهم لاشتراك رجلين في اسم الأب ليس ببعيد عن العلماء - خصوصًا في راويين تقاربَ زمانهما -، وفيه صَنَّفَ الناس كتبهم، وهو علم المتفق والمفترق، وكذلك وقع للغماري، في خلطه بين أبي الليث السمرقندي الواعظ الشهير، وبين رجل آخر يروي من طريقه القاضي عياض في «الشفا»[2]، فظنَّهما الغماري واحدًا، ولم يُفَرِّقْ بينهما، مع أن الأوَّل توفي عام ٣٧٥هـ، والآخر توفي عام ٤٨٦هـ،

(١) جؤنة العطار: (ص٣٩)، وكلام ابن العربي في سراج المريدين: (٢/٤٣-٤٤).
(٢) تبيين البله للغماري: (ص٣٢٠-الكتانية).

فبين وفاتيهما مائة سنة أو يزيدون، ومع ذلك لم يضبط أمرهما، ولا عرف خبرهما، ولو كان هناك ثالث يقال له السمرقندي لأشركهما مع الاثنين، ولو كان هناك رابع وخامس، كذلك كان يفعل، كما فعل في الأوَّل، فأي الرجلين كان أفحش غلطًا وأكثر خطأً وأجدر بالتشهير؟

ثم قال الغماري: «ثانيها: قوله: إن هذا الجزء هو الذي أخلَّ بداود بن المحبَّر فحط من قدره، غَلَطٌ؛ فإن الذي حط من قدره كثرة موضوعاته التي كتاب العقل منها، بل لعله وضع من الأحاديث قدر كتاب العقل خمس مرات، على أن كتاب العقل وضعه ميسرة بن عبد ربه، فسرقه منه داود وركَّب له أسانيد أخرى»(١).

قلتُ: وهناك جملة أمور أذكرها تعليقًا على هذا التهويل:

أوَّلها: كل من ترجم لداود ذكر «كتاب العقل» الذي وضعه وركَّب أسانيده، وكون ابن العربي أخبر بهذا لا يستدعي كل هذا التهويل من هذا الغماري، وكلامه هنا لا يخرج عن المشاغبة والسفسطة، فما الذي أخطأ فيه ابن العربي بقوله: إن «كتاب العقل» حَطَّ من قدره، فما دام أن «كتاب العقل» كله موضوعات وأباطيل فما المستغرب في ذكر ابن العربي لذلك؟

ثانيها: كل من ترجم لداود من أهل الجرح والتعديل إنَّما ذكروا ما ذكر ابن العربي، فلِمَ ينكر عليه الغماري ما قاله وقرَّره أئمة التعليل؟

قال فيه الخطيب البغدادي: «حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة، ولو لم يكن له غير وضعه «كتاب العقل» بأسره لكان دليلًا كافيًا على ما ذكرتُه»(٢).

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٣٩).

(٢) تاريخ بغداد: (٩/٣٢٨).

وقال فيه ابن عدي: «وعن داود كتاب قد صنَّفه في فضائل العقل، وفيه أخبار مسندة، وكل تلك الأخبار أو عامتها غير محفوظات»[١].

وقال الدارقطني: «كتاب العقل وضعه أربعة، أوَّلهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبَّر؛ فركبَّه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبَّه بأسانيد أُخَر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السِّجْزِي فأتى بأسانيد أخرى»[٢].

ثالثها: ما ذكره الغماري ظهر فيه تعنته ومكابرته، فكُلُّ من ذكرنا من أئمة التعليل اتفقُوا في نسبة «كتاب العقل» إلى داود، فهل يحرم على ابن العربي ما يجوز على أولئك؟

فظهر أن ما صنعه الغماري هنا لا تعلق له بالنقد وأصوله، وإنَّما الرجل يعبث، ويُطلق العنان لأحقاده؛ وهو بتصرفه هذا يظن أنه ينقد أو ينقض، ولكن هيهات!

ثم قال الغماري: «ثالثها: قوله: فلم يُرو عنه، خَطَأٌ أيضًا، فقد روى عنه جماعة من مشاهير الحفاظ والرواة، منهم: الحارث بن أبي أسامة، وأكثر من أحاديثه جدًّا في مسنده، ومنه عرفنا أكثر موضوعاته، وروى له أبو داود في كتاب القدر، وابن ماجه في السنن، وآخرون»[٣].

قلتُ: وقوله هذا ننقده من وجوه:

---

(١) الكامل: (٣/١٠١).

(٢) تاريخ بغداد: (٩/٣٢٨).

(٣) جؤنة العطار: (٢/٤٠).

الوجه الأوَّل: لم يقصد ابن العربي ما فهمه الغماري من كلامه، فابن العربي قصد أنه لم يَرْوِ عنه أهل الصحيح، وذلك أنه لمَّا ذكر بَدَلًا ذكر البخاري في جملة من خرَّج له، ولم يَنْفِ ابنُ العربي أن يكون هناك من روى عنه، هذا الذي يفهمه كل عاقل، وإلا فكيف يكون «كتاب العقل» من روايته؟ وهو:

الوجه الثاني: قد ذكر ابنُ العربي أنه يروي «كتاب العقل» من طريق أبي المطهَّر، ولكن الغماري جهل الواسطة بين أبي المطهَّر وداود بن المحبر، وهو:

الوجه الثالث: فقال الغماري: إن من جملة الرواة عن داود الحارث بن أبي أسامة، وابنُ العربي إنما يروي «كتاب العقل» من طريق ابن أبي أسامة، وغريبٌ أن يستدرك الواحد على رجل راويًا هو من جملة معلوماته، وهو من جملة إسناده إلى الكتاب، ويتصل ابن العربي بكتاب العقل بحق سماعه من أبي المطهَّر الأصفهاني عن أبي نعيم الحافظ عن ابن خلَّاد عن أبي محمد الحارث بن أبي أسامة، ثم:

الوجه الرابع: وجهل الغماري أن ابن العربي يروي كتاب «المسند» - أيضًا - للحارث بن أبي أسامة[١]، ولو علم ذلك لما تجرَّأ على قوله الذي قاله.

وبهذا يُعْلَمُ تَعَسُّفُ الغماري فيما زعمه من نَقْدٍ لكتاب «سراج المريدين»، وظهر فيه عدم إنصافه، وأن غرضه الأساس هو النقض والمشاغبة، لا غير.

---

(١) سراج المريدين: (١/١٩٥).

الموطن الثاني:

قال الغماري: «أنكر ابنُ العربي المذكور على ابن ابن أبي زيد قوله في الصلاة على النبي ﷺ: وارحم مُحَمَّدًا، وتبعه جماعة، وأطالوا في ذلك؛ ردًّا وقبولًا، حتى رأيتُ الأُجهوري كَتَبَ في حاشية الرسالة ما يصح أن يكون رسالة مستقلة، وقد رأيتُ ابن العربي الذي أثار هذا البحث قال في حق النبي ﷺ في الكتاب المذكور ما نصه: فجزاه الله أفضل ما جازى به نَبِيًّا، و ﷺ وتغمَّده الله بفضله ورحمته»[١].

قلتُ: وما ذكره الغماري لا تعلق له بالموضوع، من ثلاثة أوجه:

الأول: أن كلام ابن العربي ينظر إلى الصلاة على رسول الله في التشهد، وهو موضع لا يزاد فيه على الوارد.

الثاني: أن الرحمة الواردة هنا ليست من جملة الصلاة على رسول الله، ولا تعلق لها بالدعاء لرسول الله، وإنما رَجَا ابنُ العربي أن يتغمَّد الله نَبِيَّنَا بفضله ورحمته، ونظير هذا قول رسول الله - في الحديث الصحيح -: «إلَّا أن يتغمدني الله برحمته».

الثالث: وحتى لو كان ذَكَرَها ابنُ العربي في سياق الدعاء فلا ينكر عليه، فقد قال ابنُ العربي - بعد ذلك -: «أما إنه يُتَرَحَّمُ على النبي في كل حين»[٢].

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٠).

(٢) سراج المريدين: (٢/٢٨٣).

وبهذا يظهر أن رَدَّ الغماري هنا لا صلة له بالعلم، وإنما هو رَدٌّ بالتشهي، لمَّا لم يجد ما يقول زعم أن ابن العربي قد تناقض، وهيهات هيهات!

الموطن الثالث:

قال الغماري: « من تناقضه – أيضًا – قوله في الكلام على أيوب عليه السَّلام: لم يصحَّ عن النبي ﷺ أنه ذَكَرَهُ بحرف واحد، إلَّا قوله: «بَيْنَا أيوب يغتسل إذ خرَّ عليه رِجْلٌ من جراد من ذهب، فجعل يحثي في ثوبه، فقال الله له: يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عمَّا ترى؟ قال: بلى يا رب، ولكن لا غنى لي عن بركتك»[1]، وإذ لم يصح عنه فيه قرآن ولا سُنَّة إلا ما ذكرنا، فمن الذي يُوصِلُ السَّامعَ إلى أيوبَ خبرُه؟ أم على أي لسان سَمِعَه؟

والإسرائيلياتُ مرفوضة عند العقلاء وجلة العلماء، فاغْتَمِضْ عن مسطورها بصرك، واضمم عن كَتْبِها يَدَك، وأَصْمِمْ عن سماعها أُذُنَك، فإنها لا تُعْطِي فِكْرَك إلا خبالًا، ولا تزيد فؤادك إلَّا اختلالًا، انتهى.

ثم إنه ذكر في موضع آخر من هذا الكتاب نفسه حكاية عن ملك سليمان وأُبَّهَتِه، ثم قال: معذرة: فإن قيل: وكيف تذكر هذا وليس له مُسْنَدٌ يُسند إليه من راوٍ نعلمُه؟

قلنا: هذا منا اقتداءٌ بإمام دار الهجرة مالكُ بن أنس؛ فإنه كان مِقْدَامًا على ذِكْرِ الإسرائيليات، وعلى حكمة لقمان، ولم يزل ينقل منها في كتابه،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وأيوب إذ نادى ربه﴾، رقم: (٣٣٩١–طوق).

ويتلوه على أصحابه، ويَعُمُّ بذلك؛ من آدَمَ إلى عيسى صلوات الله عليهما، وقد ذَكَرْت عنه من ذلك كثيرًا في التفسير والأحكام.

وقد قال النبي ﷺ: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[١].

وقال أحمد بن حنبل عنه ﷺ: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيل، فإنه كانت فيهم الأعاجيب»[٢].

وينبغي للمُحَدِّثِ عنهم أن لا يسترسل في حديثه على ما لا يجوز، أو ما يُكَذِّبُه الشرع عندنا، وقد بيَّنَّاه في شرح الحديث.

قلت: فأين قوله: والإسرائيليات مرفوضة عند العقلاء إلخ؟

ومن أوصل إلى مالك خبر آدم فمن بعده إلى عيسى؟

وأين قوله: إنها لا تعطي فكرًا إلا خبالًا، ولا تزيد فؤادًا إلا اختلالًا؟»[٣].

قلتُ: وقد سقطت له ألفاظ في نقله لهذه النصوص، وأساء في قراءة بعضها، لهذا أوردنا نصَّه كما هو من غير إصلاح، ويُعلم ذلك بمقابلته بما أثبتناه في موضعه من «سراج المريدين».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: كتاب الأنبياء، باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١-طوق).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: برقم: (١١٠٩٢-شعيب)، ولفظه: «تحدَّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه».

(٣) جؤنة العطار: (٢/ ٤١).

ولم يُصِبِ الغماري في هذا الذي ساقه، وحَسِبَهُ ممَّا يمكن أن يفرح به، وليس كما ظنَّ، بل هو دالٌّ على تسرعه وسوء فهمه، وفيه جملة أمور:

الأوَّل: لم يستطع أن ينقض ما ذهب إليه ابن العربي في عدم صحة الأحاديث عن ابتلاء أيوب عليه السَّلام، وأن الصحيح منها واحد فقط، فلم نر الغماري يشاغب كما تقدَّم في أحاديث فضل العلم، فدلَّ ذلك على أنه موافق لابن العربي فيما قاله، وظهر أن ما قاله ابن العربي صواب صحيح لا يمكن رده ولا نقضه، ونحن لا نحتاج إلى موافقة هذا الغماري ولا إلى مرافقته، ولكننا نُذَكِّرُه بعادته التي رافقته فما فارقته.

الثاني: ذكر ابن العربي شروط رواية الإسرائيليات، وذكر في هذا النص شرطين اثنين؛

أولهما: ألا يسترسل المحدث عنهم فيذكر ما لا يجوز عقلًا.

ثانيهما: ألَّا يُورِدَ عنهم ما كذَّبه الشرع.

وهذان الضابطان لو اقتصر الناس عليهما لكان لهم في ذلك خير كثير، ولما تجرَّأ الناس على نسبة الكَذُوبَاتِ إلى الأنبياء.

ومع ذلك أحال ابنُ العربي على كُتُبِه التي بيَّن فيها ما يجوز روايته من هذه الإسرائيليات وما لا يجوز، فذكر منها كتاب «التفسير» و«الأحكام»[1]، ولو كان الغماري صاحب جَلَدٍ وعَزْمٍ لرجع إلى ما أحال عليه، ولكنه استطول الطريق، واستحلى النقد الذي يأتيه بما يشتهيه، كسرابٍ يَحْسِبُه الظمآنُ ماءً.

---

(١) ينظر: القبس: (٣/١٠٥٠-١٠٥١)، وأحكام القرآن: (١/٢٣).

الثالث: فإذا تأمَّلت ما ذكرنا وجدت أن ابن العربي لا يسترسل في الإسرائيليات، وإنما يذكرها بضوابطها، ولا يفعل كما هو شأن الغماري، فقد ملأ كتبه بأحاديث علاماتُ الوضع عليها بادية؛ ممَّا عملته أيدي الروافض والقصَّاص وغيرهم، ولكنه يُورِدُها ويسكت عليها، بل ويحتج بها.

الرابع: قال أبو بكر بن العربي ﵁: «نهى النبي ﷺ أمته أن يحدثوا عن بني إسرائيل بما يُحرَّجون به، فالمعنى: لا تأتوا في حديثكم بما تُحَرِّجُون؛ بأن يحدِّث أحد عنهم بما ليس بحق، أو بما لا يصح من الخبر.. لأنه لمَّا نهاهم من أن يحدثوا عن بني إسرائيل بما يُحَرِّجون فيه، مع كون الحديث عنهم غير موجب تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا تغيير شيء من شعائر الإسلام، كان في الحديث عن رسول الله بالكذب نقل الحرام إلى الحلال، وإبطال فرْض، وتبديل سُنَّة، وذلك لا شك أعظم في الحرج من الكذب على بني إسرائيل. هذا قول الطبري.

وقال الشافعي - رحمه الله -: هذا أشدُّ حَدِيثٍ رُوِيَ في تحريج الرواية عمن لا يوثق بخبره عن النبي ﷺ.. ومعلوم أنه لا يبيح الكذب على بني اسرائيل، ولا على غيرهم، فلما فرَّق بين الحديث عن بني اسرائيل وعنه، لم يحتمل إلا أنه أباح الحديث عن بني إسرائيل عن كلِّ أحد، وأنه من سمع منهم شيئًا جاز له أن يحدِّث به عن كل مَن سمعه منه، كائنًا من كان، وأن يخبر عنهم بما بَلَغَه؛ إذ ليس في الحديث عنهم ما يقدح في الشريعة، وقد كانت فيهم الأعاجيب، فهي التي يُخْبَرُ بها عنهم، لا شيء من أمور الديانات، وهذا الوجه المباح عن بني اسرائيل هو

المحظور عنه ﷺ، فلا ينبغي أن يُحدَّث عنه ﷺ إلا عمن نثق بحديثه ونرضاه»[١].

وهذا الذي قاله الإمام الحافظ هنا يظهر مذهبه في رواية الإسرائيليات، وأنه لم يخرج فيه عما قرَّره أئمة الحديث ونقادهم.

الخامس: تعريض الغماري بالإمام مالك ﵁، واعتراضه عليه في هذا الشأن، وكفى به قدوة، وكفى به أسوة، وقد عُلِمَ تَحَرِّي الإمام مالك واستيثاقه في الرواية، ولكن لأن الغماري منحرف عن الإمام مالك قال ما قاله، ورَقَمَ ما رقمه.

وهذا الذي ذكرنا يُبيِّنُ مرَّة أخرى أن هذا الغماري إنما يرد لشهوة الرد لا غير، وأن ما يحسبه نقدًا لا يعدو أن يكون ثرثرة وحسدًا وحقدًا ينبغي للمرء أن يصون نفسه عنه.

الموضع الرابع:

قال الغماري: «ومن تناقضه - أيضًا - أنه ذكر في أوَّل الكتاب أنه لا يُوردُ فيه إلا الحديث الصحيح والحسن، وحَثَّ على ذلك، وذَمَّ الذين يوردون الأحاديث الضعيفة؛ في مواضع كثيرة يطول ذكرها، ولربما أذكر بعضها فيما بعد، من ذلك قوله: والآياتُ في الشكر كثيرة، والأحاديث قليلة، فلا تلتفتوا إليها، فإنَّ مَثَلَ من يطلب العلم بالحديث الضعيف والباطل كمن يصلي بطهارة الماء المُتَغَيِّرِ والنَّجِسِ، فلا يُطلب الحق إلَّا بالحق، ولا يُعضد الصحيح إلا بالصحيح.

---

(١) العارضة: (٩/٤٢٤-٤٢٦).

وقال - أيضًا -: وخُذُوا من الذِّكْرِ والدعاء الصحيح، وأعرضوا عمَّا سواه.

فالعُمْرُ أَنْفَسُ من أن تُنفقوه سُدًى ... في غير ما صَحَّ من وَحْيٍ وقُرْآنِ
فاستنجِدوه لِمَا تَرْجُونَ من أَمَلٍ ... واسْتَحمدوه بغُفران ورِضْوَانِ
واسْتَسْمِنُوه وعُودوا من غَثَاثَتِه ... فكلُّ ذلك من تَلْبِيسِ شَيْطَانِ

وقد انتدَبَ قَوْمٌ تَجَرَّدُوا للخير بزعمهم، لم يكن لهم عِلْمٌ بالحديث، فذَكَرُوا كل مُتَرَدِّيَةٍ ونَطِيحَةٍ في الذِّكْرِ والأدعية وغير ذلك، كابن نَجَاحٍ والسَّمَرْقَنْدِي.

إلى أن قال: فالله الله عِبَادَ الله، أَقْبِلُوا على دينكم، واقبضوهُ بيده، وعَوِّلُوا على عُمَدِه، واقتدُوا بأئمته؛ مَالِكٍ، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، إلخ.

ثم مع هذا أورد أحاديث واهية وموضوعة، منها: المسلسل بالسؤال عن الإخلاص، فقال في اسم المخلص: أخبرني الشيخ الحافظ أبو الفضل إسماعيل بن الفضل الأصفهاني بمكة - وكتبه لي بخطه - بقراءته علينا، وسألته عن الإخلاص، قال: حدَّثنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِي وسألناه عن الإخلاص، فذكر الحديث المذكور في الرسالة القشيرية، وفي كتب المسلسلات، ثم قال: قال الحافظ إسماعيل: غريب، ما كتبناه إلَّا من حديث الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَمِي، وقع لنا عاليًا بحمد الله ومَنِّهِ. اهـ.

وهذا الحديث ذكر الحفاظ أنه موضوع؛ لأنه من رواية أحمد بن عطاء الهُجَيمي وعبد الواحد بن زيد، وهما متروكان، وممَّن ذكره في الموضوعات الحافظ السيوطي في ذيل اللآلي»[١].

قلتُ: وفيما ساقه من نقد لنا عليه ألوانٌ من القول، وأوجهٌ من النقد:

الأوَّل: بعض ما ذكره في نقله لم يحسن قراءته، وصحَّف فيه تصحيفًا قبيحًا، من ذلك ما ذكره من شعر ابن العربي، فكتب: واستحمدوه، صوابه: واستمجدوه، وكذلك قوله: عودوا من، صوابه: عُوجُوا عن.

الثاني: كان على الغماري أن يبتهج بحافظ كبير يسعى إلى تنبيه الناس إلى مخاطر الكذب على رسول الله ﷺ، ويدعو إلى تنقية علوم الإسلام من الزائف والمنحول من المرويات، ولكنه أراد أن يجعل هذه الفضيلة رذيلة، لحاجة في نفسه، وحقد في قلبه، ويا حسرة عليه؛ يحقد على رجل بينه وبينه ثماني مائة عام مكمَّلة!

الثالث: ما زعمه من أن ابن العربي يُورِدُ في كتبه الكثير من الأحاديث الواهية والموضوعة لا يثبت أمام النقد، وللرد على ذلك لا بد من تقرير جملة أمور:

أوَّلها: أن ابن العربي حافظ كبير، ومجتهد في التصحيح والتعليل، فكما يُقْبَلُ قول غيره من النقاد كذلك يعامل ابن العربي.

ثانيها: أن الخطأ لا يسلم منه أحد، وها هو حافظ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أنكر الناس عليه بعض الأحاديث، رغم جلالته وإمامته.

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤١-٤٢).

الرابع: وهو يسوق ما حسبه نقدًا للإمام الحافظ أبي بكر بن العربي وقعت له عجيبة لا تتصور من طالب علم، بالأحرى أن يقع فيها من يزعم لنفسه الحفظ والاجتهاد، وذلك أنه قال: «أخبرني الشيخ الحافظ أبو الفضل إسماعيل بن الفضل الأصفهاني بمكة - وكتبه لي بخطه - بقراءته علينا، وسألته عن الإخلاص، قال: حدَّثنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِي وسألناه عن الإخلاص».

فكيف يُحَدِّثُ أبو الفضل الأصفهاني عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي؟ كيف يروي عنه ويقول: حدَّثنا، وبين موت السُّلَمِي ومولد الأصفهاني أكثر من خمسين عامًا، هذا عجيب غريب، فكيف لم ينتبه وهو يسوق الإسناد من «السراج» إلى هذا الوهم؟ وكان عليه أن يدرك أن بينهما واسطة، ولكنه لم يفعل وسوَّى الإسناد، ولو كان كما يزعم لنفسه من النقد والحفظ لفطن لذلك؛ وأصلح غلطه الذي وقع فيه وهو ينقل من الكتاب.

الخامس: هذا الحديث الذي ساقه ابن العربي لم يُصَحِّحْهُ ولا أثبته، وإتيانُه بالإسناد كان لغرض بيان روايته عاليًا، ولكونه من غرائب السُّلَمِي أورده.

السَّادس: اكتفى ابنُ العربي بقول الحافظ أبي الفضل الأصفهاني في الحديث، فقوله: غريب، دَالٌّ على استضعاف هذا الحديث، ولكن الغماري يكابر، ويخيَّل إليه، ويتوهَّم.

الموطنُ الخامس:

قال الغماري: «ومن ذلك - أيضًا - ما نقله عنه الحفاظ في كتب الاصطلاح؛ من أنه نَصَّ في شرح البخاري على أن شرط البخاري في صحيحه إخراجُ الحديث الذي له راويان عن الصحابي، ثم يتداوله الرواة كذلك إلى وقته، وأجاب بما أُورِدَ عليه بجواب سخيف رَدَّه عليه الحفاظ، حتى قال ابن رُشَيد: ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادَّعاه أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه؛ حديث الأعمال، لأنه فرد، واتصل كذلك إلى يحيى بن سعيد الأنصاري، وعنه اشتهر، إلى آخره، فليراجع من كُتُبِ الاصطلاح.

ولم يقف هؤلاء الحفاظ على تناقضه في هذه المسألة أيضًا، فقد حكى أنه وقعت له مناظرة مع قَدَرِيٍّ في مسألة عذاب القبر، فقال له: هو خبر آحاد، قلت: قد استفاض حتى عُلم، وعليك إذا جدرته - كذا - أن تعتقده، ولو رَوِيت من الآثار، وكان للشريعة عندك مقدار لامتلأ فؤادك من ذلك، ولكن أشياخك بَنَوا على طمس الشريعة وإطفاء نورها، حتى قالوا: لا يقبل خبر الواحد حتى ينقله اثنان، وينقل عن كل واحد اثنان، حتى ينتهي إلينا بأعداد لا تحصى، وذلك لا يَتَّفِقُ فيؤول إلى إبطال الأحاديث كلها، وتبقى الشريعة عريَّة عن بيان الذي أُنزلت عليه؛ فتتحكَّم أنت وأشياخك فيها. انتهى.

فانظر هذا وتعجَّب؛ فإن ما ذكره وحكاه عن المعتزلة هنا جعله في شرط البخاري هو شرط البخاري، كأنه كان في نظره من هؤلاء المعتزلة»[١].

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٢-٤٣).

قلتُ: ولنا تنبيهات على ما ساقه، ولنا أنقاد في هذا الذي ذكره فَرِحًا به:

الأوَّل: صحَّف - كعادته - في إحدى الألفاظ، فورد عنده: جدَّرته، وهو تصحيف، صوابه: جوَّزته.

الثاني: قوله هذا الذي نقله أورده ابن حجر في «شرح نخبة الفكر»[١]، فكان عليه أن ينسبه إلى قائله.

الثالث: وقوله: إن ابن العربي أجاب عمَّا اعتُرض عليه بجواب سخيف؛

قلتُ: إن من اطَّلع عليه لم يقل فيه: إنه جواب سخيف، قال الحافظ ابن حجر: «وأجاب عمَّا أُورِدَ عليه من ذلك بجواب فيه نظر»[٢]، فانظر إلى كلام العلماء مع العلماء، وتعجب من صنيع الغماري!

الرابع: ما ذكره الغماري ونسبه إلى ابن العربي في شرط البخاري لا يصح عنه، ومن نسب إليه ذلك وَهِمَ فيما قال، وهو:

الخامس: وذلك أن ابن العربي ذَكَرَ خلاف ذلك في كتبه، قال رضي الله عنه: «إن الصحيح من الأحاديث لها عشر مراتب:

أوَّلها: صحيح مطلق، وهو الذي لا خلاف فيه، ولا كلام عليه، وهو قليل جدًّا، عزيز في الباب.

---

(١) شرح نخبة الفكر: (ص١٨).
(٢) شرح نخبة الفكر: (ص١٨).

الثاني: صحيح بنقل عَدْلٍ واحد.

الثالث: صحيح شاذ بغير شواهد.

والقسم الثاني ينقسم إلى قسمين:

بنقل عدل واحد عن الصحابي؛

أو بنقل عدل واحد عن التابعي.

ويدخل عليهما ثالث، وهو حديث تفرَّد به واحد من الأئمة.

فهذه خمسة؛ ذكر جميعها أبو عيسى، واقتصر الجعفي والقُشَيري على الأربعة دون الشاذ»[١].

فانظر إلى ما يُقَرِّرُه الإمام أبو بكر هنا، لتعرف أن ما يُنسَب إليه غير صحيح، فهو يقول هنا: إن حديث العدل الواحد الوارد عن الصحابي أو عن التابعي يُخَرِّجُه البخاري في صحيحه، فأي كلام نصدقه؛ هل ما قاله الإمام وسطَّره في كتبه أو ما نُسِبَ إليه؟

السَّادس: ويزيده تأكيدًا ما ذكره ابنُ العربي في كتاب «الصريح في شرح الصحيح» - وهو كتاب أفرده في شرح البخاري -، قال ﷺ - في حديث: إنما الأعمال بالنيات -: «المعوَّل في هذا الحديث على عمر ﷺ، وهو وإن كان طريقُه واحدًا فقد قاله عمر ﷺ على المنبر؛ بحضرة الأعيان من الصحابة، فلم يَبْدُ منهم نكير، فصار كالمجمع عليه، وكأن عمر ذَكَّرَهم لا أخبرهم»[٢].

---

(١) العارضة: (١/٣٢-٣٣).

(٢) فهرسة السرَّاج: (ص٣٦٨).

وهذا الذي قاله ابن العربي هنا ينقض ما نسبه إليه ابن رُشَيد وابن حجر في شرط البخاري، ويُظهر أنه لا يقول بما نُسب إليه، إذ هو هنا يذكر أن هذا الحديث إنما عُرِفَ من طريق واحد، لا من اثنين عن اثنين؛ كما قالوا، وبهذا يبطل ما أراده الغماري من حكايته لهذا القول، وهو يظن أنه قد وقع على صيد ثمين، فإذا به غَثٌّ غير سمين.

السَّابع: ما ذكرهُ ابن العربي في «السراج»، وهو قوله: «حتى قالوا: لا يقبل خبر الآحاد حتى ينقله اثنان، وينقل عن كل أحد اثنان، حتى ينتهي إلينا بأعداد لا تُحْصَى»[1]، ثم قال الإمام أبو بكر: «وذلك لا يتفق؛ فيؤول إلى إبطال الأحاديث كلها»[2].

فكيف يكون عنده هذا الأمر من باب المحال ثم يقول: إنه من شرط البخاري في صحيحه؟

الثامن: وقد حسب هذا الغماري أن ما ذكره يشهد لقوله، ويُظهر تناقض الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي رضي الله عنه، ولكنه انقلب السحر على الساحر، وانعكس سعده على تعاسته، فحقَّقنا في هذا الأمر الذي تداوله الناس خلفًا عن سلف، من غير إنعام نظر، ولا زيادة تبصر، فكان ما كان مما يخشاه هذا الغماري، ويا للعجب! كلَّما رام الغماري نقضًا على ابن العربي إلَّا وجعلناه مردودًا إليه، مفسودًا عليه؛ حكمة بالغة، لعلَّهم يهتدون.

---

(١) سراج المريدين: (١/٢٦٥).

(٢) سراج المريدين: (١/٢٦٥).

الموطن السَّادس:

قال الغماري: «قال ابنُ العربي - أيضًا -: كنتُ لَبِسْتُ بُرْنُسًا أحمر سنة خمس مائة، وحضرنا مجلسًا للأقضية وفيها بعض المُفْتِين، فقال لمَّا خرجنا منها: من لَبِسَ بُرْنُسًا أحمرَ لم تَجُزْ شهادتُه، فنُمِيَ ذلك إليَّ، فقلتُ: من قال هذا يستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُه، وجعلتُ أسرد الأحاديث في ذلك.

فإن قيل: هي من شِعَارِ الجُنْدِ؟

قلنا: إذا كان شيئًا جائزًا في الشريعة مفعولًا لمُبَلِّغِها لم يَعِبْه أن يكون عليه مَن لا تُرْضَى سيرته. انتهى.

فانظر إلى هذه المجازفة الدالة على كِبْرٍ في النفس، وإغراق في الجوْر، وظلم في الحكْم، وكَذِبٍ في القول، ودعوى أنه سَرَدَ الأحاديث في لبس الحمْر.

مع أنه في صحيح البخاري: أن النبي ﷺ نهى عن المياثر الحُمْرِ.

وفي سنن أبي داود: أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر؛ فرأى على رواحلهم أكسية فيها خطوط حمراء، فقال: لا أرى هذه الحمرة قد علتكم، فقمنا سِرَاعًا لقول رسول الله ﷺ، حتى نفر بعض إبلنا، فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها.

وفي معجم الطبراني الكبير: إيَّاكم والحمرة؛ فإنها أحب الزينة إلى الشيطان.

فهذه الأحاديث هي مستند ذلك المفتي في قوله: إن من لبس الحمرة لم تجز شهادته، فكيف يستتاب، وإلَّا قتل؟

وأمَّا ما ورد من أنه ﷺ لبس حلة حمراء، كما قال جابر بن سمرة: رأيتُ النبي ﷺ في ليلة إضحيان وعليه حلة حمراء، فجعلت أنظر إليه وإلى القمر، فلهو في عيني أحسن من القمر، فقال شراح الحديث: إن الحلة بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود، وإنما سميت حمراء باعتبار ما فيها من الخطوط الحمر، ولذلك نَصُّوا على أن لبس الأحمر القاني مكروه شديد الكراهة.

ومعلوم أن البرنس الذي كان على ابن العربي إما من الجوخ أو من الصوف؛ وهو أحمر قاني، ليس فيه خطوط من غيره؛ لأن المغاربة لا يلبسون ذلك، وقد قال هو: إنه من لباس الجند، والجند لا يلبسون إلا الأحمر القاني»[١].

قلتُ: وننقد هذا الاعتراض من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره ابن العربي فيما جرى له مع ذلك المفتي لا يدل على ما فهمه هذا الغماري، فابن العربي علم أن هذا المفتي قال ما قاله حسدًا من عند نفسه، وقد ذكرنا أن ابن العربي قد ابتُلِيَ بحسدة لا يستحون، وعَلِمَ الإمام ابن العربي أن هذا المفتي يريد الغض منه والحط من مرتبته، فأجابه بما يليق به، وكان في قول هذا المفتي الكثير من الجهل، فإنه إن كان مالكيًا - وهو الأصل - فقد علم أن مالكًا يجيز لبس الأحمر، فأغلظ له ابن العربي لأمرين اثنين:

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٣-٤٤).

أولهما: لما علم من جهله ومكابرته، والمسألة من المعلوم والمعروف أمرها.

ثانيهما: أن إنكاره على ابن العربي لبس الأحمر يقتضي إنكاره على النبي ﷺ؛ لأنه ثبت عنه أنه لبس الأحمر.

وهو الذي ساقه ابن العربي قبل حديثه عن لبس البرنس الأحمر.

الثاني: أن العلماء اختلفوا في لبس الأحمر؛ بين جوازه وكراهته، قال الإمام ابن عبد البر: «أما لبس الثياب المصبوغة بالعصفر والمصبوغة بالزعفران فقد اختلف السلف في لباسها للرجال؛ فكره ذلك قوم، ولم ير آخرون بذلك بأسًا»[١].

ثم قال: «وأكثر أهل المدينة يُرَخِّصُونَ فيه كما قال مالك»[٢].

قال ابن العربي: «العصفر نبت أحمر، وصبغه مثله»[٣].

وكذلك قال الإمام أبو جعفر الطبري، وذكر من كرهه من السلف ومن رأى جوازه، وحجة المجيزين حديث البراء بن عازب رضي الله عنه[٤].

الثالث: بعد الذي قدَّمنا لا يجوز للغماري أن ينكر على ابن العربي لُبْسَه للأحمر.

---

(١) الاستذكار: (١٦٩/٢٦).

(٢) الاستذكار: (١٧٤/٢٦).

(٣) العارضة: (٢٩٧/٧).

(٤) شرح البخاري لابن بطَّال: (١٢٠/٩).

الرابع: ما جنح إليه في تفسيره للأحمر الذي لبسه رسول الله ﷺ كان عليه أن يجنح إليه في الثوب الذي لبسه ابنُ العربي، ولكنه لم يفعل؛ لحنقه عليه، وبغضه له.

الخامس: ما ذكره من الأحاديث في النهي عن لبس الأحمر فيها أنظار:

أوَّلها: حديث أبي داود: «خرجنا مع رسول الله في سفر»[١]، هو حديث ضعيف، لا يحتج بمثله في هذه الأبواب، في إسناده: رجل من بني حارثة، وهو مبهم غير معروف، فلا يصح أبدًا من هذا الطريق، وقد قدَّمنا زعم الغماري بأن ابن العربي يُورِدُ في «السراج» الواهيات والموضوعات، وها هو ذا يحتج على الإمام ابن العربي بالضعاف من رواية المجهولين.

ثانيها: الحديث الذي يرويه الطبراني[٢] هو كذلك حديث ضعيف، وورد عند ابن أبي شيبة حديث قريب من لفظه: «الحمرة من زينة الشيطان، والشيطان يحب الحمرة»[٣]، وأدخله الجُوزَقِي في الموضوعات؛ مبالغة منه، والحديث ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر[٤]، وكذلك سائر الأحاديث التي وردت في النهي عن لبس الأحمر[٥]، حاشَا ما أخرجه البخاري.

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن عن رافع بن خديج رضي الله عنه: كتاب اللباس، بابٌ في الحمرة، رقم: (٤٠٧٠-شعيب).

(٢) أخرجه الطبراني في أكبر معاجمه عن عمران بن حُصَين رضي الله عنه: (١٨/١٤٨)، رقم: (٣١٧).

(٣) فتح الباري: (١٠/٣٠٦).

(٤) فتح الباري: (١٠/٣٠٦).

(٥) ينظر: التوضيح لابن الملقن: (٢٨/٢٤).

ثالثها: ونَهْيُ رسول الله عن المياثر الحمر فيه كلام طويل، ووجوه من النظر[١]، وإنما تشبَّث ابن العربي بما رواه البراء وجابر بن سمرة رضي الله عنهما[٢].

السَّادس: قوله في برنس ابن العربي: هو أحمر قاني، قلت: ولا ندري كيف علمه؟ أطَّلع الغيب؟ أم اتخذ عند الله عهدًا؟

فظهر بهذا أن ما رقمه هذا الناقم لا يخرج عمَّا عهدناه منه؛ من الطعن، والتجريح، والوقاحة، والجراءة على أهل العلم، فيا لله ويا للمسلمين من هذا البلاء المبين!

السَّابع: قَوْلُ الغماري: «فانظر إلى هذه المجازفة الدالة على كِبْرٍ في النفس، وإغراقٍ في الجوْر، وظلم في الحكْم، وكَذِبٍ في القول، ودعوى أنه سَرَدَ الأحاديث في لبس الحمْر».

قلتُ: ولنا عليه مآخذ شتى، ووجوه من النظر، وفصول من النقد:

أوَّلها: كل هذه الأوصاف التي أسقطها الغماري على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي - رضوان الله عليه - هي من قبيل الافتراء والانهتاك في قذع الرجل وتقريعه، وأين المعزاء من الجوزاء؟ وأين الثَّرَى من الثُّرَيَّا؟

ثانيها: وما زال هذا الغماري يحاول أن يتوصَّل إلى ما في نفس الإمام ابن العربي، فيُرِيكَ أنه عارف به، وأنه عالم بدَخِيلَةِ نفسه، وبما كان في أمسه.

---

(١) ينظر: فتح الباري: (٣٠٦/١٠).

(٢) ينظر: سراج المريدين: (٩٩/١-١٠٠).

ثالثها: ولم يكتف بما قال حتى نسبه إلى الكذب، وكيف اهتدى إلى كذبه دونًا عن الناس، وما زال الناس يقرؤون «سراج المريدين»، ويتداوله الحفاظ وشيوخ الإسلام؛ من زمان تأليفه إلى يوم الناس هذا، لم يتجاسر أحد أن ينسبه إلى كَذِبٍ، وحاشاه، ثم وحاشاه، ثُمَّتَ وحاشاه، ما علمنا عليه من سوء، ولكن الحاقد لا يرى إلَّا السواد، تُرِيه عيونُه ما لا يكون، وعَيْنُ الشانئ غرَّارة، وعند الله الملتقى.

رابعها: ولم يكتف بتلك الأوابد حتى زادها آبِدَةً أخرى، هي أفظع وأفجع، ضاقت حَوْصَلَتُه عن تفهم قول القاضي الإمام أبي بكر، وضاق صدره من أن يكون في قوله ما يُحْمَدُ، فرماه بتلك النقيصة، قال الشَّانئ: «ودعوى أنه سَرَدَ الأحاديث»، ولا أدري ما هذا الذي يقول، ويَا رَبِّي يا رَبِّي ماذا أقول؟ ما الذي استكثره على ابن العربي في قوله؟ ألحفظه لتلك الأحاديث استوجب عنده المنقصة، ولعمري إنها لمفخرة له، كما أن الناس ما زالوا يقولون مثل ذلك ويحسبونه من محامدهم، ولكن الغماري أراد أن يُظهر الإمام ابن العربي بالمُدَّعِي فيما يقول، وقد أطبقت كلمة مُتَرْجِمِيهِ وعَارِفِيهِ ودَارِسِي تراثه على أنه قد بلغ من الحفظ المقام الأسنى، وكان من المستبحرين في ذلك، من كبار الأَحْبَارِ، وغَدًا سيعلم الظالم لمن عُقْبَى الدَّار.

وظَهَرَ لنا أنَّ ما حَسِبَه في حَاقِّ نَفْسِه عَزْمًا قد صار زَعْمًا، وما ظَنَّه حقًّا قد غَدَا مَحْقًا، وهيهات هيهات.

الموطنُ السَّابع:

قال الغماري: «من مجازفات ابن العربي وتهجماته المضحكة الدالة على أنه كان يأتي عليه حين لا يعرف فيه ما يقول، ولا يدري ما يخرج من رأسه؛ قوله في الاسم السَّابع والستين أثناء كلام ما نَصُّه: فإنَّ الذي يحمي الشريعة عن البدع بالأدلَّة، ويَفْصِلُ النزاع بين المختلفين في المعاملات؛ لا بدَّ له من القرآن والحديث، بَيْدَ أنه لا يفتقر إلى أن يعلم الكل، بل يكفي المتعلق بالأدلة في الذَّبِّ عن المِلَّةِ أن يَعْلَمَ آيات التوحيد؛ وهي نَحْوُ العشرة آلاف، ويكفي المتعلق بالأحكام أن يَعْلَمَ الثماني مائة الآية التي جمعناها نحن في الأحكام، ويكفيه من الحديث نحو أَلْفَيْ حديث التي صحَّت عن النبي ﷺ باتفاق. إلخ كلامه.

قلت: انظر إلى هذا، وتعجب، وانظر بماذا تحكم به بعد هذا عليه؛ فالقرآن العظيم جميع آياته ستة آلاف وستمائة وكَسْر.

قال الداني: أجمعوا على أن عدد آي القرآن الكريم ستة آلاف آية، واختلفوا فيما زاد على ذلك؛

فمنهم: من لم يزد؛

ومنهم من قال: ومائتا آية وأربع آيات؛

وقيل: وأربع عشرة؛

وقيل: وتسع عشرة؛

وقيل: وخمس وعشرون؛

وقيل: وست وثلاثون.

قلت: وقيل: وست عشرة؛

وقيل غير ذلك؛

وهذا لا يهمنا بعد الإجماع على أنه ستة آلاف، وأنه لم يبلغ سبعة آلاف، فكيف تكون آيات التوحيد وحدها عشرة آلاف آية دون آيات الأحكام والقصص والوعد والوعيد وغيرها؟

وفي مقابلة هذا قوله: إنه لم يصح عن رسول الله ﷺ باتفاق إلا ألفَا حديث، مع أن صحيح البخاري وحده المتفق على صحته فيه بدون مكرَّر أربعة آلاف؛ كما قال الحافظ، ونظمه الحافظ السيوطي في ألفيته:

وعدد البخاري بالتحرير ألفان والربع بلا تكرير
ومسلم أربعة آلاف وفيهما التكرار جم واف

فكيف وقد نُقل عن البخاري أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، إنَّ هذا لعجب»[١].

قلتُ: ونَقْدُ كلام الغماري يكون من وجوه:

الأوَّل: ما ورد في نُسَخِ «سراج المريدين» من أن الآي عشرة آلاف لا يمكن أن ينسب إلى ابن العربي إلَّا على أحد الاحتمالين:

أولهما: أن يكون من غلط الناسخ، وهو كثير معروف شائع.

ثانيهما: أن يكون سهوًا من الإمام، أراد أن يكتب الألف فكتب عشرة آلاف.

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٤-٤٥).

وإنَّما قلنا هذا لأن الأمر من البدهيات التي لا تحتاج إلى نظر أو مزيد معرفة حتى يدركها الواحد من الناس، فكيف بعالم نِحْرِيرٍ؟

ولو كان غلطًا مقصودًا من ابن العربي لأخطأ فيما ذكره بعد ذلك من عدد آيات الأحكام، فلمَّا لم يكن ذلك تأكَّد لنا أن هذا من أخطاء النساخ، لا غير.

وأمر آخر لا بد من التنبه إليه: أن ابن العربي هنا يذكر ما يكتفي به الناظر، إذ قال: «بيد أنه لا يفتقر إلى أن يعلم الكل»[1]، فهو هنا يذكر أقل ما يلزمه من جهة نظره ومعرفته، فكيف ستكون عشرة آلاف آية؟

وقد ظن الغماري أنه ظفر بشيء يمكن له من خلاله أن يتوصَّل إلى الطعن في مرتبة الإمام الحافظ أبي بكر، ولكن ظهر من خلال ما قال أنه لا يعدو أن يكون مُتَصَيِّدًا لعثرات النسَّاخ لا غير، فكل ما أجلب به في نقله عن الإمام المقرئ أبي عمرو لم يكن في حاجة إليه.

الثاني: قال الغماري: «مع أن صحيح البخاري وحده المتفق على صحته فيه بدون مكرَّر أربعة، كما قال الحافظ».

قلت: ما نسبه لابن حجر ليس قولًا له، وساقه ابن الصلاح بصيغة التمريض الدالَّة على ضعفه عنده؛ لهذا اعترضه ابنُ حجر[2]، ونقل عنه الحافظ السيوطي أنه قال: «وبلغت بالمكرَّرة - سوى المعلَّقات والمتابعات

---

(١) سراج المريدين: (٣/٢٧٠).

(٢) هدي السَّاري: (ص٤٦٥)، والبحر الذي زخر للسيوطي: (٢/٧١٩).

- سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثًا، وبدون المكررة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثًا»[١].

وعجيب أمر هذا الرجل، ما أكثر تسرعه! فكيف يخطئ في نسبة الأقوال ولا يتثبَّت في حكايتها؟ ولله في خلقه شؤون.

الثالث: ثم أكَّد تسرعه بما نقله عن السيوطي في ألفيته، فذكر ما قاله ابن العربي، وأكَّد على أن الحديث الصحيح ألفَا حديث، قال الحافظ السيوطي: «ألفان والربع»، فهدم الغماري ما بناه من قبل.

الرابع: أخطأ في ذكره لصدر بيت السيوطي، فقال: «وعدد البخاري»، صوابه: «وعِدَّةُ الأوَّل»[٢].

الخامس: قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ﷺ: «ويكفيه من الحديث نحو أَلْفَيْ حديث التي صحَّت عن النبي ﷺ باتفاق»[٣].

قلتُ: كلام ابن العربي هنا واضح، فهو يتحدَّث عن الأحاديث المتفق على صحتها، وهي كما ذكر، وهذا القدر الذي ذكره هو الذي يكفي الناظر، وهو هنا يَعْرِضُ لأقل ما يتعلق به العالم.

السَّادس: وإنما يقصد ابنُ العربي من هذه العدة المتون لا الطرق، ولكن الغماري يتغافل عن قصد ابن العربي، دليله ما قاله الإمام أبو بكر في موضع آخر من كُتُبِهِ، قال ﷺ: «فإن لم يجدها فعليه أن يطلبها في سنة

---

(١) البحر الذي زخر للسيوطي: (٢/٧٢٠).

(٢) البحر الذي زخر للسيوطي: (٢/٧١٩).

(٣) سراج المريدين: (٣/٢٧٠).

رسول الله ﷺ، وهي نَحْوٌ من ثلاثة آلاف سُنَّةٍ»[١]، فظهر أنه إنَّما يقصد المتون لا الطرق.

السَّابع: ولو ذهب الغماري في كل سبيل لما استطاع أن يُثْبِتَ أن جملة ما في الصحيحين يفوق ثلاثة آلاف سُنَّةٍ، فما زاده مُسْلِمٌ على البخاري ليس بالحديث الكثير، ولمعرفته بأن الأمر صعبٌ أشبهُ بالمحال شَاغَبَ بذكره لعِدَّةِ أحاديث البخاري؛ ليستغفل قارئه ومريده، فيتسلل إلى قلبه ليقرر فيه ما يشاء، حتى يعتقد الناظر أن هذا الرجل المسمَّى بابن العربي ما هو إلَّا مُدَّعٍ لا غير، يؤكد هذا ويُبَيِّنُه - وهو -:

الثامن: أنه ذكر أمرًا يبعث على الضحك، وهو قوله: «إن البخاري قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح»، فانظر إلى تدليسه على القارئ، وهو يعلمُ قبل غيره أن مقصود البخاري وغيره ممَّن شاركه في حفظ هذا القَدْرِ هو الطرق، لا المتون[٢]، ولكنه يحشد في سبيل زيفه وإفكه كل ما يجده تجاهه؛ لعله يَهُولُ القارئ مطلعه ومفظعه، ولكن هيهات يا غماري!

وظهر بهذا الذي سقناه أن نَقَدَاتِ الغماري ما هي إلَّا نَقَرَات؛ رَدٌّ مردود، ونَقْدٌ منقود، وصَدٌّ مصدود.

الموطنُ الثامن:

قال الغماري: «أمَّا مجازفته في إنكار الأحاديث فشيء يطول بذكره المقام، بل ويعسر الإحاطة به، لا سيما وليس معنا من كُتُبِه في هذا

---

(١) نكت المحصول: (ص٣٠١).

(٢) وذكر ما قلناه الإمام الحافظ ابنُ الجوزي في صيد الخاطر: (ص١٨٧).

الموضع كتاب، إلَّا أني أذكر لك بعض ما حضرني، فمن ذلك قوله: «وقد انتدب المُتَكَلِّفُونَ - الذين لم يكن النبي منهم - إلى تَعْدَادِ أبواب الجنة وأبواب النار، وأحقُّ من اقتُدِيَ به النبي ﷺ، فلا ينبغي لأحد أن يتكلَّف ما ليس له به عِلْمٌ، ولا يُحَدِّثَ عن النبي ﷺ بما ليس له أَصْلٌ في النَّقْلِ.

وأمَّا أوصافها فقد تعدَّى الخَلْقُ عليها، ووضعوا الأحاديث فيها، ولم يراقبوا الله في ذلك، حتى سُطِّرَتْ أباطيلُها في الكُتُبِ، ورُوِيَتْ في المجالس، وقُرِئَتْ في المنابر، وها أنا أُهْدِي إليكم ما صحَّ فيها حتى تكونوا على بَصِيرَةٍ في تصحيحه.

أمَّا الجَنَّةُ فالذي صحَّ فيها ستة أحاديث.

ثم ذكرها.

وقال بعدها: فهذه أحاديث الجنة الصِّحَاحُ سِتَّةٌ، وقد زاد الخلقُ فيها ما لا يرضاه الله، منه ضعيف، وهو أقله، ومنه باطل، وهو كثير، ولمَّا كان لا يُحْصِي الباطل إلَّا الذي خلقه أعرضنا عنه، فاقتَصِرُوا على الصحيح واعتمدوا عليه. الخ ما قال.

مع أن الأحاديث الصحيحة في الجنة تزيد على المائة بيقين، وقد أفردها الحفاظ بمؤلفات، كابن أبي الدنيا، وأبي نُعَيم، وغيرهما من المتقدمين، وابن القيم في كتابه العجيب حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، وأقرب ما يفند لك دعوى هذا الرجل كتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذري»[١].

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٥-٤٦).

قلتُ: ونَقْدُ كلام الغماري يكون من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره من كونه ليس معه كتاب من كُتُبِ ابن العربي وأنه ينقل منه ما حضره اعتمادًا على حفظه كَذِبٌ مَحْضٌ، ودَعْوَى بَيِّنَةُ الزَّيْفِ، وكَبِيرَةٌ من القول، فهو ينقل من «سراج المريدين» حرفًا حرفًا، وكلمةً كلمةً، ويصحف في النقل، ويُسْقِطُ من الحروف التي لا تسقط - عادةً - إلا أثناء النقل، إلا أن يدعي أنه يحفظ «سراج المريدين» عن ظهر قلب، وهذا لا يستطيع أن يدَّعيه أحد، إلا أن يدَّعيه له مجنون، ونحن - هنا - لا نُكَلِّمُ المجانين.

الثاني: وأمَّا عدد الأحاديث الواردة في الجنة ونعيمها فاقتصر ابنُ العربي على ما في «صحيح مسلم»، وهي كلها صحاح ملاح، وما نقله عن ابن العربي هنا هو عينه الذي ذكره في «العارضة»، قال: «وأحاديثها كثيرة، والصحيح قليل»[1]، ولم يفهم الغماري عن الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي ﵁، فابنُ العربي يفرق بين الصحاح والحسان، فالصحيح عنده ما كان مُتَّفَقًا عليه، أو كان مُخَرَّجًا في الصحيحين، والحسان ما كان دون ذلك، فهو هنا قال: ما صحَّ من الأحاديث في الجنة، ولم يقل: ما حَسُنَ.

الثالث: ولم يكتف ابنُ العربي بهذه الستة حتى أضاف إليها سِتًّا أخريات، وكلها من «الصحيح» لمسلم، فصارت العدة اثني عشر حديثًا، وظهر أن الغماري تعجَّل القراءة وتعجَّل النقد، أساء سمعًا فأساء إجابةً، وقد قلنا: إن عين الشانئ عين غرَّارة، تريه ما لا يكون، وتأخذ به إلى أودية الجنون.

---

(١) العارضة: (٩/٢٨٨).

الرابع: قوله: «إن الأحاديث الصحيحة في الجنة تزيد على المائة بيقين»، هذه دعوى، وقوله: «بيقين»، يدل على أنه لا يعرف ما هو اليقين؛ إذ أغلب مباحث التصحيح والتعليل اجتهادية، لا مدخل لليقين فيها، وهذا يدل على أنه واسع الخطو في التصحيح، ويأوي في كل ذلك إلى دار الضرب، كما سمَّاها الإمام مالك رضي الله عنه.

وقد رأينا كتبه؛ وما أدخل فيها من أحاديث الكذَّابين والوضَّاعين والمتروكين، وأما الضعاف؛ فحَدِّثْ عن البحر ولا حرج.

الخامس: ولو كان صادقًا في دعواه لسرد تلك الأحاديث، كما زعم أنه يسرد «سراج المريدين» من حفظه.

السَّادس: ومن الدليل على كَذِبِ دعواه أنه أحال عند ذِكْرِه لمن جمع أحاديث الجنة على ابن أبي الدنيا وأبي نُعَيْمٍ، ومعلوم أن هذين الإمامين ليسا من الذين يعتنون بالصحيح حتى يحتج بما أَوْرَدُوا في كتبهم، بل في كتبهم الكثير من الضعيف والمنكر والمطروح، بل فيه الموضوع والمصنوع، فكيف تحتج علينا بهذين؟

السَّابع: وما ذكره بعدهما لا ينهض حجة أمام قول ابن العربي، فلا ابن القيم ولا المنذري من الذين يرجع إلى أقوالهم في الأحاديث الصحيحة، فهم يجمعون الكل، وإن كانوا يستنكفون عن الموضوع والمصنوع، فلا يُوردون منه في كتبهم إلَّا ما وقع السهو فيه، أو أن يطرأ عليهم ما يطرأ على غيرهم من حسن الظن بحديث ما ويكون الأمر بخلافه.

فظهر بهذا أن هذا الذي ساقه وظنَّه من المحكمات إذا به يظهر زَيْفُه ودَجَلُه، فلا هو حقَّق فيما قال، ولا هو نظر فيما يقال، ولله في خلقه شؤون.

الموطنُ التاسع:

قال الغماري: «ومن ذلك - وهو أغرب من الذي قبله - قولُه: وفي الصلاة على النبي ﷺ وفضائلها أحاديث كثيرة، لم يصح منها شيء، ولا شك في أن له فضلًا لا يحصى؛ لكنه لم يرد فيه سند يُعتمد عليه.

أقول: لو كان هذا المجنون نجديًّا لقلنا: إنه عدو لرسول الله ﷺ، كما هو عدو لآل بيته، فما أدري ما أقول بعد هذا الجهل البيِّن، والكذب الصُّرَاحِ»[1].

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

أوَّلها: لم يفهم هذا الغماري قولَ الإمام الحافظ أبي بكر، ولا أدرك مقصده، وقد قدَّمنا أن ابن العربي يقصد في كثير من أقواله هذه إلى ما شاع بين الوعَّاظ والقصَّاص والمتصوفة والمتزهدة، في احتطابهم وجمعهم لكل حديث قيل في الباب، من غير تمييز بين صحيح؛ وهو قليل، وبين ضعيف؛ وهو كثير، وبين باطل؛ وهو لا يحصى.

ثانيها: وإذا كان قد أطلق ابنُ العربي هنا القول فقد قيَّده في مواضع أخرى[2]، فذكر عددًا من الأحاديث الواردة في الصلاة على النبي ﷺ،

---

(١) جؤنة العطَّار: (٢/٤٦).

(٢) العارضة: (٢/٣٩٠-٣٩٤)، والأحكام: (٣/١٥٨٤).

منها: ما خرَّجه الإمام مالك، ومنها: ما خرَّجه مسلم، ومنها: ما خرَّجه الترمذي، فأفاد هذا أنه لم يقصد ما فهمه الغماري، وإنَّما قصد إلى المستكثرين، وإلى المُحْتَطِبِينَ، والمسألة بَيِّنَةٌ.

ثالثها: فَجَرَ الغماري في رَدِّه، ونسب ابن العربي إلى الكذب الصراح، وزاده من عنده الجنون، وكل هذا يؤكد حِقْدَ هذا الرجل على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي رضي الله عنه.

رابعها: وارتقى الغماري إلى أن يجعل الإمام الحافظ أبا بكر عَدُوًّا لآل البيت، وهي شِنْشِنَةٌ نعرفها من روافض الشرق، تطبَّع عليها الغماري، وجاء لينفثها في المغرب مع من شَايَعَه، ومعلومٌ حِقْدُ الغماري على جَمْعٍ من الصحابة، واتهامهم بِبُغْضِ علي رضي الله عنه، ليخلص بعد ذلك إلى الحُكْمِ عليهم بالنفاق، وقد جرَّبنا على هذا الغماري كل الذي ذكرنا، وخبرنا حاله ومن يتزيَّى بزِيِّه، أو يدعو إلى مذهبه؛ مذهب الروافض والباطنيَّة، فلم يعد يُهِمُّنا ما يقول في حق الأئمة العظام؛ كأبي الوليد الباجي، وابن حزم، وابن العربي، فقد نَسَبَ الكُلَّ إلى النفاق، وأجرى عليهم أحكامه، فانظروا إلى صنيع هذا الرجل ثم احكموا عليه بما هو أهل له.

الموطنُ العاشر:

قال الغماري: «ومن ذلك قوله في الاسم الخائف: وقد رُويت عن النبي وسائر الأنبياء أحاديث في خوفهم من الله؛ لا يحل لمسلم أن ينظر فيها، ملأ المتزهدون منها كتبهم؛ بجهلهم بالطرائق.

وقال في الاسم الحامد: ليس فيه - يعني: في الحمد - حديث يعوَّل عليه، والحديث الذي يقال فيه: الحمَّادون لله، لا أصل له، إلى غير ذلك مما يدرك بطلانه العوام، فضلًا عن أهل العلم.

وقال في الاسم الثمانين: ومن الأمثال الغرَّارة قولُهم: زُرْ غِبًّا تزددِ حُبًّا، حتى رفعوه إلى النبي ﷺ، وهو منه بريء. انتهى.

قلت: وهذا الحديث له طرق متعددة، أفردها بعض الحفاظ بالتأليف، من آخرهم الحافظ، وسمَّاه «الإثارة بطرق حديث غِبِّ الزيارة»، لأنه ورد من حديث أبي هريرة، وأبي ذر، وحبيب بن مسلمة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وغيرهم، وخرَّجه من أهل السنة المشهورة الحاكم في «المستدرك»، والطبراني في «معاجمه» الثلاثة، والبزَّار، والحارث ابن أبي أسامة، وأبو نُعَيم، والخطيب، والخطَّابي في «العزلة»، وابن قُتَيبة في «عيون الأخبار»، وصاحب «مسند أبي حنيفة»، وآخرون، وقال الحافظ المنذري: إن له أسانيد حسانًا»[١].

قلتُ: ونقده يكون من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي صحيح مليح، وإنَّما الإشكال في فهم الغماري، فابنُ العربي يشير إلى ما ورد في «كُتُبِ الصوفية»[٢] من أخبار غالبها لا يصح، وفيها منكر كثير، ومن خلال تلك

---

(١) جؤنة العطار: (٤٦/٢).

(٢) ينظر: قوت القلوب: (٦٢٢/٢)، والإحياء: (ص١٥٢٠).

الروايات طعن الناسُ في مراتب الأنبياء، وتقوَّلوا عليهم، وقد عُلم الوعيد الشديد فيمن يتعمَّد الكذب على رسول الله ﷺ، ووقع النكير على من يروي الضعاف والأباطيل من لدن العلماء، ولهذا ألَّفوا الصحيح ودوَّنوه، ولكن هذا الغماري لا طاقة له بالصحيح، ولا معرفة له به، ولجريانه في كتبه على نَمَطِ من مضى من القمَّاشين يريد أن يجعل صيحة ابن العربي ودعوته من قَبِيل الجهل وقلة الاطلاع، ليؤكد لشِيعَتِه أنه هو الحافظ الذي لا يُجَارَى، وأنه ينقد كلام ابن العربي ويعبث به، أراد ليقال، فقد قيل.

وقد علم الناس أن القواعد في أصلها أغلبية، وأن المقصود منها ذكر الأعم المنتشر، وما شذَّ عنها من الأفراد فحصره ممتنع، بل إن تلك الأفراد هي التي تؤكد القاعدة وتجعلها مُعْمَلَةً مُسَلَّمَةً.

ولو كان هذا الغماري جادًّا في نقده لأورد ما صحَّ من تلك الأحاديث التي نفى صحتها ابنُ العربي، ولكنه لا قدرة له على ذلك، والنقد كما يفعله الغماري من أسهل شيء على الطالب، ومن أرجى شيء عند الحاسد؛ لأنه لا يُكَلِّفُه شيئًا أكثر من معاكسة قول المنقود، هذا هو حقيقة الحال، ولو سرد الغماري ما ينقض دعوى ابن العربي لتتبَّعنا له تلك الأحاديث، ولنقدناها نقدًا، فما سلم منها من المعايب سلَّمنا له به، وما لا، فلا، وهكذا هو العلم، فأي الناس أقل اطلاعًا؛ هل هو الناقد الناقم بغير عُدَّةٍ ولا آلة؟ أم الذي نظر وروى وسمع ورحل ثم قال للناس فائدة كل ذلك؛ رحلةً، وسماعًا، وروايةً، ونظرًا، ساق لهم علمًا من غير كلفة ولا تكلفة.

الثاني: فما نفاه ابنُ العربي من أحاديث خوف الأنبياء إنما كان نظرُه إلى ما ورد في «كُتُبِ الصوفية والمتزهدة» من روايات، وفيها ما يطعن في مرتبة الأنبياء، كحديث خوف رسول الله عيسى ومُحَمَّدٍ - حاشاهما - الكفر على نَفْسَيْهِما[١]، وقد علم أن الأنبياء معصومون من الذنوب الصغائر[٢]، فكيف الكبائر؟ فكيف الكفر؟ فهل أدرك الغماري غرض ابن العربي من دعوته وكلمته؟

الثالث: ما قاله ابن العربي في حديث: «زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»؛ هو الذي عليه العمل، وبه يقول النقاد، وأشار ابنُ العربي إلى أنَّ بعضهم رفعه لأنه لم يصح عنده، وكل ما لم يصح عنده ينسبه إلى المَثَلِ، أو إلى الحكمة، خصوصًا إذا كان قد ورد في «كُتُبِ الأمثال»، وجرى على ألسنة الحكماء، ولكن الغماري يعارض ويعترض بما لا يُسَلَّمُ له.

الرابع: وما أورده الغماري من أسماء الحفَّاظ الذين صنَّفوا في طرقه هو كلام عام؛ لا يَدُلُّ على نقيض ما قاله ابنُ العربي، ولم يُنقل عن أولئك ما يفيد تصحيحهم للحديث، وإنَّما نقل عن المنذري تحسينه لبعض أسانيده، والتحسين غير التصحيح، وفَرْقٌ كبير بينهما.

وأمَّا ما جمعه الحافظ أبو نُعَيم في جزئه فغالبه منكر ووَاهٍ وشديد الضعف، كما يعلم ذلك من اطَّلع عليه.

وأمَّا ذكره للحارث بن أبي أسامة فغير مفيد في شيء، فابنُ العربي يروي «مسنده» بحق سماعه من أبي المطهَّر الأصفهاني، وقد تقدَّم ذكرنا

---

(١) ينظر: قوت القلوب: (٢/٦٢٢)، والإحياء: (ص١٥٢٠).

(٢) ينظر: المتوسط في الاعتقاد -بتحقيقنا-: (ص٣٧٠).

لـذلك فـي مـصادر «الـسراج»، ومـن مرويـات ابـن العربـي - أيـضًا - التـي خفيت على الغماري كتاب «مسند أبي حنيفة»، فبأي شيء تستدرك يا هذا؟

الخامس: وكل ما ذكره الغماري مـن رواة هـذا الحـديث لا يـدل علـى صحته في نفسه ولا على ثبوته، فكم من حديث شُهر مـن طـرق كثيـرة وهـو لا يـصح، والكـذَّابون يُغِيـرون علـى أحاديـث بعـضهم الـبعض ويُرَكِّبُـونَ لهـا الأسانيد؛ ليُكَثِّرُوا كذبهم، ويُعَدِّدُوا باطلهم، ومـن الحـديث مـا لا يـصح إلا من رواية صحابي واحد، ويرد من روايـة صـحابة آخرين، ومع ذلـك تجـد كـل تلـك الروايـات ضـعيفة أو منكـرة، كمـا هـو الـشأن فـي حـديث: «إنمـا الأعمال بالنيـات»، فطريقـه الـصحيحة الوحيـدة هـي مـا جـاء عـن عمـر بـن الخطاب ﵁، وغيره إمَّا منكر أو ضعيف.

السَّادس: وممَّا يشهد لقـول ابـن العربـي مـا ذَكَـرَهُ الإمـام الحـافظ ابـنُ حبان - رحمه الله -، إذ قال: «رُوي عن النبي ﷺ أخبارٌ كثيرة تُصَرِّحُ بنفي الإكثار من الزيارة، حيـث يقـول: زُرْ غِبًّا تـزدد حُبًّـا، إلا أنـه لا يـصحُّ منهـا خَبَرٌ من جهة النقل»[١].

وقال فيه الإمام أبو حاتم الرَّازِي: «ليس هذا الحديث بصحيح»[٢].

وقال فيه الحافظ ابـن حجـر: «قـد ورد مـن طُـرُقٍ أكثرهـا غرائـب، لا يخلو واحد منها من مقال»[٣].

---

(١) روضة العقلاء: (ص١١٦).

(٢) العلل لابن أبي حاتم: (٥/٥٤٢-٥٤٣).

(٣) فتح الباري: (١٠/٤٩٨).

وبهذا لم يكن ابنُ العربي منفردًا في حُكْمِه، ولم يكن مخالفًا فيما ذهب إليه، فهذا ابن حبان - وهو من هو في النقد والتعليل - يذكر ما ذكره ابن العربي، وهذا خاتمة الحفاظ ابن حجر يؤكد ما ذكره ابن العربي، فأين تهويلك يا غماري؟ وأين نَفَثَاتُكَ؟ صارت كأمس الذاهب، ولم يثبت منها شيء.

وقد اطَّلع الغماري على قول ابن حجر المفيد تَضْعِيفَ الحديث؛ لأن جل كلامه إنما نقله من «الفتح»[1]، ولكنه دلَّسه كعادته، وأخفى المطاعن في تلك الروايات، وساق ما يفيده في الاحتجاج لمقالته، ليستغفل قارئه؛ ممن لا قدرة له على مطالعة الكلام في محله وموضعه، فأيُّ دِينٍ هذا الذي يجيز التدليس والتمويه؟ وأي باب من العلم فيه الحض على ما فعل هذا الغماري؟ ولكن شهوة الرد أوردته ما ترى، وإنَّا لله، وإنَّا إليه راجعون.

السَّابع: فتأكَّد - إذًا - ما ذكره ابنُ العربي؛ من أنها من الحِكَم المأثورة، وقد أوردها أبو عُبَيد القاسم بن سلَّام في كتاب «الأمثال»[2]، وكان على الغماري أن يتمهَّل، وفي غالب نقدنا له ظهر أن سبب غلطاته وفَضَحَاتِه عَجَلَتُه وتَسَرُّعُه، أوجبه حِقْدُه القديم، وداؤه العديم، فكان ما كان، ممَّا علمناه وعاينَّاه.

الموطنُ الحادي عشر:

قال الغماري: «ومن ذلك قوله - في الكلام على آداب الأكل من الكتاب المذكور -: روى إسماعيل بن أبي أُوَيس عن مالك: أنه دخل على

---

(١) فتح الباري: (١٠/٤٩٨).

(٢) الأمثال: (ص١٤٨).

عبد الملك بن صالح يُسَلِّمُ عليه، فجلس ساعة ثم دُعِي للطعام، ودُعِي بالوَضوء لغسل يده، فقال عبد الملك: ابدؤوا بأبي عبد الله يغسل يده، فقال مالك: إن أبا عبد الله لا يغسل يده، فاغسل أنت يدك، فقال له عبد الملك: لم يا أبا عبد الله؟ فقال مالك: ليس هو من الأمر الذي أدركتُ عليه أهل بلدنا، وإنَّما هو من زِيِّ الأعاجم، وقد بلغني عن عمر بن الخطاب كان يقول: إيَّاكم وزي الأعاجم وأمورها، وكان عمر بن الخطاب إذا أكل مسح يده بظهر قَدَمَيْهِ، فقال له عبد الملك: أفترى لي تركه يا أبا عبد الله؟ قال: إي والله، فما عاد عبد الملك إلى ذلك.

ثم قال في الفصل الرابع منه -أيضًا-: وقد سئل مالك هل يسمي الله إذا توضأ، فقال: أيريد أن يذبح؟ انتهى.

وسكت ابن العربي عن هذا، ولم يتعقَّبه؛ كأنه لا يدري أن حديث التسمية على الوضوء عدَّه بعض الحفاظ متواترًا؛ لكثرة طرقه.

فقد ورد من حديث أبي هريرة؛ أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي في العلل، وابن ماجه، والدارقطني، وابن السكن، والحاكم، والبيهقي، وآخرون.

ومن حديث سعيد بن زيد، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وغيرهم، وأخذ به كثير من الأئمة؛ فأوجبوا التسمية في الوضوء، منهم: أحمد بن حنبل.

وأما الغسل قبل الطعام فالحديث وإن كان ضعيفًا إلا أن بعض الحفاظ حسَّنوه، ومنهم: الحافظ المنذري، وهو مخرَّج في السنن الأربعة؛

لأنه عند أبي داود والترمذي، وهي مما يعتمده ابن العربي، ويُسَمِّيه كَفَّ الإسلام ومِعْصَمَه، مع ورود الحديث من طريق آخر من حديث أنس في سنن ابن ماجه، ولئن خفي الحديثان على مالك فما كان حقهما أن يخفيَا على ابن العربي، وقد سمع السنن الأربعة فيما زعم، ولا سيما سنن الترمذي، فقد قال بعد عزوه حديث: «المؤمن يموت بعرق الجبين» إلى الترمذي ما نصُّه: وعُذْرًا إليكم، فإنا ربما أحلنا على الترمذي فنظرتموه في النسخة المحبوبية فلم تجدوه، فانظروه في النسخة المروزية؛ فهي أكمل، وقد رويناهما جميعًا، والحمد لله»[1].

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

الأوَّل: حديث التسمية عند الوضوء ضعَّفه ابنُ العربي في «العارضة»[2]، ونقل عن أحمد قوله: «لا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا»[3].

وضعَّفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان[4].

وقال المروزي: «ليس فيه شيء يثبت»[5].

وقال عن أحمد: «لم يصححه»[6].

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٧).

(٢) العارضة: (١/٨٠).

(٣) العارضة: (١/٨٠)، وينظر: جامع الترمذي: (١/٧٧-بشار).

(٤) العلل لابن أبي حاتم: (١/٥٩٥).

(٥) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي: (١/٢٧٥).

(٦) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي: (١/٢٧٥).

وقال أبو زرعة الدمشقي: «أحاديثُه ليست بذاك»[١].

وقال حافظ المغرب الإمام ابنُ القطَّان الفاسي: «ضعيف جدًّا»[٢].

فظهر بهذا أن جِلَّةَ النَّقَدَةِ من حفَّاظ الحديث والإسلام قائلون بتضعيفه، وقائلون بعدم ثبوته، فما الذي يضير شيخ الإسلام الحافظ أبا بكر بن العربي أن يقول مثل قولهم أو يذهب مثل مذهبهم؟

وكل ما أجلب به الغماري ما هو إلا تدليس وتمويه؛ الغرض منه التنقيص من الإمام أبي بكر بن العربي، وإظهاره بمظهر الذي يعادي ويعارض السنن تبعًا لإمام مذهبه الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه.

وإخراجُ من ذَكَرَ لأيِّ حديث لا يدل على شيء، بل لا بد من النظر في الأسانيد واعتبار الطرق، وكلهم قد ورد عندهم بأسانيد ضعيفة مسلسلة بالمجاهيل، ولكنه يدلس على القارئ تدليس تسوية، فيحذف ما يفضح قوله ورأيه، ويترك ما يجعله منتصرًا به، زعمات زعمها، فخيَّب الله رجاءه فيها، ولعله كان يقول ذلك لأصحابه و«كُتُبُ السنة» لم يطبع منها إلَّا النزر اليسير، وظنَّ أن كُتُبَ التخريج لا يطالها الناس ليراجعوا ما يقول.

الثاني: ومن تدليساته قوله: إن بعض الحفاظ عدَّه متواترًا، وعجبتُ لحديث يقال فيه ما سقناه من نقد النقاد يقول هو فيه: إنه من جملة المتواتر، يستغفل به الذي لا يعلم، ويحتال فيه على الذي لا يفهم.

---

(١) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي: (١/٢٧٥).

(٢) بيان الوهم والإيهام: (٣/٣١٣).

وهو يدري أكثر من غيره أن كثيرًا مما أُدرج في «كُتُبِ المتواتر» ممَّا لا يصح أن يكون كذلك، ولكن هذا الأمر لا يُبْدِيهِ إلا ساعة المخالفة لمن يقول به، وهو هكذا؛ يعارض بالذي يتهيَّأ له ويتفق، مرَّة يُشَرِّقُ، ومرَّة يُغَرِّبُ، تحقيقًا لشهوة المخالفة.

قال الغماري: «إن المتواتر في لسان الأقدمين كالطحاوي وابن حزم وابن عبد البر لا يريدون منه معناه الأصولي الاصطلاحي، وإنما يريدون منه تتابع الطرق وتواردها على معنى واحد؛ لأنهم يعبرون بذلك عمَّا له ثلاثة طرق وأربعة، وهو لا يفيد التواتر جزمًا، وذلك غَرَّ جماعة، ومنهم المؤلف؛ فأكثر في كتابه من الأحاديث المشتهرة وظنَّها متواترة، وكذلك شيخنا في نَظْمِ المتناثر، بل أورد فيه الضعيف وعدَّه متواترًا»(١).

فاسمع إذًا، واعجب لقوله، وما عابه على السيوطي والكتاني هو نفسه الذي وقع فيه هنا، حتى تتأكَّد أن هذا الرجل لا يسلك ما يسلكه أهل العلم في مباحثاتهم ومناقشاتهم، وإنما هو الاحتيال والاختيال.

الثالث: ولم يقف عند هذا الحد؛ حتى صار يُلْزِمُ ابن العربي بالقول به والذهاب إلى وجوبه، فقال: فأوجبوا التسمية في الوضوء، وذكر منهم: الإمام أحمد بن حنبل، ولم أقف على قوله بوجوب التسمية، فلعله خلط بينه وبين إسحاق بن راهويه، فهو الذي يقول بوجوب التسمية، وذكرها عنه أبو عيسى في «جامعه»(٢)، وذكرها - أيضًا - الإمام أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»(٣).

---

(١) المداوي: (٣/٩٤).
(٢) الجامع الكبير: (١/٧٧-بشار).
(٣) العارضة: (١/٨٠).

الرابع: وطوى ذِكْرَ من لم يقل بوجوب التسمية - منهم: الإمام أبو حنيفة، والإمام الشَّافعي -؛ حتى يُظْهِرَ الإمام مالكًا وابن العربي بمظهر الذي يخالف ويعارض رأي الجماعة، وليُظهر أن ما ذهب إليه الإمام مالك - رضوان الله عليه - ما هو إلا شذوذ منه، تابعه عليه مُقَلِّدُه ابن العربي، هكذا فكَّر ودبَّر وقدَّر، فنُقِدَ كما قدَّر ودبَّر.

الخامس: وفي إحالته على أبي داود ما يفضح دعواه، ويُبطل زعمه، فهو بعد إيراده لحديث التسمية ذكر تفسيره عن الإمام ربيعة ﷺ، وفيه خلاف ما كان يُدَنْدِنُ به هذا الغماري، قال ربيعة: «إنه الذي يتوضَّأ أو يغتسل ولا ينوي وضوءًا للصلاة ولا غسلًا للجنابة»[١]، وهذا التفسير هو الذي رضيه ابنُ العربي في «العارضة»[٢].

وبهذا لا يكون الحديث ممَّا لم يبلغ مالكًا كما زعم هذا الغماري، فربيعة أحد شيوخه، و الإمام مالك لم يقل به لضعفه عنده، ولكن الغماري لا يبالي أن يتقوَّل على مخالفه وأن ينسبه إلى ما لا يصح عنه، سيَّان عنده التحقيق وعدمه، المهم أن يَقْرِفَه بأوهامه وأوابده، ويا لله ولَلمسلمين من هذا الإفك المبين!

السَّادس: وأما حديث الغسل قبل الطعام فليس فيه ما فهمه، وهو خاصٌّ بمن كان جُنُبًا، لهذا بوَّب عليه النسائي[٣] وأبو داود[٤]

---

(١) السنن لأبي داود: (١/٧٥-شعيب).

(٢) العارضة: (١/٨٠).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى عن أم المؤمنين عائشة ﷺ: كتاب الطهارة، اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب، رقم: (٢٥٠-شعيب).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن عن أم المؤمنين عائشة ﷺ: كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل، رقم: (٢٢٣-شعيب).

وابن حبَّان[١] بما ذكرتُ، ولم يذكر أحد ما فهمه هذا الغماري، ولكنه كالغريق يتعلق بقشَّة، وهي - كاسمها - ضعيفة هشَّة.

السَّابع: قوله: «وقد سمع السنن الأربعة كما زعم»، وفي قوله هذا تطاول كبير على إمام عظيم، والزعم أخو الكذب، وحاشاه، وقد روى الناس عنه السنن الثلاث، ولم يقل ابنُ العربي إنه سمع «سنن ابن ماجه»، فلا أدري من أين أتى بها؟

أما جامع الترمذي فيرويه ابنُ العربي من طريقين؛ ابن محبوب، والمروزي، قال ابنُ العربي: «وعُذْرًا إليكم؛ فإنَّا ربَّما أحلنا على الترمذي فنظرتموه في النسخة المحبوبية فلم تجدوه، فانظروه في النسخة المروزية؛ فهي أكمل، فقد رويناهما معًا»[٢].

أمَّا رواية ابن محبوب فسمعها ابنُ العربي من ابن الطُّيُورِي وأبي طاهر البغدادي[٣]، وهذه الرواية ما تزال موجودة في خزانة فيض الله أفندي بإستانبول، من رواية ابن حَسْنون.

وأما رواية المروزي فسمعها ابنُ العربي من خاله أبي القاسم الهَوْزَني[٤].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: كتاب الطهارة، ذكر ما يستحب للمرء إذا كان جنبا وأراد النوم أن يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام، رقم: (١٢١٨-إحسان).

(٢) سراج المريدين: (٢٤٧/١).

(٣) فهرس ابن خير: (١٥٦).

(٤) فهرس ابن خير: (ص١٥٩).

وممَّن رواه عنه - أيضًا - ابن عُبَيد الله، وابن خيْر.

وأما سنن أبي داود فسمعها برواياتها، وهي:

رواية اللؤلؤي: سمعها من أبي بكر الفهري[١] وأبي الحسن العبدري[٢].

ورواية ابن داسة: سمعها من ابن عمَّار الميُّورقي[٣].

ورواية النجَّاد: يرويها ابنُ العربي عن ابن أيوب البزَّاز إجازة[٤].

وأما سنن النسائي فالرواية التي وقفنا عليها لابن العربي هي: «رواية ابن حَيُّويَة النيسابوري»، سمعها ابنُ العربي من ابن الطُّيوري[٥].

فهل بقي شَكٌّ في تطاول هذا الغماري على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي؟ والزعمات - التي زعمها - إنما عرفناها منه، وفيما مَرَّ كفاية لمن أراد معرفة الرجل وما جُبِلَ عليه من رمي الناس بالباطل والبهتان، وهو عند ربه يفعل به ما يشاء.

الموطنُ الثاني عشر:

قال الغماري: «من الحكايات الباطلة التي اعتمدها ابنُ العربي وتبعه القاضي عياض فرواها في معجمه عنه قوله في الاسم الثالث والعشرين: ولا

---

(١) العارضة: (٣/١٤٧).

(٢) العارضة: (٣/١٤٧).

(٣) العارضة: (٣/١٤٨).

(٤) العارضة: (٣/١٤٧).

(٥) فهرس الحَجْرِي: (ص١٥٨).

يتم طلب العلم والهجرة فيه إلا كما قال أبو عبد الله البخاري، وذكر القصة التي أسندها عنه عياض، فقال في ترجمته: وممَّا كتبته عنه ما حدَّثني به قال: حدَّثنا محمد بن هبة الله بن محمد الأَكْفاني: حدَّثنا عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي الحافظ: ثنا أبو عصمة نوح بن نصير الفرغاني قال: سمعت أبا المطرف عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مَتٍّ الخزرجي وأبا بكر محمد بن عيسى البخاري بكَشَّ يقولان: سمعنا أبا ذر عمَّار بن محمد بن مخلد التميمي يقول: لما عزل أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمداني عن قضاء الري ورد بخارى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة لتجديد مودة كانت بينه وبين أبي الفضل القلعي، فنزل في جوارنا، فحملني إليه معلمي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الخُتُّلِي، وقال له: أسألك أن تحدث هذا الصبي مما سمعت من مشايخك، قال: ما لي سماع، قال: فكيف من أهل العلم؟ فما هذا؟ قال: لأني لمَّا بلغت مبلغ الرجال تاقت نفسي إلى معرفة الحديث ودراية الأخبار، فقصدتُ محمد بن إسماعيل البخاري ببخارى صاحب التاريخ والمنظور إليه في معرفة الحديث، وأعلمته بمرادي، وسألته الإقبال على ذلك، فقال لي: يا بني؛ لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقداره، فقلت له: عَرِّفْنِي - رحمك الله - حدود ما قصدتك له ومقادير ما سألتك عنه، فقال لي: اعلم أن الرجل ما يصير محدثًا كاملًا في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعًا كأربع، مثل أربع في أربع، عند أربع بأربع بأربع، على أربع عن أربع لأربع، وكل هذه الرباعيات لا تتم له إلا بأربع مع أربع؛ فإذا تمت له هان عليه أربع، وابتلي بأربع، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله بأربع، وأثابه الأخرى بأربع،

قلت: فَسِّرْ لي ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات؛ من قلب صاف، بشرح كاف، وبيان شاف، طالب للأجر الواف، فقال: نعم، - إلى آخر الحكاية -.

قلت: وهي حكاية موضوعة؛ كما قال الحفَّاظ، ومن خالط الحديث وأهله عرف أن البخاري أجل وأعلى وأجل وأرقى من أن ينطق بهذا الهراء الباطل والكلام الركيك، وأرى أن واضع هذه الأقصوصة هو أبو عصمة نوح بن نصير؛ فإنه كان صاحب مناكير، وهذا منها بلا شك، ويدل على كذب واضع هذه الحكاية - سواء كان هو أو من فوقه - أنه قال: لما عزل الوليد بن إبراهيم سنة ثمان عشرة وثلاثمائة ذهب إليه إسحاق بن إبراهيم الختلي وطلب منه أن يُسمع الصبي، مع أن إسحاق بن إبراهيم الختلي مات قبل هذا بخمس وثلاثين سنة؛ لأنه توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين، فهكذا يكون الكذب.

وقد ذكر هذه الحكاية أيضا القسطلاني في شرح البخاري، ولا لوم عليه؛ فإنه ليس من فرسان هذا الميدان، ولا صاحب دعوى كابن العربي، نعم؛ يلام من جهة وقوفه على فتح الباري ونقله منه كثيرًا، وقد نصَّ الحافظ في مقدمته على أن هذه الحكاية مكذوبة»[١].

قلتُ: وما ذكره الغماري في هذا الخبر - الذي اختصره ابن العربي في «سراجه»[٢]، ورواه من طريقه القاضي عياض في «الغُنية»[٣]

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٤٨-٥١).

(٢) سراج المريدين: (٢/٣٧٧).

(٣) الغنية: (ص٦٩-٧٢).

و«الإلماع»[١]، وابن بشكوال في «فوائده»[٢] - صحيح، وهو الذي عليه المعوَّل، ويكفي أن يكون في الإسناد نوح الجامع حتى يكون الخبر مدعاةً للنفور منه والإنكار له، غير أن ما ذكره عن ابن العربي لا يُسَلَّمُ له، فلم يكن ابن العربي مُدَّعِيًا، كبرت كلمة تخرج من فيه.

ولو سلك الغماري ما قاله هنا في كُتُبِه التي ملأها بأحاديث الكذَّابين لكان ماشيًا على الطريق المستقيم، وقد رأيناه صَحَّحَ كثيرًا من الأحاديث التي حكم عليها النقَّاد بالوضع، منها حديث: «من كَثُرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وقد جعله من الصحيح الذي لا غبار عليه[٣].

استدراك:

غير أنه فات الغماري الوقوف على طريق أخرى ليس فيها نوح الجامع، وكان حريًّا به أن يقف عليها قبل أن يطلق حكمه، وقد ذكر هذه الطريق بإسناده الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال»[٤].

تنبيه على تصحيف:

وقد وقع للغماري تصحيف في أحد الأسماء التي ساقها، وهو قوله: القلعي، صوابه: البلعمي، وكذلك هي في الكتب التي خرَّجت الحديث، وقبيحٌ بمن ينسب نفسه إلى الحديث أن يصحف في الأسماء، قبيحٌ جدًّا أن يُصَحِّفَ، أليس كذلك؟

---

(١) الإلماع: (ص٢٩-٣٤).

(٢) الفوائد المنتخبة: (١/٤٠٣-٤٠٦).

(٣) المداوي: (٦/٤٠٣).

(٤) تهذيب الكمال: (٢٤/٥٦١).

تنبيه على سقط:

وقد وقع له سقط ولا بد عند قوله: فكيف من أهل العلم فما هذا؟ وهذا الذي ساقه لا يفهم، ولا معنى له، صوابه: فكيف وأنت من أهل العلم؟ فما هذا؟

وفي مصادر تخريجه: فكيف وأنت فقيه؟

وكان الأوْلى بالغماري أن يراجع ويضبط، إلَّا أن يدعي أنه نقله من حفظه، فساعتها تسقط مكالمته، ونتوجَّه للذي يعنينا من أمورنا، ويجوز أن يقول ذلك، من يدري؟

الموطنُ الثالث عشر:

قال الغماري: قال في الاسم المهاجر وهو الثاني والعشرون: كنتُ أَتَكَلَّمُ كثيرًا بعد انْكِفَائِي عن العراق إلى الثَّغْرِ مع شيخنا أبي بكر الفِهْرِي في معنى مُقامه بتلك الأرض التي غلبت فيها المناكير على الجماهير، وتعدَّى إلى التوحيد وأصل الدين، وأُشِيرُ عليه بالخروج، ونتناظرُ في ذلك، وأحتجُّ عليه بالهجرة فيقول لي: إني لا أخاف على نفسي شيئًا، وأدفع عن قلوب المؤمنين بمُقامي هذا كثيرًا من الشُّبَهِ، وأُقِيمُ بين قَوْمٍ لهم قَبُولٌ للعِلْمِ، وحِرْصٌ على الطلب، ومعرفةٌ بالنظر، فأما بلاد المغرب - وإن كانوا على طريقة واحدة - فقد استولى عليهم الجَهْلُ، وفشا فيهم التقليدُ، وزَهِدُوا في النظر، وحُجِّرَتْ أَمْلَاكُهُمْ عليهم في ذلك، سيرة أَمَوِيَّة، ونشأة تقليدية، فإن سَلِمْتُ بينهم عِشْتُ ضَائِعًا عندهم، وجرى بيني وبينه في ذلك كلام كثير، بدأتُه في الأمالي، واستوفيتُه في كتاب ترتيب الرِّحْلَةِ للتَّرْغِيبِ في المِلَّةِ.

قال في الاسم المتوكل وهو الخامس والثلاثون؛ وذكر حكاية المرعشي مع أستاذه إبراهيم بن أدهم، وأنه مرة دفع له ورقة لأوَّل من يقابله، فقابله نصراني فدفعها إليه، فأعطاه صرة فيها ستمائة دينار، الخ، ما نصه: فهذه آداب المريدين والواصلين من أهل تلك الأقطار، وأمَّا أهل هذه البلاد - رَاجَعَ الله بهم - فلو وقعت الرقعة في يد فقيه لبَصَقَ عليها، ولو وقعت في يد ظالم - دع نصرانيًّا - لم يلتفت إليها لدناءتهم. انتهى.

قلت: وهذا من تناقضه أيضًا، ففي المقالة الأولى مدح المغرب لأبي بكر الفهري ودعاه إلى الهجرة إليه، وفي هذه يذم أهله كما ترى.

وقد فضَّل المشرق على المغرب في الغنى في مقالة أخرى، فقال في اللباس في الكلام على الأغبر، وأنه أكثر لباس أهل الأندلس؛ لكثرة أمطارها وطينها، ما نصه: وأكثر أهل المغرب فقراء، والغنيُّ منهم كالفقير بالنسبة لأهل المشرق»[1].

قلتُ: وما ظنَّه الغماري تناقضًا لا تناقض فيه، فدعوة ابن العربي إلى الهجرة إلى المغرب مُعَلَّلَةٌ بعلل، وفيها من الأوصاف ما يدعو إلى ذلك:

منها: غلبة المنكرات.

ومنها: الاعتداء على التوحيد.

وكل ذلك إنما كان لأن الإسكندرية كانت تحت حُكْمِ العُبَيديِّين، وهم قوم قد تحلَّلوا من الدين، وألحقوا به ما الله بريء منه، وقد حكى أهل التاريخ من أفاعيلهم ومناكيرهم وكفرياتهم الشيء الكثير.

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٥١-٥٢).

وإنما مدح له المغرب لأنه أسلم من البدع، وهو على مذهب واحد، وتحت حكم دولة واحدة، مع الائتلاف والاتفاق، والقيام بالسنة، والجهاد للعدو.

وأمَّا حديثه في تفضيل المشرق على المغرب فقد ذكر عِلَّته وسببه، وذلك أنه فضَّل المشرق على المغرب في الغنى، ثم فضَّل المشرق على المغرب لمواساة أهله لبعضهم البعض، بخلاف أهل الأندلس، وقد بسطنا ذلك في مقدمتنا للكتاب، فلتُنظر ثمَّة.

الموطنُ الرابع عشر:

قال الغماري: «قال ابنُ العربي في الكتاب المذكور ما نَصُّه: تَنْبِيهٌ على وَهْمٍ: رَوى قَوْمٌ عن النبي ﷺ: «طلبُ العلم فريضة»، وقال فيه بعضهم: «فريضة بعد الفريضة».

والأوَّل: صحيح المعنى، باطل السند.

والثاني: باطل الوجهين.

وكلُّ حِكْمَةٍ صحَّ معناها دِينًا لم يَحِلَّ أن تُنسب إلى النبي.

والثاني: فاسدُ المعنى لا يَصِحُّ أن يضاف إليه.

قال يحيى بن معين: من لم يَكُن له فَهْمٌ بالحديث؛ يَعْرِفُ صَحِيحَه من سَقِيمِه قبل أن ينظر في طريقه، فلا ينبغي له أن يشتغل بطلبه.

قلت: أمَّا حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»؛ فورد من طرق متعددة، عدَّه بعض الحفاظ من أجلها متواترًا، واختلف الحفاظ المتقدمون فيه على أقوال؛

فمنهم: من صحَّحه؛

ومنهم: من حسَّنه؛

ومنهم: من ضعَّفه؛

ومنهم: من حكم بوضعه؛

والصحيح: أنه صحيح؛ كما بيَّنته في جزء أفردته لطرقه سمَّيته «المسهم».

وأمَّا قوله: قال فيه بعضهم: فريضة بعد الفريضة؛ فغلط منه، فإن أحدًا لم يقل ذلك في حديث طلب العلم، وإنما دخل عليه حديث في حديث؛ بل ذلك لفظ حديث آخر، وهو طلب الحلال فريضة بعد الفريضة، وهو حديث ضعيف لا باطل كما زعم، خرَّجه ابن حبان في الضعفاء، والطبراني، وأبو نُعَيم في الحلية وفي التاريخ، والديلمي في مسند الفردوس، وأسنده الذهبي في التذكرة في ترجمة محمد بن داود وأبي بكر النيسابوري، وليس هو باطل المعنى كما يقول، بل هو صحيح المعنى، لا يرتاب فيه عاقل متدين، وقد تكلَّم عليه الغزالي في الإحياء وبيَّن معناه، فليُرجع إليه»[١].

قلتُ: ونَقْدُ كلامه من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره ابنُ العربي في حديث العلم هو الذي عليه المعوَّل، وهو قول من سبقه من النقَّاد المتقدمين، وقد قدَّمنا أن الغماري واسعُ الخطو في التصحيح، بل وفي الحكم بتواتر الأخبار، مع أن المتواتر

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٥٢).

بالشروط التي ذكرها علماء الحديث لا يكاد يوجد، فكُلُّ حديث ضعيف ورد من طرق كثيرة ولو كان من رواية السُّرَّاقِ والمتروكين إلَّا ويحتج به، ويَعُدُّه مُتَوَاتِرًا.

الثاني: وأُورِدُ كلام النقاد في هذا الحديث ليُعرف ويقارن بما قاله الغماري ونزع إليه.

قال ابن عبد البر: «هذا حديثٌ يُروى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد»(١).

وقال إسحاق بن رَاهُويَه: «طلب العلم واجب، ولم يصح فيه الخبر»(٢).

وقال ابن عبد البر - في تفسيره -: «يريد إسحاق - والله أعلم - أن حديث وجوب طلب العلم في أسانيده مقال لأهل العلم بالنقل، ولكن معناه صحيح عندهم»(٣).

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: «لا يثبت عندنا فيه شيء»(٤).

وقال ابن حبان: «ليس بصحيح»(٥).

---

(١) جامع بين العلم وفضله: (٥٣/١).

(٢) جامع بين العلم وفضله: (٥٣/١).

(٣) جامع بين العلم وفضله: (٥٣/١).

(٤) المنتخب من العلل للخلَّال: (ص١٢٨).

(٥) كتاب المجروحين: (١٥٣/١).

فظهر بهذا أنه لا فائدة من تَعَقُّبِه، وأنَّ ما ذكره القاضي أبو بكر هو المعتبر.

الثالث: وأما قوله في حديث فريضة بعد الفريضة، وما جنح إليه من دخول حديث في حديث، فغيرُ صحيح، فقصدُ الإمام أبي بكر بن العربي هنا إلى حديث طلب الحلال، أي: معرفة الحلال، ولا يكون ذلك إلا بالفقه، فلم يفهم الغماري عن الإمام ابن العربي، وذلك أن هذا اللفظ ليس بخافٍ على ابن العربي؛ لأنه مذكور في كتابين اعتمدهما في تأليفه لهذا «السراج»، وهما: «قوت القلوب»[١]، و«الإحياء».

وإنَّما قلنا ذلك لأنَّ من فسَّر حديث طلب الحلال قال: «معناه طلب علم الحلال فريضة»[٢]، ولكن الغماري يتعجَّل ويستوفز، ويريد أن ينتهز ما يخاله وهمًا وخطأً، لهذا قال ما قال.

الرابع: من علامة ضعف الحديث ما ذكره من مصادر تخريجه، والإحالة على «مسند الفردوس» مُشْعِرَةٌ بالضعف والنكارة والاطِّراح، وقد قال الغماري فيه: «مسند الفردوس مجموعة أكاذيب وأباطيل وموضوعات، والأحاديث الثابتة فيه أعز من الكبريت الأحمر، وأندر من الغراب الأبقع»[٣]، ويؤكده - وهو -:

الخامس: ما قاله ابن حبَّان في راوي حديث طلب الحلال، قال بعد إيراده للحديث: «ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد بطل الاحتجاجُ بخبره فيما يرويه؛ ممَّا يشبه حديث الأثبات»[٤].

---

(١) قوت القلوب: (١/٣٦٤).

(٢) قوت القلوب: (١/٣٦٤).

(٣) المداوي: (٤/٥٠٧).

(٤) كتاب المجروحين: (٢/١٦٠).

ولكن الغماري لا يُبْطِلُ الاحتجاج به، ويستغفل قارئه لظنه أنه لا يقف على ذلك في مصادره، وغريب أن يحتج بالضعاف والمتروكين، ولكن ما دام أنه قد اتخذ الإمام ابن العربي عَدُوًّا فهو يستبيح في سبيل حربه معه كل شيء، حتى ولو تعلّق بأحاديث المتروكين والمنبوزين، غريب هذا الصنيع جِدًّا.

السَّادس: وأما إحالته على الطبراني فهي كذلك من قَبِيلِ التهويل، فقد أخرجه الطبراني من حديث عبَّاد بن كثير[١]، وقد تقدَّم قولُ ابن حبَّان فيه.

السَّابع: ومدارُ الحديث على من ذكرنا، وهو عبَّاد بن كثير، ومع ذلك أورد الغماري ما أورد ليَهُولَ القارئ ما يرى وما يطالع، ولكن ما ذكره لا شيء، شِبْهُ الرِّيحِ.

الثامن: ومن غريب تناقض الغماري ما ذكره في «مداويه» مخالفًا لما قاله هنا، قال - بعد أن ذكر من رواه -: «كلهم من طريق عبَّاد بن كثير»[٢]، ثم ذكر ما أوردناه هنا من كلام ابن حبَّان، والذي يقضي باطِّراح رواية عبَّاد بن كثير؛ لضعفه وانهتاك أمره، ثم قال الغماري: «وعبَّاد بن كثير متروك»[٣]، ومع ذلك قال هنا: إن الحديث ضعيف، فانظر وتأمَّل، ثم تعجَّب، ثم احمد الله على العافية.

والحديث باطل كما قال ابن العربي، شديد الضعف، لا يبعد أن يكون من وضع عبَّاد بن كثير، والله أعلم.

---

(١) المعجم الكبير: (١٠/٩٠).

(٢) المداوي: (٤/٤١٨)، وينظر: شعب الإيمان للبيهقي: (١١/١٧٦).

(٣) المداوي: (٤/٤١٨).

الموطنُ الخامس عشر:

قال الغماري: «قال فيه أيضًا: كنتُ بمكَّة في ذي الحجة سنة تسع وثمانين وأربعمائة؛ فكنت أَبِيتُ بين المقام وزمزم وأعتكفُ فيه، وأَتَذَكَّرُ قَوْلَ النبي ﷺ: «ماءُ زمزم لِمَا شُرِبَ له»، فكنتُ أَشْرَبُه بنِيَّةِ العِلْمِ آناء الليل والنهار، فوَهَبَنِي الله ما شاء، ولم أشربه بنيَّة العمل، ودعوتُ الله بالملتزم ثلاث دعوات، فَرَأَيْتُ الاثنتين وبَقِيَتِ الواحدة، والله يَمُنُّ بها عليَّ، فهي العُمْدَةُ.

فكانت الأولى: أن يجعلني من العلماء؛ حتى لا يتكلم أَحَدٌ بشيء مِنْ فَنٍّ مِنَ العِلْمِ؛ إن كان حقًّا إلَّا عَلِمْتُه، وإن كان باطلًا إلَّا قَدَرْتُ عليه؛ إثباتًا للأوَّل، ونَفْيًا للثاني، فآتاني الله ذلك.

وآتاني الثانية، وبقيت الثالثة.

فيا ليتني كنتُ شَرِبْتُ ماء زمزم للعَمَلِ، ودعوت الله فيه في المُلْتَزَمِ.

قلت: يا ليتك دعوت الله أن يرزقك حب آل البيت النبوي؛ الذين حبهم إيمان، وبغضهم نفاق، ويقلع من صدرك بغضهم، ويسل منه السخيمة عليهم؛ فإن ذلك كله مع العلم يكفيك إذا أردت بعلمك وجه الله تعالى، ولم تطلب به الدنيا والجاه عند الملوك والحكام، ولكنك لم تفعل؛ لأن الله تعالى لم يُرِدْ بك خيرًا»[1].

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٥٣).

الأوَّل: كل ما ذكره الغماري هنا افتراءٌ وتطاولٌ على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي ﷺ، ومسألة النصب الذي يُدَنْدِنُ حولها قد قَرَفَ بها جِلَّةٌ من العلماء؛

منهم: الإمام الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري؛

ومنهم: الإمام الحافظ أبو الوليد الباجي؛

ومنهم: الإمام الحافظ ابن حزم؛

وغيرهم كثير.

الثاني: وما ذكره وألصقه بابن العربي بخصوص صلته بالملوك كَذِبٌ وافتراءٌ أيضًا، ولو كان ابن العربي مصانعًا للملوك لما تجرَّأ أحد عليه يوم ثورة السِّفْلَةِ، ولما عُزِلَ، فلمَّا كان حاكمًا بالحق وقائمًا بالعدل تضرَّر من تضرَّر من المفسدين وأمراء الجور، فاحتالوا في التخلص منه بتلك الثورة المزعومة.

الثالث: وأدهى ما في كلام الغماري قوله: «إن الله تعالى لم يُرِدْ بك خيرًا»، وهذا من جنس الكلام في الغيوب، وادعاء الاطِّلاع على الضمائر، ومعرفة ما في اللوح، وهو هنا من التألي على الله والكذب عليه، والرجل بإجماعِ مترجميه - من تلامذته ومن أتى بعده - أنه مات على خير طريقة، وعلى أحسن سَنَنٍ.

الموطنُ السَّادس عشر:

قال الغماري: «قال في الاسم التاسع والخمسين ما نصه: وظنَّ بعضُ الناس أن حافظ الفروع فقيه، وليس بفقيه ولا حافظ؛ لأنَّ حِفْظَها ليس بفِقْهٍ

في دين الله، ولا في العربية المطلقة، وإنَّما الفقيه من فَهِمَ ما قال الله وما قاله رسولُه، لا ما قال من لم يلزم اتِّبَاعُه، وقد بيَّنَّا في كتاب العواصم السَّبَبَ الذي أوجب اقتصار الناس على استظهار المسائل، ومقصودُهم به في الأكثر أَكْلُ الدنيا.

إلخ ما قال، وهو حجة عليه؛ فإنه مع اعترافه بهذا لم يزل معتنقًا لمذهب مالك مُقَلِّدًا له لأجل أكل الدنيا كما قال»[١].

قلتُ: ونقدُه من وجوه:

الأوَّل: في كلامه تَنَقُّصٌ من مذهب مالك رضي الله عنه، وهي طريقته التي عاش عليها، ولم يُعرف أحد تجرَّأ على الإمام مالك كجراءة هذا الغماري عليه، وعرَّض به في كثير من مقالاته، وكذلك كان إخوته من بعده، وانظر إلى قول أخيه عبد الحي في مالك وتأمله حتى تعرف بواطن هؤلاء الفرقة، قال عبد الحي -فيما زعمه ردًّا على الإمام مالك-: «لكني لا أَمُرُّ عليه مَرَّ الكرام، بل لا بد من صَفْعِه صَفْعَةً بيد البرهان؛ حتى يظهر ما فيه من زيف ومغالطة، ما كان ينبغي أن تصدر من إمام جليل مثله»[٢].

فعبد الحي هنا يزعم أنه سيصفع الإمام مالكًا صفعة بيد البرهان، هذا غيض من فيض، وصُبابة من تلك الجراءة والتطاول على الإمام مالك رضوان الله عليه.

الثاني: تَطَاوُلُه على ابن العربي هنا مسبوقٌ بتطاوله على كبار أئمة المالكية، إذ يقول الغماري في الإمام الحافظ أبي الوليد الباجي رضي الله عنه: «أمَّا

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٥٣).

(٢) المجتبى: (١/١٨١).

الباجي فليس هو من هذا القبيل، بل هو وإن نَصَّ في كتبه ورسالته في الأصول على تحريم التقليد؛ فإنه يبدي من التعصب لإمامه، بل من التلاعب بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وتحويلها إلى موافقة هواه؛ ما أسقطه عن مَصَافِّ العلماء العاملين»[١].

هذا منتهى علم الغماري؛ الطعن في الأئمة، والحُكْمُ عليهم بما يوافق هواه، وتجريدهم من كل فضيلة، لتسلم له فتنته ونحلته، فيا لله ويا للمسلمين من هذه الرديَّة الرزيَّة.

الثالث: ما ذكره هنا عن ابن العربي نَقَضَهُ في موضع آخر، فقال: «وابنُ العربي أسعد منه - أي: من الباجي - بموافقة الحق والعمل بالدليل والرد على المذهب؛ إذا كان فيه ما يخالف الدليل»[٢].

وظهر بكلامه هذا أنه يتصيَّد لينفث سمومه وأحقاده على الإمام أبي بكر، وليس غرضه من الكلام إثباتُ حق أو إبطالُ باطل، ونعوذ بالله من الهوى والخذلان.

الموطنُ السَّابع عشر:

قال الغماري: «قول ابن العربي في الاسم السبعين من السراج: وقد رُوِيَ أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله؛ إن امرأتي لا ترد يد لامس، فقال له: طلقها، قال: إني أحبها، قال: استمتع بها، وتأوَّله قوم، والحديثُ ضعيفٌ لا أصل له، فلا تشتغلوا به.

---

(١) الإقليد: (ص٢١٢).

(٢) الإقليد: (ص٢١٢).

فقَوْلُه: ضعيف لا أصل له؛ غريب عن اصطلاح أهل الفن؛ فإنهم يقولون: لا أصل له؛ فيما لا سند له أصلًا، وهذا اصطلاح المتأخرين من بعد القرن الخامس، أما المتقدمون كأبي حاتم والبخاري فقد يطلقون هذا على الموضوع ولو كان له إسناد، أما إطلاقه على الضعيف فمن تهور ابن العربي في التعبير، ثم إن الحديث مُخَرَّجٌ في السنن، وصحَّحه جماعة من الحفاظ؛ منهم: الضياء المقدسي، والمنذري، والذهبي، وقال الحافظ: إنه حسن صحيح، وبالغوا في الإنكار على ابن الجوزي الذي أورده في الموضوعات»[(١)].

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

الأوَّل: ما استغربه الغماري من جمع ابن العربي في عبارته بين ضعف الحديث وكونه لا أصل له لا وجه لغرابته، وابن العربي مسبوق بهذا الذي حكم به على الحديث، فقد ذكر الإمامُ أحمد مثله، قال ﵁: «هذا الحديث لا يثبت، وليس له أصل»[(٢)].

الثاني: وهذا يؤكد قلة اطلاع الغماري على أقوال النقاد، ويؤكد جسارته على أكابر الأئمة وعلماء الأمة.

الثالث: وابنُ العربي ممَّن يجوز له أن ينفرد في اصطلاحاته وعباراته، والشأنُ في الفهم عنه، وليس في الاعتراض عليه، فافهم أوَّلًا - يا غماري - ثم اعترض.

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٥٤).

(٢) البدر المنير: (٨/١٨٠)، وتلخيص الحبير: (٣/٤٥٢).

الرابع: قد كان يمكن أن يتعلَّق الغماري بقوله: لا أصل له؛ إذا كانت هذه العبارة مفردة، وأمَّا وقد بيَّن الإمام ابنُ العربي قبلها حُكْمَ الحديث فقوله بعد ذلك ليس إلا تأكيدًا لضعفه، وهي طريقة النقاد، لا يكتفون بعبارة واحدة حتى يؤكدوها بأخرى، وهو الذي سُقناه من كلام الإمام أحمد.

الخامس: وقد يطلقون عبارة لا أصل له ولا يقصدون الموضوع، بل يطلقونه على ما كان من قَبِيل خطأ الراوي؛ إذا رفع حديثًا موقوفًا أو ما أشبهه[1].

الموطنُ الثامن عشر:

قال الغماري: «لم يُصَلِّ ابنُ العربي على النبي ﷺ كلما أجرى ذِكْرَه في هذا الكتاب؛ قال النبي، وفعل النبي؛ في غالب ما وقفتُ عليه فيه، والنسخة عندي عتيقة جدًّا، وبخط أندلسي، لا أستبعد أن تكون مكتوبة في حياته، فلا أدري هل ذلك منه أو من الناسخ؟ وفي هذا ما فيه؛ بل هو من الكبائر كما هو معلوم»[2].

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره الغماري عن ابن العربي غير صحيح، بل هو تهويل منه كعادته.

الثاني: أن ذلك يختلف بحسب النسخ، وسيرى القارئ كثرة الصلاة على النبي ﷺ في «السراج» كله.

---

(١) ينظر: العلل للإمام أحمد: (٢/٢٦٦)، والمنتخب من العلل للخلَّال: (ص٨٧).
(٢) جؤنة العطار: (٢/٥٥).

الثالث: وحتَّى لو لم يكتبها ابنُ العربي خطًّا، فما أدراه أنه لم يُصَلِّ على رسول الله ﷺ لفظًا؟ هذا من الرجم بالغيب الذي يدخل الغماري في مضايقه.

الرابع: ومع الذي قلنا قبل هذا فإنَّ الإمام أحمد رضي الله عنه شُهِرَ عنه ما نسبه الغماري إلى ابن العربي، فكان يُصَلِّي على النبي نُطْقًا لا خَطًّا(١).

الخامس: ولم يقل أحدٌ من علماء المسلمين: إن كتابة الصلاة على النبي واجبة كلما كتب الواحد اسم رسول الله أو صفته، لم يقل ذلك أحد، ومع ذلك كتب الغماري ما كتب.

السَّادس: وإنَّما قالوا: إن الصلاة على النبي ﷺ واجبة مرة واحدة في العمر، هذا الذي اتَّفقوا عليه(٢).

السَّابع: قال الفقيه الحافظ عبد الحي الكتاني - في رده على الفقيه العلَّامة الزرقاني بخصوص هذه المسألة -: «ما يُدري ابن عبد الباقي أن ابن العربي صلَّى لفظًا، والاكتفاء بالصلاة لفظًا سائغ، بل هو طريقة السلف، وما التزمَ الناس غيرها إلا أخيرًا، ويمكن أن يكون حذف الصلاة من الناسخ، والكُلُّ جائز بإجماع المسلمين»(٣).

الثامن: وقوله: إن ذلك كبيرة؛ فَهْمٌ سقيم منه، وقولُ رجل لا يعرف ما هي الكبائر، ومن الكبائر الحسد، وأكبرُ الكبائر رَمْيُ الناس بالباطل،

---

(١) الجامع للخطيب: (٢٧١/١)، ومعرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: (ص٢٩٩).

(٢) الشفا: (ص٥٤٦)، وأحكام القرآن: (١٥٨٤/٣).

(٣) النور السَّاري على صحيح البخاري لعبد الحي الكتاني: (١٩/٢).

وقول الزُّورِ، والكذب، والافتراء، والرجم بالغيب، والتَّأَلِّي على الله، وكل هذا الذي أسلفنا تلبَّس به الغماري فيما زعمه نقدًا ونقضًا.

الموطنُ التاسع عشر:

قال الغُماري: «من سابر كتبه وأحواله علم أن الرجل يكذب ولا بد، فقد ذكر أنه شاهَد صخرة بيت المقدس معلَّقة بين السماء والأرض؛ لا يحملها إلا قدرة الله تعالى، وهذا كَذِبٌ ظاهر لا خفاء به»[١].

قلتُ: هذا من جراءة الغماري على العلماء، ومن الافتئات على الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي - رضوانُ الله عليه -، وما كذَّبه هو الصحيح، وهو الذي حكاه العلماء، ولكن الرجل يَسْتَحِلُّ إلزاق التهم بالعلماء، تلك عادته التي عُرِفَ بها، ومن طالع كتبه رأى فيها العجب.

والردُّ على هذا البهتان يكون من وجوه:

الأوَّل: لم يقل الإمام الحافظ ما ذكره عنه الغماري.

قال الإمام الناقد رضي الله عنه: «إن مياه الأرض كلها تخرج من تحت صخرة بيت المقدس، وهي من عجائب الله في أرضه؛ فإنها صخرة تسعى في وسط المسجد الأقصى مثل أضرب، قد انقطعت من كل جهة، لا يمسكها إلا الذي يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه»[٢].

ثم قال: «تمشي في حواشيها من كل جهة؛ فتراها منفصلة عن الأرض، لا يتصل بها من الأرض شيء، وبعض الجهات أبعد انفصالًا من بعض»[٣].

(١) جؤنة العطار: (٢/٢٨).

(٢) القبس: (٣/١٠٧٦).

(٣) القبس: (٣/١٠٧٧).

فأين قوله الذي نسبه له؛ من أنها معلقة بين السماء والأرض؟

الثاني: وما زال الناس يقرؤون وينسخون ويَدرسون ويُدَرسون كُتُبَ الإمام ابن العربي، ولم يطعن أحد فيما أورد فيها، ولا اتَّهمه حَبْرٌ بكَذِبٍ أو اختلاق، فدلَّ ذلك على جلالته عندهم، وأنه مُبَرَّأٌ ممَّا نسبه إليه هذا الغماري.

الثاني: نَقَلَ كلام ابن العربي هذا[1] ابنُ تميم المقدسي تـ ٧٦٥هـ، ولم ينكره أو يُكَذِّبْهُ[2].

الثالث: ونقل هذا - أيضًا - العُلَيمي، وقال: «وهو المشهور عند الناس؛ أن الصخرة معلَّقة بين السماء والأرض، وحُكِيَ أنها استمرَّت على ذلك حتى دخلتْ تحتها حامل، فلمَّا توسَّطت تحتها خافت فأسقطتْ حملها، فبُنِيَ حولها هذا البناء المستدير عليها، حتى استترَ أمرُها عن أعين الناس»[3].

فمن هذا الذي يكذب يا غماري؟ هؤلاء من أهل بيت المقدس ولم يقولوا ما قلتَ، وما أدرى الغماري ببيت المقدس؟ وأي عِلْمٍ له به؟ ولكن حقدُه على ابن العربي جعله يفتري عليه وينسبه إلى الكذب، أي بلاءٍ هذا الذي نزل بالعلم وأهله؟

---

(١) القبس: (٣/١٠٧٦-١٠٧٧).

(٢) مثير الغرام: (ص٢٦٣-٢٦٤).

(٣) الأنس الجليل: (٢/٥٥-٥٦).

الموطنُ المُوَفِّي عِشْرِينَ:

قال الغماري: «وقد كان الرجل من علماء الدنيا لا من علماء الآخرة، زيادة على فرط بغضه لآل البيت النبوي، ولعلي بن أبي طالب عليه السَّلام، الدَّال على نفاقه بشهادة الحديث الصحيح»(١).

قلتُ: ونقدُه من وجهين:

الأوَّل: قد قدَّمنا ما نال الرجل من محنة، ولو كان من علماء الدنيا ما جرى له الذي قصَّه وحكاه في كتبه، وكتابه هذا شاهد على عرفانه وتألهه وفضله، وفيما حكاه عن مرابطته ومجاورته وتبتله ما يقضي على كل ما قاله هذا الغماري بالإبطال، وقد تقدَّم كثير منه في صدر الدراسة، فتُنْظَرُ ثمَّة.

الثاني: ما زعمه من بُغْضِ الإمام ابن العربي لآل البيت مَحْضُ افتراء، وأوهامٌ سرت إليه من رافضة الشرق وزيدية اليمن، وقد أفسدُوا معتقده، ولَعِبُوا بعقله؛ حتى صار غالبُ الناس - من العلماء والفقهاء والمحدثين - متهمين عنده بالنصب، هكذا مرَّة واحدة، وقد تقدَّم إبطالُ كل هذا الذي يبدئ ويعيد فيه.

الموطنُ الحادي والعشرون:

قال الغماري: «من دسائس ابن العربي المالكي المذكور في النصب وبُغْضِ آل البيت النبوي قوله في الاسم الذاكر من السراج: وكان بعضهم ينشد إذا رأى ما عليه من المعصية وأراد الذِّكْرَ:

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٢٨).

مـا إن ذكرتُـك اللهـم تلعننـي   جـوارحي ولـساني عنـد ذكـراكَ
حتى كأن رقيبًا منـك يهتـف بـي   إيَّاك - ويحك - والتذكار إيَّاكَ

فإنه ليس ممَّن يخفى عليه معنى هـذين البيتين، والمراد بهما بين الصوفية، بل الواقع جزمًا أنه يعلم أن معناهما خلاف ذلك؛ بدليل أنه أنشد قبلهما بيتًا آخر في معناهما الحقيقي، وهو قول بعضهم:

الله يعلـم أنـي لـست أذكـره   وكيف يذكره من ليس ينساهُ

فهذا إذ أورده قاطع بأنه يعلم أن مراد صاحب البيتين الأوَّلين هـذا المعنى، وأنه قال: تلعنني جوارحي إلخ؛ لأني إذا ذكرتك كان ذلك دليلًا على أني نسيتك، وإذا نسيتك كنت مستحقًّا للَّعْنِ، على أنه غيَّر لفظ البيت ليتم له ما أراد؛ فإن لفظه كما هو مشهور عن قائله هكذا:

فـإن[1] ذكرتـك اللهـم يلعننـي   سِرِّي وقلبي وروحي عنـد ذكـراكَ

فغيَّر هو ذِكْرَ السر والقلب والروح بذِكْرِ الجوارح واللسان؛ ليتم له ما أراد إشارة إلى الحديث الوارد بأن العاصي إذا ذكر الله في حال معصيته ذكره الله بلعنته، ثم أراد أن يؤيد هذا المعنى فأنشد قول القائل:

أسـتغفر الله مـن أسـتغفر الله   من لفظة صدرتْ خالفتُ معناها
وكيف أرجو إجابة الـدعاء وقـد   سددتُ بالذنب عند الله مجراها

وبعـد: فالحامـل لهـذا الخبيـث علـى هـذه الدسـائس هـو أن البيتين منسوبان لعلي زين العابدين بن الحُسَين عليهما الصلاة والسَّلام، فأراد عدو الله أن يحول معناهما، ويثبت للسيد الجليل أنه كان مقيمًا على المعاصي،

---

(١) كذا، صوابه: ما إن.

فقبَّح الله ابن العربي وأخزاه، ولا بارك فيه ولا أغاثه؛ بشفاعة جد الأشراف عليه الصلاة والسَّلام، آمين.

فإنه هكذا يُحِبُّ أن يذكر آل البيت النبوي، وقد أفرط في حَقِّ والد زين العابدين وهو سيدنا الحُسَين عليه السَّلام، بل وفي حق والدته سيدة نساء العالمين بالنص الصحيح، فقال عَدُوُّ الله في تفسير قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة:٣]: أي: خافضة لفاطمة، رافعة لعائشة، فانظر عدو الله كيف حوَّل معنى الآية وطبَّقها على ما في صدره من بغض بنت رسول الله ﷺ، التي هي كما قال ﷺ: هي بضعة مني؛ يرضيها ما يرضيني، ويغضبها ما يغضبني»[١].

قلتُ: ونَقْدُ هذا الكلام من وجوه:

الأوَّل: كل هذا التهويل إنما أراد أن يتسلَّل به إلى نَبْزِ الإمام ابن العربي بالنصب، وكَوْنُ ابن العربي أورد روايةً لبيت شعر لا يعرفها هو لا يعني أن ذلك غير موجود، ولا يعني أن ذلك قد غيَّره، وقد قرأها النـاسُ بكتابه فلم يقل أحدٌ ما قال هذا الغماري.

الثاني: ما زعمه من أن البيت يُنسب لعلي بن الحُسَين مجرد دعوى، فالبيت نسبه ابن عساكر إلى الشِّبْلِي[٢]، ولم ينسبه إلى أحد آخر، وما دَخْلُ علي بن الحُسَين هنا، ولكن الغماري يهذي ويريدنَا أن نتابعه في هذيانه، ولو كان لزين العابدين لذَكَرَ الموضع الذي ورد فيه، ولكنه أبهم ذلك، وقد

---

(١) جؤنة العطار: (٢/٣٦-٣٨).

(٢) تاريخ دمشق: (٦٦/٦٦).

جهدتُ في البحث عمَّا ذكر فلم أقف عليه، فليُتَأمَّل حال الغماري وما يقتحمه.

الثالث: ومع ذلك؛ فإن ابن العربي أورده كما هو في مصادر تخريجه، وكما ذكره الغماري هنا، ولكنه أنشده في موضع آخر من «السراج»[١]، فظهر بهذا تسرع هذا الغماري وعجلته، ويغلب على ظني أن يكون قد رآه في «سراج المريدين»، ولكنه طوى ذِكْرَه، حتى يتوصَّل به إلى الطعن في الإمام الحافظ أبي بكر ﷺ، وهذا الموضع جاء في النسخة التي قُرِئَتْ على ابن العربي وعليها خطُّه، وهي منتسخة من أصله الذي كتبه بيده.

الرابع: ما ذكره من قَدْحٍ في الإمام الحافظ ابن العربي لم يسبقه أحدٌ إليه، فاتِّهامه وقَذْفُه والحُكْمُ بنفاقه وعداوته لآل البيت سيجد غِبَّها وأثرها عند ربه سبحانه وتعالى، فلا نطيل في الكلام معه في ذلك.

الخامس: قولُه: «خافضة لفاطمة، رافعة لعائشة»، هذا كَذِبٌ مَحْضٌ وافتراءٌ صِرْفٌ، فابنُ العربي لم يقل ذلك، وإنما قال: «ترفع عائشة على فاطمة؛ فإن عائشة مع النبي ﷺ، وفاطمة مع علي رضوانُ الله عليه»[٢].

وهذا الذي ذكره ابن العربي هنا أورده الإمام أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة»[٣]، وأقرَّه ولم يعترضه.

---

(١) سراج المريدين: (٣/٢٥٤).

(٢) سراج المريدين: (١/٣٦٢).

(٣) التذكرة: (٢/٥٦٢).

ومعلومٌ قول القاضي أبي بكر في المفاضلة بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما، فقولُه هذا اجتهادٌ منه، ولا يُنْكَرُ عليه أن يجتهد، بل يُنْكَرُ على من لم يفهم كلام العلماء، ولمَّا يبلغ مرتبتهم.

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: «والذي عندي أن عائشة مُقَدَّمَةٌ عليها؛ كتقديم أبيها على زوج الأخرى في الدنيا والآخرة، وذلك بفضول كثيرة؛ منها: أنها أمها، وينضاف إليها مع الأمومة أنها مع أبيها في المنزلة، وينضاف إلى ذلك سلام جبريل عليها، ومجالسته للنبي ﷺ وهو في لحافها، وكونها أعلم منها بالدين، ومن كثير من رجال الصحابة، وأنها أحب النساء إلى النبي ﷺ»[1].

وما ذكره ابنُ العربي لم ينفرد به، بل سُبِقَ إليه، وهو هنا حَاكٍ وليس بمُنْشِئٍ، قال الإمام عبد الجليل الرَّبَعِي - في شأن عائشة -: «واستدلُّوا على ذلك بكونها مع النبي ﷺ في الجنة، ورُتْبَتُها معه أفضل من رتبة فاطمة مع عَلِيٍّ فيها»[2].

فإذًا هو قول معروف، استدلَّ به من قال بأفضلية عائشة على فاطمة، وإن كانت المسألة متجاذبة، ولكنه قول قد قيل، وله ما ينزع إليه من حجة ودليل، ولكن هذا الغماري بدل أن يبحث ويتثبَّت إذا به يقذف الإمام ابن العربي بما هو براءٌ منه، وينسبه إلى ما لا يليق به ولا بأحد من أهل العلم.

---

(١) العارضة: (١٠/٦٤٣-٦٤٤).

(٢) التسديد شرح التمهيد لعبد الجليل: (ق٩٣/أ).

الموطنُ الثاني والعشرون:

قال الغماري: «وقال - أيضًا - في اسم المخلص من الكتاب المذكور: في الحديث الصحيح عن عائشة ﵂: أن معاوية كتب إليها لتكتب له بما سمعت من رسول الله ﷺ، فكتبتْ إليه بفِقْهِها وثاقب فَهْمِها وعظيم عِلْمِها: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: من التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إليهم، ومن التمس رضى الله بسخط الناس كفاه الله مؤونة الناس.

وما كان أحوج معاوية إلى هذه الوصية! فإنه كانت له فَضْلَةُ حِلْمِ تَسَعُ أخلاق الناس؛ فخَشِيَتْ عليه أن يَنْسَحِبَ حِلْمُه على مسامحةٍ فيما لا يجوز، فما نبَّهت منه غافلًا، ولا ذَكَّرَتْ نَاسِيًا، ولقد ساد وساس، حتَّى وَجَدَ الناسُ فَقْدَه، ولم يَجِدُوا بعده مثله، فإيَّاكم ثم إيَّاكم أن تسمعُوا فيه قَوْلَ المؤرخين! فهُم عن الحَقِّ جِدُّ نَاكِبِينَ.اهـ.

فانظر إلى الخبيث كيف حوَّل مراد عائشة ﵂، وقدَّم وأخَّر في الحديث ليوافق هواه وما ادَّعاه؛ من أن سبب ذلك هو حلمه وتجاوزه عن الناس، فإن أوَّل الحديث: من التمس رضى الله بسخط الناس، وهو جعل أوَّله: من التمس رضى الناس، ومقصود عائشة ﵂ تحذيره من اتباع أعوانه وأنصاره من بني أمية والنواصب الشوام، وإغرائهم إيَّاه على أنصار علي وآل بيته.

والمقصود: أنه إذا ذكر أعداء آل البيت لا يذكرهم إلَّا بالمدح والثناء والكذب؛ كما قال هنا: حتى وجد الناس فَقْدَه، ولم يجدُوا مثله، وكَذَبَ عَدُوُّ الله، وهو يعلم أن عمر بن عبد العزيز كان أفضل من ملء الأرض منه، وأنه خامس الخلفاء ﵃»[١].

---

(١) جؤنة العطار: (٣٨/٢).

قلتُ: ونَقْدُه من وجوه:

الأوَّل: كتاب «سراج المريدين» أملاهُ ابن العربي إملاءً بحضور تلاميذه، وفيهم العلماء والفقهاء والمحدثون وغيرهم، وسمعوه منه بعد ذلك في مجالس عدَّة، قراءةً ودرسًا وتَفَقُّهًا، وأن يقدم القاضي أبو بكر لفظًا على لفظ ومعنًى على معنًى في حديث جائز سائغ، ما لم يُفَدْ منه غير المعنى الذي أريد، وهو هنا من كلام عائشة ﵂، وليس من حديث النبي حتى يتشدَّد فيه كل هذا التشدد.

الثاني: ولكن الغماري يزعم أن معنى الحديث بخلاف ما ذكر ابن العربي، واستظهر بشيء لا وجود له، وظنَّ أن أم المؤمنين عائشة ﵂ إنما تُحَذِّرُهُ من النواصب، ولم يقف عند ظنه حتى جعله جزمًا وشيئًا ثابتًا، يظن الظن وينسى أن أوَّل أمره كان ظنًّا، ثم يعقد عليه ما يرمي به الإمام أبا بكر بن العربي، وليته بقي على ذُكْرٍ من ظنه، ولكنه يجعله يقينًا ليُشَعْبِذَ به على الجهَّال والعوَّام.

الثالث: وأي معنى سيتغير ما دام أن العبارة بقيت كما هي؟ وأي معنى سيحرف؟ وما أدرى الغماري بما قالت عائشة ﵂؟

الرابع: والأغرب من كل هذا مفاضلته بين معاوية ﵁ وبين عمر بن عبد العزيز رحمه الله، ليقول: «إنه خير من ملء الأرض من معاوية»، ونسي أو تجاهل الغماري شرف الصحبة؛ لأنه لا وَزْنَ لها عنده.

الخامس: قال الغماري في موضع آخر: «وفي الآية دلالة على وجود الفسَّاق في الصحابة، وأنهم ليسوا كلهم عدول، وهذا ممَّا لا يشك فيه

عاقل، ومن قال ذلك من أهل الأصول والكلام فمصدره - كذا - غرض فاسد لتأسيس مذهب النواصب، وإثبات عدالة أعداء علي وآل بيته الأطهار»(١).

وقوله هذا هُوَ هُوَ قول الرافضة في طعنها في الصحابة رضي الله عنهم، قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: «فتعست الرافضة الذين ضَلَّلُوا أصحاب محمد صلوات الله عليه، ونَسَبُوا إليهم ما هم المبرؤون منه، المنزهون عنه، فإنها أرذل الأمم؛ إذ كل أمة سبقتنا على عنادها وضلالها واعتدائها على أنبيائها بالإذاية والتخويف وعلى شرائعها بالتبديل والتحريف عظَّمت أصحاب نبيهم على من بعدهم، فليس عند اليهود أفضل من أصحاب موسى، ولا عند النصارى أشرف من أصحاب عيسى، صلوات الله عليهما، ولا عند الرافضة أدنى من أصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحرص على دنيا، ولا أهون لدين، ولا أسقط لحرمات الإسلام منهم، قاتل الله الرافضة أنَّى يؤفكون عن الحق بعد ما تبيَّن فهم لا يهتدون»(٢).

وانظر إلى قول الغماري لترى كيف يرمي كل من يُعَدِّلُ الصحابة رضي الله عنهم ولا يَسِيرُ بسيره أو يرتضي طريقته؛ فكل هؤلاء عنده من النواصب؛ كائنًا من كان.

وممَّا يؤكد رافضيَّة الغماري ما ذكره في كلامه عن علي رضي الله عنه، قال: «كان أكثر الصحابة يعادونه، ويحسدونه، ويبغضونه، ولكن الود كان

---

(١) الإقليد: (ص٤٣٩).

(٢) المتوسط في الاعتقاد -بتحقيقنا-: (ص٤٧٠).

موجودًا في قلوب طائفة قليلة من الصحابة؛ كسلمان، وأبي ذر، وزيد بن أرقم، وعمَّار، والمقداد»[١].

وهو هنا يشير إلى حديث «لا يبغضك إلَّا منافق»، فهذه الأكثرية عنده منافقة منسلخة من الإيمان، وبهذا الأمر كان يحكم على علماء الإسلام بالنصب، فيما يزعمه من بغضهم لعلي رضي الله عنه.

ثم تأمَّل عدد الصحابة الذين ذكرهم ممن يودُّون عليًّا، فلم يذكر في جملتهم أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهما؛ لتعلم قوله فيهما، والعياذ بالله.

الموطن الثالث والعشرون:

قال الغماري: «قال ابن العربي المعافري في سراج المريدين في الاسم التاسع والعشرين منه: لا يصح في فضل العالم على العابد حديث أصلًا. اهـ.

كذا قال، وجل إطلاقاته في الحكم على الأحاديث باطل؛ لعدم تضلعه من الحديث»[٢].

قلتُ: ونقده من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره ابن العربي هو ما قرَّره أئمة الحديث، ولم يُخالِفْ حتى يُنكَر عليه، وقد ذكرنا أن الغماري واسع الخطو في التصحيح، خصوصًا ما كان يؤيد مذهبه وينصر نحلته، لهذا صحَّح عددًا من الأحاديث التي حكم عليها النقَّاد بالوضع، لهذا لا يستغرب منه قولُه هذا.

---

(١) رسالة جوابية لأحمد إلى الغماري أرسلها إلى الأستاذ عبد الله التليدي بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٣٧٩هـ.

(٢) المداوي: (٤/٥٧١).

الثاني: وهذه هي أقوال النقَّاد في هذه الأحاديث التي جاءت في فضل العلم على العبادة:

قال الإمام أبو عيسى الترمذي: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديث - أي: حديث «فضل العلم خير من فضل العمل، وخير دينكم الورع» - فلم يَعُدَّ هذا الحديث محفوظًا، ولم يعرف هذا عن حذيفة عن النبي ﷺ»[(١)].

وقال الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني في حديث «فضل العلم أحب إلي من فضل العبادة، وخير دينكم الورع»، بعد أن ذَكَرَ أسانيده وطُرُقَه: «وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنما يُروى هذا عن مُطَرِّفِ بن عبد الله بن الشِّخِّيرِ من قَوْلِه»[(٢)].

ومع هذا الذي قاله الدارقطني إلا أن الغماري زعم صحته، وقد بيَّن أبو الحسن الاختلاف الكثير الواقع في روايته، مما يدل على عدم صحته، واقتصر الغماري على تصحيح الحاكم له، ومعلوم تساهله في هذا الباب، ثم زعم أن الذهبي قد أقرَّه، وهذا غير صحيح، وخطأٌ توارد عليه الغماري في كتبه، فالذهبي إنما يختصر كلام الحاكم، ولا يقول من عنده أي شيء، فالذهبي لم يُقِرَّ ولم يُوَافِقْ.

وقال أبو الحسن في موضع آخر من كتابه في «العلل» في تلك الطرق: «ولا يصح منها شيء»[(٣)].

---

(١) علل الترمذي الكبير: (ص٣٤١).

(٢) العلل: (٤/٣١٩).

(٣) العلل: (١٠/١٤٦).

وهو هو قول الإمام ابن العربي، فلم الإنكار؟ ولم الاستطالة والتماري؟ ولم إرسال الكلام بغير بينة ولا حجة ولا كتاب منير؟

الموطن الرابع والعشرون:

قال الغماري: «ومن الغريب قولُ ابن العربي في سراج المريدين في الاسم السَّادس منه ما نصه: ومن الحكمة ما أصر من استغفر، الحديث، ثم قال: وبه أقول.

وهذا ينادي عليه بالقصور وعدم الاطلاع ومعرفة ما في السنن من الحديث»[1].

قلتُ: لم يفهم الغماري قول الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي، ينبغي لمن يقرأ «كتب العلماء» أن يعرف اصطلاحاتهم ويحقق في ألفاظهم ليفهم عنهم أوَّلًا، ثم بعد ذلك يعترض أو ينتقد، ولكن الغماري لسابق حقده على الإمام الحافظ يستسمن ذا ورم، ويظن أن ما وقع عليه يشفي غله الذي طواه ولزمه عمره، ولكن هيهات.

ونَقْدُ قوله هذا من ثلاثة أوجه:

أوَّلها: أن ابن العربي إذا استضعف حديثًا نسبه إلى الحكمة أو إلى كلام السلف، حتى لا يدخل في باب المفترين على رسول الله والمتزيِّدين في شريعته، فإذا وقف على ذلك الكلام في «كتب الأمثال» أو ما شابهها احتاط في نسبة الكلام إلى ذاك الموضع، بدل نسبته إلى رسول الله ﷺ.

---

(١) المداوي: (٥/٤٣٢).

ثانيها: أن هذا الحديث ضعَّفه الترمذي في «الجامع»، وقال: «هذا حديث غريب»[(١)]، وإنما قال الترمذي ذلك لجهالة مولى أبي بكر، لهذا نسبه ابن العربي إلى الحكمة مُعَوِّلًا على ما قال الترمذي.

ثالثها: وقد ذكره الإمام ابنُ العربي في موضع آخر من «السراج»[(٢)]، ونسبه إلى رسول الله ﷺ، وهذا ينقض ما أراده الغماري؛ من كونه لا يعرف الحديث، ومن كونه قليل الاطلاع، ولو فطن الغماري وتمهَّل لأدرك أن الإمام الحافظ أبا بكر بن العربي ممَّن شرح «جامع الترمذي»، فهو عارف بأحاديثه، ومع ذلك بدل أن يتثبت تعجَّل، وعجبًا لهذا الغماري؛ كلَّما زَعَمَ نَقْضًا صار نَفْضًا، وكلَّما ظنَّ نَقْدًا صار نَقْرًا، وتلك عادة الله مع من تحامل وحكَّم الهوى، بَدَلَ التقوى.

تنبيهٌ على سقط:

وفي أحد نقولات الغماري من «سراج المريدين»، قال: «رواه ابنُ العربي في كتاب السراج له، فقال: أخبرنا أبو محمد عبد الرزاق بن فُضَيل بدمشق: أنا أبو بكر المالكي»[(٣)].

قلتُ: ولم ينتبه الغماري إلى السقط الواقع في الإسناد، ولو فطن له لألصق التهمة بالإمام ابن العربي، وعَدَمُ تفطنه لهذا السقط يدل على عدم معرفته وقلة اطلاعه، وينادي عليه بالقصور في هذا الباب، وأن الرجل إذا لم تكن الكتب حاضرة لديه لا يستطيع أن يصنع أي شيء.

---

(١) الجامع: (٥/٥٢٣-بشار).
(٢) سراج المريدين: (٤/٢٧٠).
(٣) المداوي: (١/٦٠٤).

وعبد الرزَّاق بن فُضَيل توفي عام ٤٦٣هـ[1]، قبل ولادة ابن العربي، فكيف يروي عنه وهو مات قبل ولادته؟ فلِمَ لَمْ يتنبَّه الغماري إلى هذه المسألة؟ ولعله لو فطن لها لاتهم الإمام الحافظ ابن العربي بالكذب، وظلَّ يرددها مرارًا؛ وكيف أنه يروي عن أناس ماتوا قبل أن يُولَد، فالحمد لله الذي أظفرنا بما يبرئ جانب الإمام الكبير حافظ الإسلام سيدي أبي بكر رضوان الله عليه.

وإنما يروي الإمام ابنُ العربي هنا عن وَلَدِ عبد الرزَّاق الراوية؛ عبد الله بن عبد الرزاق بن فُضَيل الدمشقي، وقد ورد الإسناد مُجَوَّدًا في موضع آخر من «السراج»، ولعجلة الغماري وتسرعه لم يُنْعِمِ النظر في ذلك، ولم يُفِدْ منه الإفادة المرجوَّة في نقله عنه.

تتميم:

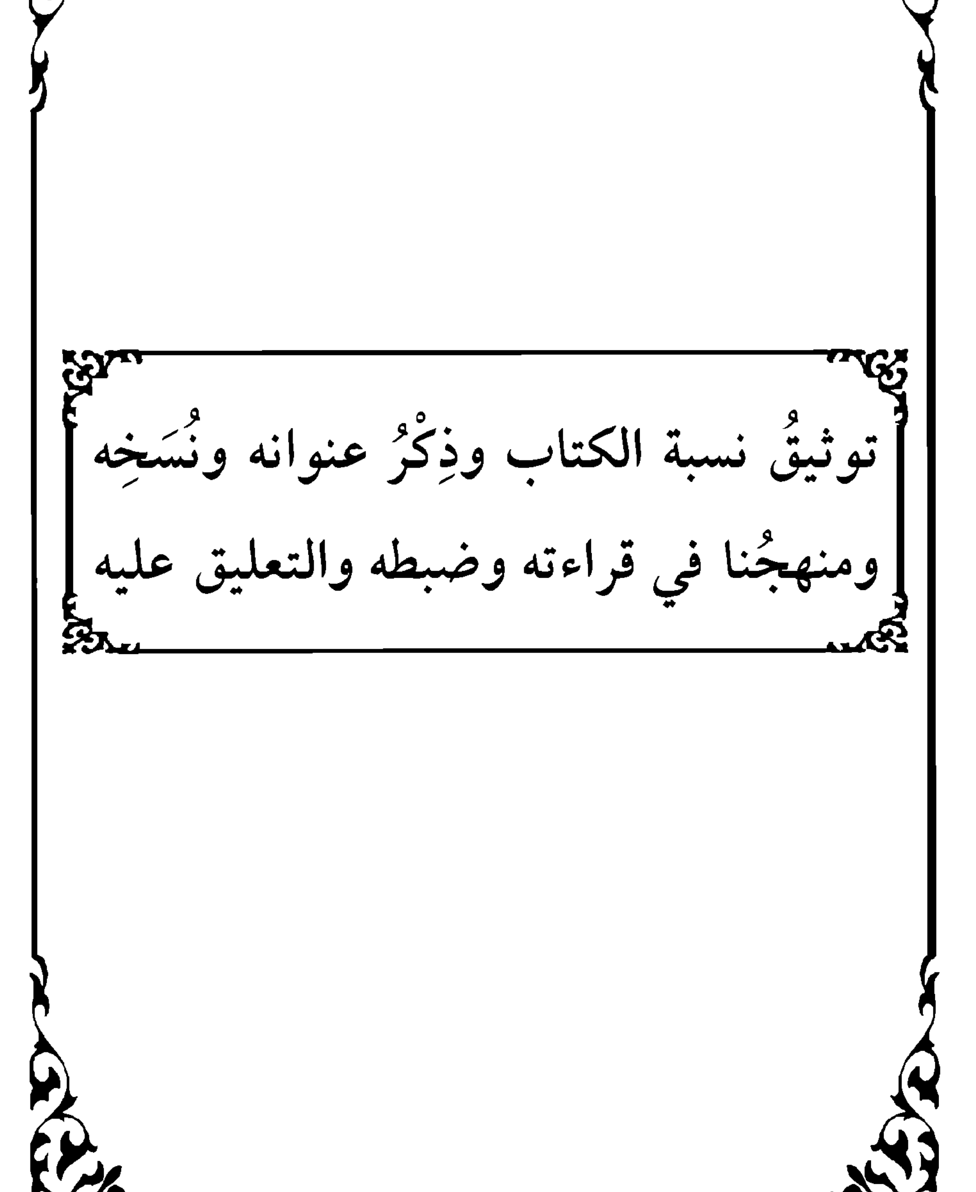
هذا الذي ظهر لي فيما ساقه الشيخ أحمد بن الصديق الغماري الدرقاوي فيما ظنَّه نقدًا، وقد نظرتُ في تلك الزيوف نُصْرَةً لعِرْضِ الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي ﷺ، ونُصْرَةً للحق الذي ينبغي أن يُنتصَر له، وبيانًا لما تضمَّنته تلك الأنقاد من الكَذِبِ والتهويل، والافتراء والأغاليط، وغيرها من السباب والمطاعن والمعايب التي يتنزَّه عنها العقلاء، فكيف بمن ينسبُ نفسه إلى العلم؟

وكان اقتصارُنا في كل ذلك على ما له صلة بكتاب «سراج المريدين»، وأمَّا كلامه في ابن العربي بإطلاق وما اقترفه في حقه من

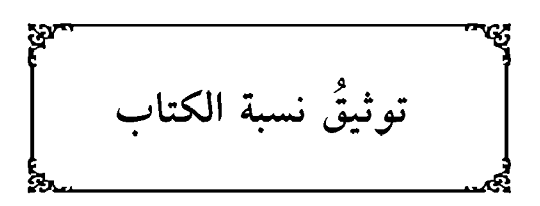
---

(١) تاريخ دمشق: (١٤٥/٣٦).

مخازي فله موضع آخر نستوفي فيه معه الكلام، ونبادله فيه نقدًا بنقد، ونقضًا بنقض، وردًّا برد، وقد وقفنا له على أنواع مُنَوَّعَةٍ من الأغاليط والأوهام، والأخطاء والخطايَا، نرجو أن نجد الفُسْحَةَ لتقييدها في ديوان يقع به الشفاء، وينظر فيه الناس بالوفاء، والله الموفق، وهو حَسْبُنا ونعم الوكيل.



تَوثيقُ نسبة الكتاب وذِكْرُ عنوانه ونُسَخِه ومنهجُنا في قراءته وضبطه والتعليق عليه



توثيقُ نسبة الكتاب

قد ذكرنا أكثر متعلَّقات هذا الفصل في تضاعيف المباحث والفصول والأقطاب السَّابقة؛ من ذِكْرِنا لزَمَنِ إملائه، وللمفيدين منه الناقلين عنه، وفي كل ذلك كنا نُحِيلُ على الكتب التي ورد فيها هذا الذِّكْرُ، ولكنَّنا نسلك هنا ما دَرَجَ الناس عليه في هذا الفصل؛ من توثيق النسبة وإثباتها، سالكين ما سلكوا، وسائرين بما ساروا، حتى نقضي المفترض، وننفذ إلى الغرض.

وتتأكَّد هذه النسبة بين الكتاب والكاتب، والمُمْلَى والمُمْلِي، من خلال ستة أمور:

الأوَّل: ذِكْرُه له في كُتُبِه وإحالتُه عليه، فقد ذكره في «العارضة»[١]، و«ترتيب المسالك»[٢]، و«العواصم»[٣].

الثاني: إيرادُه لجمل وافرة من نصوصه في كتبه الأخرى؛ حرفًا حرفًا، وكلمة كلمة، وكذلك بعض الأخبار والحكايات التي جَرَتْ له، وقد بيَّنا ذلك في تعليقاتنا على الكتاب.

---

(١) العارضة: (٩/٣٩٣).

(٢) ترتيب المسالك: (٧/٤١٩).

(٣) العواصم: (ص٣١٩).

الثالث: روايته عنه وسماعه منه(١).

الرابع: إفادةُ العلماء منه على اختلاف أزمانهم ومذاهبهم وفنونهم، واعتناؤهم بمسائله ومباحثه، ونسبتهم له(٢).

الخامس: نَصُّ المترجمين له على نسبته إليه، وذكرهم له ضمن مصنفاته(٣).

السَّادس: تَضَمُّنُ الأصول الخطية المعتمدة على عنوانه وتَقْيِيدِ سماعه، وعلى إحداها خط ابن العربي بصحة ذلك كله(٤).

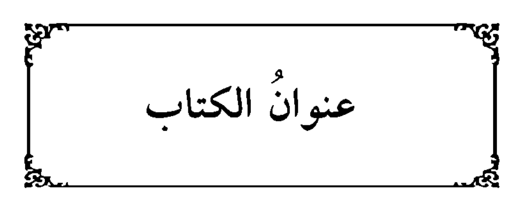
---

(١) ينظر: فهرسة المنتوري: (ص١٦٧).

(٢) ينظر: طبقات المفيدين من السراج وأعيانهم، وقد تقدَّم.

(٣) ينظر: المقدمة الدراسية للمتوسط في الاعتقاد: (ص١٩)، ونفح الطيب: (٢/٣٥)، وكشف الظنون: (٢/٩٨٤).

(٤) هو من كتب الفقيه الحافظ عبد الحي الكتاني يرحمه الله.



عنوانُ الكتاب

أكثر ما يَرِدُ في كُتُبِ الإمام أبي بكر باسم «السراج»[١]، أو «سراج المريدين»[٢]، ثم «مختصر القسم الرابع من علوم القرآن»[٣]، أو «القسم الرابع من علوم القرآن»[٤].

ويرد باسم «سراج المريدين» في كُتُبِ المفيدين منه والناقلين عنه، وفي كُتُبِ مترجميه[٥]، وفي كتب البرامج والفهارس[٦]، وكذلك في «مختصر سراج المريدين»[٧] و«مختصر ترتيب الرحلة»[٨]؛ كلاهما للمغيلي.

وورد باسم «معاني أسماء المؤمن»[٩] في ترجمة أبي محمد الأشيري للإمام أبي بكر بن العربي.

---

(١) العارضة: (٤٧٤/٧).

(٢) العارضة: (١٢٤/٨).

(٣) العارضة: (٩٤/٨).

(٤) العواصم: (ص٣١٩).

(٥) نفح الطيب: (٣٥/٢)، وكشف الظنون: (٩٨٤/٢).

(٦) ينظر: برنامج المجاري: (ص١١٣)، وفهرسة المنتوري: (ص١٦٧).

(٧) مختصر سراج المريدين: (ق١/ب).

(٨) مختصر ترتيب الرحلة: (ق٤٦/ب).

(٩) المقدمة الدراسية للمتوسط في الاعتقاد: (ص١٩).

وورد في أكثر النسخ الخطية باسم «سراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات؛ الدينية والدنيوية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسنية، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير».

وورد في نسخة أخرى باسم «سراج المريدين في سبيل المهتدين».

والذي ترجَّح لدينا من هذه العناوين هو الذي ورد في أكثر النسخ الخطية، وذلك لأمور:

الأول: أن أكثر النسخ قد ورد فيها اسمُ الكتاب كما ذكرنا.

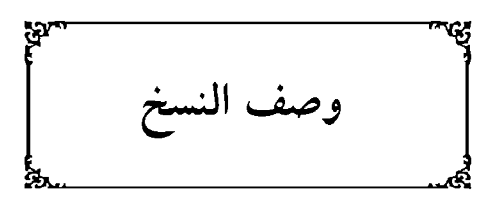
الثاني: أن إحدى هذه النسخ عليها خط ابن العربي، وهذا يعني أنه هو العنوان الذي ارتضاه لكتابه.

الثالث: أنه ذكر المقطع الثاني من اسم الكتاب في طالعته[١].

فالعنوانُ الصحيح للكتاب هو: «سراج المريدين في سبيل الدين؛ لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات؛ الدينية والدنيوية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسنية، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير».

---

(١) سراج المريدين: (١/٥).



وصف النسخ

قام تحقيقنا لكتاب «سراج المريدين» على عشر نسخ، أفدنا منها رغم اختلاف النسخ فيما بينها؛ صحَّة وضَعْفًا، فبعض هذه النسخ في أوراق، وبعضها مبتور، ومع ذلك فقد بذلنا وسعنا في الإفادة منها جميعًا، حتى أمكننا إخراجُ هذا الكتاب مُحَقَّقًا على أصول علم التحقيق وقواعده.

وظهر لنا من خلال المقارنة بين النسخ أن الإمام الحافظ أبا بكر بن العربي قد أخرج «سراجه» إلى الناس في إبرازتيْن اثنتيْن، وتلك عادة الإمام الحافظ في كتبه، فهو دائم النظر فيها بالإصلاح والتهذيب، وبالزيادة والنقصان، ومع ما يطرأ على الآدَمِيِّ من عوارض السهو والنسيان والوهم الذي جُبِلَ عليه؛ يبقى الرجوع إلى الكتاب بما يُقَوِّمُه يكاد يكون فرضًا مُتَعيِّنًا، فمع كل قراءة ومدارسة يقع النظر بتغيير وتبديل الألفاظ والعبارات، وحذف الزائد، وضبط المهمل، وإصلاح الغلط، وهكذا كان الإمام الحافظ في سائر كتبه، فلهذا يُوجَدُ - أحيانًا - هذا الاختلاف بين النسخ؛ تبعًا لطريقة القاضي هذه.

ونشرع في وصف هذه النسخ التي اعتمدناها في تحقيقنا للكتاب، ذاكرين ما يتعلَّق بها ممَّا درج الناس على تَقْيِيدِه وذِكْرِه.

النسخة الأولى: نسخة الخزانة الملكية بمراكش (س)

هذه النسخة محفوظة بخزانة القصر الملكي بمراكش؛

رقمها: (٣٤)؛

عدد أوراقها: (١٨٠)؛

خطها: مغربي؛

حالتها: مبتورة الطرفين، تنقصها من أوَّلها ما يقرب من ثلاث ورقات، ومن آخرها كذلك.

ناسخها: الفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي السجلماسي تـ ١١٧٩هـ.

تاريخ نسخها: كُتِبت قريبًا من عام ١١٤٧هـ، وهي السِّفْرُ الأوَّل من الكتاب.

وعلى النسخة تَمَلُّكٌ بخط الفقيه عبد الحي الكتاني.

وعليها طُرَرٌ باسم الفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي السِّجِلْمَاسِي، وهو مالك النسخة وناسخها، وقد ملأها بالحواشي والإفادات، مع تصحيح بعض الألفاظ والعبارات.

والفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي من علماء سجلماسة وفقهائها، قال فيه الحُضَيْكِي: «كان ﷺ ممَّن يُجَوِّدُ القرآن العظيم كما يجب؛ على السنة القديمة، عارفًا بالقراآت الأربع عشر وأحكامها، أخذها عن أكابر القراء ببلده؛ كأخيه سيدي أحمد الحبيب وغيره ببلاد المغرب.. وله حظ وافر في علم الحديث والفقه والعربية، وشارك في الفنون كلها المتداولة»[١].

---

(١) طبقات الحضيكي: (٣٩٢/١)، وكناشته: (ق٤٠/ب).

وُلِدَ - رحمه الله - قريبًا من عام ١٠٨٠هـ، وتوفي عند طلوع الفجر من يوم السبت ١٥ رجب من عام ١١٧٩هـ[1].

ونُقِلت هذه النسخة من أصل كان عليه طُرَرٌ بخط القاضي أبي بكر، وقد أفدنا منها في تحقيقنا للكتاب، وذكرنا بعضها في تعليقاتنا.

وصالح بن محمد اللَّمَطِي من الفقهاء الذين كانت لهم أصول ينفردون بها، ورأيته يُطَرِّرُ في بعض المواضع من نسخته ناقلًا من «المشارق» للقاضي عياض، ويقول: «ومن خَطِّه نَقَلْتُ».

ومن بين الكتب التي أفاد منها في حواشيه كتاب «الغريبيْن» لأبي عُبَيد الهَرَوِي، و«مختصر العيْن» للزُّبَيْدِي، و«طِرَازُ المجالس» لسَنَدٍ الإسكندري، و«القاموس» للفيروزابادي، و«الدلائل في غريب الحديث»، وغيرها من الكتب.

وظهر لي أن الناسخ قَابَلَ هذه النسخة بنسخة أخرى، وذلك بَيِّنٌ في حواشي نسخته، فهو كثير التنبيه على الفروق، وكثير الإشارة إلى ما يحتمل أن يكون خطأ أو سهوًا.

وقد ذكر الفقيه صالح بن محمد في موضع آخر أنه طالع نسخة من «سراج المريدين» في «دار الكتب» بمكناس لا ثاني لها، ولا يقول ذلك إلَّا إذا وقع على نسخة بخط الإمام أبي بكر بن العربي، هذا الذي يُفهم من قوله، وذلك أن هذه النسخة التي اعتمدناها إنما انتسخها من تلك النسخة التي ذكرها.

---

(١) طبقات الحضيكي: (٣٩٣/١).

قال الفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي: «سافرتُ إلى مدينة مكناس - حرسها الله - أيَّام ولاية سيدنا مولاي علي الشريف، نصره الله وأعانه، ودفع عنه ووقاه، في رمضان سنة سبع وأربعين ومائة وألف، فدخلتُ دار الكتب بمكناسة، وسألتُ القَيِّمَ عليها؛ هل فيها نسخة من سراج المريدين لابن العربي؟ فقال لي: هاهنا نسخة عجيبة؛ لا ثاني لها، فأرانيها، فقبضتُها منه، ثم بعد ذلك طلبتُها للسلطان المذكور فأعطانيها، ثم لما كتبَ رسالة لسيدنا وشيخنا القدوة الرَّضِيِّ الحَسَنِ الأحوال المرتضى الزاهد العابد سيِّدي أحمد الحبيب؛ قال له فيها: وقد بعثتُ إليك بسراج المريدين، عطيَّةً له»[1].

والفقيه العلَّامة الزاهد سيِّدي أحمد الحَبِيب السجلماسي هو الأخ الأكبر للفقيه سيدي صالح بن محمد، قال فيه الحُضَيْكي: «العالم العلَّامة، الولي الكبير، الماهر في علوم الشريعة والحقيقة، الجامع بينهما علمًا وعملًا وحالًا»[2].

ولد رحمه الله في رمضان من عام ١٠٦٨هـ، وتوفي عام ١١٦٥هـ[3].

قلتُ: ولا يبعد أن تكون هذه النسخة التي اعتمدناها منتسخة من تلك التي ذكرها، وقد تكون منتسخة بخط الإمام ابن العربي، أو عليها خطه، وهو الذي يفسر لنا ما ذكرناه سابقًا من كون هذا الأصل منتسخ من نسخة عليها طُرَرٌ بخط ابن العربي، ولنفاستها اعتمدناها، وجعلناها أصلًا في تحقيقنا للكتاب، لما حازته من خصالٍ وخِلَالٍ.

---

(١) نسخة (ك): هامش (ق١٤٤/أ).

(٢) طبقات الحضيكي: (١/١٠٤-١٠٥).

(٣) طبقات الحضيكي: (١/١٠٥).

غير أن الفقيه المذكور قد أصلح بعض المواضع في الكتاب، ونبَّه في حواشيه على ذلك، وعمله هذا لا يجوز عند النَّسَخَةِ والكَتَبَةِ، وإنما يجيزون للمعتمل لذلك أن يكتب اللفظة كما هي، ثم يُخَرِّجُ عليها ويُنَبِّهُ في طُرَّتِه على الغلط أو الخطأ.

ومن ذلك قوله: «في الأصل المنتسخ منه: بإعجام الوبيض، وهو تصحيف؛ لأن القاموس ذكره في باب الصاد المهملة، ولم يذكر له مادَّة في الصَّاد المعجمة أصلًا، فلذلك تركتُ نقطه في الأصل».

ومن ذلك قوله: «في الأصل بالراء، بلا نقط، وهو تصحيف».

غير أنه مع هذا كان أمينًا، فنبَّه في موضع على أن في الأصل: عليه السَّلام، وكتبها هو: ﷺ، ثم قال في الطرة: «سَبَقَ القلمُ بما كتبتُ في السطر من ﷺ، وليس هو كذلك في الأصل، والذي في الأصل: عليه السَّلام، والحمد لله على كل حال».

النسخة الثانية: نسخة الخزانة الملكية بمراكش (ك)

وهي نسخة محفوظة بخزانة القصر الملكي بمراكش؛

رقمها: (٢٢٤)؛

عدد أوراقها: (١٧٧)؛

تاريخ نسخها: رجب عام ٥٣٧هـ.

خطها: أندلسي عتيق، وهي السفر الثاني من الكتاب.

حالتها: تامَّة.

وأَكْمَلَ النقص الواقع فيها - وهو ورقة واحدة - صاحبُها الفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي، من نسخة دار الكتب بمكناس، كما ذكرنا آنفًا.

وهي نسخة بلغت من النفاسة أقصاها، وحازت على خلال جليلة، وخصال نبيلة، فهي مقروءة على الإمام الحافظ أبي بكر ﷺ، وعليها خطه بصحة ذلك، في رجب من عام ٥٣٧هـ، وعادة الإمام أبي بكر أن يذكر الشهر والسنة، وقد أشبهتْ هذه النسخة نسخة «الكتاب المتوسط في الاعتقاد» في خصوص هذا الأمر.

وخَطُّ هذه النسخة أندلسي جميل جدًّا، والنسخة مصححة ومقابلة، وهناك بياضات ذكر الناسخ أنها كذلك في الأصل المنقول منه، والأصل المنتسخ منه هو أصل المؤلف، وصرَّح ناسخها بذلك، قال - في إحدى مواضع هذه النسخة المعافرية -: «قد وُجد هذا الكلام مُتَعَطِّفًا في أصل المؤلف المنتسخ منه هذا»[1]، وغالب الظن أن يكون ناسخ هذه النسخة هو نفسه الذي قرأ على الإمام أبي بكر.

ثم صارتْ هذه النسخة إلى خزانة الفقيه الحافظ عبد الحي الكتاني، وعليها طابعه، ورسمه: «المكتبة الكتانية لمالكها محمد عبد الحي الكتاني بفاس»، وذكر في إفادته منها أن عليها خط الإمام أبي بكر، والفقيه الكتاني من كبار العارفين بخطوط العلماء والفقهاء؛ وذلك لما حوته خزانته من نفيس الأعلاق ومنتخب الدواوين، وقد تجمَّع لديه منها أصول كثيرة، وعنده - أيضًا - أوراق من «رسائل الإمام ابن العربي» بخطه، وقطعة من «رحلته»، وهي مما فُقِدَ منذ زمان بعيد، فلا يكاد الناس يعرفون عنها شيئًا.

---

(١) نسخة (ك): هامش (ق٧٧/أ).

وقد عاينتُ من كُتُبِ الفقيه الكتَّاني الكثير من الذخائر، منها: «معجم أبي ذَرٍّ الهروي»؛ بخط أندلسي عتيق، ومنها: «كتاب الصوم» لأبي عاصم النبيل، ومنها: «إكفار المتأولين» للإمام أبي بكر الباقلَّاني، وغيرها كثير.

وفي النسخة أيضًا - أسفل كتابة ابن العربي بالقراءة والسماع -: «هذا المكتوب أعلاه بخط الشيخ الأجل مؤلفه».

وكل هذا يؤكد أن ما على هذه النسخة هو خط الإمام أبي بكر ﵁، وقد اعتمدناها أصلًا لنفاستها، ولم نَحِدْ عنها إلَّا أن نتأكد من وقوع الغلط فيها، ولا تَسْلَمُ نسخة من الغلط؛ مهما بلغت من الإتقان والتجويد.

وعلى هذه النسخة الكثير من الطُّرَرِ والتوقيفات، وبعضها بخط الفقيه الكتاني، وأكثرها بخط الفقيه صالح بن محمد اللَّمَطِي، وبعض هذه الطرر من فوائد نسخة القاضي عياض من «المشارق»، وقد تقدَّم ذِكْرُها.

ومع أن النسخة قد قرئت على ابن العربي إلَّا أن مالكها الفقيه صالح بن محمد اللمطي قد ذكر بعض فروق النسخ، وأثبت في حواشي هذه «النسخة المعافرية» كثيرًا من تلك الاختلافات.

وفيها اعتراضات ونقود لبعض ما ذهب إليه الإمام أبو بكر ﵁، بعضُها من محمد بن صالح اللَّمَطِي، وبعضها من عبد الحي الكتاني، وبعضها من آخر لم أعرفه، والله أعلم.

النسخة الثالثة: النسخة الآصفية (ص)

نسخة محفوظة بالمكتبة الآصفية بحيدر آباد؛

رقمها: (٢٠٠٩ تصوف)؛

عدد أوراقها: (٢٣٩)؛

خطها: نسخي؛

تاريخ نسخها: كتبت في ١٠ رمضان من عام ٥٩٦هـ، بدار السنة بدمشق؛ وهي مدرسة الكلَّاسة؛

ناسخها: الإمام المقرئ المحدث، أحمد بن علي بن أبي بكر عَتيق بن إسماعيل، ابن الفَنَكِي، أبو جعفر القرطبي، نزيل دمشق، ولد في ١٥ شعبان من عام ٥٢٨هـ، أخذ القراآت بقرطبة من ابن صَافٍ، وسمع من ابن الدبَّاغ «الموطأ»، وأفاد كثيرًا من أبي القاسم بن عساكر الحافظ، وتصدَّر للإقراء بدمشق، وأخذ عنه الناس، وكانت وفاته في ١٧ رمضان من عام ٥٩٦هـ؛ بعد انتهائه من نسخ كتاب «سراج المريدين» بسبعة أيَّام، رحمه الله ورضي عنه[1].

حالتها: وهي نسخة تامَّة.

وبالنسخة آثار البِلَّةِ والرطوبة، أتت على الورقات الأولى من الكتاب، وأحالت قراءة بعض ألفاظها وعباراتها.

وفي مطلع النسخة فهرست بالأسماء التي فسَّرها ابنُ العربي في الكتاب، وفهرست بمباحث الكتاب ومسائله وفصوله.

وعلى ورقة العنوان بعض أسماء المتملكين، منهم: محمد بن كمال الدين، وعثمان الناصري التميمي، وأسماء أخرى قاربت الخمسة، تعذَّر عليَّ قراءتها للرطوبة البالغة التي أصابت أوَّل هذه النسخة.

---

(١) ترجمته في: التكملة لابن الأبَّار: (٨١/١)، والتكملة لوفيات النَّقَلَةِ: (٣٦١/١-٣٦٢)، وسير النبلاء: (٣٠٣/٢١-٣٠٤)، والوافي بالوفيات: (١٣٥/٧).

وتحت عنوان الكتاب ترجمة مختصرة لابن العربي.

وهي منتسخة من أصل أبي محمد الأَشِيرِي، وأُثْبِتَتْ طُرَرُه وتعليقاته وزياداته على «سراج المريدين».

وعليها خطوط وتعليقات كثير من العلماء، منهم: علي بن فرحون، والد صاحب «الديباج».

وبعض هذه التعليقات انتقادٌ لبعض ما قرَّره الإمام أبو بكر، وقد يكون مع هذه التعليقات تقييدات أخرى في الانتصار لما قرَّره ابن العربي.

وأدرج الناسخُ زيادات الأَشِيرِي في أواخر الكتاب، عند ذكر ابن العربي للرحَّالين، فذكر ما لم يذكره؛ ممَّن كانت له رحلة إلى زمان القاضي، وإن كان ميَّزها الناسخ بقوله وإشارته للأشيري.

وقد تضمَّنت هذه النسخة - أيضًا - ترجمة موجزة للإمام ابن العربي فيها الكثير من الفوائد، ولأهميتها أدرجناها في مقدمتنا الدراسية لكتاب «المتوسط في الاعتقاد»[1]، وفيها ذِكْرٌ لبعض كتبه، وذِكْرٌ لجِرْمِها وحَجْمِها.

وهذه النسخة صحيحة مليحة مقابلة، دلائل الإتقان عليها بادٍ، وهي النسخة الوحيدة التي ظفرنا بها تامَّة.

وقد صوَّرها لنا أخونا الدكتور أحمد عبد الباسط؛ الباحث في معهد المخطوطات بمصر، فجزاه الله خيرًا على ما بذله ويسَّره.

النسخة الرابعة: مصوَّرة دار الكتب المصرية (د)

أصلُ هذه النسخة كان عند الفقيه الإمام محمد بن المَدَنِي كنون الفاسي تـ ١٣٠٢هـ، ثم اشتراها من تركته الفقيه الزِّيزِي الفاسي - كما

---

(١) المقدمة الدراسية للمتوسط في الاعتقاد: (ص١٩-٢٠).

أخبرني بذلك شيخُنا الفقيه العلَّامة الشريف سيدي محمد بوخبزة -، وهو بدوره باعها إلى الشيخ أحمد بن الصديق الغُماري الدرقاوي.

قال الغُماري - فيما تحتويه خزانة والده -: «سراج المريدين لأبي بكر بن العربي المعافري مع نَقْصٍ في بعض أوراقه، لغرابة الكتاب، ونفاسته، وشهرته بين العلماء، وكثرة الأنقال عنه، وكان دائم البحث عن نسخة أخرى منه ليكمل منها نسخته، ولقد طال بحثي عنها في مكاتب مصر والشام، فلم أقف لها على خبر، بل سألتُ العالم البحَّاثة عن الكتب المطَّلع على أغلب مكاتب العالم؛ وهذا الشيخ خليل الخالدي، فلم أجد عنده علمًا إلا بالقدْر الموجود من الكتاب بمكتبة القرويين بفاس، ومن أجل هذا أخذتْ دار الكتب نسخة شمسيَّة من نسختنا»[١].

وذكر لي شيخنا الفقيه العلَّامة الشريف سيدي محمد بوخبزة أنه رآها وطالعها عند الغماري، وذكر أنها في مجلد كبير، بخط أندلسي عتيق جدًّا.

وهذه النسخة أندلسية عتيقة، كُتِبَتْ - غالبًا - في القرن السَّابع الهجري، ومصوَّرتها تحتفظ بها دار الكتب المصرية.

رقمها: ٢٦٧٤٣ب؛

عدد أوراقها: ٢٣٩؛

حالتها: تنقصها من آخرها أربع أو خمس ورقات.

وجزَّأ الناسخ هذا الكتاب إلى أجزاء ستة، ويذكر في حاشيته - وأحيانًا في المتن - انتهاء الجزء وبدايته، على العادة التي سار عليها الكَتَبَةُ والنَّسَخَةُ.

---

(١) سبحة العقيق: (ص١٢٧).

ولمَّا دخل الفسادُ على كثير من أوراقها اضطر مالكها الأوَّل إلى تجديد ذلك الخلل الداخل عليها، فاستنسخ الضائع منها، من نسخة أخرى، كان عليها طُرَرٌ نقلت من أصل المؤلف الإمام، وعدة تلك الأوراق المستنسخة ٤٥ ورقة، وكذلك في تضاعيف النسخة، فقد كُتِبَتْ بعض أوراقها بخط مغربي رديء جدًّا، بالغٍ الغاية في الضعف والانهتاك.

ولحق أوراقًا أخرى الرطوبة والبِلَّةَ، فأحالت الإفادةُ منها على الوجه المعتبر، وتعذَّر النظر فيها وفي بعض مواضعها.

ولحق بعضَ أوراقها طَمْسٌ أفسدها ومَحَا كثيرًا من ألفاظها وعباراتها، بل وأتى على بعض الطرر والزيادات.

وقد لحق بعض أوراقها بعض الاختلال في الترتيب في آخر الكتاب، ولم نَدْرِ سبب ذلك، إلَّا أن يكون من المُسَفِّرِ للكتاب.

وبهذه النسخة - رغم ما لحقها - زيادات مهمة، وطرر نافعة، وإلحاقات خلتْ منها بعض النسخ الأخرى، ومنها زياداتٌ انفردت بها عن كل الأصول الأخرى التي اعتمدناها واعتبرناها.

وبها توقيفات عدة من ناسخ الفائت منها؛ والتي دخل عليها الفساد، وهي عبارة عن تراجم للكتاب، مع ذِكْرٍ لفصوله ومباحثه.

وبها تنبيهات على مؤلفات الإمام ابن العربي، وإشارة إلى بعض أخباره، وتلخيص لبعض ما يذهب إليه أو ينزع به في استدلاله.

وأمَّا ناسخ الكتاب فقد يُعَلِّقُ على بعض المواضع، ولكنه قليل جدًّا في الكتاب، في مواضع قليلة، وفيها نَقْدٌ لبعض ما ذهب إليه الإمام ابن العربي، ولكنه نَقْدُ من لم يفهم عن الإمام قوله.

وربما استضعف الناسخُ ما يكون صوابًا، وربما ضبَّب على حَرْفٍ يكون هو المعتبر، لهذا لم نجاره في كل ما ذهب إليه، وبيَّنا ذلك في تعليقاتنا على «السراج».

ويكاد يكون القسم الأوَّل من هذه النسخة - وهو قسم المقامات - مطابقًا لما في النسخة (س).

وبتلك الزيادات التي ذكرنا أوَّلًا تكون هذه النسخة هي الإبرازة الثانية لكتاب «سراج المريدين»، لهذا أدرجنا تلك الزيادات، إلَّا ما ظهر لنا فيه نَوْعُ اختلال، فأهملناه، وذكرناه في طُرَرِنا على الكتاب.

وكذلك لم تقع الوثاقة بما في هذه النسخة في ضَبْطِها للأعلام، ففيها بعض أخطاء، وفيها بعض تصحيف، وإن كانت هذه النسخة جليلة نفيسة، غير أن الحذر في سياقة الأسماء - وهي أكثر ما يقع فيه التصحيف - واجب متعين؛ فلا بد من إعماله واعتباره.

وأهداني مصوَّرة من هذه النسخة أخونا الأستاذ البحَّاثة الدكتور سيِّدي طارق الشيباني، فجزاه الله خيرًا على ما قدَّم ويسَّر.

النسخة الخامسة: نسخة المكتبة الوطنية بباريس (ب)

وهي السِّفْرُ الثاني من الكتاب؛

رقمها: ٧٢٣٣؛

عدد أوراقها: ١٠٦؛

ناسخها: أحمد بن إبراهيم الغافقي.

تاريخ النسخ: ٧٢٠هـ؛

الخط: أندلسي.

كُتبت العناوين واسم الإمام الحافظ ابن العربي ورؤوس المسائل بلون داكن، وسائره بلون بُنِّيٍّ.

وهو مُسَفَّرٌ، وعلى الجلدة زخرفة.

وفي آخر النسخة تملكان بخط مغربي:

الأول: علي بن جماعة بن علي الشياظمي؛ واشترى النسخة بعدوة القرويين بفاس.

الثاني: عبد الله.

وباقي الاسم لا يكاد يظهر منه شيء، للرطوبة التي لحقته.

وهذا السِّفْرُ دخل إلى المكتبة الوطنية بباريس عام ١٩٨٩م.

وهي نسخة نفيسة جليلة، صحيحة مقابلة، ولكن أضرَّت بها الرطوبة، فأَتَتْ على كثير من أوراقها، فلا تكاد تخلو ورقة من آثار البِلَّةِ، ممَّا صعَّب الإفادة منها في بعض المواطن، وأكثر ما تضرَّر من تلك الأوراق جزؤها الأسفل.

وتقترب هذه النسخة أن تكون مقاربة للنسخة التي وصفناها من قبل، فيمكن عَدُّها نسخة قريبة من الإبرازة الثانية، ففيها بعض مخالفة لنسخة الإبرازة الأولى.

والنسخة تكاد تخلو من التعليقات والتطريرات والتحشيات، وفيها بعضُ ذلك بخط مغربي رديء.

وبعضُ تلك التعليقات هي في الحقيقة توقيفات؛ خصوصًا في بعض المواطن التي ينقد فيها ابنُ العربي شيخه أبا حامد.

ومن مفاريد هذه «النسخة الغافقية» أنها حفظتْ لنا كثيرًا من الأسماء التي سَقَطَ ذِكْرُها في سائر النسخ عند الترجمة أو الانتقال من اسم إلى اسم، فأفادتنا في ضبط ذلك، وإثباتِه من النسخة بدل إثباته من قِبَلِنا، وهو أمر نحبذه ونتوخَّاه في كل ما نُخْرِجُه من كُتُبٍ.

وفي تعديد الأسماء كادت أن تتفق نسختنا الغافقية مع النسخة الآصَفِيَّةِ، وقاربَا بعضهما البعض، واتَّفقَا وافترقَا، ولكن بنَوْعٍ من التعاقب والتقارب، فأشبهَا أن يكونَا أُخِذَتَا من أصل واحد، من غير جَزْمٍ بذلك.

وقد ضبطتْ لنا ألفاظًا كثيرة أخلَّت بها سائر النسخ الأخرى، بل وجدنا فيها ما لم نجده في الأخريات، فظهرتْ فائدتها، وتميَّزتْ مرتبتها؛ لما حازته من خصال النفاسة والملَاحة.

حكاية:

ومن غريب ما وقع لي مع هذه النسخة أني كنتُ كلَّمت في شأنها الأستاذ البحَّاثة سيدي عبد العزيز السَّاوْري من أجل تصويرها، وكلَّم صاحبه وصاحبنا البحَّاثة الدكتور سيِّدي مصطفى الجوهري؛ الخبير بالخطوط المغربية والأندلسية، وهو من أساتذة الجامعة بفرنسا، فلمَّا طلبها قالوا: إن هذا الرقم لا يوجد عندهم، وكذلك كان، حتى ظَنَنَّا أن الرقم الذي عندنا

رقم غير صحيح، وبذلنا جهدًا كبيرًا في البحث عنها من جديد، ونظرنا في فهرس المكتبة كثيرًا لعلنا نظفر بذلك الرقم، ومع هذا البحث كنتُ شبه متيقن بأن الرقم الأوَّل رقم صحيح، إلى أن ظهر لنا سبب ذلك وعلته.

وذلك: أن هذه «النسخة الغافقية» كانت ضمن معرض مخطوطات البحر الأبيض المتوسط المتنقل، فجُلِبَتْ إلى المغرب أيَّام عرض جمهرة من الكتب والذخائر والنفائس، في رجب من عام ١٤٣٦هـ، ولكنها لم تُعْرَضْ، ولما انتهى المعرض ورُدَّتْ النسخة إلى موضعها في المكتبة الوطنية تفضَّل الدكتور الجوهري فصوَّرها لنا، فجزاه الله خيرًا على ما بذل في سبيل هذا العمل الجليل.

النسخة السَّادسة: نسخة الإسكوريال (ل)

وهي جزء من الكتاب، من قسم الأسماء والصفات.

رقمها: ١٩٠١، ضمن خروم الإسكوريال؛

خطها: أندلسي عتيق.

عدد أوراقها: ٩؛

تاريخ نسخها: القرن السَّابع ظنًّا وتقديرًا.

وهي نسخة جليلة، صحيحة مليحة، مع الحروف المجوَّدة، والكلمات المضبوطة، وانتظام الأسطر وتناسبها.

وأفدنا منها في السِّفْرِ الثاني من الكتاب، وضمَّت اسم «العابد» و«المحسن» و«المخلص».

وهـذه النـسخة محـشَّاة بجليـل التعليقـات ونفيـسها ، آيـة علـى اقتـدار ناسخها ، ودلالة على رفعته في صنعته ، وكرامته في طريقته .

وهي الإبرازة الثانية للكتاب ، ففيها ألفاظ لم ترد في النسخ الأخـرى ، ووردتْ فيها مجوَّدة مصحَّحة .

وضَبْطُه للشعر من أحسن الضبط وأتقنه ، ممَّا يدل على معرفـة الناسـخ ببحور الشعر وأوزانه .

وأكثر ما عوَّل عليه في حواشيه في معرفـة معـاني الألفـاظ علـى كتـاب «مختـصر العـين» للزُّبَيْـدِي ، وكتـاب «الأفعـال» لابـن القوطيَّـة ، و«شـرح الشهاب» للبَابِي ، و«كتاب الغريبيْن» لأبي عُبَيد الهروي .

وهذه النسخة أوقفني عليها البحَّاثة الدكتور سيِّدي رضوان الحَضْري ، فجزاه الله خيرًا على هذا الصنيع .

النسخة السَّابعة: نسخة خزانة ابن يوسف (ف)

وهي نسخة غير تامة ، مبتورة الطرفين ؛

رقمها: ٦٩٧ ، ضمن مجموع ؛

عدد أوراقها: ٩٠ ؛

خطها: مغربي لا بأس به ؛

حالتها: فتكـت بهـا العِثَّـةُ والأَرَضَـةُ ، وأتـتْ علـى أطرافهـا وجوانبهـا ، وسَلِمَ المتن من تلك التَّحَيُّفَاتِ ، والورق قديم ، يميل إلى الصفرة ، والكتابـة بمداد أسود ، ورؤوس المسائل بلون داكن .

وخلت النسخة من التعليقات والطُّرَرِ وذِكْرِ فروق النسخ، ممَّا يعني أن الناسخ اعتمد على أصل واحد، ليس فيه شيء من تلك الفروق، ولم يقابلها إلَّا بتلك النسخة التي انتسخ منها هذا الفرع.

وفي النسخة بعض البياضات، ولكنها لا تدل على سقط أو نقص أو بتر في الكلام، فالقول متصل، والمعنى مدرك.

وتبتدئ النسخة باسم «المحسن»، وتنتهي باسم «الزاهد»، وأفدنا منها في السِّفْرِ الثاني، وأوَّل الثالث.

وصوَّرها لنا الأستاذ العلَّامة الدكتور سيِّدي توفيق العَبْقَرِي، حفظه الله ونفع به، وجزاه خير الجزاء على صنيعته هاته.

النسخة الثامنة: فَرْعٌ منتسخ من أصل ابْزُو (ز)

محفوظ بالخزانة الملكية بمراكش؛

رقمه: ١٧١؛

عدد أوراقه: ١٧٣؛

خطه: مغربي لا بأس به؛

تاريخ نسخه: الخميس ٧ ربيع النبوي عام ١٣٥٨هـ؛

حالته: تام.

وناسخ هذا الفرع من أغرب ما مَرَّ بي من طرائق النَّسَخَةِ، وذلك أنه كان يختصر أثناء نسخه لكلام ابن العربي من غير أن يُبِينَ عن ذلك، وكأنه استعجل الانتهاء من النسخ، فصنع ما صنع، وفعل ما فعل، ومن خلال

كتابته يظهر أنه طالب علم ذو معرفة متوسطة، فقد صحَّف في كثير من الألفاظ والأسماء، وتَقْدِمَةُ الكتاب جاء فيها بالعجب من ألوان التصحيف والتحريف.

وهذه النسخة من كُتُبِ الإمام عبد الحي الكتاني، استنسخها من خزانة ابْزُو، وظلَّ زمانًا ينتظر كتابتها، لعدم وجود من يقوم بذلك بتلك البلاد، إلى أن انتُسِخت له، ولمَّا وجدها بتلك الحالة التي ذكرنا هَمَّشَها، ولم يُفِدْ منها كما أفاد من السِّفْرَيْنِ الآخريْن، وقد تقدَّم ذكرهما وذِكْرُ مرتبتهما ومنزلتهما في تحقيقنا لهذا «السراج».

قال عبد الحي الكتاني - في رحلته الدَّرَنِيَّة -: «سراج المريدين لابن العربي: على أوَّله: القسم الأوَّل من سراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات؛ الدينية والدنيوية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسنية، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير، تأليف الإمام، إلخ.

في هذا الجزء: الكلام على أحوال الإنسان، والصحابة، والطعام، والشراب، والأكل، والنكاح، والموت، وقبض الروح، والقبر، والقيامة وأشراطها، والعرض، والصراط، والحوض، والجنة والنار؛ وأحوال أهلها.

القسم الثاني: في مقامات العباد، وأسمائهم، وصفاتهم.

مكتوب على ظهره: السِّفْرُ الأوَّل من سراج المريدين لابن العربي، وفي آخره: أنه تَمَّ كتبه بالمرية، ويتلوه الثاني، أوَّله: صفات المتوكل، وهو الاسم الثاني والثلاثون».

وجاء في آخر الفَرْعِ المعتمد عليه: «وكان الفراغ منه في منتصف ذي قعدة من عام ٧٤٦هـ، فرحم الله كاتبه وكاسبه وقارئه، ورحم المسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه، وذلك بالمرية - حرسها الله تعالى -، على يد كاتبه الفقير إلى رحمة ربه، المستغفر من ذنبه؛ سعيد بن أحمد بن سعيد، لَطَفَ الله به».

وهذه النسخة لم نجد لها أثرًا بعد السؤال والبحث، وبعض مخطوطات زاوية ابْزُو نُقلت إلى الخزانة الملكية بالرباط، وبعض أصولها نُقلت إلى الخزانة العامَّة.

ووقع بعضُ تشويش في مصير هذه النسخة، فذكرتْ الدكتورة حياة قارَة أن الفقيه عبد الحي الكتاني استعارها[1]، ولم تذكر دليلًا على ذلك، ولم تُسند هذا الخبر إلى راو معتمد، أو شاهِد عايَن ما فعل الكتاني، **هذه واحدة**.

والثانية: لو كان الفقيه الكتاني قد استعارها لما خفي موضعها، ولظهرتْ في جملة ما ظهر من كتبه.

والثالثة: أنه لو كان استعارها ما طلب استنساخها.

ثم قالت الدكتورة الفاضلة: «وقد اعتمد عليها محمد عبد الحي الكتاني في كتابه فهرس الفهارس واقتبس منها، فقال: وفي شرح الاسم

---

(١) مكتبة المنيار بن الصغير لحياة قارَة: (ص٤١٢)، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، رجب-ذو الحجة ١٤٢٩هـ/غشت-دجنبر ٢٠٠٨م.

الثاني عشر ومائة من سراج المريدين للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري ما نصه»[١].

وسياقُ الكلام يفيد أن الكتاني أفاد من النسخة التي استعارها، وذلك محال؛ لأن تلك النسخة لا تحتوي على هذه الأسماء، فهي تقف عند اسم «الزاهد»، وهو الاسم الحادي والثلاثون.

وعلى العموم ففي الكلام لبس وغموض، وكذلك قولها: «إن الكتاني وقف على أوله؛ وعليه خط ابن العربي»[٢]، وهو مخالف للواقع ولما عليه الحال، فالنسخة التي عليها خط ابن العربي هي السِّفْرُ الثاني من الكتاب، وليس الأوَّل.

وإنما أخذتْ ذلك من مقدمة الدكتور السليماني لكتاب «قانون التأويل»[٣]، ونَسَبَه هنالك إلى الفقيه العلَّامة أبي بكر التطواني، وهو كما قلتُ؛ مخالف لواقع الحال، ولا أدري كيف خفي ذلك على هؤلاء؟

وأمر آخر استغربتُه في كلام الدكتورة الفاضلة، وهو أنها نقلتْ فيما ساقته من مقدمة ابن العربي لكتاب «السراج»، وذكرتْ الكلامَ متتابعًا، وليس كذلك عند ابن العربي، فما بَيْنَ الأسطر الأولى وما بعدها مقدار خمس صفحات من نَصِّنَا المحقق[٤]، ولا إخال أن الدكتورة الفاضلة إلَّا

---

(١) مكتبة المنيار بن الصغير لحياة قارَة: (ص٤١٣)، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، رجب-ذو الحجة ١٤٢٩هـ/غشت-دجنبر ٢٠٠٨م.

(٢) مكتبة المنيار بن الصغير لحياة قارة: (ص٤١٢)، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، رجب-ذو الحجة ١٤٢٩هـ/غشت-دجنبر ٢٠٠٨م.

(٣) مقدمة قانون التأويل: (هامش ص١٤١-دار القبلة).

(٤) سراج المريدين: (١/٥-١١).

معتمدة على ما أثبته الدكتور محمد السليماني - أيضًا - في مقدمة «قانون التأويل»[1]، فلمَّا لم يذكر ما طواه ظنَّتْ الدكتورة أن الأمر كما ذكر السليماني، ولكن الأمر بخلاف ذلك.

فوائد النسخة:

ومن فوائدها أنها ضمَّت ترجمة موجزة للإمام أبي بكر بن العربي؛ مجتلبةً في غالبها من «الصلة» لابن بشكوال، وفيه: «واحتفل أهلُ فاس، وتلقَّوه ميتًا - رحمه الله - فدفن بها، وكان يومه مشهودًا، رحمه الله ورضي عنه».

وظهر من خلال ما نقله هذا الناسخ أن هذه النسخة من رواية أبي الربيع سليمان بن سالم الكلاعي، سمعها من أبي القاسم بن حُبَيش، عن ابن العربي، رحمهم الله ورضي عنهم.

ومع أن في النسخة تقصيرًا كبيرًا ونقصًا كثيرًا إلَّا أني أعملتها في تحقيقي، وأهملتُ تلك التصحيفات والتحريفات، فلم أعرض لها إلا نادرًا في حواشي الكتاب.

النسخة التاسعة: مختصر سراج المريدين للمغيلي

من محفوظات الخزانة الملكية بمراكش؛

مؤلفه: أبو الرَّوْحِ عيسى المغيلي المالكي؛

رقمه: ٢٣٦؛

---

(١) مقدمة قانون التأويل: (ص١٤٢-دار القبلة).

عدد أوراقه: ٤٦ ؛

خطه: نسخي ؛

ناسخه: عبد الله بن محمد بن منصور المالكي.

وعلى الورقة الأولى منه جملة من الفوائد:

أوَّلها: إسناد الحافظ ابن دحية إلى «سراج المريدين».

ثانيها: شهادة ابن دحية في ابن العربي وفي كتابه هذا.

ثالثها: نقله من نسخة الحافظ مُغلطاي بن قَلِيج من «سراج المريدين»، التي انتسخها من نسخة كُتِبَتْ بخط ابن العربي.

رابعها: ترجمة مختصرة لابن العربي.

وإنما كانت إفادتُنا من هذا «المختصر» في الاستيثاق من بعض ما نُثْبِتُه أو نختاره، ولم نجد فيها ما يمكن أن يميِّزها عن غيرها.

غير أن ناسخ هذا الكتاب أفاد من نسخة الحافظ مغلطاي، فذكر طُرَرًا منقولة منها في بعض المواضع، وأفدنا منها - أيضًا - في ضبط بعض الأشعار.

قال مؤلفه: «كان آخر ما صنَّفه كتابه المعروف بسراج المريدين، سلك فيه طريقًا إلى بيان ما تضمَّنه القرآن من البحث على تخليص الأعمال القلبية والأعمال الظاهرة؛ مما يفسدها، [و] ممَّا يقارنها، أو يطرأ عليها»[1].

---

(١) مختصر سراج المريدين: (ق١/ب).

واختصر الفقيه المغيلي كتاب «قانون التأويل» أيضًا، وسمَّاه «ترتيب الرحلة»، في سبع وعشرين ورقة، وذَكَرَ فيه كثيرًا من مقالات الفقيه الإمام علي بن غالب القَصْرِي تـ ٥٦٨هـ، أحد زهَّاد المغرب، وأحد أوليائه وصلحائه.

النسخة العاشرة: نُقُولٌ من نسخة الكتبي محمد احنانة

كنتُ سألتُ الكتبي المذكور عنها، وأخبرني أنه وهبها الدكتور البحَّاثة محمد السليماني، وقال فيها: إنها نسخة أندلسية، غير تامة، ووقفتُ قديمًا - في أوَّل أيَّام الطلب - عام ١٤٢٤هـ بخزانة شيخنا الفقيه محمد بوخبزة على كنَّاش له بخطه؛ فيه جمهرة من فوائدها، تبلغ خمس ورقات.

ولما سألتُ شيخنا الفقيه عنها ذَكَرَ لي أنه أفادها من نسخة الكتبي محمد احنانة، وأن النسخة غير تامة.

وأفدتُ من تلك النقول، ورمزتُ لها بحرف (خ)، ورغم قلتها فهي نافعة، وذكرتُ بعض طرر الفقيه بها في تعليقاتي على الكتاب.

وهذه النسخة فيما أظن هي التي أفاد منها الأستاذ العلَّامة سيِّدي سعيد أعراب يرحمه الله، في دراسته النافعة عن الإمام ابن العربي، ولكنني وجدته يُترجمه باسم «سراج المهتدين»[١]، وهو غريب من رجل عارف بالإمام وبكُتُبِه.

---

(١) مع القاضي أبي بكر بن العربي: (ص١١٥).

النسخة الحادية عشرة: نسخة دار الكتب المصرية

وظفرتُ بورقة منها، أفادنيها الأستاذ البحَّاثة صالح الأزهري نفع الله به، وذَكَرَ لي أنها من خروم دار الكتب، والنسخة عبارة عن أوراق لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة، غير أني أفدتُ منها في دراستي لهذا «السراج».

وهي الورقة الأخيرة من الكتاب، جاء فيها: «مثال خط ابن المصنف: بَلَغَتْ قراءةً وعرضًا على أبي رضي الله عنه، وهو يمسك أصله الذي بخطه عليَّ حين قراءتي، فتَمَّ بحمد الله ظهر يوم الثلاثاء السَّابع والعشرين من رجب من عام سبع وثلاثين وخمس مائة، والحمد لله وحده».

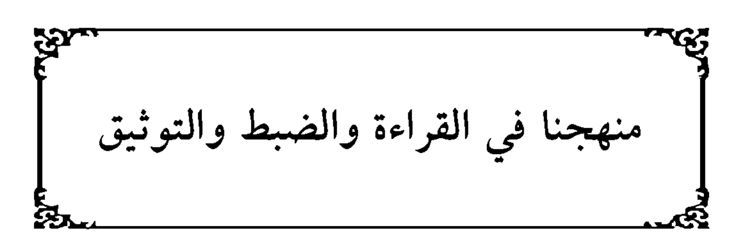
ثم بعده: «نجز الثاني من كتاب سراج المريدين؛ لعشر بَقِينَ من ذي القعدة سنة سبع عشرة وستمائة».

وبعده تقييدٌ بمطالعته في الثمانمائة من قبل يَحْيَى المالكي.

وكل ذلك إنما كُتِبَ بخَطٍّ مشرقي نَسْخِيٍّ.

تكميل:

هذا ما تيسَّر الوقوف عليه من نُسَخِ «سراج المريدين»، بعد ما بذلنا الجهد في البحث والتنقير، وقد أخذ منَّا ذلك زمانًا ممتدًّا، فنشكر كل من مَدَّ لنا يد العون في سبيل إنجاز هذا العمل العلمي الكبير.



منهجنا في القراءة والضبط والتوثيق

الأوَّل: قراءة النص وضبطه

لم تكن قراءة كتاب «سراج المريدين» بالأمر السهل، واعترضتْنا موانعُ كادت تصرفنا عن إتمام العمل، وذلك أن «مقدمة السراج» في أكثر النسخ قد لحقها من الفساد الشيء الكثير، فبعضها أتتْ عليه الرطوبة، وبعضها شاع فيه التصحيف، وبعضها فُقِدَ ولم نقف له على أثر، وكانت معاناتنا شديدة من أجل إقامة هذه «المقدمة»، التي استعصت على كثيرين، وكلما نظرتُ فيها إلَّا وتحسَّرتُ على الكتاب ألا يخرج بمقدمته التي تخيَّرها له الإمام الحافظ ابن العربي.

ومضتْ أيَّام وشهور وتلك «المقدمة» على حالها، ومع تكرر النظر فيها مرَّة بعد مرَّة كنتُ أظفر بلفظة فأقيمها وأصححها، ولم تقع الكفايةُ في نظرنا بما في نُسَخِ «السراج»، بل فتَّشنا عمَّن اعتنى أو أفاد من مقدمته تلك، حتى ظفرنا بنقل جليل للإمام ابن العديم الحلبي، فذكر تلك «التقدمة»، فابتهجنا لها وطربنا، وهكذا، حتى استوتْ تلك على سوقها.

ومع كثرة النسخ ووفرتها إلا أن الأمر لم يكن مُمَهَّدًا لنا كما ينبغي، ففي الوقت الذي تحتاج تلك النسخ أو تُعَوِّلُ على بعضها تجدها أبعد شيء عن الاعتماد والاعتضاد، فتلك اللفظة التي تريد تصحيحها تجد جميع

النسخ قد أخلَّت بها، ولم تضبطها كما ينبغي، فكنا نلجأ إلى كُتُبِ ابن العربي الأخرى، ولم نطمئن إلى المنشور منها المنتشر، بل يمَّمنا شطر الأصول الخطية الصحيحة من كتبه؛ خصوصًا: «الأحكام»، و«القبس»، و«ترتيب المسالك»، و«العواصم»، و«قانون التأويل»، وقد اطَّلعنا في غالب هذه الكتب المنشورة على تصحيفات وتحريفات وأسقاط، جعلنا لا نثق بمنشورها كل الثقة، وذكرنا ذلك في تعليقاتنا على الكتاب.

ومع هذا الذي ذكرنا فقد وقفنا عاجزين عن ضبط بعض الأسماء؛ لاختلاف ورودها في نُسَخِ «السراج»، وكذلك هي في النسخ الصحيحة من كتبه الأخرى، ومع ذلك لم نجزم بشيء؛ لعدم وقوفنا على تلك الأسامي مُجَوَّدَةً في كتاب آخر، فاستعصى علينا ضبطها، فأوردناها كما هي، ونبَّهنا على الاختلاف في ورودها في هذه النسخ المعتمدة.

وأمر آخر تعاملنا معه بحذر شديد، وهي رموز النَّسَخَةِ والكَتَبَةِ، ففي بعضها إيهام، وفي بعضها ما لم يعتمده أهلُ هذه الصنعة الشريفة كما ورد في تلك النسخ، فكان لا بد من الحذر والتمهل والتثبت.

وأكثر ما استعصى علينا هو ترتيب الأسماء وتعديدها، ففيه اختلاف كثير في تلك النسخ، وفي بعضها إعمال، وفي الأخرى نَوْعُ إهمال، وهكذا، فاجتهدنا في اختيار ذلك على قانون مشينا عليه، ونبَّهنا على التعديد، وبيَّنا عيَّار الاختيار فيه وميزان الاعتبار.

وأكثر معتمدنا في ذلك على «مُصَوَّرَةِ دار الكتب المصرية»، فمشينا على تعديدها وإيرادها، فهي الإبرازة الثانية للكتاب، وكذلك كان تصرفنا في الجزء المفتقد منها، راعينا ما تقدَّم، وأعملنا ما جرى عليه ناسخها قبل.

وكشف لنا العمل في هذا الكتاب التصحيف الذي لحق بعض كُتُبِ الفهارس والبرامج، في سياقتها لأسانيد الكُتُبِ، وبعض تلك الكُتُبِ حُقِّقَتْ من قبل علماء عارفين، ولهم خبرة وتجربة طويلة في التحقيق، وقد أُوتُوا من جهة اعتمادهم على النسخ التي اشتغلوا بها؛ من غير نظر إلى كتب أخرى تُعِينهم على ما هم بسبيله، كما هو الشأن في «فهرس ابن عطيَّة»، و«فهرس ابن خير»، وغيرها من كُتُبِ التواريخ.

وفي قراءتنا لهذا الكتاب أهملنا كثيرًا من تصحيفات النسَّاخ، وأشرنا إلى بعضها، وكذلك لم نَعْتَنِ كبيرَ اعتناء بما يرد من اختلاف في الصَّلاة على رُسُلِ الله والترضية على الصحابة، ففي «نسخة الآصفية» لا يذكر صحابي إلا وتتبعه الترضية، ولم يكن ذلك في النسخ الأخرى، وتلك طريقة ابن العربي، وطريقة الأقدمين، وكذلك ما يرد من الصلاة على الأنبياء والمرسلين، فذكرتْ هذه النسخة الكثير منه، وخلتْ من سائر النسخ الأخرى، فلم نر داعيًا إلى ذِكْرِ هذه الفروق؛ اكتفاءً بهذه الاستنارة.

وأعاننا - أيضًا - على تجويد قراءته مطالعةُ موارده ومصادره، وأعلاها وأوفاها كتاب «لطائف الإشارات» لأبي القاسم القُشَيري، فكثير من النقول مُجْتَلَبَةٌ منه، وكثيرٌ من الأنظار مُعَوَّلَةٌ عليه، لهذا إذا رأينا خللًا في العبارة أو سقطًا في الجملة أَثْبَتْنَا ذلك بين معقوفتين، مع الإشارة إلى ذلك.

وكذلك في الحروف التي أخلَّت بها النسخُ ووُجِدَتْ مضبوطة في كُتُبِ ابن العربي الأخرى، نصنع فيها ما صنعناه في سابقتها، وكذلك فعلنا في كُتُبِنا السَّالفة؛ «الأمد الأقصى»، و«المتوسط في الاعتقاد».

وإذا ورد لفظٌ على الغلط في جميع النسخ نُثْبِتُه كما هو، ونذكر في الحاشية وجه الصواب فيه، وقد نكتفي بقولنا: «كذا»، حتى ينظر فيه أهلُ العلم النَّظَرَ الوافي؛ بفِكْرٍ صَافٍ وتَدَبُّرٍ شَافٍ.

تذكرة:

هذا جانبٌ من المسائل الفنية التي يمكنُ الإبانة عنها، ويمكن ذِكْرُها وتقييدُها، وغيره لا نستطيع الإبانة عنه؛ لأنه مرتبط بشخصية المحقق، داخلٌ في نَمَطِ نظره ودراسته للكتب، أَجِدُ بيانها في قَلْبِي، ويعجز عنها لساني، جُزْءٌ منه مُمْتَدٌّ في أعماق النفس، ومُسْتَوْلٍ على لُبِّ القلب، أجدني منساقًا إليه بالحَدْسِ والتجربة وإدمان النظر، فحسبُ القارئ أن ينظر في ذاك القسم الظاهر؛ الذي يتداوله الناس على أنه من مناهج التحقيق، وهو بعيد عن المنهج، إنَّما المذكور أوَّلًا في هذا الفصل مُقَدِّمَةٌ إلى المنهج، وطريقٌ إلى البيان، أمَّا البيان نفسه فهو عميق عمقًا يدركه متعانيه، ويجده المتوغل فيه، فحسبي أن أقول هذا، والله أعلم.

الثاني: التخريج والتوثيق والتعليق

١- توثيق النصوص:

وسلكنا في توثيقها مسلكًا وسطًا، من غير إطالة ولا إملال، وكان نظرُنا في ذلك متجهًا إلى مصادر «السراج» وموارده، من غير اهتبال بغيرها؛ الأقدم فالأقدم، والأمثل فالأمثل.

ورجعنا في كل كلام إلى فنه المرتبط به، وعِلْمِه الملتصق به، وإذا ظهر لنا مصدره لم نحتفل بالأقدم منه؛ لما قام عندنا من دليل على ذلك، ومن دلالة على ما هنالك.

وكانت بداءتنا في كل ذلك بكُتُبِ الإمام ابن العربي، فأشرنا إليها، ودللنا عليها، ونحنُ نعلم أن الإمام الحافظ قد يذكر أمرًا في كثير من كتبه، وقد يحرر مسألة مفيدًا مما سبق له فيها من تحقيق، فنذكر موضع المسألة وموقعها، من غير أن نُعيد كلامه الذي ذكره، وكذلك في بعض ما يفسر ما أورده في هذا «السراج»، نكتفي بالإحالة من غير اجتلاب للفظه أو ذِكْرٍ لنصِّه، حتى لا نُثْقِلَ حواشي الكتاب، وحتى ينعم الأحبارُ بالنظر في هذا «السراج» من غير قاطع يقطعهم عن تتابع القراءة والتلاوة.

تبصرة:

واخترنا أن نذكر في بعض مواطن الكتاب من أفاد من ذلك الموضع، وكيف أفاد، وهل احتوى على أكثره؟ أو التوى على أيسره؟ تنبيهًا على جلالة الكتاب، وتنويهًا برفعته، وفي بعض ذلك تنبيه على تصحيف أو سَقَطٍ أو تحريف، خصوصًا في نشرات الكُتُبِ، كما هو الشأن في «التذكرة» و«الجامع» لأبي عبد الله القرطبي.

٢- تخريجُ الأحاديث والآثار:

ولأن ابتناء الكتاب على الأحاديث والآثار والأخبار كان لنا في هذا الشأن نظر عميق، فنظرنا إلى قصد القاضي أبي بكر من إيراده للحديث، وإلى غرضه في ذكره والاستشهاد به، والأخبارُ ترد عنده على مقاصد شتى، ونذكرها لتُستبان وتعلم:

الأوَّل: الاحتجاج، وهو عنده قاصر على الصحاح والحسان.

الثاني: الاستشهاد، كالمراسيل.

الثالث: التفنن؛ وهو ما يسوقه بأسانيده.

فأوَّلها: عوَّل فيه على «الموطأ» و«الصحيحين»، وما صحَّ من الحديث في «جامع الترمذي» وغيره.

وثانيها: ينزل إلى مراسيل «كُتُبِ الزهد» مع الإشارة إلى ذلك، وأكثره في أخبار الزهد عن الصحابة والتابعين.

وثالثها: يرد ذِكْرُه لمامًا وأحيانًا، وإذا أورد الإسناد انتفت العُهْدَةُ عليه، هذا ما سار عليه النَّقَلَةُ والنَّقَدَةُ.

ومن الطرائق التي سلكها ابنُ العربي في الإفادة من الأحاديث والآثار أنه يعمد إلى كتاب من «كُتُبِ الصحيح» أو باب من أبوابه فيُورِدُها منه، فراعيْنا طريقته ومقصده، وخرَّجنا تلك الأحاديث من تلك الكُتُبِ.

وقد يُورِدُ الحديث وأصلُه في «الصحيح»؛ ولكن لفظه من «جامع الترمذي»، فنذكر موضع لفظه، وقد نشير إلى أصله في «الصحيح».

واعتمدنا في التصحيح على أحكام الإمام الناقد أبي عيسى الترمذي، في التحسين والتصحيح والاستضعاف، وقد يُوَهِّنُ ابنُ العربي ما يحسنه الترمذي.

وكل حديث ضعَّفه الإمام الحافظ استغنينَا بذلك عن بيان سببه، وقد نبين ذلك؛ خصوصًا في الأحاديث التي يصححها بعض المتأخرين، فنجلب ما يعضد قول القاضي أبي بكر وما يُظهر وجاهته.

وقد نكتفي في تعليلنا لبعض ما يرد من الحديث بما فيه من قادح يمنع من تصحيح الحديث، كالإرسال، والجهالة، والانقطاع، أو وجود متروك أو منكر الحديث، ورأينا أن ذلك كاف في الدلالة والتنبيه.

وفي أحيان أخرى نعضد قولنا بما ذهب إليه النَّقَدَةُ الحَفَظَةُ ؛ من المتقدمين والمتأخرين ، وإن كان تعويلُنا على من تقدَّم ؛ لجلالتهم ومعرفتهم وارتفاعهم في هذا الشأن .

وأورد ابن العربي كثيرًا من الأحاديث التي لم نقف لها على أثر في الكُتُبِ التي نسبها إليها ، أو الكُتُبِ التي ظهر لنا أنها مُورَدَةٌ منها ، فربما ذكرنا مصدره إذا تيقَّنا ذلك ؛ كما هو الشأن في «المستخرج على الصحيحين» لأبي ذَرٍّ ، أو «المستخرج على الصحيح» للبرقاني ، أو رواية ابن القاسم لكتاب «الموطأ» ، وبعضه جلبناه من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ، أو غيره من الكُتُبِ .

وغير قليل من الأحاديث التي أحال في مصدرها على كتاب «الزهد» للإمام أحمد لم نجده في النشرة التي اعتمدناها ، فهي نشرة ناقصة ، وما فيها من الحديث قليل جدًّا ، فكنا نذكر من خرَّجه من طريقه ، خصوصًا من كتاب «الحلية» لأبي نعيم ؛ وذلك فيما هو من أخبار زهَّاد الصحابة والتابعين ، أمَّا المرفوع من الحديث فخرَّجناه من «المسند» للإمام .

٣- تخريجُ الأشعار:

ونَهَدَ بهذا الأمر أخونا الأستاذ البحَّاثة المقرئ الأديب سيِّدي محمد صالح المَتْنُوسِي ، فضبط أوزانها ، وأشار إلى الاختلاف الواقع فيها ، وقد أعاننا ضَبْطُه لأوزان الشعر على ضبط أشعار الكتاب ، والذي لا يعرف بحور هذا الفن يصعب عليه أن يتفطَّن إلى الخلل في تلك الأبيات ، وبما أضاءه لنا في تخريجاته وتوثيقاته استطعنا أن ننتبه إلى التصحيف الوارد في بعض النسخ ، فكان عمله بالغًا الغاية ، فنحن نشكره على الجهد الذي بذله

والوقت الذي استفرغه من أجل هذا العمل، حفظه الله للعلم والعلماء، ويسَّر أمره، وأجزل له المثوبة.

٤ - التعليقُ على النص:

وأكثر تعليقاتنا على الكتاب كانت في ثلاثة أمور:

الأوَّل: التراجم، وأكثر اعتنائنا بترجمة مشيخة ابن العربي، وفيه عددٌ غير قليل ممن لم يرد التعريف بهم في ديوان معتبر، فأخلَّت كتب التواريخ والطبقات بكثيرين منهم، فما كان علينا - حينئذ - إلا نَحْتُ تراجم لهم؛ مُعَوِّلِينَ على إشارات الإمام ابن العربي في كُتُبِه التي وقفنا عليها، فصنعنا تراجم لعدد وافر منهم، واستطعنا أن نذكر في بعضهم تواريخ وفياتهم، وهو أمر لم نُسْبَقْ إليه، ولم نُزْحَمْ عليه، وسيرى القارئ ذلك ويَسْتَيْقِنُه.

الثاني: شَرْحُ غَرِيبِه، وعوَّلنا على «تاج العروس»؛ لطُولِ مداخلتي له، وقد نَذْكُرُ بعض «كُتُبِ الغريب»، كغريب أبي عُبَيد الهروي، وابنُ العربي كثير التعويل عليه، أو «غريبُ البخاري» أو «غريب الحديث»؛ كلاهما للخطَّابي.

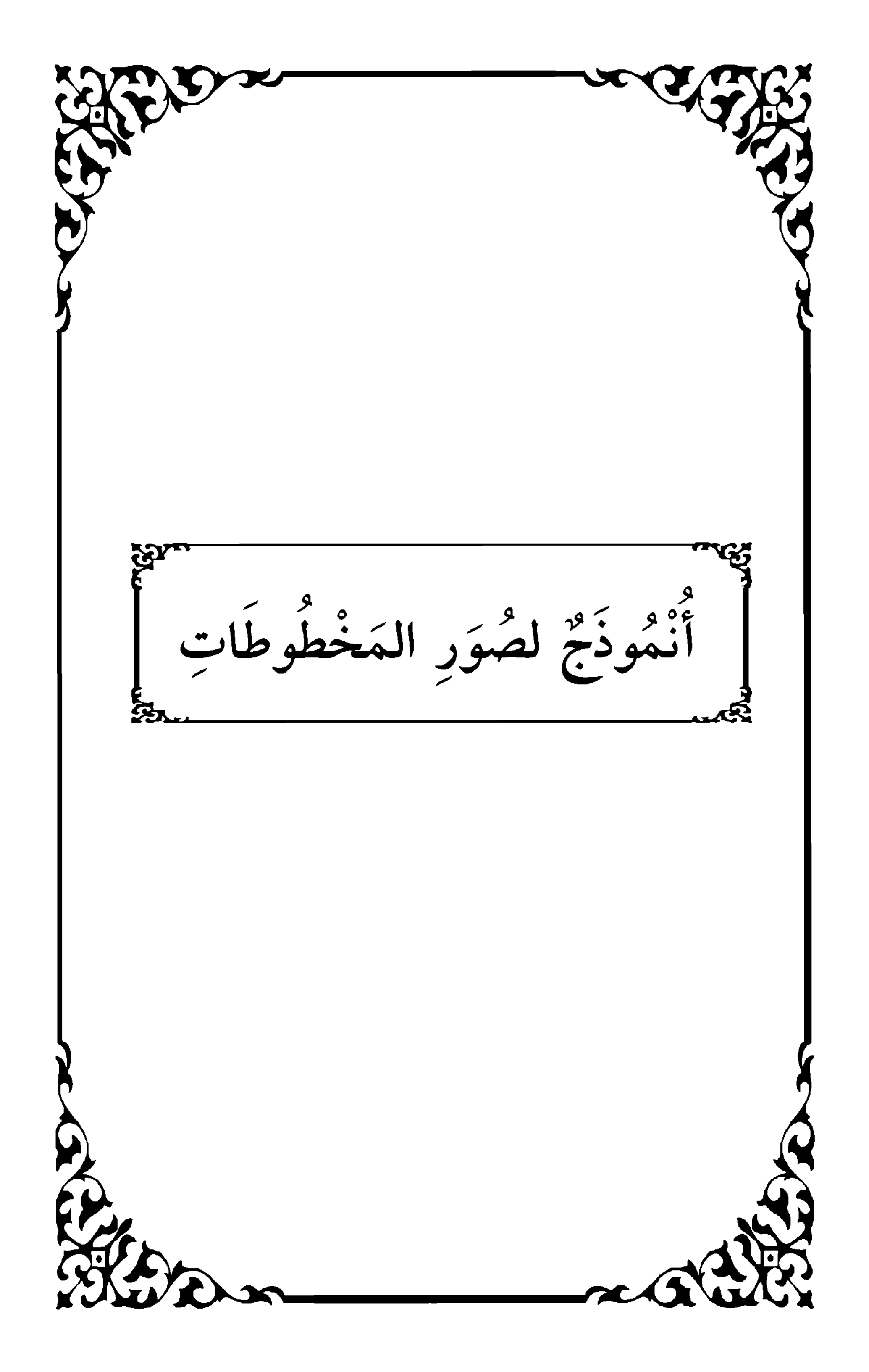
الثالث: الإبانة عن بعض ما يذكره ابن العربي، فنُحِيلُ على موضعه الذي جاء فيه تفسيرُه في كتاب آخر من كُتُبِ القاضي، أو نذكر قَصْدَه من إيراده للكلام، وهو قليل نادرٌ في حواشي الكتاب.

تكملة:

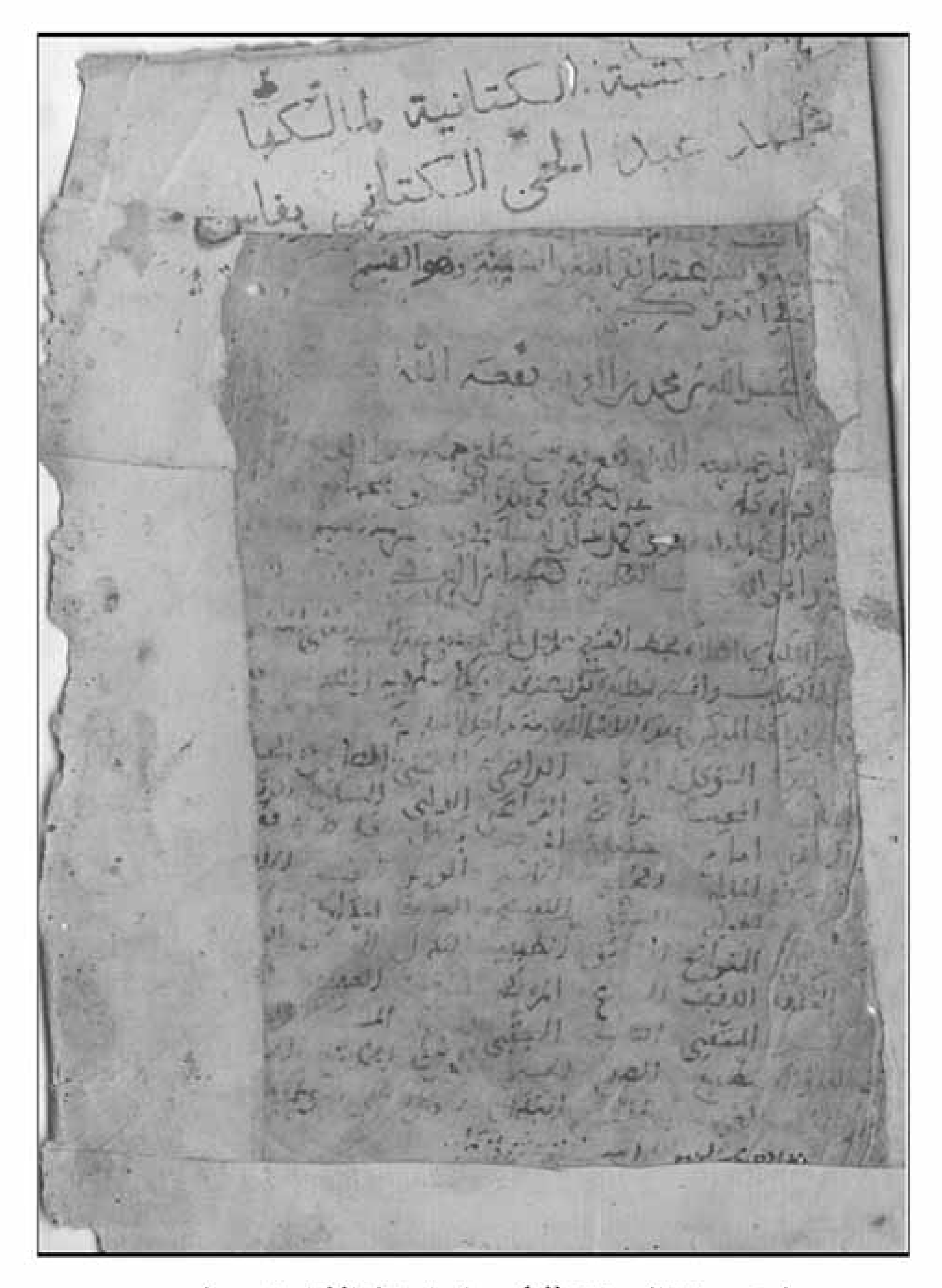
هذا ما تيسَّر لي ذِكْرُه في هذا «البرنامج»، وقد بَذَلْتُ فيه جهدي، وصنعتُ ما أمكنني صنعه، ومن كان مشتغلاً بالتحقيق يعلم ذلك ويعرفه،

ويراه باديًا لا يحتاج إلى كثير حديث أو كلام، فمن عاين وهمًا؛ فسبحان المحيط قُدْرَةً وعلمًا، ومن ذا الذي يأمنُ الزَّلَّةَ ويضمن العِصْمَةَ؟

وإلى الله نرغب ونضرعُ في أن يهب لهذا «السِّرَاجِ» القبول، وأن يجعله موئلًا لأهل العِلْمِ، ومرجعًا لأهل الذِّكْرِ، وأن يُسْبغَ عليه من ألطافه ما يَقِيهِ حَسَدَ الحاسدين، وشناءة الشانئين، فرحم الله كاتبه وقارئه، والمفيد منه، والمعوِّل عليه، ورَضِيَ الله عن إمام الأئمة وحافظ الإسلام سيِّدي أبي بكر بن العربي، وجزاه عن الإسلام والعلم خير ما جَزَى به الصَّالحين والصِّدِّيقِينَ والشهداء، وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



أُنْمُوذَجٌ لصُوَرِ المَخْطُوطَاتِ



طرة عنوان النسخة (ك) وعليها خط الإمام ابن العربي



الورقة الأولى من نسخة (ك)



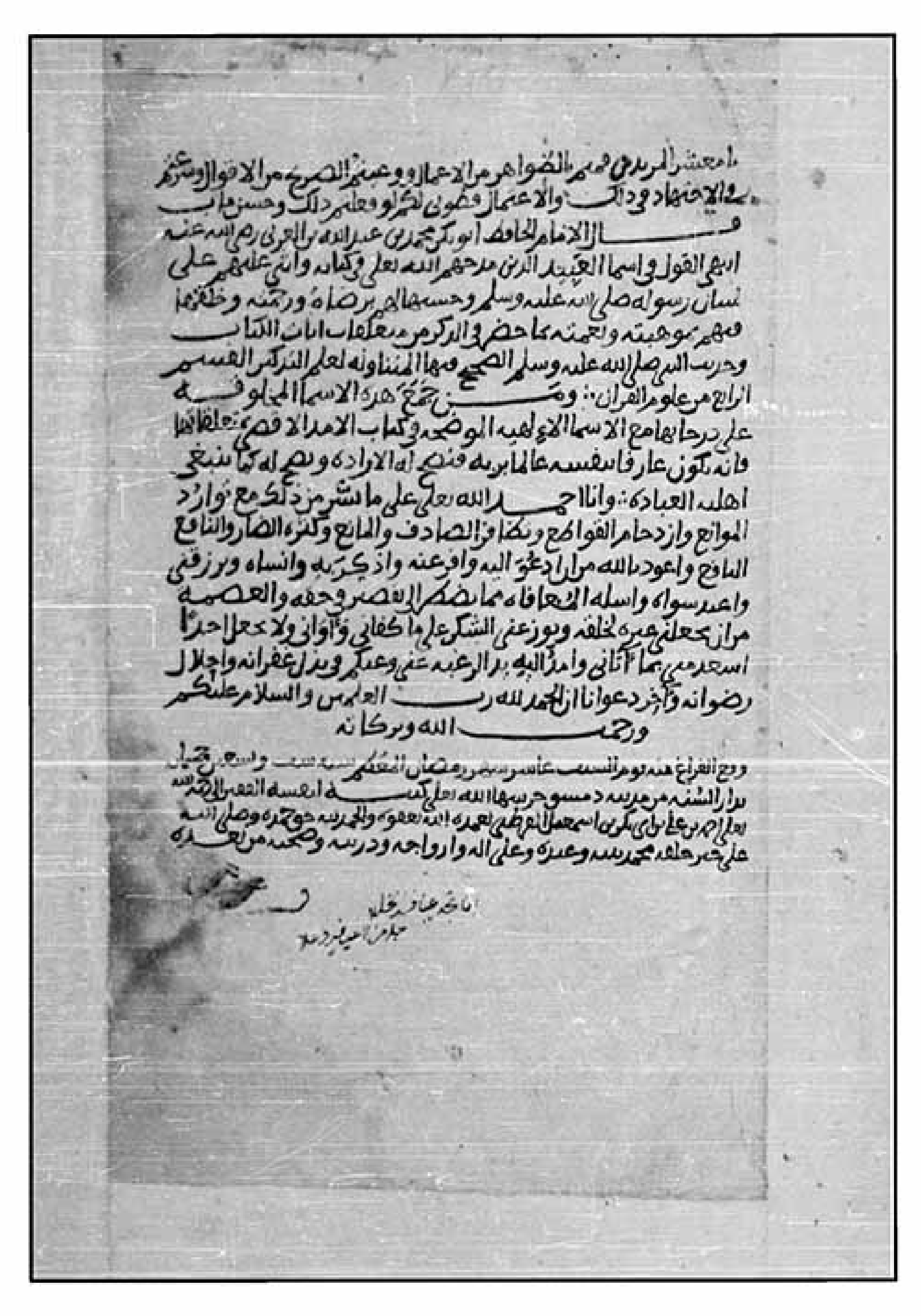
الورقة الأخيرة من نسخة (ك)



طرة العنوان بالنسخة الآصفية

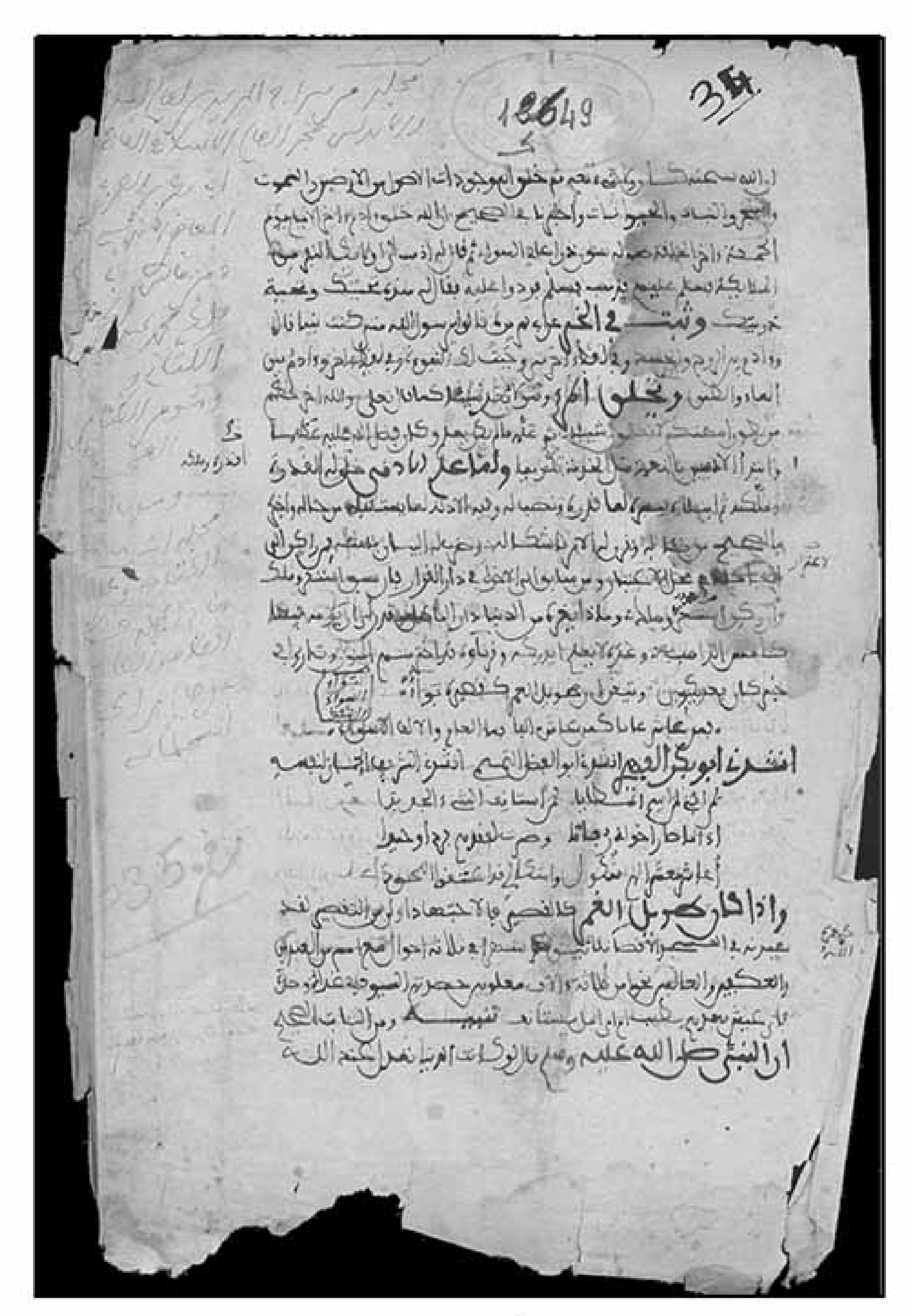


الورقة الأولى من النسخة الآصفية


يا معشر المريدين هممتم بالظواهر من الأعمال وعشيتم الصحيح من الأقوال وسرتم
في الاجتهاد في ذلك والأعمال فطوبى لكم لو فعلتم ذلك وحسن مآب
قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي رضي الله عنه
انتهى القول في أسماء العبيد الذين مدحهم الله تعالى في كتابه وأثنى عليهم على
لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وحسبها لهم برضاه ورحمته وخلاقها
فيهم بموهبته ونعمته مما حضر في الذكر من متعلقات آيات الكتاب
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح فيها المتناولة لعلم الذكر القسم
الرابع من علوم القرآن .:. ومن جمع هذه الأسماء المجلو فيه
على درجاتها مع الأسماء الإلهية الموضحة في كتاب الأمد الأقصى علقناها
فإنه يكون عارفا بنفسه عالما بربه فيصح له الإرادة ويصح له كما ينبغي
أهلية العبادة .:. وأنا أحمد الله تعالى على ما يسر من ذلك مع توارد
الموانع وازدحام القواطع وتكاثر الصوادف والمانع وكثرة الضار والنافع
النافع وأعوذ بالله من أن أدعو إليه وأفر عنه وأذكر به وأنساه ويرزقني
وأعبد سواه وأسأله المعافاة مما يقصر إلا بصر في حقه والعصمة
من أن يجعلني عبرة لخلقه ويوزعني الشكر على ما كفاني وآواني ولا يجعل أحدا
أسعد مني بما آتاني وأمد إليه يد الرغبة عفو عني وعنكم ويبذل غفرانه وإحلال
رضوانه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

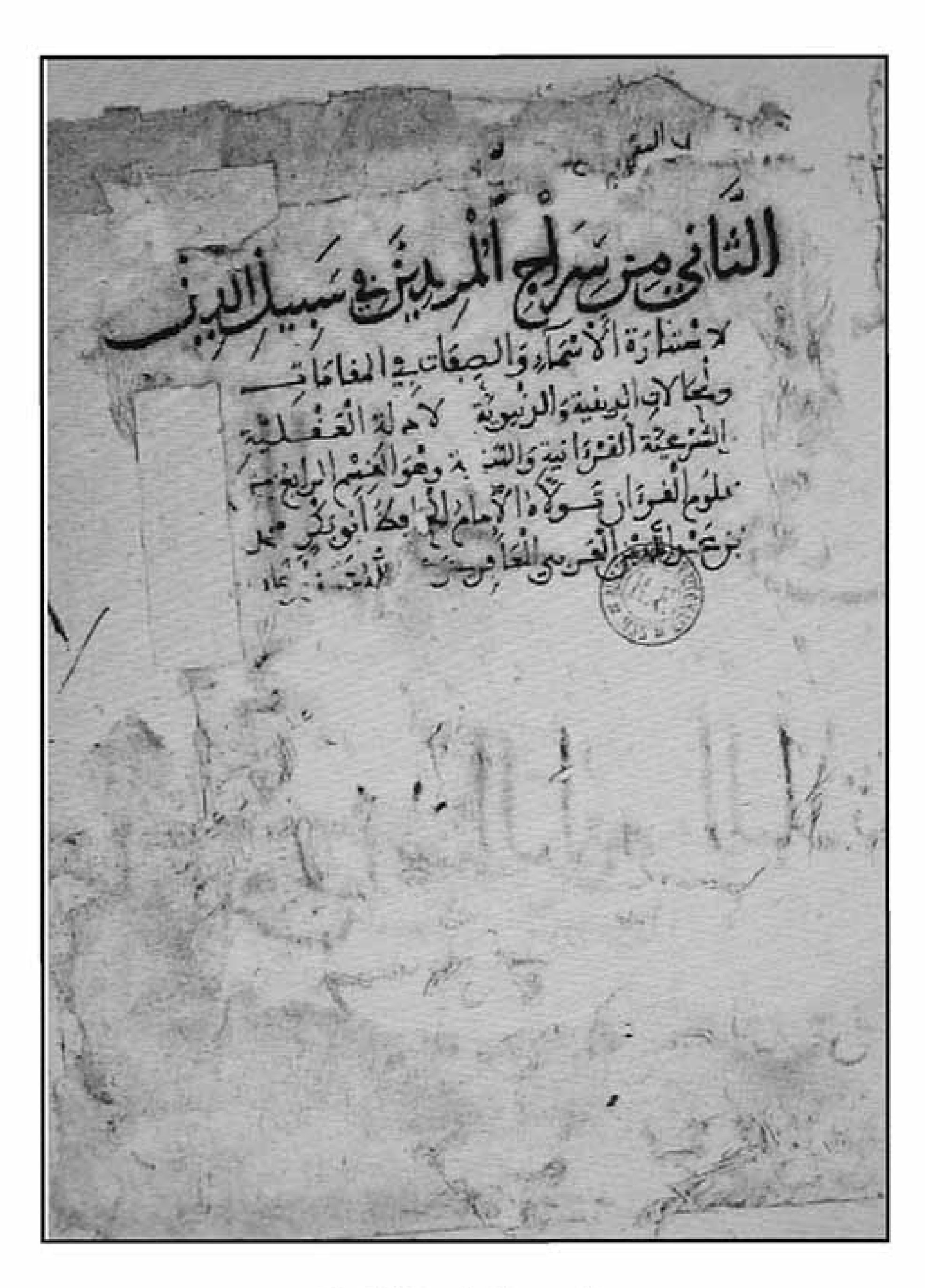
ووقع الفراغ منه يوم السبت عاشر شهر رمضان المعظم سنة ست وتسعين [illegible]
بدار السنة من مدينة دمشق حرسها الله تعالى كتبه لنفسه الفقير إلى رحمة الله
تعالى أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل [illegible] عفا الله عنه والحمد لله وحده وصلى الله
على خير خلقه محمد نبيه وعبده وعلى آله وأزواجه وذريته وصحبه من بعده

الورقة الأخيرة من النسخة الآصفية



الورقة الأولى من نسخة (س)

الورقة الأخيرة من نسخة (س)



الثاني من سراج المريدين في سبيل الدين
لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات
والحالات الدينية والدنيوية لأدلة العقلية
الشرعية القرآنية والسنية وهو القسم الرابع من
علوم القرآن تأليف الإمام الحافظ أبو بكر محمد
بن عبد الله بن العربي المعافري

طرة عنوان النسخة (ب)

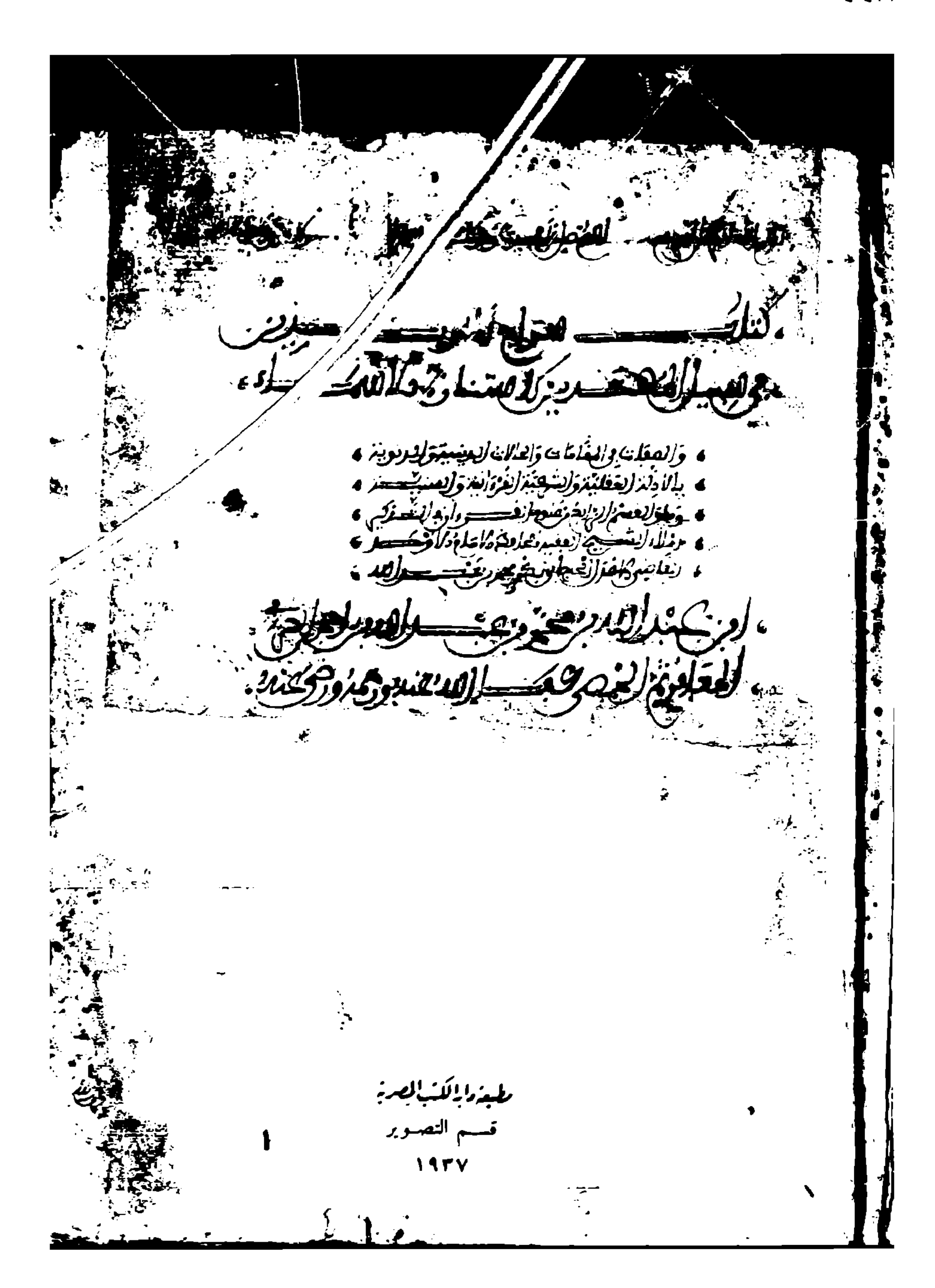


الراضي

وهو الاسم الرابع والثلاثون

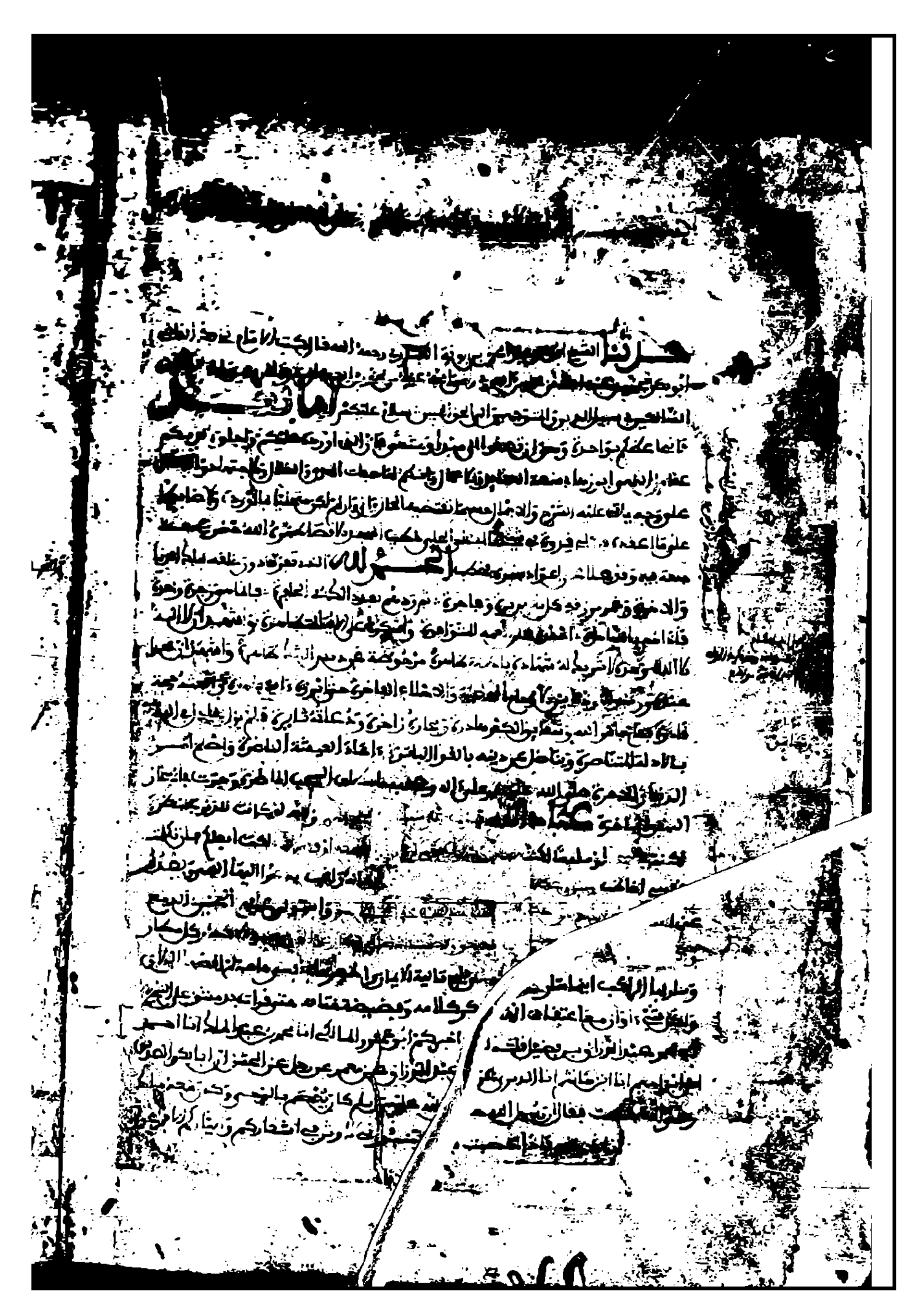
بداية النسخة (ب)

آخر النسخة (ب)

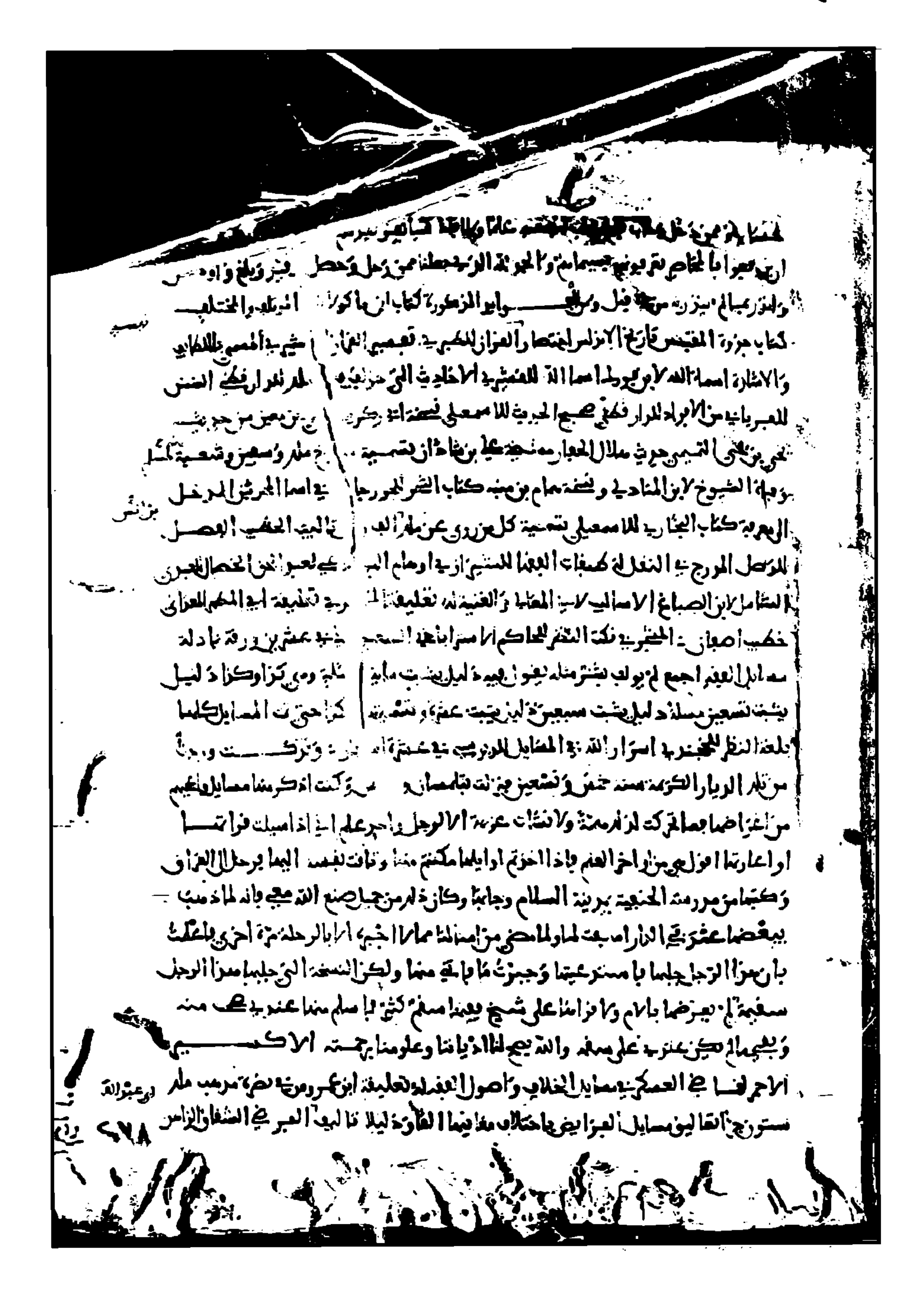


مطبعة دار الكتب المصرية
قسم التصوير
١٩٣٧

طرة عنوان النسخة (د)



الورقة الأولى من النسخة (د)



الورقة الأخيرة من النسخة (د)

الورقة الأولى من نسخة (ز)

قال النبي صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يغنيه جاءت خموشاً أو كدوحاً

في وجهه يوم القيامة قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهماً أو حسابها

من الذهب ورواه النسائي عن عمرو بن شعيب عنه من سأل وله أربعون درهماً

الأربعون درهماً [illegible] أحاديث القضاة أن الأولى ترك المسألة

وذلك والله أعلم للزواجر بما جاء في السؤال بعضها تنقص من كسوتهم وبعضهم

أن المسألة تترك على منزلته عند الله تعالى يوم القيامة فإن كان

كلاً في الأكلة عن غير حاجة بأن يكتسب أو يشتغل فإنه لا عذر

على حرفة من ذلك ولا يحتمل فإنه لا يحصل له من العجز ويكتسب

صحيح المتوكل وهو الاسم الثاني والثلاثون

كمل الجزء الأول من كتاب سراج المريدين في سبيل الدين

لانتهاج الأسماء والصفات في المقامات والحالات

الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية

وتصنيفه بحمد الله وعونه وكان الفراغ منه في منتصف [illegible]

من عام ستة وأربعين وسبعمائة رحم الله كاتبه ومالكه

ولقارئه ورحم المسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

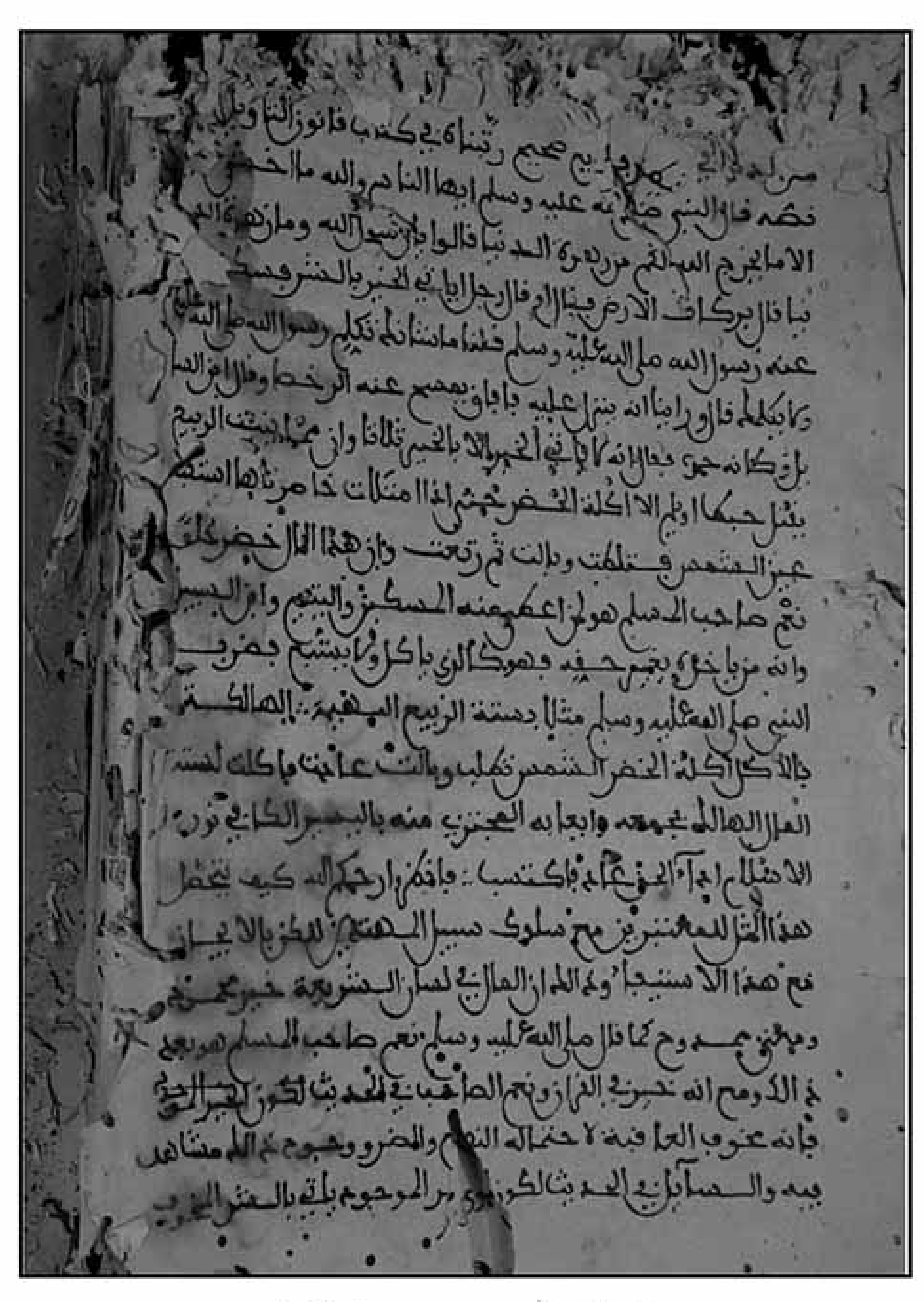
وآله وصحبه وذلك بالمرية حرسها الله تعالى

على يد كاتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه المستغفر من ذنبه [illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة (ز)

ونقول قلوبنا في اكنة وفي اذاننا وقر انرى مما تقول بعينا ويقولو
سمعنا وهم لا يسمعون فهذا على حكم الهلكة وان قالوا سمعنا
واطعنا واعتبروا وتفكروا واخلصوا واعملوا بما علموا فهو المراد ها
هنا :: الحادية عشر قوله الذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذريا
تنا قرة اعين :: قال الامام الحافظ ابو بكر رضي الله عنه هذا يدل على
فضل النكاح على العزوبة وان من صفات العابد الزوجية وطلب
الولد لبقاء العمل بدعائه بعده وطاعته ودعائه له فان ذلك الذي يجري له
ثوابه كله بعد موته وقد تقدم فضل النكاح في قسم الصفات
وقرة العين هي ان تسكن عينه على الزوجة والولد فلا يتعدى الى الحر
غيرهما لما يرى فيهما من الخصال المطلوبة والحقوق القائمة :: الثا
نية عشر قوله واجعلنا للمتقين اماما سالوا في ان تدوم لهم
هذه الصفات اذ حصلت وينشا هدها غيرهم اذا فعلت فيكونون
لهم قدوة ويجري لهم ثواب اقتدائهم بهم الى يوم القيامة قال النبي
صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة في الاسلام كان له اجرها
واجر من عمل بها الى يوم القيامة لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا ومن سن سنة
سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة من غير ان ينقص
ذلك من اوزارهم شيئا **تكملة** قال اهل الزهد ولما عدد الله
هذه الاعمال ونبه على هذه الصفات ولخص جزاءها صغيرة وما عظم
وقلله وما الكثرة فقال اولئك يجزون الغرفة بما صبروا ومن يقدرها
قدرها وبحق وصفها او يعي فضلها ويفضله عظم ثوابه
ابراهيم الخليل عليه السلام للملائكة قال فجاء بعجل سمين فقربه

الورقة الأولى من نسخة (ف)



الورقة الأخيرة من نسخة (ف)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم

الحمد لله المتفرد بالقدرة على الاختراع الذي لا تحد كلماته وإن كانت البحار
مدادا وأشجار الأرض على شكل اليراع أحمده حمدا يستحقه لما اتصف به من
صفاته التي لا يتصف بها غيره وأشكره على نعمه التي لا تحصى شكرا أحمد
لا ينقضي وإنه لا يقدر قدره وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ربوبيته
ولا في ألوهيته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في تدبيره شهادة أتمسك فيها منه بالتوفيق
والمعونة على الإخلاص فيها والممات عليها وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله
رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ورضي الله عن الصحابة
أجمعين وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فإني تأملت
ما قسمه الله تعالى للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي من العلوم الشرعية
والعقلية والفقه في الكتاب والسنة والتمييز بين صحيح الأثر وحسنه وضعيفه
وكثرة غوصه من حياض الوحيين أعني الكتاب والسنة وتتبعه لنصوصهما
وظاهرهما ودليلهما وإشاراتهما وفحواهما ومعناهما ومعرفته بالقاصر من التعليل
والمطرد وخبرته بالوصف الملغى والمعتبر والتمييز بين المراتب النظرية والعلم
بطرق الترجيح وكان آخر ما صنفه كتابه الموسوم بسراج المريدين سلك
فيه طريقا إلى بيان ما تضمنه القرآن من الحث على تخليص الأعمال القلبية والأعمال
الظاهرة مما يفسدهما مما يقارنهما أو يطرأ عليهما وذكر أنه قد فعل ذلك من قبله
وذكر منهم الحارث المحاسبي والقشيري وغيرهما ممن سلك ذلك المنهج والتزم فيه
أنه ما أتى فيه باللفظ الفصيح والحديث الصحيح والإيماء البعيد الأغراض والقريب من المصيب
والنص الجلي والتأويل القوي والحكايات المختارة والأمثال السائرة فصار الكتاب
المذكور كما قال الشاعر: لحظ تخجل الصبح والليل مظلم وحل محل الغيث
والقطر مسبل: فلما رأيته كذلك أردت أن أقتبس من مصابحه ولمع من
بالضاحة وأقتصر منه على ما ليس عندي في غيره والله أستعين في ذلك وهو
حسبي ونعم الوكيل فأقول ذكر القاضي رحمه الله عليه ما قال شيخه

بداية مختصر سراج المريدين

وسنه في حلقه وابتلاه بالعلل والعاقبة للمتقين قال والرجل إذا كان في
عبر فإنه كان ذلك سببا لهوانه والشد

نزلنا على قيسية يمنية لها نسب في الصالحين هجان
فقالت وأرخت جانب الستر دوننا لأية أرض أم من الرجلان
فقلت لها أما رفيقي فقومه تميم وأما أسرتي فيماني
رفيقان شتى ألف الله بيننا وقد يلتقي الشتى فيأتلفان

وأنشد أيضا

أليس عزيزا أن نؤمل طاعة وندعو إليها والزمان مباعد
نباعدكم لا دونها كل حالة وتمنع عطفك الرجال الأباعد
وأنت معنًى لا تسلو ولا أنها تكفكف الغاوون والإثم حاسد
غريب من الإخوان يشكو لمده إذا عظم المطلوب قل المساعد

قال ومعنى قوله تعالى إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا قيل إنه القرآن وثقله
لكثرة علومه الثاني كلمة لا إله إلا الله ثقيلة على الكفار الثالث ثقلها
في الميزان وأنشد لبعض المتزهدين رأى جماعة من النساء

من ابن آتي ذا الغزال الذي قد كحلت بالسحر عيناه

فأجابته منهن جارية

من وجه أحمد دار الثقافية يرضيه الله

قال ولا أزال في هذه الأمة كثيرة غير أن هذه التسمية محدثة لم تكن في
زمن الصحابة ويروى فيها أحاديث كثيرة لا يصح منها شيء ونعوذ بالله من
... والله أعلم بالحق وهذا آخر ما أورده
من هذا الكتاب الذي هو سراج المريدين للقاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

وهو اختصار الشيخ الفقيه ... العالم العلامة ... أبي الروح علي ...
للكتاب المذكور رحمه الله تعالى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله ...

آخر مختصر سراج المريدين

مواشـــر

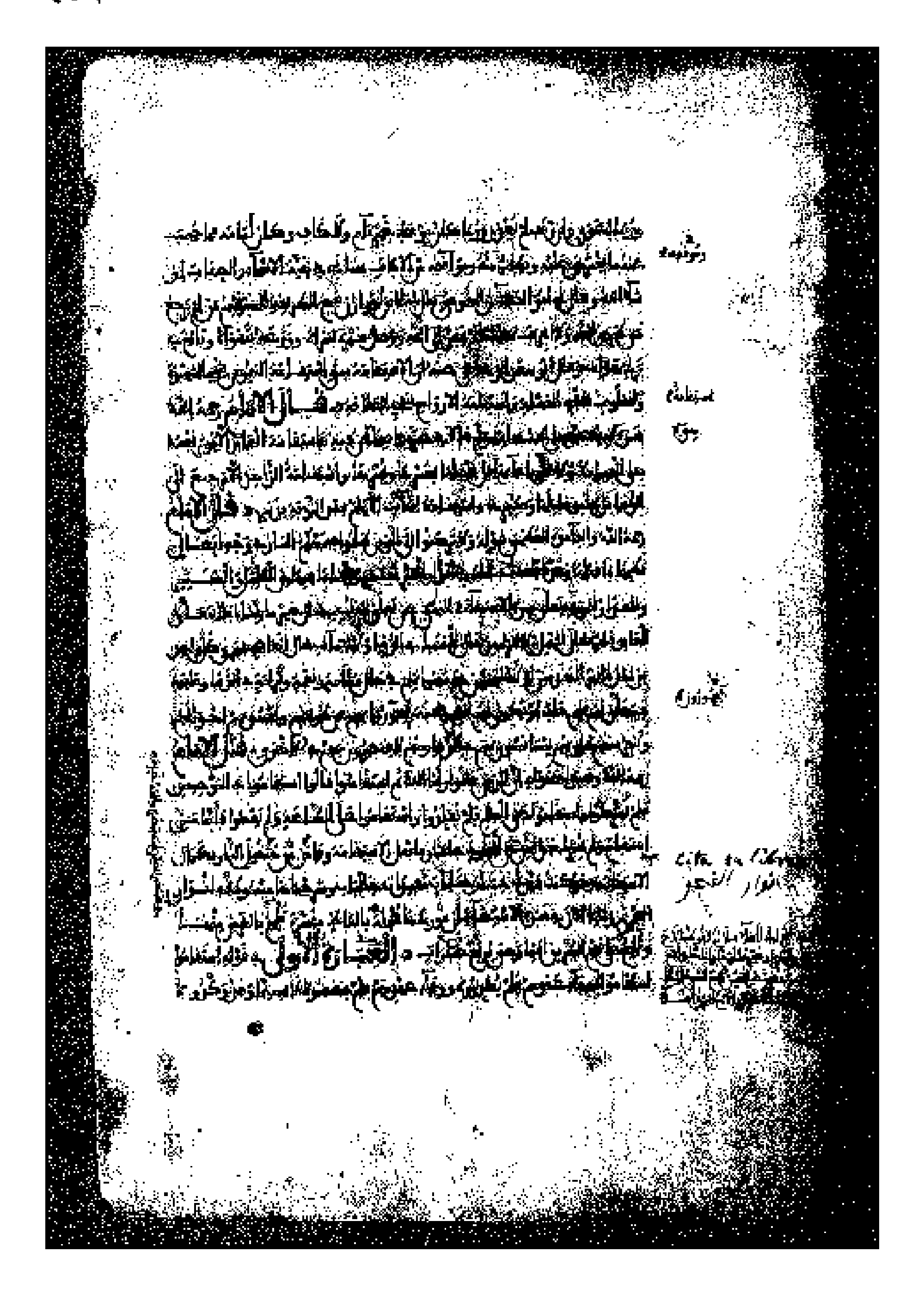
في سراج المريدين لابن العربي المعافري في اسم المغرب وهو الاسم المرضي عشرين ومائة
ما نصه: واشد انواع الغربة بعد التنظير عن المعاهد والاضطرار الى صحبة
الجاهل، فهذا بقي بن مخلد من صالحي الأمة رحل الى المشرق واغترب فيه حتى
ولقي احمد بن حنبل وعبد الله بن ابي شيبة وأكثر من الشيوخ والرواية وجلب
ما لم يجلبه غيره فيما يغلب في ظني، وعند وصوله ثارت عليه المالكية
وتعصبت عليه الجماعات وعُرض على صاحب الرحلة والغربة محمد بن وضاح
ان يكون معهم عليه فقال وما عسى ان اقول فيه وهو من هو فقيل له
لا تقبل، ولم يرد ان يخرج عنهم لئلا يتخذوا له غرضا كما فعلوا به فكتب شهادته
عليه ان عنده مناكير، وعنى بذلك انه روى احاديث ضعافا فلا تشنع عنه
بذلك، واستظهر عند الامير بشهادته، ودفع الله عنه بصلاحه على وجه
طويل، وقد اغترب في طلب العلم محمد بن ... ابو الوليد الباجي الامام
ولم يفيد وعاد، فلما تكلم بشيء مما كتب كان عندكم، وقال ان النسوة قد كتبت
فقبحا نبي ثاروا عليه وشنعوا واخملوه، وهذا ابو الوليد الباجي
رحل وابعد وجلب علما جما وقرئ عليه البخاري وفيه ان النبي صلى الله عليه
وسلم محا وكتب، فقيل له، وعلى من يعود ضمير وكتب، فقال على النبي
صلى الله عليه وسلم فقيل له وكتب بيده فقال نعم او لا ترونه يقول في الحديث
فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب:
هذا ما قضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاعولوا عليه وحملوا
كل ذلك تكذيبا وتعطيلا عليه، واشتد جاهل من المغربين فاخبرني ابو محمد
عبد

نقول من نسخة احنانة من سراج المريدين بخط الفقيه محمد بوخبزة

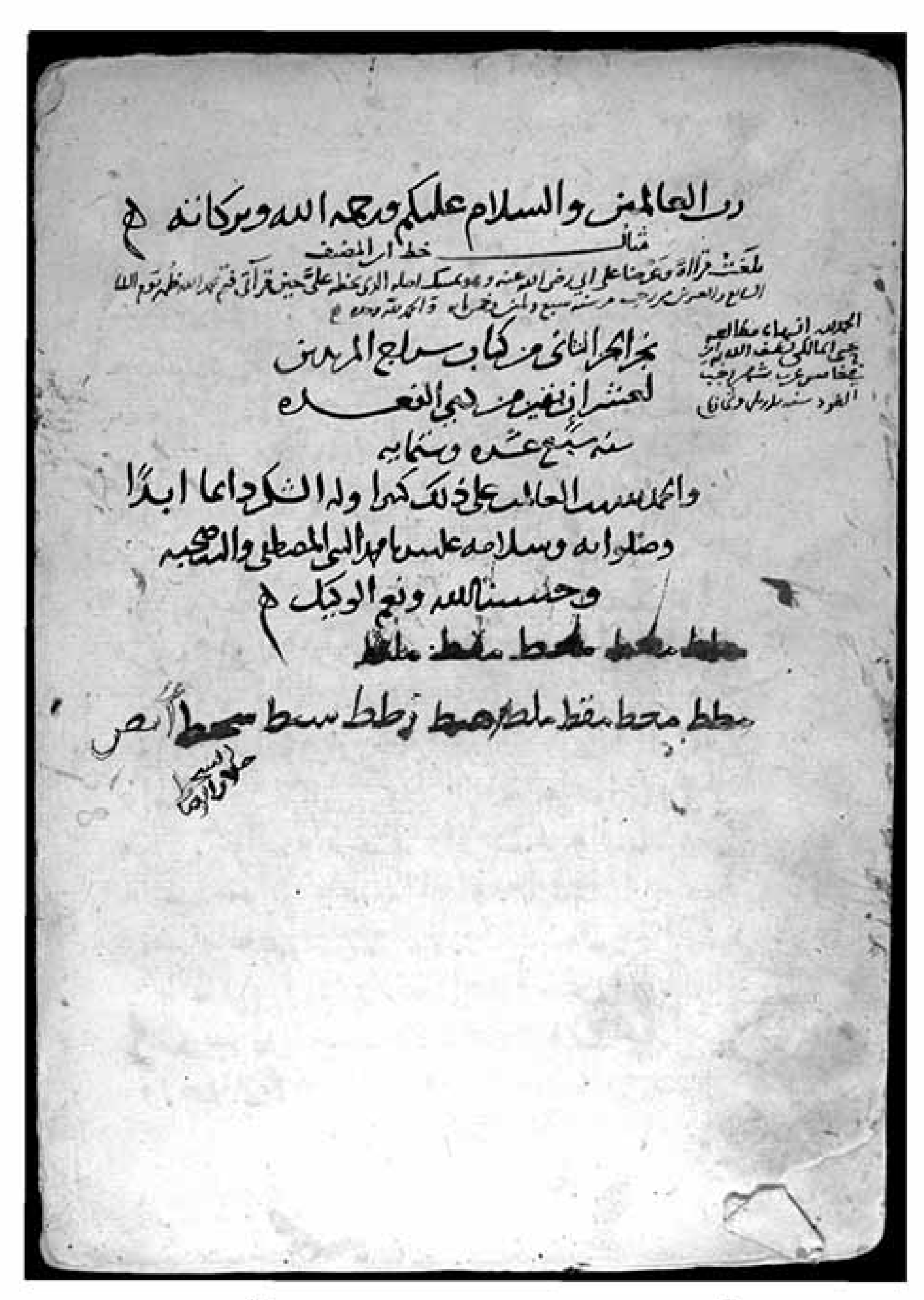
جميع القرآن وليته جمع الصحيح منها او من في كيف يجمعها ويقرأ كله من يوم واقبال على
ما الاحتياج اليه او اعراض عما يلزم وقد بيناه في غير موضع وكان ابو بكر الصديق اسيفا اذا
قرا بكا شوقا وخوفا وقد رايت من يعيب البكاء ويقول انه صفة الضعفاء والنبي صلى الله عليه
وسلم قد مدحها قال عينان لن تمسهما النار ابدا عين بكت من خشية الله وعين سهرت في سبيل
الله وبكاء الشوق عند خشية فانه حذر من فوات المناجاة بالمحبوب وقد كنت قد وصفت
لك شيخنا الزاهد ابا بكر القرشي وكانت فيه فتوة جبلية وشكوت اليه ما يفلتني من ذلك
فقال لي تاملا الذي يقطع البكاء ونحن ان لم يحبسه الحزن حتى يخرج عادة وان من الله في
عمري بالاجتماع كنا … في البكاء وفارقته ولم ادر ما فعل بعد وكان عبد الله بن عمر يبكي وهو
ساجد فقال اتعجب مني ابكي من خشية الله وهذا القمر يبكي من خشية الله ونظر الى القمر وقد
شف ان يغيب وكانت ام يعلى بن عطاء تصنع لعبد الله بن عمرو الكحل وكان يكثر من البكاء ويغلق
عليه بابه حتى رسعت عيناه وقد جمعه ابن ابي الدنيا فاحسن فيه لولا صغر حجمه وقد عظم الخطب
في هذا الزمان حتى لا يدري العبد على اي شيء يبكي اعلى فوات دنياه ام على ذهاب دينه ام على
اخوانه في القربات ام على اعوانه على الصالحات ام على دروس العلم وطموسه ام على اتفاق الخلق
على انكار المعروف وتعريف المنكر ام على نفسه التي لا تكاد … على طاعة ام على … التي …
بما … له به طاقة ام على ولي الزمان لا يرى فيه للعبد قدرا ام على جار الزمن لا يغضي له على عورة
ام على امير الزمان لا يرعى فيه الا ولا ذمة ام على نقص الزمن يغلبه على الانفراد عن الخلق
والاستبداد بالرب حين لم يجد سواه ولا راى حسنا في غيره ام على عزم حل العقد حتى يخرج عن
هذه الامة الى موضع يامن فيه مما يتوقع من نقمة اما والله انه ليبغضني ان لم اقل كله ولم اجمع
على نفسه الخلاصة له بالعزم والجلد فيها فلعلها ان كانت لم تؤخر امين تكلم اليوم قال لي عطاء
شيخ الفقهاء والفقراء بالمسجد الاقصى ان اعين البكاء وانواع اسباب الاشتياق الى المولى لا الى السوى
وجرى القول يوما وليلة وجرى الحديث على المشاهدة ذيله حتى قال لي ما سمعت في البكاء احسن من
قول الشاعر:

اتشفي تو يبكي في البكاء فاملأ بها ونيابيهما
تقول وفي قولها حشمة ابكي بعين تراني بها

الورقة الأولى من النسخة (ل)



الورقة الأخيرة من النسخة (ل)


رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تم الجزء الثاني من كتاب سراج المريدين

والحمد لله رب العالمين على ذلك كثيرا وله الشكر دائما أبدا

وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي المصطفى وآله وصحبه

وحسبنا الله ونعم الوكيل

آخر السراج منقول من نسخة قوبلت بأصل

ابن الإمام أبي بكر بن العربي

فهرس الموضوعات